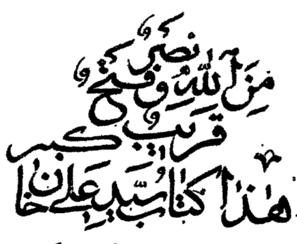




بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الصمد [illegible] المحامد [illegible] والشكر له على [illegible] بالفوائد الصمدية احمده حمد من [illegible] العلي عن الاشباه والنظائر [illegible] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في جميع الموارد والمصادر واشكره شكر [illegible] في الصدور [illegible] الالطاف الكافية الشافية ما اشرق به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له [illegible] كلمة [illegible] لا مبدل لها [illegible] الفاعل [illegible] عن ان تقوم بوصف [illegible] المبتدأ في اوان [illegible] ظرف زمان وظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من [illegible] العرب [illegible] الكريم المفعول له [illegible] احسن الاسماء واشرف الالقاب [illegible] في كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه [illegible] الخطاب [illegible] عليه وعلى آله الذين [illegible] الفضل منهم [illegible] النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين [illegible] النحوة [illegible] صلوة وسلاما [illegible] الوافرة [illegible] الذكر في الدنيا [illegible] الاخرة اما بعد فيقول الفقير الى ربه الغني علي صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين الحسيني الحسني [illegible] ان علم العربية من اهم ما [illegible] اذ هو [illegible] فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم [illegible] والتخلص من الشقاوة السرمدية [illegible] السلف والخلف [illegible] المختصر المسمى بالفوائد الصمدية تصنيف شيخنا الامام العلامة الهمام [illegible] المحقق [illegible] شيخنا مولانا بهاء الدين [illegible] العاملي [illegible] ثراه [illegible] اشتمل [illegible] وضوابطه [illegible] في توضيح [illegible] وتصحيح [illegible] بشرح [illegible] فاستخرت الله [illegible] شرحا يكشف رموزه [illegible] مطاويه [illegible] للرواد [illegible] وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية [illegible] صريح [illegible] الكتب [illegible] خير [illegible] الصواب [illegible] الفاضل [illegible] الفقيه المجتهد [illegible]

الحبر المحقق النحرير

الكبير الذي انتهت اليه الفضائل والعلوم ... التحقيق في المنطوق والمفهوم شيخ العلماء ... الفاضل ... ابو الفضائل بهاء

الدين محمد بن الشيخ عز الدين حسين ... الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن الحسين بن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي

رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة كذا نقله من خط والده رحمه الله وكان

نشأ ... في بلاد العجم ... وصنف ... فاصبح وهو المخالف ...

... الثاني ... ولم يكن ... زمانه ... ولا ... بعده

اليه ترجع الاقوال اذا ... الاراء اذا ... هو من امام البلاد ... ثم ... الى ...

فاصبح بالكليل ... الفضل ... الدين ... الفضل ... وكان قد سلك ...

... الارض ... منها ... وكان ... سنة ... الى

ان اقام ببلاد العجم ... وانابا من الملك ... في ... العلمية ...

عليه الصغير والكبير ... من اصحابنا ... فضله ... المحقق ... الراجح ... فاضي ببلاد

... اصبت ... الفضل ... العلم ... ذلك

البال ... من ... الاستنباطات ... التعوذ ... الاوضاع ...

... الفضل ...

قال الله ... وحكى لي بعض ... الشيخ رحمه الله ... القابرين ... باربعة ايام ... جمع من اصحابه

فاستقر ... حتى قال ... الشيخ ... ما سمعتم ... ما سمعناه ... فلم ... ورجع الى داره فاغلق بابه فلم

يلبث ان ... من دار الفناء الى دار البقاء ... وكانت وفاته ثاني عشر شوال

احدى وثلاثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره قريبا من الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام والتحية

والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وعين مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها

الف وميم مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال المدينة صفد باعتبار اما منه بها ... والاصول ... عليه

على ما سمع منها وعاملة احد اولاد سبا ... هذا القطر ... فنسب اليه والحارثي نسبة الى ابي ... الحارث بن عبد الله الاعور الهمداني

لكون نسبه المصدرة ينتهي اليه كان من اصحاب امير المؤمنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود وكان من افضل الناس وافرضهم تعلم الفرائض

من علي مات سنة خمس وستين من الهجرة والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه التفسير المسمى بالعروة

الوثقى والتفسير المسمى بعين الحياة والحبل المتين ومشرق الشمسين وشرح الاربعين والجامع العباسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول

والرسالة الهلالية والاثني عشريات الخمس واجودها الصلاتية ثم الصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك

والرسالة الاسطرلابية وحواشي الكشاف وحاشية على البيضاوي وحاشية على خلاصة الرجال ودراية الحديث والفوائد الصمدية في علم

العربية والتهذيب في النحو وحاشية الفقيه وله غير ذلك من الرسائل المختصرة والفوائد المحررة رحمه الله تعالى والله سبحانه اعلم وهذا اوان

الشروع في المقصود واطلاع الشرح في افق الوجود وبناء الصعود ان شاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه بسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند الابتداء بالفعل وسيلة

الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الاشعار واما متعلق

الباء فمقدر خاص او عام فعل او اسم موخر او مقدم واولى هذه الثمانية اولها اعني الخاص الفعل الموخر اذ العام كمطلق الابتداء

يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت شمولها لجملته والخاص الاسمي كقراءتي مثلا يوجب زيادة تقدير ... جزم

اذ تعلق الظرف به يمنع جعله خبرا عنه المقدم كاقرا بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قال المصنف في المفتاح

وكسرة الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات وسيأتي معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء

العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها وادخل عليها مبتدا بها همزة وصل لان من دابهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن

واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل

اعلاله قال الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل انما حذفت فاؤه فعله نحو عدة وزنة فلو كان من الوسم كان

تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيد وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربك

ترجمة المصنف

تاريخ ولادة المصنف

تاريخ وفاة المصنف

مكان وفاة المصنف

معنى الجبعي والعاملي

معنى الحارثي الهمداني

تصانيف المصنف

البسملة

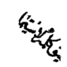
في شرح الباء

الله الرحمن الرحيم احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم بها المرام حمدك اللهم

(و) الاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف والعروض اصله اله حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات
المقدسة الجامعة لصفات الكمال وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي
انحصر في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو
محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه
او مطلق المعبود بحق والله علم للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او لا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم
انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه على التلخيص وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم
الواجب لذاته والمتصف به محتمل لمتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المط بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا
لما انحصر الاله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فتأمل التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق
للعبودية في الواقع والواجب لذاته وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع
ولا ينافي في ذلك كون الله علما للواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته ثم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد
كما لا يخفى انتهى وهو حسن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما
في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان وهو تعالى انما يطلق باعتبار الغايات
دون المبادي فالمراد ههنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك
ان الاول يدل على جلائل النعم والثاني على دقائقها وهما مجروران على الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث
الصناعة قطعهما مرفوعين ومنصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصائص فما احسنه ههنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض
من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصفه لتخليصه لانه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه
ويغنيه اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتلخيص بل للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول
عن اعرابه الاول اليق به من ذلك ان اتباعه اعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم
في غير هذا عن الله تعالى فلم يبق هنا الا المدح فلذلك قوي عندنا اختلاف الاعراب بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن
مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه
وصفا للرحمن ولا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني في السؤال الذي سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن
مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن
قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدأ المص ره بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه
الاجماع ولانه امر ذو بال فينبغي ان يبتدأ بها لما ورد في الخبر كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والتوفيق بينهما
بحمل الاول في الاول على الحقيقي وفي الثاني على الاضافي او العرفي وكلاهما على العرفي احسن اسم تفضيل من حسن ككرم وبصر كلمة
بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثلها في جواز
اللغات الثلث كل ما كان على نحو كتف وعلم وان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد
والمراد بالكلمة ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون الحمد وهو قوله حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية
كما كابر فيه بعض العلماء المعاصرين يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير
بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره وخير خبر اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في شر وقد
يستعملان على الاصل بقلة وفي خير خبر جناس التصحيف يختتم به المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو
هنا بمعنى المفعول انسب من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدأ ويختتم صناعة الطباق حمدك اللهم احمدك يا الله وايثار الخطاب بالكاف
على اسمه تع للدلالة على انه قوي عنده محركات الاقبال ودواعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه بحرف النداء من اللهم محذوف وعوض
منه الميم في اخره على الاصح كما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى والنداء بالياء مع كونها للبعيد وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة
الى هضم نفسه واستبعادها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى امر اخر شائق
التلذذ به والتوصل الى ندائه بيا المفيد هضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب فان قلت قصد من قوله احسن كلمة الى
انه ابتدأ كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن ان يكون حمدا مبتدأ به بل هو اخبار عن حكم احكا

على جزيل الانعام والصلاة والسلام على سيد الانام وآله البررة الكرام وصحبه البررة

الحمد لله حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على جهة ثناء جلية في سلوك هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر من التوافق
اشارة الى ان طريق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصر وحمل على مقتضى لكل جديد لله قال التفتازاني في تفسيره اول ما بلغنا الحمد
على ستره ادم عطس فقال الحمد لله رب العالمين واخر دعواهم اهل الجنة ان الحمد لله رب العالمين فما نحن لها الا مبنية على الحمد جامعة
مبنية على الحمد ما جهدان يكون في اغاثة الله واخرها مقرونا بكلمة الحمد فكان المصدر لاحظ هذا المعنى حيث جرى الابتداء والاختتام
على جزيل متعلق بالحمد اي على عظيم الانعام وهو ايصال النعم وعرفنا النعمة بانها اللفظ المعمول على جهة الاحسان الى الغير وانما ذكر من
النعم به اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولا يتوهم اختصاصا ببعض دون اخر ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن والصلاة عطف على
على ما هو الملتزم انها من الله مجاز اذ هي حقيقة بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع
والاول اوفى للمرء الثاني في الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهو التحية جمع بينهما امتثالا لظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما وفائدة السؤال بهما اي على السائل لان الله تعالى قد انعم على نبيه بسولهما من المنزلة والزلفى لا يؤثر فيه صلاة مصل ولا
سلم مسلم كما نطقت به الاخبار وصرحت به العلماء الاخيار وهما اما المعطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاخبرية والانشائية والجملة
فهما وخبرها جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به ان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلنا
مبتدأ فهو خبر المبتدأ او المعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد من ساد قومه يسودهم فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وفيه استعماله في غير الله تعالى عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم وفي المغني
لابن هشام حكاية ثلاثة اقوال في المسألة جواز اطلاقه على الله وغيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه عن مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا
بما روى من انه قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والامام بالمد
والابيم كامير وهو الخلق والجن والانس وجميع ما على وجه الارض كذا في ق واله ال الرجل اهله وعياله واتباعه كذا في ص وال النبي هم بنو هاشم
وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتباعه المؤمنون واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى



الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم يجئ في موضع حتى يقاس عليه واما قلب الهمزة الفا فشائع وقيل اصله اول واختاره
غير واحد من المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء المذكرين فلا يقال ال الاسكاف ولا ال مكة ولا ال فاطمة وعن الاخفش
انهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس والزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح البررة
جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين ككافر وكفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير
سيما ابن عمر اي لا سيما ابن عمر حذفت لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ وهو تصرف في لا سيما حكاه نجم الائمة
وغيره لكن ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب والصواب انه لم يسمع في كلام العرب
ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم واما في القسم فشائع كما في الاية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك
واوصالي اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو يقتضي ان استعمال سيما بدون لا كثير اما بوجد في كلام المتأخرين من علماء العجم فينبغي تحريره وقال العلامة
اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال منه الا حيث سمع وسبب ذلك
انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك الاصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع
ما ينبئ عن معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف انتهى وهي اعني لا لنفي الجنس وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وهو
اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما
موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة وصفة كما صرح به الرضي وعلى
انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو وهم وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان
نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجه
فمنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق
من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا وقيل يقدح في الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا اذا الواو
زيادتها ضعيف بل قيل انها بها واجب قال ثعلب من استعملها على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بان مراد
القائل بالاستثناء ان لا سيما مع واو ومع بنعوتها بمنزلة اداة الاستثناء وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثيل
موجود والجملة حالية اذ هي اعني لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قال الرضي ينبغي ان يكون الصلاة والسلام عليه افضل الصلوة

علي الذي نصب على اللات والعزى رفعه لكسر الاصناما

على غيره من الالو عند الاخفش خبرا وليس غرضي بيين الاصنام فيرجع بل يلزم كون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقال ما نكره موصوفه
او يكون مقدر جمع المقول بعيبونه لا رجل قائم ان تقاح الخبر ما كان من قصابه لا يلاء الثانيه قاله ابن هشام في المغني ولا يخفى ان الجواب الثاني
الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين في الحيثيات لابي علي الفارسي اذا قيل ما سوا لا سيما زيد فلا محل له
اي قاموا غيرها ثليس لزيد في القيام قال ابن هشام ويرى صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفرد وعلى تكريرها لا وذلك واجمع
الحال المفرد كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد ولا جاب الدماميني عن شيخ الاغراض اعتراض الاول فبالتزام دخول الواو عند
اعتقاد انه منصوب على الحال بعد دخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيكح لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول
واو الحال على اسم مفرد واما الثاني فبالتزام وجوب التكرار وعدم جعل وانه انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه
الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وجه ذلك ههنا ان قولك قام القوم لا سيما زيد في معنى
قولك لا مماثلين لزيد في حكم القيام ولا اراده سنة به على ما تقرر في المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى وقد وقع في كلام الجوابي
بالاطول بذكره وقد بقي فضل كلام في لا سيما لو مبناه ههنا على حزه ولعلنا نلم به في بحث الاستثناء على مبد لمن قوله ابن حجر او عطف بيان
ويحتمل الاوجه الثلاثة المذكورة في الاعراب ان لم يبنا عفي بسم الخط النصب هو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب عبد مناف بن
عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب النبي صلعم لانه ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله بن عبد المطلب هو ابن هاشم واسمه عمرو
ابن عبد مناف واسمه المغيرة ابن قصي واسمه زيد ابن كلاب ابن مرة ابن كعب ابن لوي ابن غالب ابن فهر ابن كنانة وامه فاطمة بنت اسد
ابن هاشم ابن عبد مناف هي اول هاشمية ولدت هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة
الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلاثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلاث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقبل المبعث
باثني عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته
واظهارا لتكرمته وكان هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت قال ابن الاعرابي
كانت فاطمة بنت اسد علي تخاطبه بعلي وابو طالب غائب فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك
يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول من امن بالله تعالى ورسوله قال ابن عباس وابن مسعود وابن ارقم والفارسي
الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة نساء
العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال
ما انزل الله يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في كتاب الله ما نزل في علي هذا وانا اورد
ذكر يسير من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لمحرجت عن المقصود وكنت كمن قال لذكاء ما انورك وللحضارة ما اخزرك وفي الكتب المفردة
لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة
ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه والمشهور انه بالغرية موضع معروف وهو الان
يزار الان وما كان لمقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك بذكره المصرح به باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته
الشريفة وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي في محله ان شاء الله تعالى نعم الذي نسبه ابن رفعه واعلامه علما
للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدى به فيه استعاره مرشحة شبه عليه السلام بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو النصب
والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاذعان
ولا يطلق عليه غيرها هذا الذي الشريف رفعه لكسر الاصناما جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن ويقال انه من شعر
يشير الى كسر الصنم الذي كان على البيت بما رفعه النبي صلعم على منكبه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عنده
بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسر الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال يوم عن علي انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله
اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبي فذهب لا نهض به فراى مني ضعفا فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله وقال
اصعد على منكبي فصعدت على منكبه فنهض بي وانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي شواهد النبوة سئل رسول الله
عليا حين صعد على منكبه كيف تراك قال علي اراني كان الحجب قد ارتفعت ويخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله طوبى لك
تعمل الحق وطوبى لي اني احمل للحق انتهى قال فصعد البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم ونحى رسول الله وقال لي الق
صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال رسول الله ايه ايه جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ——



بجمله

جائزة اعناق النواصب الأثرم وواضع علم النحو لحفظ الكلام وجعله الفوائد الصمدية

فجعلت اتأوه لما وقال خالجوهري بهم وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه قال لي رسول الله اقذف به فقذفت به فتكسر كما تكسر القوارير ونزلت كأنما اصبت الشاهق ... انه كان من قوارير وقال انطلق وقال اخرج احد وزاد الزرندي ثم ان عليا
قال لما نزلت بانتها نفسه من صوب الميزاب تيامنا وشفقته على النبي ولما وقع على الارض تبسم فسئل النبي عن تبسمه فقال اني القيت
نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال كيف يصيبك الم لقد حملك محمد وانزلك جبرئيل انتهى ولتصنيف كتاب مناقب النبوة
المولد... ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو ظاهر والله اعلم جائز اما
من الجزم وهو لغة القطع لعناق النواصب الأثام الاعناق جمع العنق وهو الجيد النواصب الناصبية واهل النصب بفتح النون وسكون
الصاد المهملة المتدينون ببغض علي لانهم نصبوا الذي عادوه فيقال نصبت لفلان اذا عاديته واللؤم ضد الكرم في الاخلاق والحسب
وبغض علي فوق اللوم لما ورد في ذلك من الآثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله يقول
من زعم انه امن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وواضع علم النحو لحفظ الكلام اتفق العلماء على ان اول من وضع
علم النحو وابتدعه هو الشاهد علي قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب
بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي ابن ابي طالب فرايته متفكرا
فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة
ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبئ عن حركة
المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء
ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من
ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها
انتهى ثم تفرعت عنا ... سبحانه بهذه اللغة عن رفضها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المبسوطة
والرسائل المحررة واشربا الطلوب محبة هذا العلم حتى انه يتعلم امن ليس من العرب ولا له غرض من صلاح لغتهم لطفا من الله في بقاء اللغة
الشريفة لئلا تضيع او تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي ثابتة الاركان وما احسن ما انشده العلامة ابن الدين ابو حيان النفسي في قصيدة
طويلة بمدح النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر هو العلم لا كالعلم شيء تروقه لقد فاز باغيه وانجح قاصده وما فضل الانسان الا
لعلمه ولا امتاز الا ثاقب الذهن واقده وقد قصرتها عمارا وحلومنا يطول علينا حصرها ونكابده في كلها خير ولكن اصلها هو النحو فاحذر
من جهول يعانده وناهيك من علم علي مشيد مبانيه اكرم بالذي هو شايده وما زال هذا العلم تنميه سادة جهابذة تختاره وتقاصده وقد
ابدع المصنف براعة الاستهلال من ذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع الرحمن
وبعد بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وههنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار
الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم فهذه الفاء ابدية دخلت على توهم اما اشعار الى
ما بعدها ما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو وتخفيفا للدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان الحقيقة انما
يكون المشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدودات والموجودات المجردة او المادية الغائبة عن الحس كان ذلك مجازا لتنزيل المحسوس
عند العقل منزلة المحسوس الحاضر والاشارة هنا الى المتن المعبر عنه بالفوائد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
على المعاني المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ
المخصوصة او المعاني ثانيا واما المركب من الثلاثة او الاثنين منها وليس شيء منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها
في الخارج مجتمعة واما المعاني فظاهر واما المركبات فلاشتمالها الا الاقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الا شخصا
ما هو معنى المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية الا كان اطلاقها على غير
واحد مما انتهى به مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى
النقوش تكون الاشارة الى الحاضر في الذهن هكذا حرره بعض احد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المؤلفين من ان الاشارة
في مثل هذا تارة تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشيء الفوائد الصمدية اللام للعهد الحضوري نحو هذا الرجل
والفوائد جمع فائدة وسيأتي معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعروف صدره بعجزه تكون النسبة الى
عجزه ويحذف لها الصدر لان العجز هو المقصود بدلالة كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي نسبة الى ام كلثوم والحق

في علم العربية حوت من هذا الفن ما لا ينبغي لمعرفة المبتدئين جهله تضمنت على فوائد جليلة في قواعد الاعراب فرائد لم يطلع عليها الا اولوا الألباب وضعتها للأخ الأعز

٨ بهما ما جف حجر اللبن كما يقال في النسبة الى عبد الاشهل عبدلي وفي النسبة الى عبد مناف وهي هنا كذلك واما بنا فعلال من جزئي المضاف منسوب الى شيء كعبشمي نسبة الى عبد شمس فشاذ محفوظ لا يقاس عليه فلا اشتباه في تسمية علم العربية اي كاينة فيه على تشبيه ما بين اللفظ والمعنى بما بين الظرف فهو استعارة بجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المصنف من جهة كونه حاصرا له احاطة بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرفه من المعنى وهو امر شايع يقال هذه الآية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وتارة بجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وموطأ حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالبها ونحو ذلك الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان يعني علم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما منها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهيئاتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق اي موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها المعاني مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعتبار تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو انشاء النثر من الرسايل والخطب ونحوها او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم يجعله قسما برأسه هو الاولى فيكون الاقسام حينئذ ثلاثة عشر قسما حوت اي جمعت او احرزت يقال حواه اي جمعه واحرزه من هذا الفن اي فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض ما نكرة موصوفة اي شيئا نفعا اعم من نفع من نفع ما لم يحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذي فلا يجوز الحالية حينئذ بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير ومعرفة المبتدئ في هذا العلم وهو الذي ابتدأ فيه ولم يحصل منه الا حالة يتعسر فيها تصور المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصور واستحفظ غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي اهم من معرفة ما لم يحوه تضمنتا اي اشتملت على فوايد جمع فايدة وهي لغة ما حصلته او ما حصل لك من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه وهو من حيث ترتبه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا او بحسب الافعال الاختيارية واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبار ان العلة بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية من وجه لذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة و الغاية صدقا جليلة اي عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجلي للامر العظيم في قواعد الاعراب اي النحو وانما سمي به مع انه باحث من الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية اجرائها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا هنا لصح وفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة او الفرائد هي الدرر الكبار التي نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها ههنا النكت الحسان والفوائد المرغوب فيها لم يطلع يفتعل اي لم يظهر عليها الا اولوا اي ذووا وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سياتي بيانه الالباب اي العقول جمع لب فان لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب فوزه بالسعادة كلها في الدارين قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله ما رايت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احداكن او مضافا اليه كقوله نظر جرير بصحن عن ذي اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى قبل هذا البيت والذي قبله اغزل شعر قالته العرب قالوا ان العيون التي في طرفها حور قتلننا ثم لم يحيين قتلانا اي ضعفنها وانشاها للأخ الاعز اي لاجله وفي القاموس الاغر العزيز الى تراب عبد الصمد من حسين بن عبد الصمد العاملي وهو اخوه الاصغر كان نجيبا فاضلا نبيلا الا انه لم يكن في رتبة اخيه وله خلف في زماننا هذا متوطن ببلاد العجم والصمد السيد المصمود اليه في الحوائج من صمد اذا قصد الدائم الرفيع وعن ابن عباس الصمد السيد الذي كمل في سؤدده وعن ابن مسعود رضي الله عنه الصمد الذي لا جوف له وورد ما في ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا حمله الله اي صبره وهي جملة —

ج

العلما العاملين نفسه وافتح على المؤمنين باشتماله على خمس حدائق الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه في النحو علم يعرف به احوال الفاظ العرب من جهة الاعراب والبناء بحفظ اللسان

خبرته لفظا الثانية بعض من العلما العاملين بعلمهم والله عاولة بذلك نهايته في ارادته ليجزلهم لما ورد في ذلك من الاثار وصحيح الاخبار ونفعه
بها وجميع المؤمنين الايمان المحض من الاعمال من ذهب الى اقرارها باللسان ومعرفتها بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول لفظا وهما متلازم
فان كان من فيه اربعة اقوال اخر والكلام في ذلك يطول وليس هذا محله ويشتمل اي هذه الفوايد الصمدية على خمس حدايق جمع حديقة
وهي الروضة ذات الشجرة والبستان من النخل او كل ما احاط به البناء او القطعة من النخل كذا في القاموس وفيه استعارة مطلقة فان قلت هذه
الحدايق هي نفس الفوايد ولا معنى لاشتمال الشيء على نفسه قلت اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع
الاجزاء او المشتمل عليه كل واحد منهما وان الاول مجموعها معا والثاني مجموعها لا معا اعني احاد الاجزاء بالاسر ويحتمل ان يراد بالفوايد
الالفاظ والنقوش وبالحدايق المعاني او بالعكس اذ يصح ان يقال الالفاظ قوالب المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبار
كام فوجه الحصر في هذه الخمسة ان المذكور فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع شيء مقصود بالذات الثاني الحديقة الاولى والاول
اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء اولا الاول الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال اولا الاول الحديقة الثالثة والثاني
اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة والثاني الحديقة الخامسة ولا يضر خروج الديباجة لان المراد حصر المقصود بالذات
او ما يتوصل به اليه الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفايدته وموضوعه وتعريف موضوعه واشياء اخر تمر
عليك بالتفصيل ان شاء الله تعالى وانما قدم ذلك لما تقرر من ان من اراد الخوض بعلم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور اولا
حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيامن فوات ما يعنيه والاشتغال
بما لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يتميز ليكون على زيادة بصيرة في طلبه فبين ذلك
كله مقدما له فقال غرة اي هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة
استهلال القمر وفي الصحاح غرة كل شيء اوله واكرمه على التفسيرين لا يخلو من كون استعارة مطلقة النحو قال ابو الفتح ابن جني في الخصائص
هو في الاصل مصدر شايع اي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشيء اي
عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظائر في قصرها كان شايعا في جنسه على احد نواعه قال وقد استعملته العرب ظرفا
انشد ابو الحسن يحدوبها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات انتهى قيل وانما سمي هذا العلم به لان امير المؤمنين لما املى اصوله على
ابي الاسود كما تقدم قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه الشريف اصطلاحا علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم
على تفاوت معانيها بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو في الاصل لفظ يوناني او سرياني موضوع لمسطر الكتاب وفي
الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب
جره وترادفه القاعدة والاصل والضابط وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب علم اللغة فانه ليس بقواعد كلية بل جزئية
قوله من حيث الاعراب والبناء اخرج به ما عدا العلم المقصود فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد على عرف الناس الا
من جعل علم التصريف قسما برأسه غير داخل في علم النحو والمعارف وانما يتناول علم النحو له وكثيرا ما يجر مسايل من احد الفنين الى الاخر
لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه ومن بعده يفردون احدهما عن الاخر بالتصنيف الا ما كان من ابي عثمان المازني وتلاه ابو
الفتح ابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف هنا وفي التهذيب ومن سلك طريق المتقدمين من المتاخرين جمال
الدين ابن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال عوضا من قوله من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد والتركيب وفايدته حفظ اللسان
عن الخطاء في المقال اي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا قيل ومن ثم
كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرايع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء
في الانسان قال بعضهم لان اقرأ واسقط احب الي من ان اقرأ فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه
عمر عزمت عليك لما قنعت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين ابن ابي الحر العنبري واولاده يكرون ذلك اشد
الانكار وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيجب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه
ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء يكرمه اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منها مقيم الالسن وموضوعه
موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له او لجزئه او لعرض يساويه ذاته كالتعجب اللاحق للذات
لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالضحك العارض للانسان بواسطة
التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلاثة في موضوع علم النحو فقدمه الا ان موضوعه الكلمة فقط لانه يبحث فيه عن الاعراب والبناء

الحديقة الاولى في تعريف علم النحو وموضوعه وغيره

وجه تسميته هذا العلم بعلم النحو

لفظ موضوع لمعنى مفرد

10 وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال اللاحقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقع المفرد وقيل
ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة بعد استعمالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورات الا في ضمن الكلام بل
لا يظهر اثر الاعراب والبناء في اواخرها الا فيه لا سيما عند من ذهب الى انه قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما
نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تعارف القدماء من ادراج علم التصريف تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو
مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا عليه لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل
مرفوع والمفعول منصوب والى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما عند النحاة فالكلمة شرع في الكلام على
الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنهما والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا
اعيدت معرفة كانت عين الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال للجمل المفيدة
والقصيدة كقوله تعالى وتمت كلمة ربك وكلمة الله هي العليا او لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة اي قصيدة والحويدرة لقب شاعر تصغير حادرة واسمه
قطبة بن محصن وعن حسان انه اذا قيل له انشد قال انشد كم كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مستهلها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق
لم يربع وهو اما من باب اطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط اجزاء بعضها ببعض كالكلمة
الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل على ما قيل وعند النحوي لفظا ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي
من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق
مجاز لغوي واشهر تعريف اللفظ بانه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط ومن ثمة اختير في تعريفه
ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه
الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر ولا مخلص عنه الا في المسئلة وهم الاكثر الا
بدعوى انه موضوع لامر يعمها كما قال ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومن خصه ان لا يؤنث ولا يجمع
لانه موضوع للحقيقة التي من شأنها ذلك مع ان اللفظ احصر لو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه
بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله موضوع والوضع لغة جعل الشيء في حيز
معين واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق المخصص به فهم المخصص وقيل تعيين شيء ليدل بنفسه اذا علم الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا مفرد وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزاءه
وهي حروفه الثلاثة التي هي زاي ياء دال كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فان اجزاء
زيد وهي الزاء والياء والدال لا تدل على معنى في الزيد وهو غلط لان الزاء والباء والدال ليست اجزاؤه بل هذه اسماء مسمياتها اجزاء
ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المعاني ويطلق بازائه الحروف المباني التي هي قسيمة الاسماء والافعال نبه عليه بعض المحققين
ويندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما
وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما للانسان فان المعنى غير مقصود في عبد الله
والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم واعلم ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق
في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة
واما احترازاته فاللفظ وان كان في التعريف بمثابة الجنس وهو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير المعرفة لا
انه يؤدى بما نبه ما قد للمعرف وهذا المعنى لا احتراز بالجنس كما افاد ابن هشام في شرح اللمحة فلذلك لا يقال يخرج عنه ويقال يخرج عنه
او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من جهة خصوصه واما تعيينه للجنسية دون الفصلية
فلكونه اظهر اوصاف الكلمة فقط وجعل جنسا واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع هي الاشارات والنصب والعقود والخطوط فانها
موضوعة ليست بكلمات وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد المركب هو ما يدل جزؤه
على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم واورد ان نحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق
عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزأه وهو المادة يدل على الحدث وجزؤه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة
ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر
في التركيب ما يكون مرتبا في التسمع مع المادة ليس كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج المركب بقيد المفرد على انه



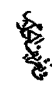
والهيئة

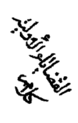
موخ

وهي اسم وفعل وحرف والكلام

موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرضي وابن الحاجب وابن مالك فقالوا المهمل المركب موضوع ولا القرينة
على معنى عقلية لا وضعية وما احتج له ابن مالك في كتاب التفصيل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين
مفردين صالحين للاسناد احدهما الى الاخر فانه لا يفتقر حينئذ مقام علمهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه بضرورة وثانيهما
ان الدال بالوضع لا بد من اختصاصه ومنع الاستعمال فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان الكلام دالا بالوضع
ذلك فيه لم يمكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا نستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله وفي هذا برهان على ان الكلام
ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي وغيره الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما
قررناه وبيانه ان الوضع اما شخصي ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة
يعرف بها مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول الى
غير ذلك من القوانين الصرفية او يعرف بها مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات معا تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل
في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وياء النسبة وتاء التأنيث فانها ليست
بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف راى ما نحا اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة
الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة خروج ضمير الفاعل كقمت مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان المراد بالاستقلال
ما يشمل المستقل بنفسه وبان الاصل في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله لمعنى الثاني المفرد له ستة
معان فانه كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حده كما في باب الاعراب بالحركات وعلى مقابل
وشبهه كما في باب النداء ولا التي لنفي الجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المركب
والاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال استعمال المشترك في التعريف مخل لانا نقول انما يكون
الاستعمال الالفاظ المشتركة في الحد مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود اما اذا قامت قرينة تعينه فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام
لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات قوله وهي اي الكلمة
باعتبار مفهومها اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه
ان يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلاثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه الثاني الاستقراء لان ائمة العربية
ما تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلاثة ولو كان ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات
منها ان الكلمة موضوعة كما مر فتكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة كما مر فنقول اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية
او لا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقترانه باحد الازمنة الثلاثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح
اسنادها الى غيرها او لا فان لم يصح فهو الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا فان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها
ان العبارة بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلاث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث تدل على اثباته لها او نفيه عنها فالدال
على الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك
احد غيره ولم يلتفت اليه احد اعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وغيرهما
فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه بهذا اندفع ما قد يتوهم من ان العطف بالواو يقتضي ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة ومن جعلها
اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه فائدة قال بعض
المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات فائدتها اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهومات الاقسام وبيان
ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما نقل لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه
عنهما اللاخبار وعنه شهد انه يليه بهما في الذكر والفعل فعلا لدلالته بالتضمن على الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم
لعدم استغنائه عنه والحرف حرفا لكونه على حرف اي طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلافهما فيهما ولذا
اخر عنهما والكلام لغة يطلق على ستة معان الخط وشرطه ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف
كلام الله تعالى والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد قيل ومنه
الحديث هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس فانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان

المحال ومنه قوله شكا الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان حاله واسم لحديث النفس هو التكليم
ومنه قوله تعالى قالوا كلاما منك هنالك وهو حديث نفسي اي تكلمك هنالك وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان نحو نفسا
معنى قام زيد وقعد عمرو ونسمي ذلك الذي يتخيل كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل
اللسان على الفؤاد دليلا وقال ابو حيان في الارتشاف والذي يظهر ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على سبيل الاشتراك خلافا لزاعم
ذلك واصطلاحا لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان اولى لما مر واحترز به عما ليس بلفظ وان كان جنسا لما تقدم مفيد
اي دال على معنى يحسن السكوت عليه لان الفائدة في الاصطلاح حيث وقع قيد اللفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي
التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هو غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا لشيء كافتقار
المحكوم عليه بالمحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها فهل المراد سكوت المتكلم او السامع وهما اقوال
اصحها الاول لانه خلاف التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة له وخرج به ما لا فائدة به كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي
المسمى به كشاب قرناها ودخل فيه ما لا يجهل معنا كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل
فلا يسمى كلاما وعليه جرى جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل نقله عن سيبويه وغيره والمحققون بل الاكثرون على خلافه ولا
يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقله
ابن مالك عن سيبويه وقال ما اعلم احدا يمنع قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول
العجب من هؤلاء النحاة يجيبون لا يصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا
يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بالجزم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان
فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار وقرة ثانية لانه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء
الواحد كلاما وغير كلام بحسب فائدة السامع فقط انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى لتفيد المخاطب فائدة
تامة والباء للسببية او الاستعانة او الالصاق او المصاحبة متعلق بالمفيد او صفة مصدر اي افادة ملتبسة به وذكره من قبيل التصريح
بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح به اذ المقصود من الحد بيان
المهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها صريحا وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد اذ لا خفاء في انه لفظ
مفيد مع انه ليس بكلام قطعا واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عار عن
القصد فقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صرح ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن سكوت
المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به ولان ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا احترازا من ان
يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين
احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما والثاني ان كل واحد من المصطلحين
متكلم بكلام وانما اختصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد يصدر من اثنين
وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد
نبه عليه المرادي قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول انتهى قال البدر
الدماميني في شرحه على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى
بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل
وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان ينبني على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم
يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتامله انتهى قلت تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوي
فانه لم يقل بذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد ان ذكر المسئلة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان
له وكيلان باعتاق عبد او وقفه او غير ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حر ولا استحضر فيها الان نقلا انتهى كلامه
في الكوكب الدري بنصه ومنه نقلت فاين ما نقله عنه الدماميني من ترتب الحكم الشرعي على المسئلة وهل هذا الا تشنيع بمحض ولا يتأتى اي لا يحصل الكلام الا
في ضمن اسمين بسيطها اربع صور مبتدا وخبر كزيد قائم ومبتدأ وفاعل او نائبه سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل وفاعله
نحو هيهات العقيق ملفوظين كان الاسمان كالذكر او مقدرين كنعم في جواب ازيد قائم او احدهما فقط مقدرا كزيد في جواب من ذا او في ضمن فعل واسم هو فاعله





ايضاً الاسم كلمة معناها مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ويختص بالجر

او ناب عنه كقام زيد وضرب عمرو وملفوظين كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب اقام زيد بل الواحد فيما مثل الحرف لحرف يا زيد في جوابهم لم يقل احد اي لا يتحقق
هذا الكلام الا في ضمن هذين الخاصين قال بعض المحققين والاشبه جعل الحرف عوضا عن وحده مثلا في الكلام الا فيما ذكر ان التركيب العقلي اثنان
بين الثلثة الاقسام الا يعدو اقساما ستة اسمان واسم وفعل وفعلان وحرفان واسم وحرف وفعل وحرف الكلام لا بدّ له من الاسناد وهو لا بدّ له من المسند والمسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسنداً والآخر مسنداً اليه او في فعل واسم ليكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً اليه واما الاقسام الباقية
ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود اذ لو
جعلت الاسم مسنداً فلا مسند اليه وان جعلته مسنداً اليه فلا مسند اما نحو يا زيد فليس بكلام لما مسند اليه ادعو اخلاقاً لا بد على حبيب جعل ذلك كلاماً
وذهب ابن طلحة الى ان اللفظ الواحد وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً اذا قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور
والصحيح ما تقدم فعلم ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه ان تألف من اكثر منهما وله اربع صور جملتان اما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم
وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائماً او ثلثة نحو علمت زيداً فاضلاً او اربعة نحو اعلمت زيداً عمراً فاضلاً اقصى
ما يتألف الكلام ستة تنبيهان الاول ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبراً والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما
كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق
او لا الاول الخبر الثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان
معنى اضرب مثلاً وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما
قال ان يجعل الخلاف بين من ثنى القسمة وثلثها لفظياً فمن ثنيها جعل لفظ الطلب ان قال ان الكلام خبر وطلب كابن مالك في الكافية ولفظ
الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب عبر له متميزين تحت القسم باخر وجعل معناه عن وجود
لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ الطلب اسماً للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه
انتهى الثاني الخلاف المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بحيثين فلا يحتاجان الى التعريف ولا يحتاجان اليه حكاه في الكلام الذي هو
الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف في الكلام بحده لا بعض كبار الائمة حكاه بعض المتأخرين هذا لايضاح الكل ولحده
الكلم الثلث بحده وبعض خواص الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة فقوله كلمة
شامل للكلم الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف فان معناه غير مستقل كما سيأتي في حده عن قريب ان شاء الله وقوله غير مقترن باحد الا
زمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل مخرج للفعل فانه مقترن باحدها كما سيأتي والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل
اسماء الافعال نحو رويد وهيهات لانها دالة على المعنى المستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها النفس
الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ويدخل نحو يزيد ويشكر علمين لان معناها العلمي غير مقترن بحسب الوضع الاول
ويخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان معانيها مستقلة مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة للحدث
والزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال والاستقبال على راي ايضاً لانه في الوضع الاول لاحد الزمانين معيناً والالتباس انما حصل
عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسما الفاعل والمفعول لانهما وان كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان
مدلول عملهما العارض لا مدلولها بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معيناً في نفس
الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن بزمان من الازمنة المذكورة وان
اقترن بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضياً او حالاً او مستقبلاً وبهذا يحتاج الى تحديد صيغته لا فادة احدها كاصطبح لا يقتضي
الحال بلفظ الماضي والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت
[illegible] زمان ومستقبل زمان نحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه نوهم انه لو اسلم انه فيما مضى حادث له العدم بعد الوجود
والمستقبل حادث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققهما كالمصدر ولما
[illegible] الاسم احب يذكر بعض خواصه [illegible] الطالب معرفته به فقال ويختص الاسم بالجر اي بدخوله عليه [illegible] من خواصه سواء
[illegible] العامل في آخره سواء كان حرفاً او مضافاً وخاصة الشيء اصطلاحاً ما يوجد في الشيء ولا [illegible]
[illegible] شاملة [illegible] ان لم توجد في [illegible] عبارة في حقيقته والا فاضافية [illegible]
[illegible]
[illegible]

انقسام الكلام الى خبر وانشاء

ويصح

بالجر والتنوين

قال الشاطبي في تعريفه [...] عنده ربما ان علمت الذي يسبق الى الفهم من اختصاص الشيء بآخر كونه مقصورا على الآخر لا كونه بحيث يحصل الآخر
لا بهو وغيره فكان عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلنا الاصطلاح في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعني ما له الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره فكذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال العربي الذي
يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء على المقصور على الخاصة كما استعمله المصنف وذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن
التمييز مشهورا في العرف وعلى تضمين معنى التمييز والافراد فيلاحظ المعنيان وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز لان تخصيص شيء بشيء
في قوة تمييز الآخر به وهو الانسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى وانما ابى بعضهم الا هذا الاستعمال وشدد النكير على من خالفه فلم وانما اختص
الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر والا لزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر ووجهه انه لا
يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثر لم يثبت الاثر [...] عمل الفعل واثرها وهو النصب لا يختص بالفعل بل
قد يدخل في الاسم بمؤثر آخر والجواب بانه انما يتم اذا كان للاثر مؤثر آخر سوى [...] كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهو ههنا كذلك اذ ليس
للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو تام على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه كما سيأتي واحسن ما قيل في تعليله انه
ان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر
عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الاصل [...] ويختص به نحو اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو لام الابتداء وجواب
القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها اقيد
فخرج الموصولة والزائدة [...] وانما اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز ان يراد باللام ما
اعم من المعرفة ليدخل الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على المضارع كاليجدع في قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه ضرورة خلافا للاخفش
وبعض الكوفيين وابن مالك [...] وفي تعبيره باللام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام وحدها و
سيأتي تفصيل الاقوال فيها انشاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين عليه وهو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون
تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فخرج بقولنا لا خطا سائر النونات الزائدة متحركة كانت او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن الحدود
واخصرها كما قيل وانواعه مشتملة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف [...] الجمع بالف
وتاء والجمع غير المنصرف [...] اعلاما [...] على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين
الصرف وذلك كزيد ورجل [...] الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب



الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه آخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب بقائم زيد فجعله
علما قال الرضي واذا لا مانع من ان يكون منون واحد للتمكين والتنكير معا [...] يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان
ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص
بالصوت واسم الفعل هو المتمحض له [...] على التنكير كما قال بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو مسلمات جعل في
مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين ولا لثبوته مع التسمية كعرفات ولا تنوين التمكين لا يجامع العلتين ولا التنكير لانه انما يلحق
المبنيات [...] عوضا عن المضاف اليه [...] الا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوض عنها الكسرة
فاهذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة [...] وهو معنى مناسب يمكن اعتباره الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي
ثابت او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور حذفت
الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف
خلافا للاخفش والثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف [...] قال ابن مالك قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا [...]
الثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف المضاف اليها نحو وكل في فلك [...] فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والمحققون
على ان التنوين في ذلك للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه [...] الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون [...] بلغت
الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب
المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام لانها لمعان لا توجد الا فيه واما النوعان الاخران فاحدهما تنوين
الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حروف الاطلاق وهي الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله [...] لقد
اصابا [...]

والندا والتثنية والجمع

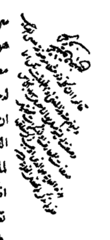
والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض التي حقها ان تخالف الضرب في الوزن موافقا له فيها العروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء من البيت والروي هو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين الى اخر البيت خاتمة

ان كان كما في قوله محله وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين محصل للترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وتبعه الشيخ في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حرف الاطلاق لتبوله لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون تسميته اما مجازا من باب حذف

اي تنوين ترك الترنم او من باب الاضداد كموطئ زاو دكتعلم في الحكايت العقديه محوس هذه الامة ورواه بعضهم العباس والقدرية يفنون القدر ويقولون الامر انف قال ابن عقيل وهو مبني على ان القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة بها لهم فقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا القدر لا لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول كما نبه عليه الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان فقيرا معدما قال وان وكذا الانصاف للمصرع كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا من الغلو اما لقلة وقوعه في الكلام او لتجاوزه حد الوزن وفائدة الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء بالنون في الوقف جعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي يصح ان تسميته هذا القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصها بالاسم مجامعتهما الالف واللام خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى قسما براسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم واحفظ اضطر غال وما همز او يخص بالنداء يا المدمع كسر النون وضمها وهو علم سمى الكلمة بحرف نائب عن اداة كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل وقيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به المفعول به لا يكون الا اسما فكان الاولى ان يختص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان ذلك خاصة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص المهم من المبتدى والا فالحد مغن عنها تنبيه ذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت وامر كالاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قال ابن هشام في المغني ويختص التثنية والجمع لان فيهما معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه الفعل والحرف لا يخبر عنهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يضربان ويضربون فالتثنية والجمع فيهما وردا على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني فليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا اذ التثنية مفردا الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثليه واكثر في اللفظ غيره في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كاذكر والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى للتاكيد انتهى لغالب التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى التثنية والجموع لمشابهتهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ضا قوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به قال الرضي تنبيه كتب المص في الهامش وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواص الاسم واورد عليه ما احيسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر يا ما املح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر ابن ام في المغني لم يسمع تصغير فعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه حملا له على افعل التفضيل لشبهه به وزنا واصلا وافادة للمبالغة ولم يحك ابن مالك القياس الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر الانباري ولا يقال الا مصغر شبه انتهى وقيل هو مما اقيم فيه لفظ مقام المصدر لانه عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه ملحوظ على وقيل تشفق تحوا بجيء فهو مما وضع في غير موضعه كما في مهند وقيل انه الى ما لا زيارة واقعة على السبب كحفي والتصغير به



الفعل كلمة معناها مستقل مقترن باحدها ويختص بلم وقد والحرف كلمة معناها غير مستقل ولا مقترن باحدها ويعرف بعدم قبول شيء من خواصهما

١٠ صفة لكن لما لم يكن تصغيرها جعلوا علامة التصغير في فعل التعجب الذي هو بمنزلة مهما والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي بحيثما
يستقل هو والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما علمت في الاسم واعلم ان الفعل يشتمل على ثلاثة معاني الحدث الذي هو المصدر والزمان
والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء ان هذه
معنى حرفي لا يستقل بالمفهومية والمراد باستقلال معنى الفعل ليس الا التنبيه على ان معناه بالاقتران بالزمان يعتبر كون المراد به
ما المراد بالمضي ليس معنى المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فقوله كلمة شامل الكلمات الثلاث وقوله معناها مستقل مخرج
للحرف وقوله مقترن باحدها اي باحد الازمنة الثلاثة مقدم ذكرها مخرج الاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد باقترانه باحدها اقترانه بحسب
الوضع الاول ليخرج الاسماء الا ما اشتق من المصدر اذ الاقتران معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر سابقا ويختص بقبول قد الحرفية
اذا كان متصرفا خبرا مثبتا مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله فقد والله
بني على عماله وجمع قد لعمري بت ساهرا او قد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
ثم انما اختص بها لانها لمعان لا تصلح الا له وهي ستة احدها تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلاة الثاني التحقيق نحو
قد يعلم الله الثالث التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسيأتي مزيد كلام على هذا المعنى في حد بعض المعربات ان شاء الله تعالى الرابع النفي
حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام
وهو غريب حمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد والاحسن الاستشهاد على
بقول الشاعر قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح
واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ويختص بلم لانها لنفي الفعل وهو معنى لا يتصور الا فيه
مختص بالمضارع كما سيأتي والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية اي يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة لانه انما هو
ملحوظ باعتبار انه آلة للغير فيحتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك
سرت من البصرة فانه لا يتصور ولا يعقل الا بذكر السير والبصرة ولا يعقل الا بتعقلها وقس على ذلك سائر معاني الحروف واما الابتداء الذي
هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه ولا يرد الاسماء الموضوعة للنسب لان معناها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام يتوقف على تمهيد مقدمات احدها ان وضع الحروف كلها من وضع العام للموضوع
له خاص وان وضع الاسماء الموضوعة للنسب مما هو من قبيل وضع العام للموضوع له عام الثانية ان النسبة بين الامرين مما يتعقل
ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا فاذا ان افراد النسب لا حصص لها الا افراد حقيقية اذ مفهوم الكلية والجزئية بالمعاني المستقلة
الثالثة ان مدار كونه مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات معرفا لاحواله لا بالتبع بان يكون آلة
لملاحظة ما هو حالة من احواله او ان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع

اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لنسب جزئية توقف
تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها
في الذهن بل لا بد معها من انضمام وهي الالفاظ الدالة عليها لم يكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية فانها بخلاف
مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت هي كافية في احضار
تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من
وضعها لزم ذكرها فانهم هذه الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من اختلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف بها منعا فقوله كلمة شامل الكلمات الثلاث
وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله ولا مقترن باحدها قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به عن شيء ولا يجب في القيد ان يكون بل قد
لتحقيق الماهية او للايضاح كما قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية لابن معط اقول لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة
ويعرف اي يتميز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا على
المبتدئ وتنبيها على ان حد الحرف مما طال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه اراء الائمة الاعلام ونحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق

فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق قال ابن الخباز في شرح الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه دور لانه
ح يتوقف معرفة الحرف على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها
علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حروف فاختلف الجهة فلا دور وهذا تقسيم الاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه قيود متباينة

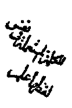
الاسماء ان وضع للذات فاسم عين كرجل او للحدث فاسم معنى كضرب او لنسبة الى شيء ... كضارب ايضا ان وضع لشيء بعينه فمعرفة

او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد الى القسم منه الاقسام ان وضع للذات بمعنى قائم بنفسه فعين فاسم عين قديم كاسم شخص هذا يقتضي الاول اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اى معنى قائم بغيره سواء اوجد عنه كالضرب او لا كالطول والقصر فاسم معنى كضرب وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين عين الربا فكيف يحصل فيما المعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة تنبيه المراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له اى بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير مختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا كالضرب في الضارب ونحوها كالالوان والقائمة بالاجسام والعلوم المعارف القائمة بالجواهر والصفات القائمة بالجواهر والصفات القائمة بها فانه لا ... شيئا من هذه الامور سواء الاجسام نحو بشارة البيع بحسب لكن كل واحد منها بحاله او الاشارة الحسية لكانت الاشارة اليها عين الاشارة الى محالها ان كان حالا في محله او فيه بالتبعية في التحيز فينتقض بصفات البارى ... وصفات الجواهر بل بالصفات الاعتبارية المتجردية كذا قرره بعض المحققين فتامله او وضع للمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية فمشتق وهو ما عطف المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا تاما اى مبهمة لا تتعين لها اصلا وهي صفة وهو اما ان ينسب اليه الحدث على وجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب او على وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او زيادة موصوفة على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونها لة لحصوله وهو اسم الالة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون الصفة لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام الاشياء او وقات فيه القيام بخلاف القائم فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين فالتدبر والمراد بالذات هنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر ما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر واصل ذا رجع وهي كلمة لا يستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منها عن الاخر فيخرج بالشيئين نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال في شيء من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها اى وارجع الى تقسيم الاسم رجوعا او قول راجعا الاسماء ان وضع لشيء بعينه فمعرفة والمراد ليستعمل في شيء بعينه وليس المراد التعيين الشخصي بل التعيين بوجه ما فيدخل الجنسية والمراد ليستعمل في شيء من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى المعين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وبهذا يخرج النكرات عن التعريف لان معناها وان وجب تعيينها عند السامع لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضمائر الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعيين وكذا المعرف باللام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعدمها ثم الشيء المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان معينا في الوضع ثم لا ... فيه الاعلام الشخصية وغيرها من الضمائر والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص ذلا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة اصلا لا جملا كل واحد من المخصوصات التي يطلق عليها لفظ انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة ... سوى العلم وبهذا صرح العلامة التفتازاني ان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور ولكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ السابقة الاستعمال مجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت له شيئا من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك [illegible] قال والحق ما افاده بعض المحققين انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا ... جعلها الواضع له ملاحظا لها عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ... [illegible] على الظاهر ... على المشهور ... [illegible]

اما ان يقيد بجنس اللفظ وهو العام وهو اما صفة ... [illegible] كان فردا منها اكثر يقيد بحرف وهو ... الاجناس [illegible] والاحتجاج الفرنية ... نقيد الاشارة الحسية الى نفسه هو الاسم [illegible]

كزيد

له غير معين لا تعيينه تعيينا فهو المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما بعده بقية المعارف وهو نوعان كما عرفت شخصي وجنسي فالشخصي منهما نوعان اولو العلم كزيد وخرنق وما يؤلف كالعباب فقرن والبلاد وسبعة والخيل كلاحق والابل كشذقم والبقر كهرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزيد او من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن او مفعول كمنصور ومحمد او غير ذلك مما وقع لابن فسط في الفتية من ان منهما مرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثل ادد فهو ظاهر واما من فعل اما ماض كشمر وكعسب ومضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة كسرت يمنه في المسموع الامر القلم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس ابن مالك شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كشاب قرناها او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد وضعه النقل من محل اخر الى هذا المحل لو وقع للنكرات العرض بالقصد فاول التقسيم انما هو بالنسبة الى الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناه وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن اخره ياء وفيه لغة بعلبك ومعدي كرب واما الثاني فمعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر واضافي وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري الاول بحسب العوامل ويجري الثاني على الاضافة والعلم الجنسي قسمان ثلثة انواع ايضا الا ما تولف كالسباع والحشرات نحو اسامة وثمالة وام عريط للاسد والعقرب اغيانا وتولف كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس والموز معنى كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة وبرة للبر وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كالمصطفى والمرتضى وقيل التبن في المدح وقفة وبطه وعائذ الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر باب او ام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب وزاد الرضي او ابن او بنت كابن اوى وبنت وردان قال والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف بان تخاطب باسمها ورد بعضهم بقول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابا لديه فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به واجيب بان لعل مراد الرضي ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها لا مطلقا وافادتها التعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض فلينامل وقال شعبان في الفيته بكنية عظم وجرى في اللقب وقيل في تبت يدا ابي لهب حكم او لاحمرار بعرض في وجهه او لاسم جد العرب وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين علي وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد كابي القاسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطه وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين او جمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو اولى لقولهم هذا يحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فلا بد من الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا يزيد عائذ الكلب او عبد الله بطه وصرح بعض المحققين المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا فتتبعه محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان لم يكن الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب صفة في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف قاله في التصريح تتمة ومن العلم ما كني به عن كفلان وفلانة فيجري مجرى المكنى عنه واسماء الايام عند الجمهور اعلام وقد دخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من معنى الاجتماع وما عداها من الواحد الى الثاني والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام ولاماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والاول الاصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الرضي ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان



تصغير ترخيم وغيره وما قيل ان تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي جاهدا ابن يزيد الحارث بن حلزة ولو كان كذا
لا دخل عليه اللام قاله ابن جني قالوا وقد ينكر العلم وضعا وذلك بوجهين احدهما ان يريد واحدا ممن يسمى بكذا وجعل عنه قوم لا زيد كزيد
بن ثابت والثاني ان يريد وابن الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين هو عصام الدين في شرح
الكافية ان مدار التعريف هو الوضع فاستعمال العلم في احد هذين المعنيين هو مجاز فقط لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره مبني على
المسامحة ولا يخفى وهو حسن وتقدم المص التمثيل العلم بنا على انه اعرف المعارف وهو قول الضميري وينسب الى سيبويه والكوفيين وفي ترتيبها
اختلاف سياتي ذكره في اخر البحث ان شاء الله تعالى والثاني من المعارف المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كهل مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية
قطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه في كونها ال لكن يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده زائدة معتد بها
في الوضع والمشهور عنه انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة
الاستعمال ونقل ابو حيان هذا القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان ونحوه صاحب البسيط الى المحققين ويظهر ما ينبني على الخلاف في نحو قام القوم فعلى
الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت بل لم يؤت بها لعدم الحاجة لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة
التعريف الهمزة وحدها وجلبت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته اصلية
عبر عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال ابن جني كان يقول العرب لا يقول الالف
واللام ومن جعله اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام
فله التعبير بالامرين والاول اولى انتهى وهو على كل قول اما جنسية واما عهدية او زائدة فالجنسية ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر
فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت الرجل ادبا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي لبيان
الحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او نحو فيها مصباح المصباح في زجاجة
الزجاجة ومعهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي
في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها
كالسموال او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد الذهني تنبيه ال في البتة
غير لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال لا افعله بته ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني لكن ما
لمحمد بن يعقوب ونقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي والثانية اعني غير اللازمة نوعان واقعة في الفصيح بكثرة او لا
فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كحارث وعباس تقول فيهما الحارث والعباس وهو موقوف على السماع فلا يقال في محمد واحمد
المحمد والاحمد والثانية ضربان واقعة في شعر او شذوذ من النثر فالاول الداخلة على علم لا تليق به في الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعد ام العمرو من اسيرها
حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا واما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية كالداخلة على ما هو واجب
التنكير كالحال في نحو ادخلوا الاول فالاول وجاءوا الجماء الغفير وارسلها العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح الياء ولم
يجعل الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسألة اجاز الكوفيون وبعض البصريين
وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير مضافا اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر
والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الاية ومنه في الامثلة وقيد ابن مالك جواز ذلك بغير الصلة قال الزمخشري في
وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوزوا نيابتها عن الضمير
وعن ضمير الحاضر المعروف عن كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب قاله في المغني والثالث من المعارف اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد
المذكر ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال الشاعر
هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور ويكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء وفيهما اللغتان ولا
فيها ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين هؤلاء في الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على
الاصح قاله في التصريح وفي الدر المصون اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حيي او عينه واو ولامه ياء فيكون من باب طويت
ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التصريف قال
ابو حيان لو قيل بان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسماء المبنية ان توضع على حرفين [illegible] فيه
لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب للسيرافي وللزمخشري ونقله عن قوم انتهى الرابع من المعارف الموصول [illegible]

الذي للمفرد والمضاف الى احدها معنى المعرف باللام والاعم نكرة وايضا الاسم منه علامة التانيث لو كان لفظا او تقديرا

الذي للمفرد المذكر للغائب وغيره والتي للمفرد المؤنث كذلك والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسيأتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في
المبنيات ان شاء الله تعالى ثم فلينتظر تنبيه الضمير العائد الى النكرة فيه مذاهب احدها انه نكرة مطلقا والثاني انه معرفة مطلقا الثالث
ان رجع الى واجب التنكير كان في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز والتمييز واجب التنكير
الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واكرمته وجاءني رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد
الى نكرة معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع
من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في ضمير العائد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا والسادس
من المعارف المضاف الى احدها اي احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اي اضافة مفيدة معنى واحترز به
عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على
ما سيأتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى ثم والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه
معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وازداد بالنداء وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال لان
تعريفه بها مقدرة وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا او لكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك واذا كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلا
تكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال وهو الاظهر وابعد من التكلف فجعله قسما سابعا براسه اولى تنبيهات الاول كتب الفاضل
ذكر بعض المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها انه لا يرد عليه ما اورد على ابن الحاجب انتهى يريد ان ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احد من جميع
المعارف فاورد عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المص ذكره فسلم من ذلك وزام
صاحب الفوايد الضيائية التقصي عن ذلك بان الاستلزام صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورد انتهى قال ثم
الذي لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل واحد من الخمسة الثاني هذا الترتيب الذي استعمله المص في المعارف لم ار من ذكره والذي
عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى
المضمر فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن الناظم اعرفها ضمير
المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه
وقد يعرض للمعرف ما يجعله مساويا او فايقا كقول من لا شركة في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا يوسف فالبيان لم تستفد بانا
بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من انزل عليه القران وعلى من سجدت له
الملائكة ومن حضر بدرا ونحوها وقد اختلف في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها
وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف الثالث قال غير واحد يستثنى مما تقدم اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع
قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في التفاضيل بين الانواع والا يكن الاسم موضوعا لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه فنكرة
كرجل وفرس وليست الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان الشرطية بلا النافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله تنبيه قال
بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما في المعرف بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني ومن ثم جوزوا في الجملة بعده ان تكون حالا او صفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال
على الاجتماع بالمعرف بال الجنسية انما يتم لو كان بعض اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح
في خلافه انتهى وايضا تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث ان وجد فيه اي في الاسم علامة التانيث وهي التاء المبدلة هاء في الوقف
خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند البصريين بدل من الالف المقصورة
وعند الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث وقد ذهب ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد
الكوفيون في علامة التانيث تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات ونحو قال في الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء في نحو
ذي ايضا علامة التانيث والاخفش والمازني في نحو قومي وتقومين في الفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها
موضوعة كالتاء وليس في الاسم الاشارة ما هو على حرف واحد اما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى ولو كان وجودها
تقديرا اي مقدرا او اذا وجد فيه علامة التانيث لفظا كناقة او تقديرا كنار فمؤنث والا توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر —







والمؤنث ان كان ذا فرج فحقيقي والا فلفظي بخلافه آخر الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض ويختص بلحوق احدى التاءات الاربع

وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا يطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا
بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب والتعقل
فجعل في الذكر كذلك تنبيها عليه الاول لا يتحقق التذكير والتانيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره با
الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وفي القراءات يتكرر حروف الهجاء الا نحو الا في الشعر قاله المرادي
في شرح التسهيل الثاني لا يخلو من علامات التانيث الا التاء لان تصحيحها عن العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف
وهي تقدر قياسا في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل ومفعل كحايض ومرضع ان لم يريد الحدوث بتاويل شخص حايض وانسان مرضع
سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصها بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص وكثير
مع الاختصاص وسماعا في نحو العين والاذن قال الرضي دليل كون التاء مقدرا دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة
في قدر واما الزايد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة
ووريئة الرابع لتاء تعرف التانيث فما لم يظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا وبقي في غيره شذا كما ذكر او بوصفه
الصفة المشتمل النعت نحو وكم بها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء والخبر نحو دارك واسعة والحال نحو وليلة ما الريح
خافقة وضميره نحو الشمس وضحيها والاشارة اليه نحو تلك الدار وتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة نحو ثلاث اذرع وعشر ايصل بحمله
على مثال خاص بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك الشيئة نحو حبلى وغضبى وقراح وكراع ويمين مجموعا
في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم ايضا بالحاق علامة التانيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس
والتفت الساق بالساق والمؤنث ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو ان كان ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى ونفساء
او مقدرها كزينب وسعاد فحقيقي التانيث لا يكون الا حيوانا والا يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها
كالقدر فلفظي التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فائدة فان قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله

الأولى

يرى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكره حملا على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جاءته كتابي فاحتقرها فيما حكاه الاصمعي
عن ابي عمرو فقال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة
قلت فما اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا
المنسبك من ان والفعل هو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم الثالثة اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل

الفعل الماضي

وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله في الاشباه والنظائر هذا تقسيم آخر للفعل الفعل اما ان
يقترن بزمان سابق وضعا فماض كتب المص في الهامش كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث اعني فعل اللغوي وهو المراد ههنا قوله فماض
خبر مبتدا محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير راجع الى الحدث وليس هو المراد ههنا وقد يدفع بمراعاة الاستخدام
كلا هو والاستخدام هو ان يراد بلفظه معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد به
اولا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الاخر وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث اعم مما هو مدلول مادة الكلمة او



لئلا يخل المقسم بحدث الامر فانه جعله مقترنا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال المدلول مادته بل مدلول صيغته كما سنبينه
بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق والمستقبل او الحال مما هو مدلول مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج
في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه تدنيسا على التعميم المذكور
مكونا الاقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي
انصرف الى المضي باداة كما سياتي ولا جمعه بان ضربت ضربت واشتريت يريد الانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف الى الحال او الاستقبال
نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المسند اليه وقدمه
في التقسيم لانه جار على الاصل اذ هو متفق على بنائه ويختص اي الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى نوعين احدهما تاء التانيث
الساكنة وهي تلحقه متصرفا كان وجامدا الا في فعل التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وكفى في نحو كفى بهند
ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها واختصت الساكنة لانها انما سكنت للفرق بينها في الافعال وبينها في الاسماء
وكانت اولى بالسكون لخفته لتجرد الفعل بتركب معناه امدا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه غالبا والمراد بالساكنة
الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت اخرج بكسرة لاول وضمها الثانية في قراءة ابي عمرو وتعيينه

او بما لمستقبل او حال فضارعا فضارع وتخصيص المضارع بالسين وسوف وبلم

٢٢ بالتاء كما لا يخرج عن الحركة لانها تلحق الاسماء كقائمة والحروف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحروف حركة بناء وقد
تكون في الاسم حركة بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل اولى من تقييدها
بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره ما يمنع من دخول التاء الخطاب للا تفيد في انت فانها حرف وقد اتصل باسم لو
قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخلت تاء انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل
لانها فاعل فلا يليها من فعل وعموما اتصلت به وهي تنقسم الى ثلاثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت بفتحها
وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تفنن من المصنف في العبارة وقد انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم كما انفردت تاء
الفاعل بلحاقها بتبارك كذا قيل وقال الشهاب البخاري ان تبارك تقبل التاء من قول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله وهو حسن لو



ساعده السماع والاملا احرى به اذ اللغة لا تثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان المستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والاول ارجح والقياس
اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمان المتكلم الى آخر زمان الامكان او بزمان حال وهو زمان التكلم وليس هو قسما ثالثا من الزمان
خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر الماضي واوائل المستقبل فضارعا فضارع وهو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا
قوله وفيه اربعة اقوال اخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل في الاستقبال
اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب
في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول بكونه مشتركا واختار الزجاج
القول الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا
يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقوله وضعه اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بالماضي المنصرف الى الحال
او الاستقبال العارض كما مر ولا جعله بما انصرف منه الى المضي باداة نحو لم ولما الجازمتين ولو الشرطية غالبا واذ وربما وقد التعليلية وانما او
في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي لكن ليس في ذلك باصل الوضع فلا ينتقض وسمي هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة
الاسم في ان كلا منهما تطرا عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر الى التمييز بينهما الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا
ترفع زيدا اذا قصدت النفي وتنصبه اذا قصدت التعجب وتخفضه مع رفع احسن اذا قصدت الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا
تاكل سمكا ولا تشرب لبنا ترفع تشرب اذا اردت النفي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك
اكل سمك مع شرب لبن وتجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على
الاسم لا يميزها الا الاعراب لان الرافع والناصب والخافض انما هو احسن والمعاني المتعاقبة على المضارع يميزها غيره ايضا باظهار العوامل
المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب
وذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وبجريانه على اسم الفاعل لان
المشابهة بهذه الامور يغلب حاجته بالاعراب لاجله بخلاف التي اعتبرها قال الحنفي فيها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين
والكوفيين فان البصريين لا يقولون بقوله ويردون اعرابه بالشبه والكوفيون يقولون بقوله ويردون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يقول بقوله ويدعي
ان الاعراب بالشبه لا اصالة ويختص المضارع بالسين يعني الاستقبال فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا لم تعمل فيه مع اختصاصها به وكذا
كل حرف اختص بشيء وتنزل منزلة الجزء فانه لا يعمل بخلاف ما اذا لم يتنزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال
معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قولهم فيها حرف توسيع وذلك انها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى
الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف الاستقبال قاله في المغني وانما اختص المضارع بها لانها
تخلصه الى الاستقبال وهو معنى يختص به قال ابن هشام زعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من
فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوما الى ذلك
في سورة البقرة فقال فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله
السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى ويختص بلم وكذا كل الجوازم وانما اختص بلم لانها
المضي لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه وجوزوا
بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لو وللثاني
القول الثاني لا نظير له قال ابن مالك في شرح الكافية وتميز المضارع بلم مغن عن علامة الاخرى وان ذكرت الاختصاص به وتخصيصا واختصاصا -

ووجهه

بلم

باحد زوايد انيت او بالحال فقط وضعا امر ويعرف بفهم الامر منه مع قبول حدى نونى التاكيد

ما احد زوايد انيت اى الزوايد التى جمعها كلمة انيت ادركت وانما سميت زوايد لانها ليست اصلية فى الفعل وتميز عن الماضى حقيقة
واذا اريد تمييز المضارع بها اشترط فى الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفى النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا
كان او مؤنثا او مختلطا او المعظم نفسه ولو ادعاء وفى الياء ان يكون للغايب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغايبات وفى
التاء ان تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغايبة او الغايبتين وبهذا يظهر ان تعبير المص بانيت انسب
بالنسبة للتصحيفية من تعبير غيره بنايت وأتين وأنتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لان هذا الحرف بعد توجد فى الماضى اكرمت
نبأ او نصبت اعلم وتمت الكتابة فلا يصح حينئذ ان تميز به المضارع ولا يكون مختصا بها او تقترن بالحال وقد عرفت معنا فقط بفتح
القاف وسكون الطاء اى فحسب وضعا امر فخرج بقيد الوضع المضارع فانه وان دل فى بعض الاحيان على الحال فقط الا انه فى اصل الوضع
مشترك بين الحال والاستقبال قال المص فى الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه جميع النحويين من ان الامر يقترن بالاستقبال ضرورة والا لزم
تحصيل الحاصل قال الشيخ شيخنا العلامة محمد الحرفوشي فى شرحه على تهذيب المص والحق فيه ان فسر الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء
كما هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث واقع فى زمن الاستقبال فهو للمستقبل انتهى ولشيخنا الامام العلامة
محمد بن على الشامى كلام فى تحقيق المقام به تبيين معرض كلام المص بما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه وتصريح الحق عند النحاة ان الامر
بالصيغة قسم من الفعل براسه لا مندرج تحت المضارع وانه موضوع فى اصل اللغة بالوضع النوعى على وجه القانون الكلى لطلب تحقق
حقيقة الفعل وفرد منها منتشر فى جنسه فى الوجود على النحو الذى لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب
مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له او من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضى بطبعه التعلق بمطلوب فيشتمل معنى هذه الصيغة
الى حدثين احدهما مستند فى المعنى الى المتكلم وهو الطلب فى الحال والاخر مستند فى اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق الطلب بايقاعه فى المستقبل
والاول مدلول لهيئة الكلمة والثانى مدلول لمادتها والمقصود باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثانى انما يقع قبله وان كان
الغرض من افهام الاول هو التوصل به الى وقوع الثانى فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جانب المعنى حكم بانه
للحال لكن الاول انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثانى اليق بمجارى العلوم المتكلفة بالمباحث المعنوية فالجرى
على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة
كونه فعلا وعلى الحال بالالتزام لان دلالته عليه انما هى لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو فى الزمان الذى يقترن بالحدث المفهوم
من لفظ الفعل خاصة يا المستدل بان يقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا والمعتبر فى فعليته انما
هو الحدث الذى وضع له لا الحدث الذى وقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل
غاية ما فى الباب ان غاية جانب اللفظ اوجب ان تقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين فتدبر هذا كلامه وسمى هذا الفعل امرا
اما عند المص فظ لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عنده فى ذلك مجازا كما صرح به فى الزنجانى واما عند النحويين فلاستعماله
غالبا فى طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اى يتميز عن قسيميه بفهم الامر منه اى من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتنفق فانه وان فهم الامر
منه لكن ليس من الصيغة نفسها بل نشاء من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوى فلا يرد اخذ الامر فيما يعرف به الامر فيستلزم الدور ولابد مع فهم
الامر منه من قبوله احد نونى التاكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الامر من كلمة ولم يقبل احد نونى التاكيد فهى اسم فعل كنزال بمعنى
انزل ودراك بمعنى ادرك ومه لكف بمعنى اكفف عن زيدا وحرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتها ولم يفهم منها الامر فهى مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب
نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته تنبيه كل من نونى التاكيد اصل براسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل
والخفيفة فرع ومعناهما التاكيد فان الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ فاجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة
العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصايص الفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف
ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما
لولاك لم يك للصبابة جانحا والذى سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها فى التسهيل الاولى وجوب توكيده بهما وذلك
اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم ان كان منفيا غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرء او كان مفصولا عن اللام مثل ولئن متم او
قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين وما
من لك توكيد قوله ياصاح اما تجدنى غير ذى جدة فما التخلى من الخلان من شيمى وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع

المتكلفة

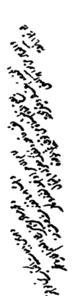
سجنه

ما آخره مبني على الفتح ... ولا

فصل الماضي مبني على الفتح الا اذا كان آخره الفاً نحو رمى او اتصل به ضمير مرفوع متحرك او واو والمضارع اذا اتصل به نون اناث كيضربن بني على السكون او نون تأكيد

بعد اداة الطلب كقوله تعم ولا تحسبن الله غافلا الرابع ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعم واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامس ان يكون اقل وذلك بعد
وبعد اداة جزاء غيرها كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما الخوف شيخا على كرسيه معمما وكقوله من يثقفن منهم فليس بآيب هذه بتصرف تشتمل احكام
اقسام الفعل والفقه تحققت مدلول كل من الافعال فاعلم ان لكل احكام تخصه فالفعل الماضي مبني وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الا
البناء لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني المسوقة عليها وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان ام رباعيا او خماسيا او سداسيا
ولا يرد على ذلك وقوعه على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو مررت بالذي ضرب وشرطا وجزاء نحو ان ضربتك
ضربتك وحالا نحو جاءني رجل قد ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة الا اذا كان آخره الفا سواء كان منقلبة عن واو نحو غزا او ياء نحو رمى فان حركتها
عن غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للاعلال المذكور هذا مفهوم كلامه وهو خلاف ما صرح
به المحققون من ان المعتل الآخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا فقد سكون الآخر رجعت الواو والياء فقيل غزوت ورميت
وفي شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني فيما يوافق كلام المصنف ولعل المصنف منه اخذ فانه بين الماضي على الفتح الا اذا اعتل آخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه
المحقق الثاني في حاشيته عليه فقال في كون الفعل المعتل آخره الفا مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف متفرع عن فتح ما انقلبت عنه
فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان آخر قلت فلا بنوا البنا مقتضيا في الحرف الاصلي فلا يكون السكون في الالف بنائيا فهو
في محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث التاء وكراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بالفعل وخرج بضمير الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير
الواو فهو مما بين الحالين مبني على الفتح كالمجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه او اتصل به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة
الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا ورموا فالاصل دعووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم قلبت الواو والياء الفين لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا الفعل لاحد ظانه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال استثقلت الضمة على
الواو والياء فحذفت لالتقاء الساكنين ... وذهب بعضهم الى ان الماضي على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان
... كما قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك ان الاصل في المبني ان يسكن لان ذلك في المبني من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال
بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبني على الضم تصريحهم عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل الفعل وكذا الكسر فلعلها
والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث سواء كان ضميرا ام حرفا ولم يقيد هنا بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك كيضربن من نحو الهندات
يضربن يصير لذلك مبنيا على السكون رداله الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل
وبني على السكون لانه الاصل في البناء وللتعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون
ضميرا بان الضمير يرد الاشياء الى اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب
لان الاسم محله السكون ولم تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى السهيلي وابن طلحة وطائفة من
النحويين رادا به على ابن مالك في دعواه الاتفاق على بنائه او اتصلت به نون تأكيد حقيقية كانت او خفيفة مباشرة اي متصلة به من غير حاجز لفظا
او تقديرا فيبنى على الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن وليضربا هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر مع حرفها كالكلمة الواحدة فلو دخل
الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولا حظ للحرف في الاعراب وقيل هو معرب
مطلقا وان ما اتصل به نون التأكيد منها باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب
الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في غلامي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احتراز عن المفصول بينهما وبين الفعل
بالف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعم ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا ونحو لتبلون ولا
فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو فاما ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل
واما قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة كما قاله وما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني من قوله دل هذا على ان نون التأكيد لا يختص بالفعل
بالفعل غريب رد ابن مالك هذا المذهب دليله بانه كان لم يرد بيان المجزوم والمعرب بحرفي التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص
بالفعل بل هي اليق من جهة انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم هو التأكيد قال المرادي في شرح
التسهيل ولا يتصل به نون اناث ولا نون تأكيد مباشرة فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم والنكرة في الاثبات ولا يكون للعموم واما قوله
... يا طالب ... اذا ما خفت من امر فالافعل تقديره الجازم وهو لام الطلب لتغدو والثاني الوابد

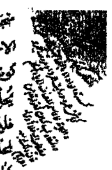




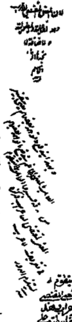
والأصح أن نحو مُرْ فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه فصل الإعراب

٣٥ لاه كما قالوا في وارث وجاه تراث وتجاه وأما قول امرئ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما وإنما هو
مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربغ من قوله اشرب غير منزلة عضد فإنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يقال في عضد
بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ بالضم ربغ بالإسكان قال ابن هشام في شرح الشذور وفيه نظر لأن أحدهما حذف لام الطلب في الأول
والثاني حذف حركة الإعراب في الثاني وكلاهما مما اختلف في جوازه أما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني وصححه غيره أنه مخصوص بالشعر وقيل
باطراده في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت إنه لا
يعرف قائله مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذفت الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة وأما حذف حركة
الإعراب فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك ونقل أن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه آيات من القرآن منها قوله وبعولتهن فيمن قرأ بسكون
التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك
فاليوم أسقى وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان وإذا ثبت نقل أبي عمرو كان حجة على المذهبين لأنه في الضمة ثبت ما
الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة إن شاء الله تعالى فلينظر وإلا يتجرد عن ناصب وجازم فيجزم بحرف واحد عن رتبته سبق ذكرها في
حديقة الأفعال أو يجزم بحروف سيأتي عدتها ثمة وفعل الأمر يبنى على وفق الأصل كما مر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه المبني بناء الخطاب فيبنى
على السكون إذا كان صحيحا لم يتصل بآخره ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب انطلق واستخرج فإن مضارعه يجزم بالسكون
إلا إذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات الثلاث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام وعلى حذف
النون إذا اتصلت به إحدى المذكورات سواء كان صحيحا أو معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وارميا واضربوا واغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي
واخشي وارمي فإن مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف علة إذا كان معتلا ولم يتصل به نون الإناث ولا نون التأكيد المباشرة نحو اغز واخش
وارم فإن مضارعه يجزم بحذفه فإن اتصلت به نون الإناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات أو نون التأكيد بني على الفتح
نحو اغزون واخشين وارمين يا زيد كالمضارع في الموضعين هذا هو الأصح عند جمهور البصريين وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين
إلى أنه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الأمر إلا أنها حذفت حذفا مستمرا وأصل قم مثلا لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها
حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف
ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن
خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا
واضربوا واضربي كما في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأعتقت وقبلت
ولم يجيبوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وح
فيشكل فعليته فإذا ادعي أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الدماميني في شرحه لا إشكال لأن أفعال
الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته وليست
هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب على زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد
ثبت كونه فعلا لأنه بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء قال وكذا إذا قلنا بأن
الإنشاء لا بد له من زمان حال كما ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاءات لم يشكل الأمر لأنا نقول له زمانان زمن إيقاعه من المتكلم وهذا
زمنه من حيث هو إنشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند إلى المخاطب هذا زمنه من حيث هو فعل وح فالإنشاء نوعان إنشاء حدثه مسند
إلى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليست الحال منه لأنه بل من ضرورته وقوعه وإنشاء حدثه مسند إلى المخاطب وهو الأمر الدال
عليه بالصيغة وهو واقع في الحال من حيث هو إنشاء وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار
انتهى وفيه بحث يظهر من تتبع كلام شيخنا الذي أسلفناه عند ذكر الأمر في تقسيم الفعل فليرجع إليه هذا فصل في حد الإعراب والبناء و
أنواعهما الإعراب لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني وفي نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين خمسة أوجه أحدها أنه منقول من الإعراب
الذي هو البيان ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها أي يبين والمعنى على هذا أن الإعراب يبين معاني الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه الثاني
أنه مشتق من قولهم عربت معدة البعير إذا فسدت وأعربتها أي أصلحتها والهمزة للسلب كما تقول أشكيت الرجل إذا أزلت شكايته والمعنى على هذا
أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه الثالث أنه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا أن الكلام كان فاسدا قبله بسبب التباس
المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي يحصل وظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحا في المعنى الرابع أنه منقول من التحبب ومن امرأة عروب إذا كانت

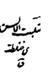
يجلبه العامل في اخر الكلمة لفظا او تقديرا وانواعه رفع ونصب وخفض وجزم



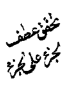
متجهة الى توجيهها والمعنى على هذه ان المتكلم بالاعراب يجب في السامع الخاص فهو منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير
الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى فيكون
كونه من الوجه الثالث بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه اثر من حركة او حرف او سكون او حذف يجلبه بضم اللام وكسرها
يجلبه العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع والحكاية في التقاء الساكنين
فليس اعرابا في اخر الكلمة من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد عن نون الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر بيان
لمحل الاعراب لا للاحتراز به عن شيء اذ العامل لا يجلب اثره في غير الاخر خلافا للكوفيين والمراد به ما كان حقيقة كدال زيد او منزلا منزلته
كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل الضمير الذي هو فاعل
لكن الفاعل بمنزلة الجزء وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في جزء اول الكلمة واما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر لي
في الجواب انه حال محل النون وهو بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك
ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال في الاخر وما نزل منزلته او في الاخر حقيقة او مجازا



وانما كان الاعراب في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا يكون الا بعد تمام الموصوف لفظا اما ملفوظا به يعبر عنه بالظاهر كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم
ومررت بزيد ولم يقم او تقديرا اي مقدرا لوجود مانع كالفتى ويخشى وان الفتى ولن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى وهما حالان من الاثر
وتقسيمه اليهما هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما التنوين فيه منقلب عن ياء مقدرة نحو الملاهي والمنوي بما الفه غير منقلبة
عن شيء نحو حبلى وارطى وبغير الالف كعلامتي فاله في الهمع ثم القول بان الاعراب لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي
الطلب وذهب اليه ابن مالك وقال انه مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة وما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا قبل ويدل عليه تسميتهم الحركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم يضف اليه الا بالشيء لا يضاف
الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر عمن لا تامل له لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى وتغايرهما واقعة في كلامهم
واكثر ذلك فيما قصد اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح ولا يلزم من استعمالهم خلاف ما ذكرنا
هذا والقول به مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن ابان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما مر في اللفظي
وقسمه بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي بما ضمن الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الاعراب فيهما ان الاول مفتقر
الى العامل هو معنى الاعم وهو الذي ينبغي ان يراد هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى اخص هو ما فلا تصح ارادته في هذا الباب
تعريف الاعراب مطلقا سواء كان في الاسم وفي الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب الثاني الاصل
في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل مخالفته مع معموله في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهته والا يكون من
نوع المعمول كاسم الفاعل للعامل ولا يؤثر عاملان في محل واحد فلا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليعن نكرة
خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قاله في الارتشاف ثم التحقيق في الاعراب انه زايد على ماهية الكلمة



كالجزء منها ابو حيان خلافا لابن مالك في انه جزء منها او بعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو ان الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل نطقت
العرب به زمانا غير معرب ثم رءوا اشتباه المعاني فاعربت وانطقت به معربا في اول تبلبل السنتها به ولا يقدح ذلك في نسبة الحكمة
كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزل له خالقا للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام
عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الحرف متنازا للكلام قاله في الهمع وهو عند البصريين اصل في الاسماء
وفرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف
الذي لا يكون فيه كثير منفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة وحرف ونصب بذلك او بحذف
وخفض بحركة او حرف ويقال الجر وجزم بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلاثة وعن المازني



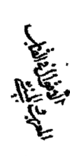
ان الجزم ليس باعراب انما هو محل الاعراب قال في الهمع هو مذهب الكوفيين وفيه نظر تنبيهان الاول التعبير بالانواع كما فعل اولى من تعبير
بعضهم بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها البقية والملقب ان يطلق كل منها على البقية كان يقال الرفع النصب وعلى الملقب كان يقال
الاعراب الرفع وكل منهما ممتنع لاستلزام الاول حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت
الاعراب هو جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها قاله الفاضل في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان يقال من عبر بالالقاب
مراده القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا الثاني خبر قوله انواعه مجموع قوله رفع ونصب وخفض وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه لما

فيجب الا يجعلها عامل

ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقيق والثاني العطف في النا ... الشيء بالمعطوف عليه بشيء ... بمثابة فيبطل ...
المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا ... مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة
فيه هنا ولا تبعية في الاعراب لان ذا ... المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعذر ذلك
المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم حلو حامض ... ثلثة فان الحال هو
المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته ومثال
من ان العطف مقدم على الربط ... كذا قال عصام الدين في شرح الكافية فان الرفع كما قاله كثيرون اذ هو اشرف لانه اعراب العمدة
ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه لان عامله قد يكون فعلا والعامل بالاصالة فيكون معمولا اصلا بالنسبة الى
الجر ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وسيبويه قدم النصب لا ... واسع مجالا فان نواصبه اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب
فيه اصل لا تجه ايضا ... ولان من انواع الاعراب هما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من الاسم والفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم
اما وجودهما في الاسم فلانهما الاصل لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل
فبطريق التطفل والتفرع على الاسم وذلك لقوة عامليهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض يختص بالاسم لان عامله لا يستقل
لافتقاره الى ما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع هو الجزم يختص بالفعل لكونه كالعوض من الجر فيه لما فاته من المشاركة فجعل
لكل واحد من صنفي المعرب ثلثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لا دعى دخوله الى عدم كان ما طال او ذلك ان
المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي دخول الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه
قال ابو حيان والصواب في ذلك ما حرره بعض اصحابنا ان الغرض لامتناع الجزم من الفعل والجر من الاسم ولحوق تاء التأنيث للماضي اثباتا
ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات في ذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال لانه ما من شيء الا ويقع فيه لم كان كذا
وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع ...
جزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان لا اضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع
الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة
انتهى والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي كيفية وهي الاصل الهيئة التي يكون عليها
الشيء حال وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا
او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان الهيئة من الحالة المشابهة للاعراب في كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها
اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعلى الثاني هذا بل الحمل على الكيفية
لكن الاولى حمله على الاول كما جعلنا البطابق حد الاعراب اذ هو لفظي كما عرفت ولا يخفى انه مختل على الوجهين احملناه لاحتياجه الى زيادة فيه
بها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول فلاحتياجه الى ما زدناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء
كانت في اول الكلمة او في حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح انها ليست حركة بناء
خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعد كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو
ليشاء والله يضلله كما ذكرناه والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلاحتياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الاخر والا
انتقض بما علمت والى تقييدها بكونها لغير اعلال والا انتقض بنحو لزوم رمى الفتح للاعلال بقلب ياءه الفا فان قلت كيف خفي على
الناظم هذا الحد قلت الظاهر انه قصد تعريفه تعريفا لفظيا وهو قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر في محله تنبيه ان الاول قال في
الهمع محل البناء اخر الكلمة ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو ما جاء ...
من ... على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الضمة التي على العين دون اللام التي هي الاخر وكذا نحو يا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدين
واحد عشر ... ويوم يوم ... ويبت وقوما وقوموا وقومي وامثالها فالبناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر
فتدبر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء هما الاخران يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله
صفة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الصفات بل المراد انه لما كان ياتي عقيب الاخير بلا فصل بعض حروف المد سمي
الحرف متحركا كانه حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به توهم انها
في ... فاذا اشبعت الحركة هي بعض حروف المد ... ملخصا من الالي الدرية لشيخ شيوخنا الحرفوشي ...

وانواعه ضم وكسر وفتح فالاولان يوجدان في الاسم والحرف نحو حيث امس

٢٩ وفيه كلام طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبنا ايضا يطلق تحته انواع في نوع اعرابي بعد الاستقراء ضم وكسر وفتح وسكون وقيل انه يوقف بو الطاء
تخفيفه واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبني عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها
عرضة للابتداء بها الكلام الابتداء وكونها لها اصالة في التمكين كاول وكثيرها ما المعرب كضرب قال في التصريح تنبيها الاول لم يفرق
في التعبير في جانب الاعراب والبنا فعبر في الموضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البنا بالالقاب
ووجهه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل بحركات البنا والوقف انواعا لانه قد يكون جنسا شاملا لها بالنظر الى الاصل اذ الاصل
يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البنا والسكون فلما كان من حق البنا ان لا يشمل هذه
الاشيا نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل انتهى ظاهره انما سمي الاول ضما لانه يشابه من ضم الشفتين ولانه
رفعهما ثانيا والثاني في كثير الائمة يشابه من انجرار اللحي الاسفل الى اسفل انجرارا ثوتا والثالث فتحا لانه يتولد من تحريك فتح الفم قاله في التصريح الثالث اختلفوا
في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البنا او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب بالاول هو الاقوى قاله التبيين وهو خلافه الثالث
الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منها على الاخر فيقال مثلا المعرب بضمة والمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم
لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد ذلك بعد ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة تدل على القرينة تنبيه ومنهم من قال
يجوز اطلاق اسم البنا على الاعراب لا بعكس قال الشيخ بهاء الدين النحاس في تعليقته على المقرب في شرح الكافية الرضي اذا اطلق الضم والكسر والفتح
في عبارات البصرية فهي لا يقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب
ايضا والكوفيين يطلقون على القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى قال الاول لان من انواع البناء هو الضم والكسر يوجدان في كل واحد
من الاسم والحرف تخفيفهما بلا ثقلهما على شيء واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما
عرفت فلم يجمعوا بين ثقلين اما وجود الضم في الاسم فهو نحو حيث وبنيت عند غير فقعس لافتقارها الى الجملة افتقارا لازما وكان البنا على
حركة فرقا بين ما اصله البنا وبين ما طرئ عليه للاشعار بان لها اصالة في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت
مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة
فهي بمنزلة الذي كذا قيل وفيه نظر وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء ايضا فيهما ففيها
عشر لغات وقرائة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال
الاخفش وترد للزمان وافقه ابن هشام في المغني والغالب كونها في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث
الفت رحلها ام قشعم وجوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا يكون ظرفا لانه تعالى لا يكون في مكان
اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا
عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اوله بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين
اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم تقع اسما لان خلافا لابن
مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا
في المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف
لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى والباء والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا انتهى وسياتي الكلام على لزوم اضافتها الى
الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى واما وجود الكسر في الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر
وبني لتضمنها معنى لام التعريف وكان البنا على حركة اشعارا بان له اصالة في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين
واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربونه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرط
من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف
وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن ابن عيسى المرشكي شرطا بناء امس فقال جر دعا الى امسا اذا شئت بناء ولا تضفه ولا
تقل امينسا مصغرا وكفرين وعين ظرفه فجامع لهذه بني بالاتفاق عند كل العرب وان فقد واحد اعرب بلا خلاف في سوى الاخير وفي
خلاف بينهم شهير ففقد الاخير منها وجد كامس خير من غد عند سكان الحجاز قالوا البنا ايضا كما لو كان ظرفا بينا اما التميميين
قالوا اعرب بمنوع صرف ذا البعض مذهب بعضهم اعربه منصرفا واشكل النظم بالشروط قد وفي قلت وقد علمت ان اكثر التميميين يوافقوا
الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر يمنعه الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم فالاولى ان يبدل البيت الاخير وحلهم تخص ذا اعرا



المعرب

ومنذ في لامر الجر والاخبار يوجد اخري في الكلم الثلث نحو ابن قيام وسوف وكم وغيرها فصل علامات الرفع اربع الضمة والالف والواو والنون في الرفع

مجال الرفع فانهم اصلوا اما وجود الضم في الحرف فنحو منذ مستلح للتمثيل او وجود الضم في الاسم فانها في لغة من جربها حرف وفي لغة من رفع
بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن الاضافة لفظا في المعنى لان معنى قولك في منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه
كقبل فتبل وبعد حذف المحذوف وكانت البنا على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان في الغرة لم يبن من الحرف
على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة والكاف في نحو لكم وذلكما وذلكن والتاء في انتما وانتم وانتن ايضا
في اياه واياهما واياهم واياهن واما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهر
والاخيرات وهما الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما السكون فلخفته واما الفتح فلانه اقرب الحركات الى
السكون لحصوله بادني فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما
يحصل بالعضلة الواحدة الحاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكيره والغالب على الجمع التانيث
ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على الماهية من حيث هي
هو فرادى او جمعي خلاف ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو ما يقع على
ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة ووجود الفتح في الاسم نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف
الاستفهام او الشرط وكان البنا على حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب وكان
بناؤه على الفتح لما مر ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا في اين وهي حرف تنفيس كالسين كما مر قال البصريون
هي اوسع زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ويقال فيه سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة
في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما امتنع دخول اللام على
السين كراهة توالي الحركات في لسيدحرج ثم طرد الباقي قال ابن بابشاذ والغالب على سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها
في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين في الوعيد انتهى ووجود السكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او
خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا ولتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية حرف تكثير اما محققا وهو
نحو رب من الجنسية واما مقدرا او سنوضح الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ووجوده في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور
البصريين كما مر ووجوده في الحرف نحو هل وقد تكون حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في ياء سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة اذا جا
شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه
لذلك على ذلك او على حركة فيسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة وكذا ان اتى مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال
واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسولة لم بني ولم عدل الى الحركة كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الامثلة هذا فصل في علامات الرفع علامات
الرفع وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من انواع الاعراب هي اربع بالاستقراء لا زايد عليها فان قلت
ما وجه جمع المص العلامات جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة احد عشر قلت قد يعدل عنه بابه من وضع جمع الكثرة
موضع جمع القلة كقوله ثلثة قروء او انه اراد التنبيه على مسئلة غريبة ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان جمعي
الكثرة والقلة متفقان باعتبار المبدا مفترقان باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال
وهذا الوفق بالاستعمال وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المص من غير تجوز وبه يحل استشكال اتفاق الفقهاء على من
اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلثة ولا حاجة الى دعوى المجاز واستشكالها بعد قبول التفسير من الناطق بحقائق الالفاظ في الاقرار
بالمجاز والعلامات الاربع احدها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثمة لا يقوم مقامها غيرها الا عند
تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها اخت الواو والمتولدة عنها عند اشباعها اذ هما حرفا
المد اللين وكان الا نسب ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على المجموع في
المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سياتي فقدمها لما علمت ذلك من فايدة والثالثة الواو وهي ايضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها
لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا فهي بينهما والرابعة النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه
مواضع تخصها اما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسما
الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال ابرهيم لمؤنث نحو جاءت هند او مذكر كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو وفتى
موسى تنبيه قال بعضهم يستشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كلحقات المثنى والمجموع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة

والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم والمضارع نحو الالف في المثنى ونحو كلا على اثنين واغنى عن المتعاطفين

والثالثها غائبته وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة لبيت صويحنا كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد واسد او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا اما الجمع والواحد فيها متحد ان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد انما جنب انكان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد نحو جنب والمراد ان جنب الرجلين جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب فان امكن التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب في ذلك لانه لم يسمع له تثنية تدل دليلا على الفرق فصار تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله لازما بل استعمل بلفظ واحد في الحالة الثالث بخلاف فلك فانه سمع تثنية حيث قال فلكان فدل ذلك على الفرق فصار تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك به الجمع سبيل المثنى تغايرا مكان الفرق واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل الاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير تنبيها الاول ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا يجري فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل ونجم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في جموعه غير حركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كالملحق بجمع المذكر السالم نحو سنين وارضين فيجاب بما هذه الفائدة والثالثها غائبته كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير حينئذ الفائدة ان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان المسلم جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قال ابو البقاء ذكره في التصريح الثانية مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة ومطلق التصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا الامثال وافعلا وفعلة الجمع القليل وافعل كجمل واجمال وفلس وافلس وفتية صدق والقذال واقذلة ومن جمع جمع مصحح كله كزيدون والهندات نحو مقبلة وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات والحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات لانه يرد على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب وان في الكلام حذفا اي صيغة جمع المؤنث السالم وعلى صيغة الجمع ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغة جمع المؤنث في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر وانه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر او المكسر لقلته وابهم المألوف ذكر ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون الجمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جواز الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحمامات جمع مؤنث سالم حقيقة بتقدير عرفية لا مجاز التنبيها الاول قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم جزء اليه لا المفرد قبل الضم غيره ضابطه الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامة وامرأة وفلانة وقلة ونقل في امة امات وامهات ويحتاج الى نقل عن العرب الثاني علم المؤنث مطلقا الا نحو قطام على لغة من بناه واشترط ابن ابي الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المؤنث والعاقل الرابع مصغره بخلاف مصغر المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف لا فعلاء فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية ويجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باءات بالاقرار بالهمزة ورابعها الفعل المضارع الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه كما مر او ينقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير المؤنث المخاطبة فيكون علامة رفعه ما سنعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الاخر او معتله فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سيأتي واما الالف فتكون علامة نيابة عن الضمة في نوع واحد وهو المثنى وحذاه المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين قال الشارح قوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاثنين كرجل وجمع كرجال وصنوان وقوله واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشفعين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر والعمران لابي بكر وعمر واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير في انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن اثنتين





والمؤنث

الرابع المضارع

الثامن



والملحقات بالمثنى كلتا وكلا مضافين الى مضمر

وانثى ورجل ورجل وامرءة وامرءة في صدقه على الاخر بحيث نفى صدق على كل من الاثنين والاثنين ذاته منحصر بالاثنينية مطلقا ونحو
تعرض لكونه رجلا وامرءة فتدبر ولذا عد بعضهم في المحل قوله من لفظ اخر ازاهر العمرين والعمرين من الفاظ التغليب قابين شئ بل ملحق به
بروسكوت المصنف عن ذلك وعدم ذكره في الملحقات بناء على ادخاله في حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله
ملحقا ابن مالك في التسهيل قال وفي العرب المثنى مخالفا للمعنا او خبر صالح للتجريد عطف مثله عليه فملحق به وقال ابن هشام والدماميني ونحو
ديموني هذا النوع شئ لعله ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح ذلك في بعض تعاليقه بزيادة فقال الاولى جعل هذا النوع من باب المثنى لا يعرفه
ابن مالك ولا يجد احدا ابن ذكره فيما حمل على المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قد تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى
فان قلت هذا انما يصح عند من لا يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه
اكثر المتأخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب نحو الحريري في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين قلت قال العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجازا او جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وقال في شرح المفتاح
اما بيان ان التغليب من العلاقة فيه وانه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني في المنهل الصافي يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل
المشاكلة فعبر عن مدلول ابي بكر بلفظ عمر وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز
هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الآخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل ما العلاقة فيه المجاورة انتهى وكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز
ليس على اطلاقه قال المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين الشيء والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين التشبيه وخزانتها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع
في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي فصول البدائع التحقيق ان هذه الصحبة علاقة باعتبار اتحاد
المجاورة في الخيال لمعنى العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة مصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى وقد نبه على ان
قال بعض المحققين هيهنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز اذ في كل معنى مجازي اذ اللفظ
لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو
ان الجمع انما يلزم اذا كان واحد منهما مرادا باللفظ وهيهنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما
بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد
اليه بارادة واحدة في استعمال الا في الالفاظ انتهى الثاني هذا النوع من نحو العمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه تارة يغلب الاشرف كا
لابوين وتارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قاله في الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين الملح والعذب
والبحر خاص بالملح كذا قيل ودعوى اختصاصه مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا
فعلى هذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر
ثم يثنى واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وقد علمت ما فيهما وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغناء ببيان وهذه الشروط
في بحثها ايضا كما صرح به في الهمع عبرة الرابع الاسم ان ثني وكان صحيحا غير مهموز او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان
ودلوان وظبيان وشذ اليان وخصيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الفا زائدة والهمزة اصل اقرت كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء
المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصل فاقرارها اولى ككساءان في كساء واصله كساو وشذ كسايان او ملحقة باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان في
علباء اصله علباي الحق ببناء قرطاس ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان معتلا منقوصا لحقته العلامة
من غير تغيير ايضا سواء رد ياءه كقاضيان في قاض او مقصورا فالقاعدة ان كانت رابعة على ثلثة او بدلا عن ياء او واو مجهول الاصل وامليت ثلثة
كحبليان في حبلى وفتيان في فتى ومتيان في متى مسمى به والا فواو كعصوان في عصى كذا وان في كذا مسمى به وملحقاتها اي ملحقات المثنى والمراد بها
الفاظ شابهته في الدلالة على معناه وليست منه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين ولا فرق كان عوضا
عن لا ضافتهما الى ظاهر او مضمر ويكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما مضافين الى المذكر مبني على التغليب والتاويل الى مضمر وهو ثلثة الفاظ كا
وعمار نحو كلاكما وكلاهما وكلانا فلا تكون الالف فيهما علامة للرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى الظاهر ما لغيرهما لا فراد اعرابه بحركات
مقدرة عليهما لانها لا تقبل الحركات في ذلك لانها باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي
الاصل والاعراب بالحركات التي هي الاصل نحو جاءني كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناهما



والثاني ما رفع بالواو الجمع المذكر السالم

الذي هو الفرع واعرابه بالحروف الذي هو الفرع نحو جائني كلاهما او ابيت كليهما ومررت بكليهما وهذا هو المشهور في اطلاقهما احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره وقال الرضي لا ارى ما حكاه اثبتهن وزعم بعضهم انها لغة الجمهور ومعربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما اجرا ونصبا للتشبيه بالعصا وعلى لدى قال ابن مالك ورجحه انك كنا تنزيل على هذا القول تجتمع ولكون كلا وكلتا معربان لفظا مثنيان معنى يجوز في ضمير هما الحمل على اللفظ وهو الغالب وعلى المعنى وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت ثم قال وفجرنا خلالهما قال ابن طاهر قوم لا يجيزون كلاهما قاما لانهم جعلوهما مثنى حقيقة قالها الثاني الملحقات بالاعراب اثنان للمذكر ومعناه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما الملحق والحقيقة بهما ابن في الملحق في التثنية لانهما ملحقة بالمثنى حقيقة سواء اضيفت الى مضمر ام لا لان وضعهما وضع المفرد وان لم يكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد لا يقال اثن ولا اثنة ولانهما تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلاثة الى كل ضمير وليس كذلك لان المثنى لا يضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما ولا المرأتان اثنتاهما وتشتاهما قياسا على جاءني ثلاثتهم لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجيب عن ذلك في شرح الارشاد وما ورد مما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكسر عليه في شرح الثاني الملحق بالمثنى ما سمي به من المثنى وجعل علما فيرفع بالالف كما وينصب ويجر بالياء مثله ايضا كما تبا ويجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه لام التعريف اللام جر بالكسرة الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم ضمها مع الالف لغيره واما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب فحط هذا بعقبه مع الياء نصبا وتكسر جرا وحذفها للاضافة كثير ولشبه الاضافة في اثني عشر واثنتي عشرة ويقل بالاضافة نحو لبيك وحولي زيد ولتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصر ذلك على قولك اللذا واللتا قاله في الارتشاف واقتصارها الواو فلكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين احدهما الجمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده وهو جمع تصحيح اذا سلم فيه بناء الواحد وختم بنون عوض عن الاضافة وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حالية الجمع على هجائه لكونها تارة بالواو وتارة بالياء وقال السخاوي في شرح المفصل وقد عبر بعضهم بجمع الواو والنون ... العقل ... والرفع وحق الاعراب بالثني انتهى وفيه من المسامحة ما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ستة شروط احدها الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع زينب ... لا يمايص لنا الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق ... الكلب سابق صفة لفرس الرابع ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع نحو برق نحره ومعدي كرب واما صفة تقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والافضل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران واحمر قال ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول لا يرفع تقييد تاء التأنيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضا عن فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو شفة وجعل علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون وشفون الا بكسر قبل العلمية فيلزم تكسيره كشفة او يعتل لامه كثبة فيلزم جمعه بالالف والتاء هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يجوز في عدة الاقدام ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسماء ليس شرطا في هذا الباب الا شرط خلوه من تاء التأنيث فلو سميت رجلا بزينب وسعاد جاز ان يقال في جمعه زينبون كما لو سميت بربيع مؤنثا جمع بالالف والتاء كربيعات الثالث التصغير ملحق بالوصف فلذلك لو صغر رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير ... في المعنى قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع ما وقع في الاوضح من التعبير بلفظ العاقل هو المشهور وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم ليشمل الله تعالى فانه قد يطلق عليه انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وقيل وفيه نظر لانه ليس قياسا بل مقصور على السماع به في التسهيل انه جمع مجازي بجعل الواحد منه منعقدا فتأمل الخامس شرط المازني في العلم ان لا يكون معدولا ولا يجوز في نحو عمر جمعه هذا الجمع ولا ... لا يثنى ولا يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت لا اسم العلم اذا جمع زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضعه لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت جيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما اشترط في حال ارادة الجمع وجود ذلك ... تنكره وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على ذلك الحال ... الا ان ما يشترط وجود شرط للاقدام على الحكم وعدمه شرط ذلك الحكم وقد نظر العلماء في ذلك ... افتاء علماء الهند لا ... فضلكم ... وفي منازلة ... شخص غريب ... بارشاده عند السؤال لقصده ... ما تعتبر فيهم عليه ... الى سبيل الرشد ... الرشد لم وجود الحكم فلم تفضل ... فلما وجد

جمع المذكر السالم

على التعدد

وملحقا وهي اولو وعشرون وبابه والاسما الستة وهي ابو واخو وحمو وهنو وذو بمعنى مالك

ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بعضه وهذا الجرح في الغاية عائد وهل من جواب تعنون شرح الشافي قال بعضهم ان ربيد بجمع المذكر ما هو جمع الاصل او في الحال ورد عليه جعلت نونه لعقب الاعراب نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات والياء ملازمة كالف في المثنى وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج جمع العلم لانه شاذ التابع حكم الاسم اذا جمع هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل اخر المنقوص والمقصور في الرفع ويكسر في غيره لمناسبة الحرف نحو جاء القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف نحو وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وملحقا وهي مما هو في بعد انواع اسماء جموع وهو او جمع جمعا اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو كقوله تعالى ولا ياتل اولوا الفضل منكم وتكتب بواو بعد الالف حملا على اولى وكتبت اولوا الواو تشبيها لهي وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى تسعين بادخال الغاية فكلها اسما جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلثون جمعا لثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين وثلثين على تسعة لوجود اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد على هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولا عرفيا من معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على معنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على سبيل الاطلاق على سبيل الحقيقة وعلى سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان الثاني ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلثين على المجاز وقس على ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الاعداد كاولى في انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكورة عالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس وليس بعالم بل من العالم واعلم انما لم يكن جمعا للعالم لان العالمين خصصا بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور الثاني جموع تصحيح لم يستوف الشروط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا غير عاقل الثالث جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحهما وبابه وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم تكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد دم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرها على شياه وشفاه الرابع ما سمي به منه ومما الحق به كزيدين علما وعليون اسما لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونبه بها ان الاول يجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم يجري بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغة عامر وبلا تنوين على لغة تميم قال وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين وقال دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وبعضهم يطرد هذه اللغة اعني لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل من العرب من يكسرها على الاصل وتسقط للاضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء وفي الذي كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي وان الذين وقبل لام ساكنة كقراءة من قرا غير معجزي الله بفتح الهاء وفي الشذوذ كقراءة الاعمش وما هم بضاري به في ضرورة كقوله لو كنتم منجدي حين استغثتكم قاله في الارتشاف والثالث الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها انث الضمير لان الحم قريب المراة من زوجها كابيه وقد يطلق قريب الرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس باطلاقه عليهما بلا تفصيل وهنوه وذو مالك اي صاحبا لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيفت اليه والموصوف بها بخلاف صاحب فيهما والاسماء الستة علم بالعلبة على هذه الامثلة كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن منكرا جواز اتمامه والحق الجواز في لغة قليلة والقلة وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المص التنبيه على قلته بقوله وهم منها واشطن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب لو حفظ من الفصل يا و من نصيب فالخير واحد الافصح فيه النقص وحذف الاخر وجعل ما قبله اخرا معربا بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة

بفتحهما

مفرد مكبر مضافاً الى غير الياء وفي النون في المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى او لجمع او لمخاطبة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين

فصل علامات النصب خمس الفتحة والالف والياء والكسرة وحذف النون والفتحة في الاسم المفرد وفي الجمع المكسر وفي المضارع

٣٤ مع كونها اكثر استعمالا اوضح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد الا حالة الاضافة والافراد وجعل
الاعراب على ما قبل اللام استصحابا لذلك حال الاضافة ملوثا بالحركات قبل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل
عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترزنا باضافة ذو الى ما لعن ذو الموصولة فانها بالواو مبنية على السكون لا على الواو خلافا
لمن سهم ونحو ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي وقد تعرب كهذه نحو ولي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية من رواه بالياء فحكاية
تقييدها بالمعرب كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذي في بعض اللغات فاما في اكثر اللغات فانها تجري مجرى في بعض حالاتها فينبغي ان يحمل
فانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي حالة كونها مفردة فلو كانت مثنى
او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة وذلك في نحو ابي وهي لا تصغر مضافة الى غير الياء
ومحل عن قول كثير او المتكلم لان التقييد بذلك كما قال ابن هشام حشو اذ ليس لنا ما يضاف اليها سواها سواء كان الاضافة لفظا كما مر او تقديرا
كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها ولو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة كما سيأتي وكلها تعلقا
لما الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل لا تضاف الى ضمير اصلا واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ ولحن وزاد بعضهم
قيدا رابعا وهو ان يكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافة قيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود
بالنطق بالاسماء المذكورة كذا واحتج من لم يذكر بذلك وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان اشتراط اضافتها
الى الضمير الغائب خاصة فلذا لم يكتف المصنف عن بيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غيره نعم الاكتفاء بالنطق فيه كذلك عن تقييده
بالخلو من الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا او بحركات مقدرة مقصورا كعصا وفي التثليث
فاء مع تضعيفها وقصرا ونقصا واتباعها الميم فهذه عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع
الاول ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها الى الياء قال بعض المحققين لا يظهر في اذا الفرق بينه وبين مسلمي بحكم الا ان
يقال لو قيل في حال النصب فانه اوجب الحكم لان الياء في اعراب او بدل عنه فلما قيل في مطلقا علمنا ان الياء المدغم فيها في الاحوال الثلاث
على نحو واحد لان اعرابه على ما كان عليه في حال الافراد دون حال التثنية انتهى وتحقيقه انه في الفرق ان الياء في في عينه حال الاضافة لئلا يبقى
الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافه في مسلمي فان الثاني لا يختص النقص بالهن بل يجوز في الاب والاخ والحم بقلة ومنه قوله بابه اقتدى
عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جاءني اخك والفراء هذا حمك وقصرهن اولى من نقصهن كقولك ان اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وقولهم للمرأة حماة حكاه الاصمعي واما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل
المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذلك الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة فالياء وقرئ اتعدانني بفتحها وقرئ
بضمها او لجمع هو الواو كذلك او لمؤنثة مخاطبة وهو الياء والنون بعدهما مفتوحة نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين و
تفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين وللمؤنثين المخاطبتين والغائبتين ويفعلون بالياء التحتية المثناة للجماعة الذكور الغائبين
وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية للجماعة الذكور المخاطبين وتفعلين للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا
معينة كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة تكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحو
ذلك وانما حسبوها نظرا الى لفظها كما هو الانسب بنظر الفن ولو عبر المصنف هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو
اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا
فلا تكون الا ضميرا فصل في علامات النصب علامات النصب وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا خمس لا زائد عليها الا فرد
اصلا ونيابة احدها الفتحة وهي الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب
عن الفتحة عند تعذرها لكونها ناشئة عنها عند اشباعها فهي نائبها والثالثة الياء وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكونها اخت الالف
فناسب كونها اختها والرابعة الكسرة وهي ايضا كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فناسب حملا على فرعها والخامسة
حذف النون وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب فلكل
من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الفتحة التي هي الاصل فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع احدها الاسم المفرد المتقدم ذكره سواء
كان منصرفا كرأيت زيدا او غير منصرف كرأيت احمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كرأيت موسى والثاني الجمع المكسر المتقدم بيانه منصرفا
كان كرأيت رجالا او غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم والثالث الفعل المضارع
اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الآتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره نحو لن يضرب ومثلا

حكاه الصاغاني



... الاسماء الستة والياء في المثنى والجمع الملحق بهما والكسرة في جمع المؤنث السالم وحذف النون في الافعال الخمسة فصل
علامة الجر ثلاث الكسرة والياء والفتحة الكسرة في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين وفي جمع المؤنث السالم والياء في الاسماء الستة

نحو لن يخشى الفتى فهذه مقدرة كما سيأتي بيانه واما الالف فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة
المقدم ذكرها نحو رأيت اباك واخاك ونحوهما واما الياء فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى وجمع المذكر السالم
المقدم ذكرهما وما الحق بهما وقد مر ذكرهما نحو رأيت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول وكسره في الثاني ورأيت اثنين كليهما
والمرأتين كلتيهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على هذا واما الكسرة فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو جمع
المؤنث السالم المقدم بيانه نحو رأيت الهندات وما حمل عليه ولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو ان
كن اولات حمل ... بعد الفعل ... على مذكره او لغوا او ما سمي به منه كعرفات وانما نصب هذا الجمع بالكسرة فجعل النصب تابعا للجر كما في
نصيره وهو الجمع المذكر السالم وقضية اطلاقه ان الكسرة علامة للنصب وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون
وذهب بعضهم الى ان المحذوف اللام اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتح وابن مالك في التسهيل على ان ذلك لغة والكسرة
فيما عرب ... خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند فقدها في موضع واحد
وهو الافعال الخمسة المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على هذا ... الا ان يعفون قالوا وفيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة
عائد الى المطلقات ووزنه يفعلن فليست هذه النون التي ... عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون قالوا وفيه ضمير الجماعة المذكرين و
النون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب فتقول لن يعفوا قال تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى واصله تعفوون بواوين الاولى لام الكلمة
والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى
ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه يعفوا وانما خصت الاولى بالحذف دون الثانية لانها جزء الكلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل
ولانها آخر الفعل والحذف بالآخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ... الاوجه ...
لام الكلمة في غازون وقاضين ونحوهما ... وهو كلمة مستقلة ولا يوصف ... وجها ايضا وهو انه صحيح ... الياء
قاله ابن هشام في شرح الشذور تنبيه قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين ...
ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الانسب نظرا ... الثاني
ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات
الرفع ومن هنا توجه القدح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رأيه بناء على ما بينا ان تعد سبعة تأمل فصل في علامات الجر علامة
الجر وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما ثلاث لا زائد عليها بالاستقراء اصلا ونيابة احدها الكسرة وهي الاصل في بابها
ولذا قدمها والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند فقدها لانها تنشأ عنها عند اشباعها ... فقامت مقامها والثالثة الفتحة
وهي ايضا فرع نائب عن الكسرة عند فقدها لان الكسرة نائبة عنها في جمع المؤنث السالم فكانها نابت هنا ... اما الكسرة فتكون علامة للجر اصالة
في ثلاثة مواضع احدها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم ذكرها المنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع اما غير المنصرفين
فيجران بالفتحة كما سيأتي والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف اعني التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة وقد تلخص مما مر الى هنا ان الاسم
المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد
ورجال وما عدا ذلك فرع كما اتضح ويتضح والثالث الجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات
ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء الستة المقدم ذكرها فانها
ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل
وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ... بان الاعراب زائد على الكلمة ... يؤدي الى بقاء ... على حرف واحد
ولا نظير لذلك واجاب الرضي ... بانه لا محذور في جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نفسها كما في
المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نفسها اعني علامة التثنية والجمع فهي من نفس المثنى والمجموع ... وانما اعرب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد منافرة
تامة ولان الحروف وان كانت فرعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد
بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحروف وانما
اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها لهما في ان
معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ ... وصالح للاعراب في آخرها حين الاعراب ... بخلاف سائر الاسماء المحذوفة

لا يحتاج اليه [illegible] فانه لم يتبع فيها من العرب اعادة الحرف مخصوصا بما ذكرنا [illegible] والتصحيح
انها ضمير بحركات مستقلة في التصريف انها اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فلما ثقلت [illegible] فاصله ابوك [illegible] حركة
حركة الواو وضمة ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت [illegible] فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
وقيل [illegible] حركة الباء [illegible] الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [illegible] فاصله ابوك [illegible]
[illegible] ثم ابتغى حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت [illegible] ما قبلها [illegible]
في ميزان قال وهذا الاتباع [illegible] في امرئ وابنم على اجود اللغتين [illegible] هذا ابنم [illegible]
وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انهما معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون [illegible] الحركة [illegible] والميم
واللغة الاخرى [illegible] فتح الراء والنون في الاحوال الثلاثة ولم [illegible] ولا يجمع [illegible] بالواو والنون ولا يكسر [illegible] قال وهذا الذي
من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه [illegible] من البصريين واصحابنا انتهى قال [illegible] لا خفاء بما في هذا
التعليل من التكلف [illegible] ثقل من غير داع اليه [illegible] على ما قررنا [illegible] امير المؤمنين علي بن
ابي طالب عليه السلام كتبه علي بن ابي طالب [illegible] لان خط ذلك كان بالكوفي والباء فيه قريب من الواو في الشكل [illegible]
ويخط الباء بالواو [illegible] وهذا الخط المعروف الان انما هو حادث [illegible] ابن خلكان ان اول من نقل هذه الطريقة من خط
الكوفي وابرزها في هذه الصورة [illegible] ابن مقلة الوزير انتهى وقيل [illegible] على الحكاية وعليه [illegible] ابن حجر [illegible]
الله الى شيخ المهاجرين [illegible] قال ابن [illegible] في شرح [illegible] فابو هنا انما هو تنبيه على الاصل في الخط ولا يلفظ
بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة [illegible] فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية [illegible] يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب [illegible]
[illegible] بالواو [illegible] والمختار عند المحققين [illegible] الباء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرر
الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح
ويحتمل ان تقرأ بالواو لوجهين احدهما ان الغرض [illegible] بخلاف الصلوة والزكوة فانهما [illegible] والثاني
يحتمل ان يكون بالواو ويكون من استعمال الاسم على [illegible] وذلك لا [illegible] الثالث المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما
فتلخص ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلاث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك
اي بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا الاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى
اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليه فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما
يستخفون ويقل ما يستثقلون قال ابن اياز في شرح الفصول وفيه نظر لقائل ان يقول لم يجعلوا الالف علامة للنصب والجر في المثنى
والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج الى تعليل اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع
والمحققون [illegible] انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اي بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لانه
كان قد جلب [illegible] الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر واستحق الاعراب الرفع لانه علامة
العمد فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع منهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب منهما والجر اولى بها اذ علامته الاصلية الكسرة وهي
بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات وفرقوا ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافتها او افرادها في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل في
تحريك الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت النون المزيدة ايضا لرفع توهم اضافتها او افرادها في الجمع للفرق في نحو المصطفين وطردا للباب في [illegible]
واما الفتحة فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة [illegible] في موضع واحد هو غير المنصرف ويقال ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان [illegible]
من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى في اخر الحديقة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى واوحينا
الى ابراهيم واسمعيل ويعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتي نحو وانتم عاكفون في المساجد
ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهات الاول قيل يرد عليه عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة
وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره ولا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم
قاله الدماميني في شرح التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف

وعلامة الجزم السكون والحذف فالسكون في المضارع صحيحا والحذف في معتل الآخر ... وفي الامثلة الخمسة ...

مثل عرفات بالكسر على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور والمختار ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ... من جهة ... بل هو ...
انه كان في الاصل يجر بالكسرة فقصد استيفاء ذلك الحكم ... قال بعضهم ... لا ينبغي ... مثل جوار من نحو مررت ... الفتحة ليست
الجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا كان ... لفظا الخفة الفتحة ... ولو كانت في نفسها خفيفة لكنها
كانت هنا نائبة عن الكسرة التي هي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا اشكال ... وهو الفتحة ... الاستثقال
على ان المفهوم من كلام المصنف ... ان المقدر ... حالة الجر هي الكسرة لا الفتحة كما ستراه وعلامة الجزم ... وهو حذف الحركة وحذف ... الجازم ... شيئان
اشار ... احدهما السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل ولذا قدمه والثانية الحذف وهو اسقاط حرف العلة والنون ... الجازم وهو فرع ... نائب
عن السكون لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون ... بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك فاما السكون فيكون علامة
للجزم ... لفظا او تقديرا في موضع واحد هو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ... الذي لا ... حرف علة ... الواو والالف
ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل ... ذكره ... ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس ... حرف علة سواء كانت ...
او عينا او لاما ... وسميت هذه الاحرف احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض ... العلة ... ومن ... ذلك الاخر
المعتل ... حكمه ... وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء ... لم يكن ... واما الحذف فيكون علامة للجزم ...
السكون في موضعين احدهما ... في الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو في اصطلاح النحويين ما اخره حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر
كما ... في اصطلاح الصرفيين ... ما ... حرف علة وانما جزم بحذف الاخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها ... اصارت
كالحركات ... الخفة ... فتسلط عليها العامل ... على الحركات ... ذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم ... حذف اخرهن ... والحركات دالة عليهن ... واما قوله
ثم لا تخف دركا ولا تخشى باثبات الالف ... الالف التي هي لام الفعل ... الالف الف اخرى ... كما في الظنونا والسبيلا
قاله ... وقال ابن هشام ان لا في الثانية نافية ... والواو للاستيناف ... لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت ... ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فضرورة ... لا جلها ... الجزم ... على حرف العلة ... الكلمة ...
الاعراب ... ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم ... الاول ما ذكره ... علامة الجزم في الافعال
المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ... من ان هذه الافعال لا تقدر فيه الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب
وعلل ذلك بان الاعراب انما قدر في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة الى تقديره فيه ... الجازم ... كالدال
المسهل ... فضلة ... الى تقدير الاعراب فيها ... لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة ...
بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ... بحذف حرف العلة ... عند الجازم ... على قول ابن السراج ... حذف حرف العلة
نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف
الاخر للفرق ... عليه ابن هشام وغيره ... المصنف ان الحذف علامة الجزم ... الجزم ... ما ذهب اليه ... سياتي ان شاء الله ... من ان الفعل
المضارع مقدر فيه الاعراب ... الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرئ مضارع ... ويقرو مضارع ... ويوضو مضارع وضو ... الضاد
المعجمة ... حسن ... جاز فيه وجهان ... حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي
ثبت ... العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فيحذف كما يحذف حرف العلة
المحض ... قال ابن النحاس ... قال ابن ... في ... ان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياس ... امتنع الحذف لاستيفاء الجازم
مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات ... والحذف بناء على ... الاعتداد بالعارض وهو الاكثر والاعتداد به ... انتهى وما
ذكره من جواز الامرين فهو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب الاثبات وهو ما عليه الاكثر ... في ذلك ما اقتضاه كلام المصنف هنا لاحتمال
بنائه على هذا القول والثاني في الافعال الخمسة يعني الامثلة الخمسة المتقدم ذكرها فالحذف ... ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو يفعلون
ولم يفعلوا ولن يفعلوا حملوا النصب على الجزم كما حملوا الجر على النصب في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان
ويفعلون كالزيدين وقد استعمل ... في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب ... قيل وهي من ... العبارات ...
تشويش الناظر على ... والتكرار وكان الاولى ان يبين ما جاء على الاصل ويترك ما جاء على الاصل ... كما فعله اكثر المؤلفين في
مختصراتهم ... هذا فصل في الاعراب التقديري ... لتعيين المقدر ... ضبط ... ما عدا ظاهر الاعراب تقدير الاعراب
حركة كان او حرفا في سبعة اشياء من اسم وفعل كما هو المشهور ... على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور ... السبعة ... مطلقا
ع ... مطلقا ... حال كونه مطلقا اي في الحالات الثلاثة الرفع والنصب والجزم ... الاول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب ...

وهي الرفع والنصب والجر

[illegible margin notes]

... الحركة المقدرة ... حرف العلة

يعني الفصل ... على

او نهايتنا مطلقا

كذا في المساعد الى الياء وكذا في نحو المضارع المتصل بنون التاكيد نحو ما يشركن ضربان نحو ما حركته في الفتح نحو كفاضي

٣٨ اعرابه بالحركات في آخره المقدرة قبلها الضمة كونها حركة نحو عليها الا انه مع تباعد كونها الفاء فهو مقصور لانه من القصر لامتناع مدة او لان مقصور من الحركة والقصر الحبس فانه مقصور الا في نهاية الاعراب او لانه يقصر على ما في اللغة المقصور على المضاف لما انه المراد من قوله بلزوم الالف ووجبت التحقيق لان ما ذكر وجه تسمية القسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو المشهور قال صاحب المفتاح واعتبار المناسبة في التسمية تركه التمام وبها ما هنا منهما من ان لا ما في نحو ما الكشوف بتسميته انسان لحمرة ما جوبين حصفه ابجران ترك فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى الوصف لصحة اطلاقه عليه فان احدهما من الاخر قد يقال بعضهم لان يحمل المقصور من القصر كما يشبه خلاف المطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور تنبيه في تمثيله بموسى اشارة الى اختيار قول ابن فلاح المفهوم من ان المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات الثلث تقديرا قال لان الكسرة انما امتنعت فيها لامتناع كما حسن الثقل ولا ثقل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلث مقدرة مخصوص بالمنصرف منه كموسى اما غير المنصرف منه فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لمد دخولها فيه في الاسم المعرب بالحركات المضاف الى الياء كغلامي لا لتراحم الاتيان بحركة مثل الياء لمجانستها الكسرة فاستحق الاسم الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد الا ان تولد حركتين متماثلين او مختلفين وهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي اعراب لانها استحقت قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض المتاخرين وفي الحكم بتقدير كثرة المناسبة مع تقدير عامل الجر حاضرا قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك اذ زعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلماتي اي ما جمع بالف وتاء مزيدتين انه في حال النصب كذلك انتهى ويذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن النحاة ان نحو غلامي مبني والحق انه معرب بتقدير الاعراب كما ذهب اليه المص فاما التحقيق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامهم والاضافة الى المبني مطلقا ليست من اسباب البناء وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني ولا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطاء لان الخصي ذكر حقيقي واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى وتقدر الثلث لا اخر وهي الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون التاكيد كيضربان من نحو قولك هل تضربان ولا تضربان ولا تضربان يا زيدان مقدرا في كل ذلك الاعراب هذا مفهوم كلامه فهو سهو منه رحمه الله فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن بثلث نونات الاول نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث حذفت قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك الناس زيدا كما يا زيدان لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فدخل الناصب فحذف نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيده بها مكان لا لانها النافية فانه يجوز تاكيدها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت النون التاكيد في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الالف والنون المدغمة لم يحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل مبني معها كما مر واظن ان المص رحمه الله تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمصنف قاس النصب عليه على ان تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرنا على تقدير ان يكون لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم ح ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة ثمه ويقدر الاعراب بالحركات مطلقا ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يسكن اخره للادغام كجاء قاضي وراء قاضي ومررت بقاضي بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضي بياءين محركة وساكنة اذ عمت احديهما في الاخرى لما نع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجوب ادغام حرف الاعراب فيسكونه واجب لان المدغم لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان المدغم في حالة الرفع بنحو وقتل داود جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين والناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة وتقدر ايضا الحركات على قول البصريين بنحو من زيد لمن قال جاء زيد من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد ويقدر مطلقا في الحرف بنحو جاء ذو العمرو ورايت ابا العمرو ومررت بابي القوم بانه لما اسقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلث زيادة على السبعة التي ذكرها المص انها غير مشهورة وليس كذلك تقدير الاعراب رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا غير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب بالحركات اخره ياء لازمة بعد كسرة كقاض تقول جاء قاض ومررت بقاض مقدرة الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على راي ابن فلاح ومختار المص كما افهمه ما مر من تمثيله بموسى ان لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة منتهى

الاسماء المعربة

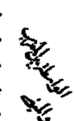
فانهما مختصان في المضارع بالالف كيحيى ويرضى فهذا في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمى وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم [illegible]

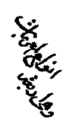
٣٩٠ نحو مع لا القضية والفتح واما الكسرة فلا لعدم دخولها فيه والواو واما الضمة فلم تظهر لخفة الفتحة مع ثقلها بينهما من حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها في شعر
العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة والمشهور اظهارها في الكتب وسمى هذا الاسم منقوصا
لكونه نقص بعض الحركات منه [illegible] لا بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام [illegible] من هذه القاعدة شيء فهو اول من
جعل مجموعهما اسما واحدا [illegible] كما نص عليه ابو علي وعبد القاهر [illegible] لثقل التركيب [illegible]
ما العرب من مركب [illegible] فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة في حالة النصب
[illegible] في حالة البناء ومنع الصرف [illegible] كلام المص [illegible] في ذا المقام
التحقيق كما يظهر بالتامل [illegible] استدركنا ابن هشام [illegible] الاعراب بعض المحققين [illegible]
والنصب لا غير [illegible] الفعل المضارع بالالف لتعذر تحريكها كيحيى ويخشى واما الجزم فبحذفها [illegible] الالف زائدة [illegible]
كتب بالالف سواء كانت منقلبة عن واو او ياء كيحيى ويحيا والدنيا كراهة اجتماع الياءين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء [illegible]
عليه مثله [illegible] الفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين [illegible]
[illegible] لان الالف [illegible] بالعلمية كتبنا بالالف لانه [illegible] ما الفرق كتبنا بالياء لان الاسمية
[illegible] نقل عن بعض المحققين ان العلم المنكر [illegible] فراجع [illegible] في حالة الرفع فقط كما في الفعل المضارع
المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما [illegible] واما في حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر [illegible] الضرورة كقوله [illegible]
[illegible] هو اجدر [illegible] فلم نكن [illegible] ايضا [illegible]
[illegible] ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يقول بان جزم بحذف الحركة [illegible]
[illegible] ان جزمه بحذف الحرف [illegible] وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا [illegible]
[illegible] في الجمع المذكر السالم المضاف الى الياء [illegible] لان علامة الرفع فيه الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لانه
[illegible] اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء [illegible]
الواو لفظا [illegible] ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من
حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زائل بالابدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رايت
مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء [illegible] في هاتين الحالتين [illegible] انها مدغمة فيما بعدها [illegible] لا يخرج الحرف عن
حقيقته بخلاف الابدال [illegible] خصوصية الواو وان لم تبق لكن [illegible] وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حالة
الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في
الاول والكسرة في الثاني فالجواب عن ذلك اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل في باب الاعراب [illegible] بين النصب والجر لا بينهما والرفع
اما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي معتبر قطعا واما لان الزائل بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون
الرفع بالواو التقديري لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا يلزم تعليل لفظي ولم يعهد
مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع المؤنث السالم فانهما ليسا في حكم الموجود قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول
بان الاعراب في هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو
موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان [illegible] هنا [illegible] ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه تنبيه من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة
والمثنى والمجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج الى حذفها في قسم التقدير كما لا يخفى الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء وذكر غيرها من
الحروف استطرادا لضرورة تعلق الاسماء بها كما ستراه ان شاء الله تعالى الاسم ضربان معرب ومبني لانه ان اشبه الحرف شبها قويا بنيه [illegible]
[illegible] او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا [illegible] الحرف بان سلم من شبهه فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان [illegible]
[illegible] اسبابا غير ذلك [illegible] فقد نقله جماعة عن [illegible] كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني [illegible]
والبقاء في التعليق وابن السراج في الاصول والزجاج في الجمل وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري والجزولي وابن
[illegible] الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور [illegible] والوقوع موقع المبني والاضافة الى المبني [illegible] ثم على كلا
القولين هل السبب مجوز البناء او موجبه قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا بالاتي الموصولة والجمهور الى الثاني واستدلوا [illegible]
[illegible] الى الاعتذار عن اعراب [illegible] مع جواز الاعراب [illegible] الشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على

٤٣

والمعرب انواع النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير وهو لرتبة الاول الفاعل

من قولو حرفين كما مر وفت وراه مر فهنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا كما الاول كمتى والثاني كهنا
والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتأثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة تتمها
معنا كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم شبيها بالحرف في كونها لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور والاسما قبل التركيب وادخل بعضهم
هذا القسم تحت الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم شبيها بالحرف في صورة لفظه كحاشا الاسمية فانه تشبه بها حاشا الحرفية ذكره
ما للشوا وورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل ان الاسمية التي بمعنى النعمة اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف
جر وتنبيهات الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومثل المضمر فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان
كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه طردا للباب الثاني ما ذكرناه من ان تا واوائل السور
مبنية لشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناها وقيل انها في محل رفع على الابتدا
او الخبر او نصب بالاغراء او جر بالقسم والله اعلم الثالث الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف لا بالاعراب ولا
بالبنا وذلك في اشيا منها الاسما قبل التركيب فذهب قوم الى انها واسطة لا معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبنا والسكون اخرها
وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين واختار ابن مالك انها مبنية
كما مر والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد فذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في المفصل وصحيح
انه مبني ومنها المضاف الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي الاعراب اعتبر فيه نحو ايا وذلك
كايا في الشرطية والموصولة والاستفهامية وتثنية ذين وتين والذين واللتين في سيأتي الكلام على كل منها في محلها الخامس المعرب
يسمى متمكنا وامكن ان لم يمنع من الصرف والا فغير امكن والمعرب من الاسما بقرينة السياق انواع منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد منصوبا
لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها ما يرد منصوبا او غير منصوب النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير بضم الراء تشبيها لقطعها عما اضيف اليه لفظا
ونية معنى كقبل وبعد اي لا غيره ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها بعد لا فقال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع
في عبارة العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فانهم قاسوا لا على ليس وقالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة فقال في المغني وقولهم لا غير لحن
انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هنا شاهدا عليه بارتكاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من
ائمة العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكافية وابو حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحا
كلاميهما ومنهم محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة
استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين القاسم بن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فابو العباس كان يقول انه مبني
على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر هنا
في الاستثنا انتهى وقال محمد بن يعقوب في القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا
لعن عمل اسلفت لا غير تسال وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ماخوذ من قول السيرافي الحذف انما
يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه
وقد سمع انتهى ولا هذه للتبرئة كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة وهو اي ما يرد مرفوعا لا غير اربعة
الاول الفاعل وبدا به لكونه الاصل في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدا قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج
الى ان المبتدا هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى
الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب
للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها لوقع فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول
اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى لبس بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل
من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدا والخبر
وقيل كل منهما اصل وهو مذهب الرضي قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني في شرح
التسهيل بل يظهر جدوى الخلاف في اولوية المقدر عند احتمال كما اذا وجدنا محلا دائرا الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا
وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد
مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل يرجح الاول وان قلنا المبتدا اصل يرجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى





أو المبدوء بالنون [illegible] الفعل الاثنين
خطاب الواحد

ما أسند إليه العامل فيخرج مما [illegible] ومنه ظاهر ومضمر بارز ومستتر والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فعل الأمر للواحد المذكر [illegible] المبدوء

التقدير إن انفك المرجع فهذا ظهر جليا بحث الخلاف كما رأيت وهو أي الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا اسم أي اسم أو ما أول به أسند إليه
أي نسب إليه والمراد بالإسناد هنا النسبة سواء تعلق بها إدراك الوقوع أو اللاوقوع أو الطلب وإلا انتقض بما أصل فيما لم يرد
سلب الوقوع لا سلب الإسناد وفي إن قام زيد فرض الوقوع لا فرض الإسناد فلا حاجة في شمول التعريف الفاعل النفي والشرط إلى ما
من تكلف أن المراد بالإسناد أعم من الإسناد إيجابا أو سلبا أو تحققا أو مفروضا كما قال بعضهم العامل فيه الجر متعلق بالعامل أي في أوله
الاسم والمأول به سواء كان العامل فعلا أو ما يشبهه في العمل من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المبتدأ
نحو زيد قام وزيد قائم فإن زيدا فيهما مسند إليه لكن المسند خبر عامل فيه نعم على قول بعض أن المبتدأ يرتفع بالخبر هو عامل فيه فيه داخل
وهو قول ضعيف قدم عليه خال من العامل أيضا لكونه قائما بالاسم والمأول به لا يقال يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات
عمرو فإن القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو بما أسند إليه العامل على طريق القيام فكان عليه أن يقول على جهة القيام به كما قال بعضهم ليدخل نحو
ذلك لأنا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وصح جعل الموت والقرب نعتا لزيد وأخصر ولولا القيد لكان الدال [illegible]
كما قال بعضهم [illegible] إن إسناد القائم وأمثاله إلى فاعلها ليس قائما به بل [illegible] لا يقال المراد قيام المبدأ كما في الفعل انتهى وخرج بهذا
القيد نائب الفاعل بناء على أنه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فإنه وإن صدق عليه أنه اسم أسند إليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه
قائما به بل واقعا عليه وأورد عليه أن ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند إليه يعني عمرو وكذا مضروب أبوه
فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم أجاب هذا المعترض بأن الكلام مبني على أن الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني
للمفعول انتهى ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا بأس بإيراده بما له من العلاقة قال الفاعل إذا صدر عنه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول
أثر [illegible] ناش من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول مباشر من الفاعل أو غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول
فإذا نظرت إلى قيام ذلك الأثر بالفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل وإذا
لاحظت وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول وإذا نظرت إلى نفس
الأثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد تستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومن هذا ظهر أن المصدر المبني
للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل المجهول باعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب
ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الأول في المعلوم وكونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى
على من له تأمل صادق وإنصاف بأهل العلم لا يتوهم أن المصدر المبني للمفعول إذا كان جزءا من المجهول كان على طريقة القيام لأنه مبني على
اعتبار قيام الكونين في مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين أن الملحوظ فيهما الأثر من حيث القيام في الأول ومن حيث الوقوع في الثاني فما في [illegible]
طريقة القيام فيه أما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه إلا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الأثر لأنه لم يتعد إلى المفعول ويستعمل
مجازا في الفاعل انتهى تنبيهات الأول اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة أو حكما خلافا لمن زعم أن الباء والزائدتين وحكما إن جر
بأحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا أو بإضافة المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل العامل الإسناد
وهو مذهب خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إحداث الفعل وأجابوا عن تحركت الشجر وأهلكهم الدهر ومرض زيد بأنه لما صدر عن الشجر
ما هو كحركة المتحرك بالإرادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد أسباب المرض جعل كل واحد كأنه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل
إذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا وأما قراءة بعضهم فتلقى آدم من ربه
كلمات بنصب آدم ورفع كلمات فيمكن حمله على الأصل لأن من لقي شيئا فقد تلقاه الآخر وهو أي الفاعل قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر
وسيأتي حده أنه ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب [illegible] والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر أي لا يحتاج إلى بيانه لظهوره كجاء زيد [illegible]
والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كضربت ومستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى والاستتار أي استتار الضمير يجب في الفعل
في ستة مواضع أحدها فعل الأمر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الأمر للمثنى أو المجموع أو الواحدة فإنه يبرز في الجميع نحو قوما وقوموا وقومي
وذهب الأخفش والمازني إلى أن الياء في قومي حرف تأنيث والفاعل مستتر كقم وقيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التأنيث في نحو تقومين [illegible]
هشام في شرح [illegible] وليس بشيء لأن التاء للخطاب [illegible] في أنت تقوم والياء وحدها للتأنيث والثاني والثالث والرابع [illegible]
المبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فإن الاستتار جائز فيه لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء [illegible]
التثنية والجمع فإنه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن [illegible] المبدوء بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا كأقوم
وأضرب والمبدوء بالنون للمتكلم ومن معه مذكرا كان أو مؤنثا كنقوم ونضرب والخامس فعل الاستثناء في [illegible] لا يكون نحو

مثل التعجب والتحوين لك نحو ... وما يظهر ايضا في بعض المواضع نحو اما انا اكرمتك ... الفصل على التانيث ...

ما قام الا زيد وما جاء الا عمرو وليس بكرا ولا يكون بكرا خالا الفضة خالد او عدا او لا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عايد على البعض المفهوم من كلية
السابق او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الاتي بيانه في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى والسادس فعل التعجب كما احسن
الزيد بين فقط احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين اخرين فيه غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم
غير الماضي كآوه ونزال والثاني المصدر النايب عن فعله نحو فضرب الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية او المرفوع
مطلقا ثانيهما وعد ابن هشام في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظ فهو قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند
جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدا ولعله احسن المصدر في حال ذكره في الحق
من الثاني المذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار نحو زيد قام او زيد يقوم ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والحق
لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهم اقسموا المستتر الى المستتر وجوبا والمستتر جوازا فالاول
ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة اولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغايب نحو زيد
قام او يقوم او الغايبة نحو هند قامت وتقوم او الصفات المحضة نحو زيد قايم او مضروب او حسن او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات
فالا فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام ابوه وما قام الا
هو وتعقبهما ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جايز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا لقام
وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار له وذلك لان تركيب زيد قام ابوه وما قام
الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه انما زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام
هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك نحو في جميع الصفات وما افاده من ان يكون هو في نحو
• ما قام هو فاعل فيه بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا
ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك
اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه
ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول نعذه
والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى
وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تاديه معناه بل في رفع
عامله اياه فيحصل وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير
المستتر واجبا او جايزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان هيهنا مظنة سؤال وهو ان يقال نحو قمت
انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضمير
في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو كما قال في كون انا
للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمرات في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر هذه تبصرة في لحوق
علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا او جوازا او رجحان الاول او الثاني ويلزم الفعل المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا من اول الامر
التاء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا تاما او ناقصا علامة التانيث وهي التاء في اخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا
ان كان فاعله اي فاعل الفعل ظاهرا حقيقي التانيث وهو ما له فرج كما اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سياتي بيانه ايضا
من اول الامر بتانيث الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات
وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات اختاره ابو علي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المومنات وبقوله عشية قام النايحات
وشققت جيوب بايدي ماتم وخدود والجواب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت بانه على تقدير موصوف اي النسوة
النايحات وزعم ... حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ لا يقاس
عليه وقيل يقاس على قلته واجازه الاخفش والزمخشري وانكره المبرد قال الرضي ولا وجه لانكار ما حكاه سيبويه مع انه ثقة قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وقول الاخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر
ان كان الفعل ماضيا وان كان مضارعا واصله تتمنى فحذفت احدى التاءين كما في نعم نارا تلظى الا من ضرورة قال ابن هشام في
شرح الشذور في هذا المحل ثلاثة اقوال اصحها انه التانيث والثاني التذكير وبعضهم علل تعبيرهم بالهندان والهندات من امثلة القاعدة المذكورة ———

علم

او ضميرا متصلا مطلقا كهند قامت والشمس طلعت والتحيا في الظاهر اللفظي كطلعت الشمس وضعف الشمس ذكروا مع الفصل بغير الا نحو حضرت القاضي اليوم امراة [illegible]
ومع ترجيح

علة لا عند ارباب الفاصل لا بعد الفصل بها كالاصل التزامها من ... المؤنث [illegible] ٤٣
فاعله المؤنث منفصلا عنه وان شئت نظر ذلك فقل اي الحقه التانيث للفعل لانه ثم حتما مع الفصل اي اذا كان فاعل الفعل ضميرا ... لتانيثه
لفظا او معنى سواء كان حقيقي التانيث او لفظيه كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا حذرا لئلا
يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقع هند قام ابوها والشمس طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا
كقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لانها
مجازي ولا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه
منه علم انه مختار لا مضطر واجيب بانه يحتمل انه ذكره بعد ثبوت ان الشاعر ممن يحقق الهمزة بالنقل وغيره من العرب من لا يجري في
الهمزة الا التحقيق وقد يعارض المثل بمثل ما ثبت من الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويوضحه ما قاله
كيسان انه لا علم حكي في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا انه دليل على ان قائله يجيز
النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو للتاويل لارض بالمكان فلا ضرورة وضعف هذا التاويل نظرا لان الهاء في ابقالها للارض
قال في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند ما قام الا هي والشمس ما طلع الا هي او طلع الا هي فانه يذكر لعدم
التوهم الذي يحصل هناك لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغائبة احتراز عن الحاضرة نحو كلمت او قمت فانه لا يتمكن
وان كان ضميرا متصلا لمؤنث واما نحو طلع الرجل فلا يجوز في ضمير المتصل الحاق التاء فلا يقال ... جازه بعض الكوفيين
نظرا الى المعنى وهو بعيد لانه يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور ... والحاق علامة
التانيث الفصل ومع تركها مع ظاهر المؤنث اللفظي في السعة كطلعت الشمس وطلع الشمس فلم يكن على المذكر الحقيقي نحو طلحة
فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مؤنث لفظا غير مؤنث معنى فجاز الامران باعتبار
الوجهين وشابه جمع التكسير لمذكر نحو قال الرجال وقالت الرجال ولمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قوم وقام
قوم ولمؤنث نحو قامت النساء وقام النساء واسم الجنس كاورقت الشجر واورق الشجر فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجماعة اما جمع تصحيح
المذكر فكمفرده لان سلامة نظم مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كامر كذا قيل وقضية هذا التعليل جواز الوجهين في نحو
جاء البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل بل نقل الرضي والشاطبي الاجماع على ذلك وكذلك يجوز ايضا
مع المؤنث الحقيقي المنفصل فان شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية نحو
نحو دخلت الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل او لم يكن وانما اغتفر تركها مع الفصل لطول الكلام
الفعل بعده عن الفاعل المؤنث وضعف العناية به صار الفصل كالعوض من تاء التانيث فجاز الترك والاشارة مثلا بقوله او دخل
الدار هند قال الشاعر ان امرا غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا اخبار التانيث ثم
ذكره المهم هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث غير حقيقي وفصل ترجح تركها اظهار الفضل الحقيقي
على غيره سواء كان بالا او بغيرها كذا قالوا قال الدماميني الذي يظهر لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة
ارجح بدليل كثرته في الكتاب العزيز وفشوه فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على مائتي موضع والوارد فيه بترك العلامة خمسة مواضع
او نحوها واكثرية احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصالح القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن وافصح من تركها حيث صح
ويرجح تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا امراة مع جواز ما قامت الا امراة على المرجوحية والبصريون لا الاخفش اوجبوا
الترك ... لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امراة واما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخص بعضهم جواز
التانيث بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان
كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم ويرجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم
او بئس المراة هند مع جواز نعمت او بئست المراة هند فالتذكير على ان الجنس اذ ليس المراد امراة واحدة بل المراد الجنس فهو او ذم
عموما ثم خصوا من اراد واحدة او ذمه مما اقتضته تذكره مرة والتانيث على مقتضى الظاهر تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فلا تلزم
العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو زيد قائمة امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو اليوم طالعة او طالع الشمس تتمة اللغة المشهورة انه لا
يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة تثنية ولا جمع لانهما يعلمان من لفظه دائما بخلاف التانيث فانه قد لا يعلم من لفظه بان
يكون مفرد التانيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلاف التانيث ومن العرب من الحقها اي علامة تثنية وعلامة الجمع نحو الا ...

مسألة الأصل أن يلي الفاعل الفعل ... ذا اتصال به ... عن الفاعل متصلا بالمفعول أو اتصل الفاعل بضمير المفعول ... أو بغير متصل ما وقع منهما بعد إلا أو معنى إنما

فيقول مثلا أخواك وقومك ... وقرن الفعلان ... الأهل ... من الأهلين ...
وذكر بعضهم أنها لغة ... فقال العلماء إن من العرب من يقول ...
وابن مالك يقول أي يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وأنها علامات تدل على التثنية والجمع ونسب بعض النحاة إلى أنها ضمائر
واختلفوا فيما المعوم ما بعدها بدل منها ... ويقدم القنون عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة وقوع ذلك يدل
على أنها غير ضعيفة ... الصحيح أنها لا تمتنع مع المفرد ... والمعرفات المتضامة ... مسألة تتعلق بالفاعل والأصل أي
في الفاعل الذي ينبغي أن يكون عليه أن يلي ... متصل على المفعول بأن يلي الفاعل لأنه كالجزء منه ولذا يسكن له آخر الفعل إذا كان ضميرا كراهة
توالي أربع حركات وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على أنها كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والأصل فيه تأخره عن الفاعل
لأنه فضلة فقد يجيء خلاف ... فيتقدم المفعول ويتأخر الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر وقول الشاعر ...
كما ... موسى ... فيجب ... الأصل إذا خيف اللبس ... الفاعل ... الإعراب ... قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا مقصورين
إشارة ... موصولين ... نحو ضرب موسى عيسى ... وهذا ... في مثل هذا أن يكون
الأول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس
وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ... وبأنه يجوز أن ... زيد وعمرو ... ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق ...
على الأصح وبأن الزجاج نقل في معانيه أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسما ودعواهم الخبر ...
هذا كلامه ... ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس
كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من قرينة لفظية كالإعراب ... في تابع أحدهما أو كليهما نحو ضرب موسى عيسى
الظريف أو اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى أو اتصال الضمير الثاني بالأول نحو ضرب فتاه موسى أو معنوية نحو أرضعت
الصغرى الكبرى لا يجب في ذلك الأصل بل يجوز تقديم المفعول تنبيه ... تقديم الفاعل في الصورة المذكورة أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول
على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى فاعلا لأنه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل على
الفعل ... من الفاصل ... قال بعضهم ويمكن أن يقال لم تنتف هنا القرينة لأن تقدم موسى قرينة على أن الفاعل هو عيسى أو كان
الفاعل ضميرا متصلا وكان المفعول متأخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب في ذلك الأصل أيضا سواء كان ضميرا بارزا كضربت زيدا أو مستترا كزيد
ضرب غلامه سواء كان المفعول اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا منفصلا كما ضربت إلا إياك أو متصلا كضربتك وقيد بكونه متأخرا ...
نحو ... ضربت وإنما وجب الأصل هنا لتعذر التأخر من حيث أن الفاعل متصل وتأخيره مع كونه كذلك لا يمكن ويمتنع الأصل المذكور
أي يجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه إذا اتصل به أي الفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى وإذ ابتلى إبراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين
معذرتهم إذ لو قدم الفاعل وأخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز إلا في الضرورة ومواضع محصورة
ستأتي ذكرها في بحث الضمائر إن شاء الله تعالى وأجازه الأخفش وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة ...
ابن مالك نظرا إلى أن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه ... الشواهد على وروده كثيرة منها قوله ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس
أبقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله ألا ليت شعري هل يلومن قومه
على ما جر من كل جانب وقوله لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله ... حلالها هند ... قال الدماميني
ورام بعضهم تأويل هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد إذا تأملت قال ابن هشام في الأوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو الإنصاف لأن
ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأصل المفعول أي ويجب تأخير الفاعل إذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو أي والحال أن الفاعل غير
ضمير متصل وغيره إما ضمير منفصل نحو ما ضربك إلا أنا أو ظاهر نحو ضربك زيد فلو قدم الفاعل والحال كذلك لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله
وقد تقدم أنه لا يعدل عن الاتصال مع إمكانه ولذا قيد بقوله وهو غير متصل لأنه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو أكرمتك كما مر وما وقع
منهما أي من الفاعل والمفعول بعد إلا أو بعد معناها وهو إنما فإنها بمعنى لا في إفادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والأصوليين والمراد
أنها بمعنى ما وإلا لا بمعنى لا فقط ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان أو متضمنة معنى ذلك ... الثاني وإنما
... وإنما ... لأن ... فيما ضرب عمرا إلا زيد وإنما ضرب زيد عمرا وأيضا إنما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وهما إنما وقع بعد معنى
إلا لأن إنما تضمن معنى ما وإلا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى إلا قبل آخر جزء من الكلام فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى إلا لا بعد إنما

ثم ذكر الثاني النائب عن الفاعل وهو المفعول القائم مقامه مبني فعله فُعِل او يُفعَل

تأخيره فيجب تأخير الفاعل في نحو ما ضرب عمراً الا زيد وانما ضرب عمراً زيد اذ القصد حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضارباً لغير عمرو فلو قدم والحالة هذه وقيل ما ضرب زيد الا عمراً او انما ضرب زيد عمراً كان معناه حصر ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز كونه مضروباً لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تأخير المفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمراً وانما ضرب زيد عمراً كما وجب تأخير الفاعل فيما تقدم لئلا ينقلب المعنى المطلوب لما ذكرنا واجاز الكسائي في المحصور بالا تقديمه مطلقاً واستدل على ذلك بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا وبقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها ووافقه ابن الانباري والفراء وجماعة على جوازه في هذه المسألة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا كان المفعول المقصور عليه متقدماً كان متاخراً في اللفظ فقط لانه من العامل متقدم في الاتصال المقصور عليه الخبر من جهة البنية بخلاف ما اذا كان الفاعل المقصور عليه متقدماً فانه متقدم لفظاً ورتبة فلم يحصل ما يقتضيه الحال من غير المقصور عليه لفظاً ورتبة وانما اجازوا ذلك في الا دون انما لان المقصور عليه في الا معلوم تقدم او تاخر لانه الذي يلي الا بخلاف انما فانه لا دليل على الا ما خبر المقصور عليه وذهب الزجاجي الى عكسه وجوب تأخيره مع انما ايضاً لانه لا يكون المتاخر حينئذ بعضها منهم بالقرينة حكاه الشيخ ابن السبكي وغيره ونقل بعضهم الاجماع على وجوب التاخير فيهما غير مرضي ثم شرع في بحث حذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازاً اذا اجيب نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبناء للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث لان حذف الخبر حفظ التناسب بين السؤال والجواب في حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلاً عن ان يترجح عليه لانهم يرجحون رعاية التناسب من الحذف في باب الا على شرائط التفسير انتهى وفيه نظر ويحذف وجوباً اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بمحذوف وجوباً يفسره المذكور ولو ذكر معه كان ضائعاً بلا فائدة او المفسر الذي هو لابهام بعد حذفه فانه يجوز الجمع بين مفسر ومفسر كقولك جلس رجلاً اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معاً لجواز القرينة نحو نعم لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فالكل مما جرى مرفوعاً الا في باب النائب عن الفاعل ويترجم عنه بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره وقال ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور ففي عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطى زيد ديناراً فهو مفعول لاعطى واعطى مالم يسم فاعله ولان النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً وغيره انتهى قال بعضهم ولانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له اصلاً وهو المكفوف من الفعل بما او الزائدة نحو قلما وطالما واجيب عن عبارتهم بانهم علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يحتاج الى ما ذكر ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالفعل الذي لا فاعل له بالنظر الى ذلك كاف في الاولوية انما جعل نائب الفاعل اولى بالفاعل لانه اقتصاره حتى ذهب كثير البصريين والجرجاني والزمخشري والتفتازاني الى انه فاعل وهو اي نائب الفاعل المفعول صريحاً او ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض قال ابو حيان وذكر المتاخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ارجوزتي في قولي وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع والوقار والايثار القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من اقام اي مقام الفاعل في اسناد العامل اليه وجوباً جزءاً منه استحقاق الاتصال به وامتناع حذفه وتانيث عامله لتانيثه كذا قيل وغيره وان اريد مقامه في الاصل لا اسناد اليه فهذا المعنى نائب لم يقل حينئذ نائب فاعل ولما اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه وقوعه عليه فظاهر انه لا مجال لهذا الغلط اصلاً هذا مع خفاء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل الفاعل النحوي فلا اشكال نحو ابتدأ التربيع البقل وصيغة فعل المسند اليه فُعِل بضم اوله وكسر ما قبل آخره ان كان ماضياً او يُفعَل بضم اوله وفتح ما قبل آخره ان كان مضارعاً والمراد بهما التمثيل اي فُعِل ويُفعَل ونحوهما ليعم نحو افتُعِل واستُفعِل ويُفتَعل ويُستفعَل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر عليهما لكونهما اصلاً وما قيل من ان المراد بها الماضي المجهول او المضارع المجهول فهو ما قيل لعلم الوزن بصيغة المشهورة كافي لكل مرجوح مؤدى اي لكل ... [illegible] فاعلك فيقال ان الصيغة المشهورة بها اصل فُعِل ويُفعَل فهو الماضي المجهول والمضارع المجهول عن الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقاً كذا قيل فتنبه اذ الاول اذا ... [illegible] عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه ثلاث لغات الاولى الكسر مخلصاً كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية كسر مشم ضماً تنبيهاً على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم مخلصاً نحو قول بوع وهما ضعيفتان وتجري اللغات الثلاث في نحو اختار وانقاد مما اعل عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شُدّ ومُدّ وقال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم وقرأ علقمة رِدّت الينا ولو رِدّوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضاً قال ابو حيان

ولا يقع ثاني باب علمت ولا ثالث باب اعلمت ولا مفعول له ولا مفعول معه

نحو نصيحه قولك ويتبع متعلق ثم قال في التصريح وعلى الكسر تجيز ويقال ما وجد طعم الماء فوقع من الماء ويجوز ان الاصل ان يزيد الماء فيتم بحوض الخبر انه
محذف الفاعل واقيم عنه المفعول وكسر الخبر على حد ... البناء بكسر ... لا يخلو العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا
او اسم مفعول ومصدرا اما الفعل نحو ضرب او يضرب عمرو واسم مفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بنحو
اكل برفع الطعام بمعنى من ان اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام من اكل الطعام ويكون في نحو ... كما يجوز ان تقدر في نحو
نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء كما قوله والطعام ... متجوز بينهما قال ابن هشام في شرح الشذور واختلف نحو عجبت من ضرب
عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش ... واجازه الشلوبين وابن
ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم ... من اكل الطعام اي من ان جن زيد بالعلم ومن ان اكل الطعام وفي الايضاح اجازه ... ان
يذكر موقوع بعد المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح
لان رفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما رفع المفعول والمصدر لا تختلف صيغته فلا يصلح فيها ذلك انتهى الثالث كلا
حيث قال وصيغته فعل وفعل ويفعل ولم يعتبر التغيير والتحويل كما قاله كثيرون ان صيغته اصل برأسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة
ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن فعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيان وهذا الخلاف
لا يجدي كبير فائدة الرابع فعله لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه اتفاقا وفي كان وكاد واخواتها خلاف والجمهور على جواز البناء منها وعليه
فلا يصح ان لا يقام خبرها بل ان قلنا ان تعمل في الظرف فهو والا تعين ضمير المصدر ولا يقع نائب الفاعل ثاني مفعولي باب علمت فلا يقال علم قائم زيدا ولا
ثالث مفاعيل باب اعلمت فلا يقال اعلم قائم زيدا عمرو ... وذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني
في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فامتنع قال الرضي وفيهما نظر لان كون الشيء مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فانه ضرب مسند الى ... ضرب مسند الى زيد اجيب بالفرق فان كلا
من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد
بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في المنع ويؤيد حكم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع ان الاسناد الثاني
فلو كان تمام الاسناد مانعا لامتنع لارتفاع المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك انما
يكون بالتسبب الى شيء واحد هذا والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فاجازوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني
في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخرين معرفة نحو علم زيدا قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان التنكير مرشد الى انه الخبر في الاصل واما
اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي والذي ارى النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان الثالث ونكرة واللبس مرتفع
مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فتقول في علمت زيدا اباك علم زيدا ابوك وفي
اعلمتك زيدا اباك اعلمك زيدا ابوك وليس مقتضى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع
في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم المركز كما لو قيل ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا
شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل وانهما احق بحقيقة وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت
كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا
ضرب تاديب لا ضرب للتاديب هو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام
الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جواز
نيابته لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا وبان النصب في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب
عن الاول بان وجود القرينة محمول على فقدها اطرادا للباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية وانتصب ... على مقصدها
بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم عليته بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل ينبغي
ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور
ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن ولا مفعول معه لان الواو فيه تدل على المصاحبة
فلو حذفت فات وخرج عن كونه مفعولا معه وان وجدت فامانع من النيابة للرفع لا الانفصال اذ اصلها في دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في
الاتصال ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز ويستثنى ايضا واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا في طاب
زيد نفسا طيب نفس ... ما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قوله يجيبها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه —

جيء للسمن

ويتبين المفعول به فان لم يكن فالجميع سواء الثالث والرابع المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

يتعين المفعول به اي لوقوعه موقع الفاعل ان وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل الذي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق بعد
ليس للتأكيد وظرفا الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد لتعينه
عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا اما حب المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ولان تقديم غيره عليه
تقديم الفرع على الاصل من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا دينارا الا ترى انه آخذ
من هذا ضارب زيد عمرو الا ان الفعل صادر من زيد وعمرو ويحتمل ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وينصب نحو هذا ضارب زيد عمرو والجاهل
برفع الجاهل لانه نفسه لم يوضع في المثال معنى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو تعيين اولوية لكن الكوفيون اباحوا
وقوع غيره مطلقا قرأ ابو جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول به تمسكا بقراءة شاذة لولا نزل عليه
القرآن بالنصب وقوله ما دام معنيا بذكر قلبه بابيات اخر والكل متأول عند المانعين قال بعض المحققين وحمل التعيين على الاولوية اشد
مناسبة بقوله فيما يأتي فالجميع سواء فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما سواه من المفاعيل متساوية
يستوي في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فان حذفت زيدا من قولك ضرب زيد يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت
اقامة غيره اقمت ما شئت نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ورجح بعضهم
الظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى
المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه
وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك لانه مفوض الى اختياره انتهى تنبيهان الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص والتصرف فلا
يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم الاختصاص فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول
الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي يسبح سبحان الله ولا جلس عندك او معك لعدم
التصرف والبصريون اقاموا وصف المصدر والظرف مقام موصوفيهما فلا بد في ضرب ضرب شديد ضرب ولا في صيم زمن طويل واجاز
الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء الثاني المجرور
ان جر بحرف زائد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع من النيابة كاحد في ما ضرب من احد وان جر بغيره فقيل اقوال احدها
وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زائدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد ابعد في ذلك
لان الحروف لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل به الا واحد غير
وقال ابن هشام انه خطأ اي لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل
مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان ولا دليل على تعيين احدها الخامس ان النائب ضمير عائد الى المصدر المفهوم
من الفعل وهو قول ابن درستويه الثالث اذا بني فعل لازم للمجهول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس الجالس وعليه الزجاج وابن
السيد وجعل ابو حيان فيه خصوصا اي الجلوس المعهود ثانيها ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى
احد ما يعمل فيه المصدر والزمان والمكان ولم يعلم ايها المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء قاله في الهمع
والثالث والرابع مما يرد مرفوعا الاخير المبتدأ والخبر وسمي الاول مبتدأ تنبيها على ان حقه التقديم والثاني خبرا تنبيها على انه محط الفائدة حتى
كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب وانه نقل الاخبار والاعلام فالمبتدأ هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للحد
وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفته له معنيين والمقام صالح لكل منهما اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى كليه
او المعقول الى المصدر والمراد بها غير الزائدة ونحوها الزائد كالمعدود وخرج بتقييد المرفوعات فانه مثل التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها
ولم يوجد في المبتدأ عامل قط فقيل بتنزيل الامكان منزلة الوجود كقولك للحفار ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوض وكبر جسم
الفيل وهو هنا من هذا القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى فاللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد
فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود
كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للمهية وسلب مهية العوامل يستلزم سلب كل
فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد ان كان سلبا من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدل اذ نسبته بحاشيته واثبات
التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي لما
انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدأ هو

مسند اليه او الصفة بعد نفي او استفهام رافعة لظاهر او ما في حكمه نحو اطالب مفرداً ففيه وجهان نحو زيد قائم وما قائم الزيدان وما قائم زيد الا مرة اتيا بدل كل رجل وضيعته

٣٨ لذلك لو وضع خبر عامل لفظي قال الفاضل الهندي مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد وخرج الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء الحروف والتهجي والاصوات او الصفة عطف على قوله الاسم او لمنع الخلو دون الجمع ليثبت التشكيك والتشكيك ولا ينافي التعريف المراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والجاري مجرى المشتق كالمنسوب الكونها واقعة بعد نفي حرفا واسما كما سيأتي الظاهر نحو اقائم الزيدان او ما في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن الهتي هذا المذهب البصريين ومنع الكوفيين رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم انت كون الاسمين مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول الكثير من شراح الكافية من ان المراد بالظاهر في قوله فيها رافعة لظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل فيعدل الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرد وكيف هو يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاور منفصلا عنه لا تقول قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستتر بخلاف مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف ولان المرفوع بالوصف سد مسد اللفظ فوجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان قلت بان الضمير في الآية مبتدا كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد اجاب الامام الحديثي عن الآية بمنع تعلق الجار براغب المذكور كيلزم المحذور بل يجعل متعلقا بمقدر بعد انت مدلول عليه بالمتقدم اي اراغب انت عن الهتي وعن البيت باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي اي ان عاديتما كما معي على من اقاطعه لان لا يكون احد في بعهدي لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني او تكونا لي على من اقاطعه فليس احد بعهدي لا لشانه بكما وادخاله انه احق بعهدكما لو فاء تنبيها الاول قيل هذا الحد منقوض بالمجرور برب ولعل ولولا ورب في نحو لعل زيد قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدا كما قاله ابن هشام في المغني وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها بها في كونها لا يتعلق بشيء الثاني قيل هذا الحد منقوض بقولهم لا نولك ان تفعل كذا فان النول هنا مبتدا وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان تفعل فاعلا به وانما هو خبر النول كما قال ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام شرط لازم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير تقدم شرط مع قبح واختار ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح فان طابقت الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها مفردا او اوقعا بعدها ففيه وجهان كون الصفة مبتدا وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدا وقد الخبر للاستفهام الذي حقه الصدر وبخلاف ما اذا لم تطابق مفردا او عدم مطابقتها للمفرد اما بان لا تطابق المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل اقائم الزيدان واقائمان زيد ففي الصورة الاولى تتعين ان تكون الصفة مبتدا وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها لوجب المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدا والخبر وفي الصورة الثانية ممتنعة لانه تركيب فاسد الثاني كقولك اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فتعين الصفة خبرا مقدما اذ لو كان رافعة للظاهر هنا لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدا اراد تمثيله ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه ومثله ان تصوموا خير لكم فان المؤول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك درهم ولعل ابي المغوار منك قريب ما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران اقائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم العمران وكم ماكث البكران وايان قادم الخالدان اذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد اقائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد فقائم يجوز ان يكون مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدا مؤخرا وما قبله خبرا مقدما كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا ومما تقرر علم ان المبتدا نوعان مبتدا له الخبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدا لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى الفعل والفعل لا خبر له لكنها مرفوع يغني عن الخبر وقد يجيء النوع الاول من المبتدا محذوف الخبر وجوبا وذلك في اربعة مسائل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو كل رجل وضيعته يعني لفظ المعية اي حرفته وسميت بها لانها تضيع بالترك او لان صاحبها يضيع بتركها فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على كل والخبر محذوف وجوبا اي مقترنان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء

ع

أكثر شربي السويق ملتوتا ولولا علي لهلك عمر والقسم لعمرك لأقومن

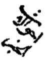
٤٩

مع مكان الواو كان كل انسان ما هنا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لقيامه مقامه معنى اي مع ضيعته
واختاره ابن خروف وابن عصفور التقييد بالصريح في المعية احترازا عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فلا انه ان اتى بالخبر فتقول مقرونان وان حذف
ضمانا اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما بمعنى المصاحبة للاقتران ومن ذكره قوله كل امرئ والموت ملتقيا تنبيه ذكر بعضهم في نحو ما ذكر
المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعة كل وهذا ليس
المرجع لانه مطلق وذلك مقيد بالتثنية لا الاضافة واما الثاني فلان كل رجل وضيعة رجل وهذا لا يصح ايضا لان الذي ذكر شامل لجميع
الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى كل رجل وكانه قال كل رجل وضيعته فضميره راجع عن متعدد
كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير حين مرجعه اذا كان مرجعه ما كان هو فاما
ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة او فسر نكرة كانت نكرة والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ المذكور وقبلها بان يكون
المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما او مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر
شربي السويق ملتوتا او الى ما اول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصح اخبارا عن
المبتدأ المذكور لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز
كونها من المفعول الا بدليل لان التقييدات بالاحوال والصفات ونحو الضمائر لا تكون الا لاقرب مذكور والثانية متعينة لان تكون من المفعول
والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المؤول بالكون مصدرا عامل في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر
واختلف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انه ظرف زمان مضاف لفعل والتقدير ضربي زيدا اذ كان قائما في الماضي واذا كان في المستقبل
والخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير المستتر فيها وهي العامل في الحال وهو المفسر
هو معمول المصدر كزيد والسويق والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزامهم تنكيره فلا يقع ضربي زيدا
والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دليلا لانه على ارحا
لان الخبر بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل او نحو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييد الا بعد حصوله ممكنا
واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير
ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما وشربي السويق شربه واخطب كون الامير فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال وهو الحال وكذا شربه كونه
خبران لاكثر واخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى لانه قدر اثنين وقدر واحسن ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى قيل
ولان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع والعدول عن ظاهر معنى كان التامة الى الناقصة الا انه يرد عليه حذف المصدر مع
بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان يقال لقرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان نفد مالك وزيدا مالك ولا بنيك
كما نقل
نبدل ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال الا ابن تشيد عن الكوفيين لانه تقدير لمبرح اللفظ بما يدل عليه فكما يجوز ان تقدره ثابت مثلا يجوز ان تقدره
ثابت مثلا يجوز ان تقدره منفيا ولانه يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه مصدر منعها
الحال فلا يسد مسد حرو لانها من صلته وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنى عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح
ما قدمناه من ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى لا ترى انه لا فرق
بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما اول بمعنى والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيها الاول
تقييد المبتدأ بكونه مصدرا او مضافا اليه او مؤولا به يؤخذ منه ان المبتدأ نفسه لا يكون دالا بالمسند ولا يجوز ان تضرب زيدا قائما خلافا لبعض
الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لصاحب الحال احتراز عن ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد
نحو ضربي زيدا قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية
احتراز عن نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمهم حكمك مسمطا بالنصب
وعطاء مهملا اي حكمك لك مثبتا الثاني يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة الثالثة وهي افعل المضاف الى ما المصدرية
نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه قال الرضي والاولى جوازه لانك جعلت ذلك نكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا مجازا في
الصريح كما في ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز انتهى والثالثة بعد لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا
نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود ونحو فجاز حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده
ويأتي الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة المفردات ان شاء الله والرابعة بعد مبتدأ صريح في القسم نحو لعمرك اي لعمرك قسمي لافعلن اي لعمرك لاقومن وايمن الله

ونحو

ولا يكون نكرة الا مع الفائدة والخبر هو المجرد المسند

فيجب حذف الخبر للعلم به وتعين انه القسم الدال على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده وقد تعينا القسم لان اللام لا تستعمل معها الا
فيه ولا يجوز كونها خبرين والمحذوف المبتدا كما قال في الارتشاف وهي لا تكون الا في الخبر الا بوجها وليست جواب قسم محذوف قيل الا ان التسلية
على القسم حينئذ نظر فهو وفي نحو في ذمتي لافعلن ان اردنا الا الحيثية والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف في ذلك هو المبتدا والتقدير القسم
عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاوائل والاخبار بالتصريح من غير التصريح في القسم هو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله
لافعلن اي علي فيجوز حذف علي واثباته لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله مما هو صريح في
القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزم الفتح مع اللام لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد من عمر الرجل
اسمه ثم معناه البقاء والحياة فمعنى لعمرك لا قسمن بحياتك لا قومن ويلزم الاضافة الى الظاهر والمضمر مع اللام وبدونه والنحاة ...
لا نطول بذكره ويجوز دخول الباء عليه كقوله رب بعمركم لا تهجرينا ومنينا المنى ثم اصطلينا واعلم ان المصنف لو اخر ذكر هذه المسائل عن الخبر
لكان اولى كما فعل المصنفين وانما تعرض لذلك هنا لانه تم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا او حذف المبتدا جوازا او وجوبا اما حذف الخبر جوازا
فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن الخبر فيه زيد لمن قال من عندك اي عندك زيد وبعد العطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال الله تعالى اكلها
دائم وظلها اي دائم وفي غير ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات اي حل لكم قال ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
السبع اي حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام في الاوضح وهو مبني على ان اذا حرف اما القائل بانها للمكان فلا يقدر شيئا بل يجعلها هي الخبر
كما ثبت تحقيقه في حد نفيه المفردات انتهى واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك زيد لمن قال من هذا اي هذا زيد وهو كثير
بعد الاستفهام قال الله نعم وما ادراك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله وما ادراك ماهيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود هل انبئكم
بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم
وان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤوس وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم
الا ايات وفي غير ذلك نحو قوله لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة وقد يجتمع حذف كل من
المبتدا والخبر جوازا في قوله فسلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاول ومبتدا الثاني وقد يحتمل الحذف الامرين
ويكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليه او فعليكم كذا وقد في غيره
نحو فصبر جميل اي امري او امثل وطاعة وقول معروف اي امرنا او امثل واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر قال الواسطي
الاولى كونه مبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه خبرا لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور والاوائل حكاه ابن اياز
واما حذف المبتدا وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين
او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين وان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف او الخبر عنه بمصدر يجيء
بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة اي امري سمع وطاعة او مخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو
نعم او بئس الرجل زيد او اذا تاخر اما ان تقدم نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدا لا خبر او بصريح القسم نحو في ذمتي ميثاق او عهد عكس قولهم
لافعلن واعلم ان الاصل في المبتدا المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض من الاخبار افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك
الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه ولا يكون المبتدا نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وحد شيء من الشرائط
او لم يوجد فيجوز ان يقول كوكب انقض الساعة ولا يجوز رجل قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة وذكر المتاخرون
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها وانهاها بعضهم الى نيف واربعين موضعا واوردها السيوطي في الاشباه والنظائر
وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من المعرفة لا غير وضبط قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة
او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة وعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كلما نرد فان كان جاريا على الضابط
اجزناه والا منعناه والخبر هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة ليشمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين وان
عم مذاهب عندهم وعند الحجازيين يدخل فيه قسما المبتدا والاسماء المعدودة المسند فخرج القسم الاول من المبتدا والاسماء المعدودة
المبتدا ويحوه الباء بمعنى الى يا الصيل العائد الى المبتدا وعلى التقدير يخرج القسم الثاني من المبتدا فلا حاجة الى اخراجه بزيادة المغاير للصفة
كما فعل ابن الحاجب كافية ذهب بهذا المعنى هنالك تاكيد تنبيها الاول شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي
واما الخبر الجملة فان قلنا انها ما اولت بالمفرد كما قاله ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المص فيما مر ولا يتاتى الكلام الا في اسمين او فعل
وان قلنا انها على صرافتها خبر من غير تاويل لم تدخل وهو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل المبتدا والخبر فذهب البصريون الى ان العامل



[illegible]

ومشتق وجامد فالمشتق غير الرافع لظاهر يتحمل ضميره [illegible] فان كانا معرفتين [illegible] المبتدأ [illegible]

فالمبتدأ هو الابتداء وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقيل تجريده ليجعل الاسم [illegible] الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
سناد ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وهو قضية كلام المصنف
مدا المبتدأ والخبر كليهما اما الخبر ونقل الانباري عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وحكي عن بعض [illegible] وهو مذهب [illegible]
وقال الكسائي والفراء يترافعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق وهو الاصل والغالب كذا والمراد به هنا الدال على ذات باعتبار معنى هو
المقصود منه كضارب ومضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والالة حكمها حكم الجامد المحض ومعناه الخ — حكما
غير [illegible] وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور فالمشتق اما رافع لظاهر او لا وغير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر [illegible]
يتحمل ضميره اي ضمير المبتدأ وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له من فاعل ظاهر او مضمر [illegible] يطابق المبتدأ دائما
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات
فالخبر في ذلك كله متحمل الضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدأ وهو مطابق للمبتدأ كما ترى والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على [illegible] — وجمعه
كما في الرجلان والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين [illegible] سواء [illegible] اللبس ام
امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام او لم يبرز الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربته هي
وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز الا مع اللبس تمسكا بقوله: قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان ولهذا
ابن مالك تبعا في منظومته الكبرى المذهب الكوفي بشرط ذلك ان لا يؤمن اللبس [illegible] حسن وصحح في غيرها مذهب البصريين [illegible]
بالبيت باحتمال ان يكون ذرى المجد مفعولا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير قومي بانون ذرى المجد بانوها [illegible] المشتق
الرافع لظاهر هو الجامد نحو الكلمة لفظ وهذا اسد [illegible] والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحملان ضمير المبتدأ ولا
يطابقانه اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون [illegible] رافعا لظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل او ما في معناه — [illegible]
في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدأ فلعدم تحملهما الضمير [illegible] الاول [illegible]
بالكلمة لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرحوا من ان المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفعه الظاهر [illegible] كلا
[illegible] ما يشير اليه انه لا خلاف في ذلك وانما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله الضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع [illegible]
ما جرى على اصله لان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضى كلامه وتوهم بعض فضلاء العجم كيف وهو مؤول هنا بالملفوظ من غير خلاف نعم المصدر لا
يتحمل ضميرا ما لم يؤول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا لا يتصور في نحو
الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل مؤول بعادل فهو متحمل الضمير اجماعا بدليل رفعه الظاهر
نحو زيد عدل ابوه واما على قول البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل الضمير لانه المؤول بالمشتق لا المصدر وهو
يطابق المبتدأ دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل
يجري في الجامد المؤول بالمشتق غير المصدر وان لم ار فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا اسد كان
لك فيه ثلاثة اوجه احدها ان تريد منزلته منزلة الاسد مبالغة [illegible] الى تشبيه كقول الشاعر: لسان الفتى سبع عليه شذاته اذا لم يزع من غربه [illegible]
اكله والثاني ان يقصد التشبيه فيقدر مثل مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث ان تؤول لفظ اسد بصفة وافية
بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته فتحمله ضميرا او ترفع به ظاهرا ان جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد ابناه وهذا ايضا سائغ في النعت و
الحال فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله فكله تأكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا ضمن معنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون
فضمن عرب معنى فصحاء ورفع به ضميرا واجمعون توكيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يؤول وعزي
هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده والى الرماني من البصريين لكن نقله بدر الدين ابن مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة [illegible]
هذا النقل صاحب البسيط هذا ما اخذنا في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر اذا كانا معرفتين وهي اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة
بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشيء الآخر عند السامع وهو كالطالب في اعتقاد المتكلم ان يحكم به عليه
يجعل خبرا او يؤخر عنه لانه محكوم به وذلك الشيء الآخر المعلوم عند السامع الذي جهل ثبوته للآخر له يجعل المبتدأ او يقدم لانه محكوم عليه و
انما يتحقق للمتكلم او يتوهم ان السامع كالطالب الحكم عليه يجعل مبتدأ والآخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال الغالب [illegible]
لم يعرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد ان يعرف انه اخوه زيدا اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا
وتبا المعرف انه اخا في الجملة ولم يعرف اسمه زيد اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين وهو زيد في الصورة الأولى

واحوال الصورة الثانية وقد يمكن حمل في الغائب المطلوب الحكم عليه خبرا والاخر مبتدا كقول ابي تمام في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات
لعابه واري الجنى اشتاره ايد عواسل فهو كلام على مقتضى الظاهر لقال ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد القلم الممدوح بالسم في حق
الاعداء وبالعسل في حق الاولياء وهذا انما اجاب عنه الشاطبي بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدا فلا نقض على القاعدة قال
ابن هشام وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول الا اذا اقتضى المقام المبالغة لما يدعى واشار الناظم بان لعدل الشيء من خبر لها
لمخالفة القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدا جوازا لحصول القرينة المميزة بين المبتدا والخبر ونحو ذلك عندهم جائز كثير
الاستعمال ومثله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدا مؤخر لان المراد الحكم
على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا عكسه وكان الاولى بالمصنف ان يقتفي اثر النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان تنبيه ما ذكره من القاعدة هو اصل الباب
وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع بذلك الجزء الاخر وقيل ان كان
احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد وعكسه فالمشتق الخبر تقدم وان تقدم والاسم المبتدا تقدم وان تاخر لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى
الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فصيرت الصفة
دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دال على الصفة ومسندا وقيل ان كان احدهما الحرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم
لابتدائية المقدم نحو الله ربنا ويجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين اخريين احداهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل
منك افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر هنا لالتبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ تكثير هو افضل منك لا من مخاطبك بالعكس الثانية كونهما مختلفين تعريفا
وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له
مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله نعم قال ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك
ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل ويجب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد
لالتبس المبتدا بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوزه الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى
انما انت نذير اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم
اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير
شان نحو هو زيد منطلق قيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدا ويقدم الخبر جوازا او يتسع الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية
او سجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض ووجوبا بان يكون الخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم السفر او يوقع
مخبرا في الشرط نحو عندك درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدا لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا
للالتباس او يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لتوهم الانحصار في الخبر كما مر في
عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا وعلى مضاف اليه الخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملء عين حبيبها تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان
خاصا نحو نحن في شهر كذا او يوم طيب وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاخبار على كل واحد من الخبرين والاخبار نحو زيد
فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا ولفظا فقط لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان
المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى مز واجازه ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وكاتب ومنجم او حكما بان يكون
المبتدا مفردا ذا اجزاء فيقسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيهان
الاول التمثيل لكون المبتدا عاما والزمان خاصا بنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه وتعقب ذلك العلامة
ناظر الجيش بان الضمير في نحن لا يتعمل قال المالكي في حاشية الاوضح ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم معظم نفسه او المشارك
غيره فهو صالح لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى ووجهه اخر بشموله للمتكلم وجميع من هو معه في ذلك الزمان والزمان خاص
لانه جنس انتهى وهو اولى من التوجيه الاول الثاني قال الاخفش توهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني
صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد نقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير
واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت هذا مز لانه
لا يجوز خلو الخبرين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا
ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما تحمل ضميرا واختاره ابو حيان ونسبه للاكثر

الناقصة ... كان وما في معناها ...

فصل: يدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى النواسخ وهي ثلاثة انواع الاول الافعال

المبتدأ ٤٣

محمول على الشيء قال والمبتدأ ان تصلح للخبرين ... ومن فرض صحته يجمع بين الضدين على الوجه المحال الا ان الحكم على كل منهما ... لا يجوز
الحكم الا بعد تمام الكلام وبعد تمام الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا بامتناع الضدين فاجتمعا ان على الموضوع الواحد الشخصي فلا تغير فيه
واحد منهما الى المبتدأ الاجنبي فيصير اثر كل منهما الى الاخر ويتأثر وحينئذ تعطل الحزر في النوعين ثم يحكم على المبتدأ بكيفية متوسطة بين الكيفيتين
فاذا قيل الرمان حلو حامض فكأنه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البياض الضعيف والسواد
الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لوجوب الحد المشترك بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا وتظهر ثمرة الخلاف
في تحملها او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض بقائه فان قلنا لا يتحمل الاول تعين الضمير في الرمان بالثاني وان قلنا ان يتحمل فيجوز ان
يكون من باب التنازع في الضمير المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه راجع شيخنا ابا علي نيفا وعشرين سنة حتى وضح له التعبير في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في
البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدأ ولا تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا الفصل في ذكر ما ينسخ المبتدأ
والخبر يدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف وفعل فيهما ... بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام مبتدأ وخبرا فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها ويسمى
الاول اسما لها اسمها والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا لشبهه بالفاعل ومنصوبها مفعولا وهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح جمهور قد بعث
ويسمى هذه الافعال والحروف النواسخ لانها تنسخ حكم المبتدأ والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وهي من حيث هي
نوعان لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض جهته انواع ولم يذكر منها افعال القلوب مع انها
باب اصل مفعوليها المبتدأ والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها في حد تعدي الافعال وسيأتي الكلام هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ
فيكون الانواع ستة النوع الاول الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما هنالك وقيل لانها لا تدل على الحدث ولكن
يصح لما سيأتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على الاخص وعرفها ابن الحاجب تبعه المصنف في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على
صفة اي لجعله وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي صفة غير مصدره والا انتقض بجميع الافعال
التامة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقرر الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه اما الفعل الناقص
يقرر الفاعل على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرر زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر
المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لان المتبادر من قولك
هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى هو الموضوع له لا جزؤه والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال
الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها انتهى وفيه نظر تأمل ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى
كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المص في التهذيب قال ابن مالك كل فعل
لا يستغني مرفوعه عن خبر غير صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب كان ويميزها عن غيرها وقوع اللام الفارقة بعدها
نحو وان كانت وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا
عشرة قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة المص انها غير محصورة وحيث قال والمشهور منها كان صار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن
الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون
للاستمرار نحو الدوام وصار للتحول في صفاته نحو صار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها صباحا ومساء
وضحى وظل وبات لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الخباز ورأيت كثيرا يتوهمون دلالة بات على النوم وبطلانه قوله
والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته
اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كأنهم
ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله ابيت كأني طاوي مجبل وليس لنفي خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج
مطلقا قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه نحو زيد قائم ولو
قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان المراد بكونها للحال وكونها للمطلق انها كذلك
بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق للحال لم يجئ للحال البتة انتهى تأمل وتعمل هذه الافعال الثمانية عمل الآتي مطلقا سواء كانت
موجبة او منفية صلة لما الظرفية او غير صلة والحق بها المص في التهذيب آض وعاد وغدا وراح وعدها من المشهور وقال آل وهو لثبوت خبرها
لاسمها على الاستمرار منذ قبله ويشترط فيه ان يكون ماضيا [illegible] الا ماضي [illegible] فانه يعمل متعديا الى واحد معناه [illegible] زال [illegible]

فصل في ذكر النواسخ

الافعال الناقصة

[illegible]

[illegible] ان يقال لما [illegible] هذه الكلمة [illegible]

[illegible] وهذا انما [illegible] من التنبيه [illegible] على العامل [illegible]

ابن هشام [illegible] لا [illegible] الوقوع فخالف الاصول لا الاهم الا اذا اقتضى المقام المبالغة [illegible] ان العدول اليه من غير

تخالف الفاعل واما الكوفيون فيجيزونه مطلقا [illegible] تقديم الخبر على المبتدأ لحصول القرينة المميزة بين المبتدأ والخبر ونحو ذلك عندهم جائز كثير

الاستعمال ومنه قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فبنو ابنائنا خبر مقدم وبنونا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم

على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا العكس وكان الاولى [illegible] ان يقتصر على [illegible] لان كلامه في النحو لا في البيان تنبيه ما ذكره من القاعدة اهل البيان

وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع بذلك الجزء الاخر وقيل ان كان

احدهما مشتقا والاخر جامدا نحو الفاضل زيد فالمشتق الخبر تقدم او تأخر والاسم الابتدائية وان تأخر لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى

الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فصاحب الصفة

دال على الذات ومسند اليها والاسم دال على الصفة ومسند لها وقيل ان كان احدهما الحرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم

لابتدائية المقدم نحو الله ربنا تكميل ويجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين اخريين احديهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل

منك افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر هنا لالتبس بالمبتدأ لا يفيد المعنى اذ كثيرا ما افضل منك لا من مخاطبك بالعكس الثانية كونهما مختلفين تعريفا

وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن لها ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان لها

مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله نعم قال ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك

ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل ويجب تقديم المبتدأ اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد

لالتبس المبتدأ بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوزه الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى

انما انت نذير اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدأ له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم

اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير شأن

نحو هو زيد منطلق قيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدأ ويقدم الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية

او سجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض ووجوبا بان يكون الخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم السفر او يوقع

ما خبره في التزام نحو عندك درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدأ لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا

للالتباس او يكون المبتدأ محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لوهم الانحصار في الخبر كما مر في

عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او جار في الاية الخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة

علي ولكن ملء عين حبيبها تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدأ عاما والزمان

خاصا نحو نحن في شهر كذا او يوم طيب قد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاخبار بكل واحد من الخبرين والاخبار نحو زيد

فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا وانما افتقر الى القيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض فلا يجوز فيه العطف لان

المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى مز واجازه ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه ونحوي ومنجم او حكما بان يكون

المبتدأ مفردا ذا اجزاء بتقسيم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تبيينها

الاول التمثيل لكون المبتدأ عاما والزمان خاصا بنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه وتعقبت ذلك العلامة

ما ظهر بجنس بان العموم في نحن لا يعقل قال الدماميني في حاشية الاوضح ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم معظم نفسه او المشارك

غيره فهو صالح لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى وهو وجه اخر بشموله للمتكلم وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص

لانه حينئذ انتهى وهو اولى من التوجيه الاول الثاني قال الاخفش قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني

صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد نقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير

واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت هذا مز لانه

لا يجوز خلو الجزء من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا

ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض فقيل لكل منهما تحمل ضميرا واختاره ابو حيان ونسبه للعلماء

ثم [illegible] ما انفردت به ليس [illegible] الاسم [illegible] نصب [illegible] وبجوز في الكل توسط الخبر

او غير [illegible] ومصاحبة [illegible] ولا [illegible] الا الافعال [illegible]
الافعال وما برح وما انفك وما فتئ مثلث التاء ويقال [illegible] المصنف وهي [illegible] وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفي [illegible]
كما نطق به قوله [illegible] لن نبرح عليه عاكفين [illegible] تالله تفتأ اي لا تفتأ وقال الشاعر [illegible] صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت
فنسيانه ضلال مبين وقال [illegible] الا [illegible] على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وفيه في الارتشاف بالاخاصة
قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين ان معنى هذه الافعال الاربعة منفية [illegible] دام وهي [illegible] ثبوت خبرها
لاسمها [illegible] وتعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به [illegible] ما دمت حيا فلو [illegible] لم يكن من
هذا الباب [illegible] ولو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما [illegible] لان [illegible] من دوام [illegible]
تنبيه قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح [illegible] الافعال
[illegible] الرفع البارز [illegible] تاء التانيث الساكنة [illegible] الاتفاق [illegible] ذهب الزجاج [illegible] الى انها حرف لكونها
على معنى في خبرها حيث جاءت لتغير الخبر الابتداء [illegible] كلها ترفع الاسم وهو المبتدأ الذي يدخل عليه [illegible] الاول
لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لان [illegible] ما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال
الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدأ الذي يدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا [illegible] ولا الابتداء [illegible] سواء كان [illegible] ام مصحوب لفظ [illegible] ونصب الخبر
خبر المبتدأ خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة لا يجوز [illegible] كنت قائما [illegible]
[illegible] وان كان [illegible] جاز الوجهان نحو كان الزيدان قائمين [illegible] اسم بعدها نكرة [illegible] قال
الجمهور [illegible] الكسائي وابن الطراوة [illegible] ذكره في الارتشاف [illegible] الاول [illegible] خبر ليس [illegible] لم يخرج عن [illegible]
الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل الحجازيون ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى
ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء [illegible] فانكر عيسى بن عمر الثقفي فجاء فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز
ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم قال
لليزيدي قم يا يحيى وقال لخلف الاحمر قم انت يا خلف امضيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يأباه وامضيا الى المنتجع من نبهان
التميمي فلقناه النصب فانه يأباه قال ابو محمد اليزيدي فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلاته اقبل علينا فقال ما خطبكما
فقلت جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتأمرني بالكذب على كبر سني
اين الزعفران واين الجادي وابن بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما يصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رأيت
ذلك قلت كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله ثم فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله ثم والعمل بها ونصب
فلقناه الرفع فابى وكتبنا ما سمعناه منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك فرفع
فجهدنا به ان ينصب فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح فلما جئناه بما سمعنا اخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو
فقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو [illegible] الخبر مع الاسم [illegible] الاسم هو المعلوم للمخاطب [illegible] وجهل [illegible]
[illegible] الى الاخر [illegible] على المختار [illegible] التنبيه [illegible] الاسمية [illegible] احدهما [illegible]
هذا هو المشهور [illegible] وذهب الى ذلك من المتأخرين ابن
[illegible] وابن طاهر [illegible] كلام سيبويه [illegible] نكرتين [illegible] مسوغ فالمخبر ايضا وان
كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير محضة
[illegible] قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا وقوله كأن سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء
ويجوز في الكل اي كل افعال الناقصة [illegible] منعه بعضهم [illegible] الكلام عليه ان شاء [illegible] توسط الخبر
بينها وبين الاسم [illegible] لا موجب للتوسط [illegible] كان يكون الخبر واجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التوسط [illegible]

ناه

في سوى المستثنى لا ما اخر فقد تقدم عليها فيما عدا ليس وما يشترط النفي [illegible]

تقول كان قائماً زيد ثم وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر ما دام حافظ
سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً ابداً هذا ان حمل الجواز في كلامه على نفي الممنوع من باب ضرورة الطرفين فان حمل على نفي
الامتناع كان اعم مما توسطه واجب وجائز فيشمل الاول وقد ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبغضها لعود الضمير من الخبر الى
ملابس الاسم ويجب في نحو كان في الدار ساكنها لاتصال الاسم بضمير الخبر وفي نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفاً مسوغاً للابتداء ونوقش
في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم رتبته التقديم فلا يمتنع وفي الاخيرين بانهما لا يقتضيان وجوب التوسط بل حظر التاخر ولا يمتنعان
تقديم الخبر نحو في الدار كان ساكنها وفي الدار كان رجل الخ قضيته اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلاً نحو كان يقول زيد على جعل زيد اسم
كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياساً على المبتدأ المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الاصح كما في المغني
قال اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى ويجوز في سوى المستثنى لا ما اخر وهي التي في اولها ما تقدمها اي الخبر عليها ولو كان جملة طلبية الا ان
وذلك حيث لا يوجب له كأن يكون من ادوات الصدر نحو اين كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلته الا للحصر نحو ما كان زيد الا قائماً او خيف
اللبس نحو كان صاحبي عدوي وبجواز التقديم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك نحو قائماً كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع
كان اعم مما تقديمه واجب وجائز كما قلنا في جواز التوسط وجاز تقدم معموله بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون
فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه
الى ذلك الفارسي وابن برهان وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم زيداً لن اضرب وعمراً
لم اضرب مع امتناع تقدم اضرب على لن ولم قال بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهداً ما كنت
او غائباً وانما امتنع في المستثنى لا وما اخر واخواتها لاقترانها بما وهي مانعة لانها اما نافية وهي من ادوات الصدر او مصدرية ومعمول الصلة لا يتقدم
عليه مع ذلك في دام متفق عليه واما الاربعة الاخر وخبرها مما نفي بما من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطاً في عمله فمختلف فيه فالمنع مذهب
البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها وخص ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب
فان كان النفي بغير ما اجاز التقديم مطلقاً خلافاً للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده قوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيراً لا
يزال يزيد واما توسطه بين النافي والمنفي فجائز مطلقاً نحو ما قائماً كان زيد وما قائماً زال زيد قاله غير واحد وحكى الرضي الاتفاق على
فيما النفي فيه شرط في العمل وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والسيد بن مالك والرضي بل ظاهر كلام الالفية
انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها وهو لا ينهض مانعاً بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها اما كون
ما موصولاً حرفياً لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملاً واختلف في تقديم خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه
الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتأخرين قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبه ليس بما في النفي وعدم التصرف ولان
عسى لا يتقدم خبرها اجماعاً لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها و
فرق بينه وبين عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة وعيب هذا الفرق بان ليس ايضاً متضمنة معنى ما له
صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس عنده لنفي الحال كما صرح به وما لما هو اعم فلم تتضمن معناها او
وان لم تصدر الكلام في ما يلزم فيما عداها نعيه قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيمتنع التقديم فيها قولاً واحداً وسبقه
في ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها تجري
مجرى الا فكما لا يجوز قام القوم زيداً الا لا يجوز قام القوم زيداً ليس ويجوز فيما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى
كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وصححه بعض الائمة وما صرح الائمة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان ومعنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما قاله بعض الائمة وليس بشيء لان كان في كان زيد قائماً تدل على الكون
الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك
مكان [illegible] حصل شيء ثم بينت حصول القيام ما الفائدة في ايراد مطلق الحصول ولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع ما ذكر
فيها [illegible] لانه على تعيين ما يبين ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هذه الفائدة فان معناها يدل على حصول حدث مطلق
في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق [illegible] في كان لكونه دالاً على الحدث المطلق اي الكون وصيغته [illegible] الخبر على الزمن
المطلق [illegible] واما سائر الافعال [illegible] الدال على الاشتقاق [illegible] الدال على الكون في [illegible] ومثله [illegible]
على [illegible] الكون [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ليس [illegible] وان كانت [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] لان الفعل الموقوف عليه [illegible]

[illegible] كقولك [illegible] عليه باعادة [illegible]

[illegible] اعادة [illegible] الى الفعل الجازم بخلاف لم يكن

[illegible] الشرط لعدم [illegible]

بن هشام [illegible] باجماع المسلمين على

[illegible] الاول [illegible] هذا الحكم

[illegible] الثاني [illegible] منصوبة [illegible] الاول [illegible] متوسطان

[illegible]

بمضارع كان الناقصة [illegible] الثاني [illegible] المسئلة الثانية [illegible]

كان [illegible] ذكره [illegible] باسم [illegible]

[illegible] الناس [illegible]

ان [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] كان [illegible] ان كان [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] ان كان [illegible]

[illegible]

[illegible]

ثم كأن ثم ليت ثم لكن ثم لعل

ان المكسورة لا تغير مدخولها اذا كان قبلها وان المفتوحة تصيرها في تاويل المفرد ولهذا انتقض بجملة المعرفة بها في موقع الفاعل والمفعول والمجرور نحو
بمفرد ولكن بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها
ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد نحو ما هذا ابيض لكنه اسود او خلاف له على الاصح
نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل يمتنع ان يكون موافقا له بالاتفاق قال ابو حيان في النكت الحسان وقيل يكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن
العلج جماعة وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فيتوهم اثبات الشجاعة فربما اثبات الكرم له لا
المتقارنين الشجاعة والكرم فلا بد ان يعرفوا ان ما اريد رفع هذا التوهم نافيا بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني
اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وقيل هي للتوكيد دائما ويصحبها مع ذلك معنى الاستدراك وكأن
بتشديد النون وهي حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة واليه
صاحب رصف المباني انه قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه هو معناها المتفق عليه وذهب جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون للتشبيه الا
اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم والشيء
لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان تبقى هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه لا انه لما
حذف الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كأني امشي
وكأنك تمشي والاصل كأني رجل امشي وكأنك رجل تمشي انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول بانها للتشبيه المؤكد لتركبها من الكاف المفيدة
للتشبيه وان المفيدة للتأكيد فكأن زيدا اسد اصله ان زيدا كاسد قدم الكاف على ان ليدل من اول الكلام على التشبيه من اول وهلة ففتحت همزة ان
للجار فصار الحرفان واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتأكيد والقائل بانها بسيطة يلزمه ان يكون اطلاق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف فان قلت
على القول بتركيبها بم تعلق الجار قلت قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه
فلا يقال انه فاصل عنه لتمام الكلام قبله ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا متعلق
دائما قال ولما راى الزجاج ان الجار غير الزائد يحتاج الى متعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر
الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا بنظيره فقال معنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان
وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى
ورده الدماميني بان هذا التركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي طرأت في الاستعمال
من غير ان يكون للواضع فيها مدخل انتهى ولا تجيء للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجي في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها
هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل
خلافا للكوفيين وابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كأنك وال علينا اي ما انت وال علينا خلافا للفارسي وليت وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها
ثم انها ولو ليت هي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والاولى ان يقال اظهار محبة شيء مستحيل
او ممكن غير متوقع لان التمني [illegible] سيما مع العلم باستحالته وتعلقه بالاول كثير كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل
المشيب [illegible] الطف قول الدماميني ومما [illegible] هذا البيت مع التورية المرشحة [illegible] تجاه [illegible] وغاب سعود
[illegible] المشيب حيث قلت ليت الشباب يعود وبالثاني قليل نحو ليت زيدا يحسن الي من اساء اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه
ممكنا ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء فائدة قال ابن جني في الخاطريات
[illegible] ما يجوز ان يكون من قولهم ليت كذا وذلك ان المتمني [illegible] معترف [illegible] فان قلت كيف يجوز
[illegible] قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف افعل [illegible]
[illegible] ليت [illegible] ان يكون في قولهم لا له يلبثه معنى التمني [illegible]
[illegible] ليت [illegible] قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه كما سموا الحرم الثالث وذلك
[illegible] وهو [illegible] الاستقرار فيه الحروف لانها ضارعت صول الكلام لاول ما كانت [illegible]
[illegible] وليس [illegible] خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب المصباح بل لعل
[illegible] هشام وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي
[illegible] يكون للتعليل كاللام وحملوا عليه قوله تعالى

[illegible] لا [illegible] لعلنا [illegible] الخبر [illegible]

[illegible] يخشى [illegible] علة الرجاء ويكون [illegible] وحكى الاخفش [illegible] لعلنا [illegible]
[illegible] في شرح الكتاب [illegible]
[illegible] وقال الكوفيون وتكون للاستفهام [illegible] ابن مالك [illegible]
[illegible] لعله يزكى [illegible] مستعملا لعلنا [illegible]
[illegible] الاول [illegible] لا [illegible] الموقوف [illegible] التعليل [illegible]
[illegible] التعليل [illegible] التحقيق [illegible]
[illegible] يتذكر او يخشى [illegible] لعلكم [illegible] امنت [illegible] بنو اسرائيل [illegible]
[illegible] الترجي والاشفاق متعلقان بالمخاطبين [illegible] الكلمة
[illegible] المخاطبين [illegible] الشك [illegible] ولا يجب ان يكون الرجاء والاشفاق من المتكلم [illegible]
يكون من المخاطب [illegible] في الابتداء [illegible]
نحو [illegible] في البيت [illegible] المبتدا [illegible] لكان [illegible]
ان [illegible] ذلك [illegible] الثالثة [illegible] فتح اللام الثانية وكسرها [illegible]
ولعن بابدال اللام نونا [illegible] اللام [illegible] وان [illegible] اللام نونا [illegible] بابدال اللام [illegible]
ولغن بالغين المعجمة [illegible] بالمهملة [illegible] بالمعجمة [illegible] ولعلت [illegible] اى عمل الاحرف المذكورة [illegible] كان [illegible]
المبتدا [illegible] الخبر [illegible] في اسم كان واخواتها [illegible] الخبر [illegible] الاحرف كما [illegible]
البصريين وذهب الكوفيون [illegible] الى انه باق على رفعه [illegible] المشهور واجاز [illegible] نصبه [illegible]
ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد [illegible] في قعر جهنم سبعين خريفا [illegible] اذا اسود [illegible]
[illegible] ولكن [illegible] حراسنا اسدا [illegible] ذنبا [illegible] يا ليت ايام الصبا رواجعا [illegible]
[illegible] ولا يرد ذلك [illegible] كلام [illegible] لانه قليل والجمهور على انكار ذلك [illegible] الشواهد [illegible] الحديث [illegible]
اى بلغت [illegible] وسبعين [illegible] المنصوب [illegible] مفعول [illegible]
رواجعا [illegible] ابن هشام ولا [illegible] تكون [illegible] الكسائي [illegible]
[illegible] بعضهم من اخوات ان [illegible] لعل [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] الجمهور في اطلاق [illegible] ابن [illegible]
[illegible] المبرد [illegible] على [illegible]
قلب الكلام [illegible] المخبر عنه [illegible] والعكس [illegible] علفتها تبنا وماء [illegible]
مرفوعه [illegible] قال ابن هشام [illegible] المنصوب [illegible] الاعراب [illegible] المعنى [illegible]
ولا [illegible] الاسم والخبر [illegible] جزء [illegible]
[illegible] زيدا [illegible] لان [illegible] الكلام [illegible] الكلام [illegible] كالموصول [illegible]
معمولها [illegible] الكلام [illegible] مرتبة [illegible]
والاستفهام [illegible] الكلام [illegible] واحد من هذه الحروف
على قسم من اقسام [illegible] التاسع [illegible]
انها مع ذلك [illegible] اللام [illegible] اول [illegible] مواقع المعمول
كالفاعل والمفعول [illegible] المبتدا [illegible] في مقام المبتدا [illegible]
[illegible] الخبر ظرفا [illegible] مجرورا [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] واجب
[illegible] التاسعة [illegible] نكرة مخصصة [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]

المسئلة ... [illegible]

قبيحات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست النافية
لهي بمنزلة فاخواتها التي لتيما ولعل ولكن وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك ابو علي
في الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى وينبغي هذا التهويل ما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد
ان كلمتي ان وما في الاصل كانتا مناسبا ان يعتبر منهما هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين باق على معناه
الذي عليه التركيب على معنى الاصلي ليتجه عليهم ما ذكره بل هو بيان مناسبة تتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما
دال الاثبات والاخر بمعنى النفي ناسب ذلك ان يتضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات انتهى قال المحقق الشريف وهذه المسئلة
[illegible] التي ذكرها على ابن تيمية ... وحول عليه السكاكي في توجيه افادتها الحصر وفي المصدر ان حل محل ان ومعمولها بان وجب ذلك فتحت همزتها
وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة والا يحل المصدر محل ان ومعمولها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وهما الحلول وعدمه
جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر مما انتقد به على سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم فيجب
كسرها مع جواز حلول المفرد محلها في محل معمولها كذا ذكر ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان يحل المصدر
محلها ومعمولها احدها ان يقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الثاني ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر
اي استماع نفر الثالث ان يقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم الرابع ان يقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى
الارض خاشعة اي رؤيتك الخامس ان يقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي
انه فاضل واعتقاد زيد انه فاضل السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه
لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي
ومبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعمولها احدها
ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد الله الثاني ان يقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان يقع في اول الصلة
نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل الخامس ان تقع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون السادس ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست
اذ او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تكون جوابا
للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهات الاول قال الدماميني في المنهل قد يجب الفتح
مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتح لانها في اول الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك
فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب للفتح ثم هو وقوعها بعد الجار لا بكونه محكية بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة بعد القول المقصود
به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد عد اقسامها برأسه ... [illegible] الثاني قال ابن هشام وقد اولع
الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولها في تأويل المفرد انتهى وقد وجه جماعة منهم
الرضي وصاحب اللباب ... [illegible] الاضافة الى المفرد ... واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل
للدماميني الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة والى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى ... [illegible] ... يجوز اذن في ان
الواقعة بعدها الوجهان فان قلت ... [illegible] حيث الى المفرد ... قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ...
بتأويل مصدر وقع في موضع مبتدأ محذوف الخبر ... [illegible] ... برفع سهيل اي حيث سهيل موجود ...
بعد حيث خبر ... [illegible] ... ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع
يجوز فيها ... المصدر محل ان ومعمولها وعدمه ... [illegible]
فالفتح على ... [illegible] ... عن المصدر ... [illegible]
الفتح ... [illegible] ... يجب الكسر ... [illegible]
[illegible]

وتلحقها ما فتكفها عن العمل نحو انما زيد قائم

جرٍّ من ذلك بجزئه الثابت ماضيه في نحو ذلك مقدمًا فانهم انما يتوسعون في الظرف والمجرور لان كل شيء من الحوادث لا بد ان
يكون في زمان او مكان لا انفصال له عنهما كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيًا منه فدخل حيث لا تدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا تدخل
غيرها من الاجانب مع المجرور بجزئه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه تنبيهات الاول ظاهر كلامه ان الخبر هو الظرف والمجرور
وفي ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف والمجرور خبرًا مجاز وعليه جمع من المحققين
منهم ابن مالك وابن هشام الثاني هو قول ابي علي وتلميذه ابي الفتح ان الظرف والمجرور بنفسهما وان العامل صار نسيًا منسيًا الثالث
وهو مقتضى كلام الرضي والسيد عبد الله انهما ومتعلقهما والاول هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الاوضح عسى وليس فلا يجوز
تقديم خبرها على اسمها مطلقًا سواء كان ظرفًا او غيره الثالث لا يجوز تقديم معمول خبرها هذه الاحرف عليهن مطلقًا ولا على اسمهن الا اذا
كان ظرفًا او مجرورًا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين الاسم والخبر نحو ان زيدًا طعامك آكل تكميل قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن
فيحذف الاسم عند الجمهور في فصيح الكلام ويكثر اذا كان ضمير شأن كقوله ان من لام في بني بنت حسان الومه واعصه في الخطوب وقوله ان من
يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جآذرًا وظباء وخرج عليه قوله ان من اشد الناس عذابًا يوم القيمة المصورون اي انه الشأن وانما لم يجعل من في
البيتين اسمًا لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلم يعمل فيه ما قبله ومن حذفه غير شأن ما حكاه الاخفش ان بك
مأخوذ اخواك اي انك وقوله فلو كنت ضبيًا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر وقوله ان من يجيء وقيل
لا يجوز حذفه في الكلام الا اذا كان ضمير شأن فلا يحسن حذفه الا في الضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلقًا وصححه ابن عصفور والشيخ في شرح
المفصل ويحذف الخبر ان علم مطلقًا خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد
الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيًا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا اي تفضلوا ومن حذفه
والاسم نكرة قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لنا وقد عقد سيبويه لهذا بابًا
فقال هذا باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف في ليت شعري مجردة فاستفهام كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر
وجليل قيل لان الاستفهام سد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري واستشكل الرضي القول بسد الاستفهام مسده
بان محل المسد اليه هو مصدر بعد جميع معموليه من فاعله ومفعوله ومحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال انتهى والشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصله
ليت شعرتي حذفوا التاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فالعلم لم تثبت عنده مصدرًا الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعله المصدر
من باب الهيئة كالجلسة والركبة قاله الرضي وتلحقها اي الحروف المذكورة ما الزائدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية التي



هو سبب عملها وصيرورتها صالحة للدخول على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون الى الموت لذلك سميت ما هذه
كافة والى هذا لمح بعضهم حيث قال ولطف حزنك لما قلت ما اعطى ولوا من بدل وما علمت بان الحروف يكفها عن العمل واذا دخلت على
الفعل سميت مهيئة لانها هيأت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن له صالحة وقد تعمل ليت مع لحوق ما قيل بل هو الارجح
لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال ليتما قام زيد خلافًا لابن ابي الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال ويروى قوله النابغة قالت
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدأ والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة
وذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام ويحتمل الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر هو محذوفًا اي ليت الذي هو هذا الحمام
لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل انتهى وعدم طول الصلة ممنوع
في ذلك بل هي طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك في المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع
قياسًا على ليتما ومنعه سيبويه في غيرها للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزائدة ما المصدرية والموصولة فلا يكفان عن العمل
نحو اعجبني ان ما فعلت اي قيامك ونحو ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه اي ان الذي بدليل عود
الضمير منه وخمسه اليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكان عليه ان ينبه عليها كما فعلنا وكانه اعتمد على المثال فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا
زائدة تنبيه ههنا بحث لا باس بالتعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين منهم الفخر الرازي في المحصول ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية
وان ذلك سبب افادتها للحصر نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معًا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان
يوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع بالاتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة
من اهل البيان كالسكاكي واتباعه من النحويين كابي حيان وابن هشام قال في المغني ان ما ذكره مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست —

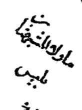
والمصدر ان حل محلها مع معموليها فتحت همزتها والا كسرت فان جاز الامران نحو اول قولي اني احمد الله

للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما النافية
بل هي مثل الكافة في اخواتها اي ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك
في الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى وينبغي هذا التهويل ما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد
ان كلمتي ان وما في الاصل كانتا مناسبتين ان يعتبر فيهما هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين على معناه
باق على التركيب على معناه الاصلي ليتجه عليهم ما ذكرتموه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما
حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي ناسب ذلك ان يتضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة
اقوى من التي ذكرها علي بن عيسى الربعي وعول عليه السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل محل ان ومعموليها بان وجب ذلك فتحت همزتها
وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة والا يحل المصدر محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وهما الحلول وعدمه
جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر عما انتقد به على سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم فانه يجب
فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد محلها في محل معموليها كذا ذكره ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان يحل المصدر
محل ان ومعموليها احدها ان يقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الثاني ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر
اي استماع نفر الثالث ان يقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم الرابع ان يقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى
الارض خاشعة اي رؤيتك الخامس ان يقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي
انه فاضل واعتقاد زيد انه فاضل السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه
لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي
او مبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها
ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد الله الثاني ان تقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان تقع في اول الصلة
نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل الخامس ان تقع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون السادس ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست
اذ او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تكون جوابا
للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهات الاول قال الدماميني في المنهل قد يجب الفتح
مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لانها في اول الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك
فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا يكون محكية بالقول قلت والموجب للكسر الواقعة بعد القول المقصود
به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد حذف اصلها برأسه فلينفذ ذلك ايضا فيما برأسه لا فرق فتأمله الثاني قال ابن هشام
الفقهاء وغيرهم يفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تاويل المفرد انتهى وقد وجه جماعة منهم
الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا الى اصالة الافراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل
للدماميني الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة والى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم يجوز اذن في ان
الواقعة بعدها الوجهان فان قلت اضافة حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان ومعموليها
بتاويل مصدر وقع في موضع مبتدأ محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل طالع برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا
بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا التوجيه بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتامل ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع
يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدمه احدها ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنه بقول والقائل واحد نحو اول قولي اني احمد الله
فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب
الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فتح
على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم
سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى
فهو غفور رحيم الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه البر

١٥١ بالكسر على التعليل مستانف مثل صل عليهم ان صلوتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك الخامس ان تقع بعد فصل قسم لا لام بعدها
كقوله: او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي فالفتح بتقديره على والكسر على الجواب البصريون يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكر باللام
تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا لقائم وحلفت ان زيدا لقائم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو
ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤا فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستيناف او العطف على جملة ان الاولى والباقون
بالفتح بالعطف على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية
نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فالفتح على انها بمعنى حقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح
بمنزلة الا الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها
فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناها لا بد ومن بعدهما مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء
من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت والاسم المعطوف على اسما هذه الاحرف منصوب
سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر
ومعطوف الى النسب وعطف الصيوف حيث عطف على الربيع بالنصب بعد مضي الخبر ويختص ان المكسورة وان المفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكن
دون الثلاث الاخر بجواز رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لما لم يغيرن معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا
على محلها ويكون من عطف الجمل لا المفردات لان القائم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت دعوى ان المفتوحة لا
تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي خلاف الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت
مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم المكسورة
دون غيرها وهو انه لا يجوز العطف مع المفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون
في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به
بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا
لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان فثبت ان المفعولين في باب
علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعلمت توفيرا لما تقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون
هذه المفتوحة بعد هذه في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان
كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب لانه لا يستقيم الرفع
بحال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق اجرى ابن مالك
عبارته قال في شرح الكافية وتلحق ان بان اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو ولكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب
مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد لا نسلم ان المفتوحة وما في خبرها بتقدير الاسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذاك الا
بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان ان وما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد على المصدر الذي ذاك الا انهما
مؤولان به قال وانما دعاه الى هذا التكلف ان راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله واذان من الله ورسوله الاية
كذا مستشهدا بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير
انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه جمع
المكسورة والمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها حكم المكسورة في جواز العطف على اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف
بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ
لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل الاسم مفردا مرفوعا او منصوبا او مجرورا فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف
على هذه الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين
ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب وقول الاخر وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب
الاصل والخال وانما لم يصح قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء وان على معمول واحد هو
الخبر فيهما لان رفعا واحدا ابتدائيا لذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالموثر الحقيقي والاثر الواحد لا يصح عن موثرين مستقلين كما بين
عليه في محله وخالف الكسائي والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون ويخرج على انه

الثالث ما ولا المشبهتان بليس في [illegible]

حكمه خبره والكلام على التقديم والتأخير اي ديك بجزء على خبر ان ولا يلزم ها ههنا التوالي لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما
ولكن اشترط الفراء خفاء الاعراب نحو انك وزيد ذاهبان او ان الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالثالثة بل عممه في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وانت
يا لميس في بلدة ليس بها انيس وخرج على ان الاصل وانت معي والجملة حالية تنبيها الاول محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو
حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت
سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم الثاني جواز رفع تالي العاطف فيما مر نحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل
اسم ان كما ذكره المصنف وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه
ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلاميهما وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان الوجهان لا خلاف في تخريجه عليهما
واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونوزع في ذلك قال ابو حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ماذا يرفع ف
ذهب سيبويه والجرمي واجازه اصحابنا انه على المبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك عنده وذهب ابو الحسن والمبرد والفارسي
الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر
في خبر الاول ومن قال بشيء من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتداء قال فدعوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على الاسم لكن اطلاقها لما
ذكرنا من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء كان مضي الخبر ام لم يمض خفي
الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح لذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم
وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع جاز ان يعطف على الاول منصوبا او على الثاني مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو ولما لم يجز
مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور خلافا لابن جني واجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم نصب
المعطوف على محل المجرور لجواز مسحت الراس في الفصيح الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل ولذلك لم يجز عطف المرفوع
على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محل له لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرد وقد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع
بعد مضي الخبر وقبله نحو ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاول لانهم لم يشترطوا المحرز ومنعوا الثاني
لمانع اخر هو توارد العاملين واجازهما الكوفيون لانهم لم يشترطوا ان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى المثال حكم التوابع ما عدا البدل حكم
النسق عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في مذهبهما في الثلاثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا قائم العاقل او نفسه او بطه مطلقا عند
الفراء لكن بشرط خفاء الاعراب عند الفراء وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فاعربوا
صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في غير المنون من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وقد
سيبويه علام الغيوب مبتدأ او بدلا من فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه قائل انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط
مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه بمرضي بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم هم اجمعون ذاهبون على ان يكون
هم مبتدأ مؤكدا باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ
ما ولا النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي وبجواز الدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند الحجازيين فيرفعان المبتدأ او
ينصبان الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة وجدت
بخط الصلاح الصفدي ما صورته سالت الشيخ اثير الدين ابا حيان ادام الله فوائده كم ورد في القرآن العظيم اعمال ما الحجازية فقال ثلاثة مواضع
احدها ما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد والخبر
[illegible] الصفة مستغنى عنه والخبر محط الفائدة انتهى وفيه نظر وبنو تميم يهملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون يزعمون ان لغة بني تميم
في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما تدخل على القسمين فالقياس ان لا [illegible]
في احدهما قلت لا اختلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واتفق الاعمال لا باتفاق فلا بد في اعمال لما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير
الداخلة على الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال ابن هشام وقرأ على لغة تميم ما هذا
بشر وما هن امهاتهم بالرفع وقرأ ايضا ما هن بامهاتهم بالجر بباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري واجاز الناس
لغة النصب انتهى لطيفة مما يسأل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام
فيقولون ما الذي اجابه والجواب انه اشار الى انه تميمي لاهماله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن ان يصرح بنسبته ويقول انا تميمي



الاول

يشترط بقاء النفي وتأخر الخبر ويشترط فيها عدم زيادة ان معها وفي لا

الاولى قال ابن هشام في شرح التسهيل رفع المبتدأ ونصب الخبر بلا النافية لغة اهل الحجاز على ما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير من
اتفاق العرب على اهمالها ويخص الخلاف بما وليس كذلك وان الشلوبين القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيفة وانما ضعفت شبه لا بليس
لان ليس لنفي الحال وقد حققوا انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت حالها تماما واما ما فقال في المغني اذا نفت المضارع
تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله ثم قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه والمنقول عند الاكثر
عن سيبويه ان المضارع تخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثر قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول
سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش
والمبرد وابن مالك عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المصنف ان لا تعمل في الشعر وغيره وحمله كثير من النحويين وخص
بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة الرضي انه رأي جميع النحاة وليس كذلك ولكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل قال الجمهور ولم يعملها الحجازيون
عملها بل بشرط اجتماع ثلاثة امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما كما سيأتي احدها بقاء النفي اي نفي خبرها لان عملهما انما كان لاجل النفي
الذي شابها ليس به فكيف يعملان مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل
الا قاعد وما زيد الا فاضل حسن واما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا او التقدير الا يدور
دوران منجنون ويعذب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر قال والاولى
ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين بما الحاقا لها بليس قال واقوى من هذا قول الآخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا
ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل او لكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف
لانه موجب ثانيها وتأخر الخبر بقاء النفي وان كان ادخل من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالا لشموله الانتقاض بغير الا كالاستثناء بليس
كما رأيت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس الخبر نحو ما زيد الا اخاه ضاربا الا ان يدعى ان النفي في ذلك ينتقض عليه انتقاضه
مع ان النصب واجب باجماع فتدبر الثالث اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون يوجبون الرفع الثالث ما
ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر
وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بعض الكوفيين قاله في التصريح والثاني تأخر الخبر عن اسمها فلو تقدم
بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب ولا قاعد رجل ويروى مسيئا على الاعمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم
قريش واذ ما مثلهم بشر فقيل انتصاب مثلهم على انه [illegible] وقيل ان الفرزدق تميمي وسمع ان الحجازيين ينصبون الخبر ولم يعلم انهم لا يخصون ما يتأخر به
التقديم فغلط على لغة غيره لا على لغة نفسه فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمال ما في الخبر لغة للعرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان
مثلهم ينتصب على الحال وان الخبر العامل في الحال محذوف كانه قال واذ ما في الدنيا بشر مماثلا لهم وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال
وتحذف وقيل ان مثلهم ينتصب على الظرف كما تقول ما احد مثلك وما احد فوقك في المنزلة ولا مكانك في الشرف قال ابن هشام في شرح
الجمل وقيل مثلهم مبتدأ لابهامه مع اضافته للمبني الثالث تأخر معمول الخبر عن الاسم فلو تقدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل
من منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا لضعفهما في العمل فلا يتصرف في خبرهما ولا معموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا
نحو لتقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا للتوسع فيهما لانه يتوسع في غيرهما كما وقع كالامر كثيرا [illegible]
ممتنعا ما عاب ان كان ظرفا او مجرورا ونص على ذلك ابن مالك وقيل لا يمتنع جوازه بعضهم وهو الحق قياسا على معمول الخبر على خبر ليس واخواتها
وقال غيره ما يجوز ابن مالك من منع تقدم خبر الظرف لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس صح لجواز الخبر [illegible]
في مثل هذا لشبهه بالمعمول فان المعمول قد يمتنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز
تقديم الخبر [illegible] الرابع ان لا تزاد ان معها فلو زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف
لعدم [illegible] المحوج [illegible] فاذا زيدت مع ما نابها في الاستعمال والعمل ما ان هذا رايق وانها تبطل العمل هو قول البصريين
وجوز الكوفيون النصب معها وانها مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت البيت ذهبا وصريفا بالنصب قال بعضهم [illegible] ان
الخلاف في [illegible] قال الرضي ورد على الكوفيين انه لا يجوز الجمع بين حرفين بمعنى في المغني [illegible]
كلمة [illegible] في كليهما معنى التحقيق وفي الاخرى معنى النفي ولان [illegible] معينا [illegible]
[illegible] التحقيق وكذا في الامعنى لنفيه ايضا [illegible] واما ان [illegible] الشرط لانه لا يبالي [illegible]
وفي كتاب [illegible] ما زاد [illegible] وانشد عليه [illegible] الا ان رأيت [illegible] قال ارادوا لا ان التمر [illegible] ويشترط في لا ايضا

ن

تنكير معموليها فان لحقتها التاء اختصت بالاحيان وحذف اسمها نحو ولات حين مناص

٥ تنكير معموليها اى اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائما قالوا وذلك لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال ولا لـ
مطلق النفي ومن ثم شذ عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجازا اعمالها في المعارف وانشد النابغة
بحبك وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وتأولها المانعون وقال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب
باغيا على الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال
ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالندور
فكلامه مختلف ومثله قول الاخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعليه بنى ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا
من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان يكون لنفي الوحدة فقط نحو لا رجل في الدار قائما بل
او رجلان ولنفي الوحدة احتمالا راجحا ولنفي الجنس احتمالا ظاهرا نحو لا رجل قائما وبقي الحال في توكيده على الاول كما مر وعلى الثاني بل امرأة قال ابن
هشام وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان
كانت لنفي الجنس نصا كان عملها عمل ان كما سيأتي قريبا ان شاء الله ثم فان لحقتها اى لحقت لا التاء لتأنيث الكلمة او للمبالغة في النفي كما في علامة او لهما
معا فصارت لات وحركت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما
لحقها من الوهن بحذف احد معموليها لزوما كما سيأتي فلات كلمتان لا النافية وتاء التأنيث هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور وقال ابو عبيد وابن
الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم
قال الرضي وهو ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار ولات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا وقيل كلمة
واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماضي يليت بمعنى نقص واستعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما في
ست قولان حكاهما في المغني ثم اختلف في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب
فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل اصلها الا انها
اقوى منها ومن ما ايضا في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم واختلف في معموليها ايضا فذهب الفراء الى انها لا تعمل الا في الحين خاصة وهو قول
سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان والوقت وهو مختار ابن مالك والمص كما اشعر به قوله
اختصت بالاحيان قال تعالى ولات حين مناص اى ولات الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الاخر فطلبوا صلحنا ولات
حين اوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا اذاتي وخصه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها
عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف
والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال
لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا بل هي مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى
مكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولا هنالك حنين كذا قال الفارسي وشذ مجيء غير الظرف
بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير ورفع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له
مجير او يحصل له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها وما اضيف اليه خبرها مقدرا ثبوته مبنيا كما فعل في قبل
وبعد الا ان الاوان لشبهه بنزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا ووجب حذف احد جزئيها في الحين الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر
محفظا الغالب نحو قوله تعالى ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اى ليس الحين حين مناص وقرئ في الشواذ برفع
الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس حين فرار حينا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان لا يحذف المرفوع
اى لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف وهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله تتمة لم يتعرض المص لذكر
ان النافية لان اعمالها نادر كما ذهب اليه ابن مالك وذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي
وابو الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة
ف والاعمال لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة الى ما وراء مكة وبعضها [illegible] الا احد [illegible] فانها لا تزاد
كلا بحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وانشد الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان ونصب عبادا

ولا رجل في الدار

الرابع لا النافية للجنس فتعمل عمل انّ بشرط عدم دخول جار عليها فان كان اسمها مضافا او شبيها به نصب والا بني على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار

على الخبر انما الكم على انه نعت لعبادا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم
لكنتم بذلك مخطئين ضلالا بينا فكيف حالكم في العبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع النواسخ لا النافية للجنس
اي جنس اسمها ان مفردا فمفردا او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس في المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها
تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ عنه فرد من افراده فخرجت
النافية له احتمالا فانها تعمل عمل ليس كما ستقف عليه قال صاحب الفوائد الضيائية وغيره هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف اي نافية لصفة
الجنس فلا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه ان لا رجل بمعنى لا رجل موجود
لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي كشيء لا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده
فمعنى الصفة صفة غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الشيء يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم يتم التقسيم
فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة بعض الافراد ويصح حمل العبارة على
ظاهرها فلا حاجة الى صرفها عنها انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس
هم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه في شرح القريب من حمل العبارة على ظاهرها الا على جعل الاضافة لادنى ملابسة
موجها الترجيح اعتبار قسم نفي الوجود ويكون كلمة الشهادة من افراده فائدة وتسمى لا هذه لا التبرئة لانها نفي الجنس فكانها تدل على البراءة
من ذلك الاندلسي وخصصه ذلك اطلاقها الا انها اسم للدالة على التبري بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوها بهذه لانه منها امكن من غيرها لما
فيها من تاكيد النفي قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة لا الا بالتاويل المذكور ولا يتاتى على حذف
مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم انتهى وفيه نظر وتعمل
لا المذكورة عمل انّ فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي كما ان للمبالغة في الاثبات فيكون من
باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير واحد واعتقد بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس
بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا يكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا بشرط عدم دخول جار
عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر عليها لقوة الجار ولان لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء قال ابن هشام
وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة
كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة للمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين
متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضبت من لا شيء وكذا اذا كان يفوت باسقاطه معنى كما في مسئلة كان انتهى وشذ
جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب وجهلت الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها
في موضع جر لانها جريا مجرى الاسم الواحد قال ابن جني وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقل عن ابي علي
واقره فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها به اي بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا
نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود ويسمى مشبها به لعمله فيما بعده كالمضاف
ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديد اذا مددته لانه ممدود اي ظهر نصبه كان معربا باتفاق كما مر والا يكن مضافا او شبيها به بان كان
مفردا او مجموعا او مثنى واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله الا لا من سبيل الى هند قال الرضي وهو
الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من رجل نص بالاستغراق بخلاف
ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني
من رجل بل رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه بحث اورده ابن الصائغ
بان المتضمن معنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبها مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا
فصلوا اعربوا وقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب حرف المؤخر كقوله اثور ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب في البناء انه شبيه
وهو مفعول مقدم لاصيد وام اكم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين قاله في التصريح قيل وفي الدليل بحث لجواز
ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان مفردا
لفظا او معنى ولفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما
منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمين عندك وعن المبرد ان هذا

معرب

فتح فيها على الاصل

بشرط تنكيرهما مباشرتها لها فان خرجا فصل اهملت وكررت نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة وشبه ذلك نحو لا حول ولا قوة الا بالله عز وجل

مبني لبعده بالتثنية والجمع عن شابهة الحرف ولوضح اللزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وان كان ينصب بالكسر فيبنى عليها من غير تنوين وقيل

اذا كان مما يجمع بالف وتاء نحو لا مسلمات هنا قضيته كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلاثة اقوال اخر احدها كهذا الا انه ينون لانه تنوين المقابلة

لا للتمكين فلا ينافي البنا جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم ورد بعد ابن خروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له

بل للمجموع المركب هو ولا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه لا يجوز الفتح والكسر بغير تنوين

وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك لو

اتفقوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي وانما بني هذا النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم

يبن المضاف ولا شبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا اذا اختص نحو

خمسة عشر ومتصلة بحو ولا ترى في ليلة قيل الالف فيها نائبة عن الفتحة على لغة بلحارث فيبنى على الالف قال بعض المحققين وفيه نظر لان المنقول

ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضية ذلك ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف ويشترط لعملها تنكيره

اي تنكير اسمها لتدل بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا بتاويله بالنكرة كقوله اذا هلك

كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقولهم قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي فيل التقدير لا مثل كسرى وكذا

لبواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم قال ابن مالك لا يؤول بشيء من ذلك واحد بل يأول كل بما

يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء المعرفة مجرى النكرة ما عدا التاء وزاد في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو ولا اباه هنا ولا هذا قال وهو

بعيد غير مسموع ويشترط ايضا مباشرتها اي مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بطل عملها

فلا تعمل على العمل فيه لانها عامل ضعيف اذ هي فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر ان هنا ان شروط لا في العمل اربعة الاول

ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا تفصل بينها وبين

اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان لم تكرر وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انها لا عمل

لها فيه معه لضعفها به عن العمل فيما بعدها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها

بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا وهو مذهب

الجمهور وصححه ابن مالك وقال لان كلما استحقت به العمل من المناسبات باق فليبق ما ثبت لسببه لا يضر التركيب كما يضر ان صيرورتها بفتح الهمزة

مع معموليها كشيء واحد ولو كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في الخبر وايضا ان عملها

في الخبر اولى من عملها في الاسم لان تاثيرها في معناه اشد من تاثيرها في معنى الاسم انتهى ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشيه

على التسهيل ان سيبويه يرى في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النعت في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد العاقل لا على محل الاسم بعد لا

وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسألة ثلاثة اقوال احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه فيهما جميعا وقد

حكى الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها فعلى القول الاول والثالث تكون فيها خبرا عن المبتدئين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد

عاملين على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدئين وخبر الاخر محذوف لدلالة عليه المذكور فان عرفا اسمها او فصل بينه وبينها فاصل

اهملت وجوبا لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرتفع على انه مبتدا وخبر وخالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابو عثمان في الفصل

فاجاز معه العمل ولكنه لا يجيء وقد جاء في السعة لا منها بل بالبناء مع الفصل وليس مما يأول عليه قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وكررت في نحو

عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس

هو تكرار النفي في الحقيقة واما مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلافها ما اذا كان عاملة حمل ان عملها كاف في هذا التنبيه

وتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار

رجل ولا امرأة وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل وزد بانه واقع

لا ينبغي فلا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المعول اي ليس

نولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تاخذه وتتناوله قاله الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت

ركائبها ان لا الينا رجوعها هذه تبصرة لك في كل موضع كررت فيه على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول

اي عن المعصية ولا قوة اي على الطاعة الا بالله خمسة وجوه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد

لا الثانية على الاصل من جعل كل الموضعين لنفي الجنس مبني اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقدير الكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا

الخامس رفعهما الغاء
الاول نصب الثاني بالعطف على لفظ اسم لا
تأتيهما بالابتداء او على الاعمال كليس مع فتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل او على اعمال لا الثانية كليس وعكس الثالث على اعمال الاولى كليس او الغائها وفتح

٦٨ ولا قوة موجودان لنا فالكلام جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويقع الاشكال في الاستثناء الواقع بعد هذه المعطوف على الجملتين
والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال والاشبه ما ابقى ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كأنه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند سيبويه على ما نقله ابن مالك
فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ مشتمل على حرف والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ
لا لها فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة نحو زيد وعمرو حاضران واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لما تماثلتا
عملا عملا واحدا كما ان في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد
قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين والثاني رفعهما على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما
زائدة او ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام
جملتان ولهما معا خبرا واحدا فالكلام جملة واحدة او على الاعمال واعمال كليس فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين فان جعلتهما معا
عاملتين عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين وتعدد الجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت الاولى كليس فقط والثانية ملغاة
او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر واحد لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا او توارد عاملين مختلفين على
على معمول واحد والثالث فتح الاول على جعل لا الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف
على المحل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد
لئلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة او ملغاة على حد سواء او رفعه على اعمال لا الثانية كليس فيكون مرفوعا
بها ويلزم تقدير خبرها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في وجه الثاني ويكون الكلام على هذا جملتين والرابع
عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على اعمال لا الاولى كليس فيكون مرفوعا بها او على الغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح
الثاني على اعمال لا عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس فتح الاول على ان لا الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني
على ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك ولفظه عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها
على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية فعطف على لفظها المشابه للفتح فيه بالنصب على ما تقرر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر
لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لانها
لا اسمها عاملة عنده في الخبر فيفضي الى عمل فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام هنا
جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم
لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم المفرد مع
وجود لا ضعيف في القياس ففتحه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة
تنبيهان الاول هذه الخمسة الاوجه ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على
اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب فاذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني
عشر وكلها جائز الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى ماية واحد
وثلثين وجها الثاني في التصريح الثاني اذا لم تتكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وروي وابن بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها او بالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عمل لا فيه وامتنع فتحه
معه لا وحكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح وهو شاذ تتمة يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قوله لا
ضير اي علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك
ومن نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس او لا جناح ولا يحذفان معا الا ان يكون اجوابا
وقيل يحذفان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فلا منع اذا اجتمع جائز وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب
قال يا لا اي يا قوم لا فرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدر قارب صيغة فاعل بفتح ثالثه تدل على بعض الاصل وهو المراد
هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى النواسخ ونواقص ايضا على نحو ما مر وتسميتها بما قاله مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام
بالكلمة وتسمية العموم عينا لانها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما يدل على ترجيه وما يدل على الشروع فيه كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا القا
لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق ما ترجمه منهما كذا قيل قال بعض المحققين والاولى

الأفعال المقاربة
ما يدل على قرب الخبر

وهي على ما مر كاد وكرب واوشك للدنو الخبر وعسى لرجائه وانشا وطفق للشروع فيه وتعمل عمل كان والخبر لها جملة سبق انه مضارع

ان تسميتها بذلك من باب التغليب فذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء
مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها ليسمى تغليبا كالقمرين والعمرين فاذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال المقاربة بافعال المقاربة من التغليب
لا من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى فهي على ما عده ثلثة والا فهي اكثر من ذلك كما ستذكر اثنى كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح
واوشك والثالثة لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها لاسمها عسى واخلولق وحرى بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي
وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمر وان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناها صار حريا وحريا اي جديرا
خليقا واصلهما حري بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان وبقي نصبا وهو حري ان يفعل بفتح الراء والتنوين
على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل او حر بكسر الراء لكم ان تثني
وتجمع وتؤنث انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانما هي
ما لنون باسم لا فعل وابو حيان هو الواهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا انتهى
ممن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها فذكرها في لمحته لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها
وبهذا يندفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلاميه والثالثة لرجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر
الى مفعوله وحذف فاعله والرجاء الطمع في المحبوب وصح ابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة كما قال بعض الائمة
وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه تبعا لما ابن الاول مدلول عسى للاشفاق كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تهوى واشفاق فيما
تخشى وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن بري ويحتمل ان يقال انها ملازمة للمجيز
لان المترجي الشيء طامع فيه لمشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع كما في لعل فان كان المحبوب فهو ترجي او المكروه فهو الاشفاق الا
القول بفعلية عسى مطلقا هو ما عليه الجمهور وذهب تغلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين تتصل بالضمير المنصوب
كقوله يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصاله بضمائر الرفع البارزة ونا ء انشا بمعنى شرع وذلك من ايان الفعل وانشا وطفق بفتح
التاء طفوقا وبكسرها طفقا ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب لستة للشروع في الخبر وهو سهلة جزئا وافعال
كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذه الباب جميعا تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون
عليهم لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله انشأت تنطق في الامور كوافد الرخم الدوائر وطفق كقوله تعالى
وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل واخذ كقوله واحذ اسالوا الكرى
تجيبني في الاغنيا اجابة وسوال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببنا لوم القلب في طاعة الهوى
فلج كاني كنت باللوم مغريا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها فلا تقع نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم
من خليقته امر تنبيه حكى تغلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى زيد قائم قال ابن هشام ويتخرج على انها ناقصة واسمها ضمير
الشان والجملة الاسمية الخبر وهذه الافعال وان كانت عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا
اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها جمل فعلية مبدوءة بمضارع دائما كما مر في الامثلة المذكورة كلها وشذ مجيء خبرها ... عسى ... منقوص
فاني ... ما كدت ابا وكم من مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الاخر اكثرت في العذل ... لا تكثرن اني عسيت صائما ... في امثال عسى الغوير
ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاؤهما على الاستعمال الاصلي
المرتكونه صائما لا نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير لا يتاتى في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ واما ... تجر محذوفة
اي ... او هو ... كما توهم بعضهم ... جاء خبر جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل ... الاكوار مربعها قريب
وفعلية غير مصدرة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في شرح ... وهذا الرد ...
يجيء ... اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فلا ... في الحقيقة ... اسمية ...
على انها لك ... القبيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب انه وجملة ... من هذه ...
واما نفس اذا ... لكونها ... الشذوذ ولهذا لم يقل ... علمنا انه ... وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي ... من جهة ... تصدير ...
جعلوا ... من جهة ... النبي ... قال ابن مالك ... في حديث البخاري فجعل كلما جاء يخرج ... في ...
وهذا ... على الاصل ... سائر افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبره الا ... خبرها ...

ويغلب في الاولين تجرده من ان نحو وما كادوا يفعلون وفي الاوسطين قرنه بها نحو عسى ربكم ان يرحمكم وهي في الاخيرين ممتنعة

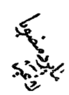
٧ او جملة اسمية وفعلية وظرفا نظرا الى الاصل والتزم كون الخبر مضارعا كما ترتبه على الاصل شذوذ وارد في مواضع انتهى وعلى هذا فلا يحسن ان يورد في المتن
والمثل على انه مما حذف فيه الخبر كما قال ابن هشام والا انتفى الغرض المذكور ومع ان التعبير خلافا لما بحثه يشترط في الفعل المشتمل عليه الخبر
ان يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي اختصت باخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم
حصوله او شروعه اسمه في خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه يكلمني احجاره وملاعبه فشاذ او مأول فاحجاره
بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا
نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين وهما كاد وكرب تجرده من ان المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاها
ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداناته وذلك يقربه من الشروع في الفعل
والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن غالبا بان الموضوعة للاستقبال وقل اقترانه بها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم
لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحكام سجلا على الظماء وقد كربت اعناقها ان تقطعا وخص المفارقة اقتران خبر
كاد بالضرورة قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه في خبرها الا التجرد انتهى قلت وليس كذلك بل هو قابل باقتران خبر
كاد وذلك انه قال في قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهما ها يقرع العظم نابها ان الاصل ان افعل فاضمر فان قلت كان يقول
بعد ما ذكره فلا بد ان يقال والذي ذكره ابن هشام وغيره ان الذي لم يذكر سيبويه في خبره الا التجرد هو كرب وهو مردود بالسماع وقال المبرد في اصله المذكور
المذكور الاصل اضغمهما فحذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع حقها ان
لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها انتهى في يغلب في خبر الفعلين الاوسطين وهما عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو
قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الترجي
وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى ذهب البصريون والجمهور الى ان تجريده ضرورة
واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابذي
انها للترجي اوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول يوشك زيد ان يجيء ويوشك زيد ان يجيء ولم يجيء
من بلده ولا تقول كاد زيد يجيء الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه
تبعا لجماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران الغالب في عسى قاله في التصريح ومن تجرده عنه قوله عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب والمروي في اسيت فتح التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا لليمني وهو المشهور وقال الدماميني في التحفة الذي
حررته من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقد يقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال
كقوله عسى طي من طي بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح وهي اي ان واجبة في خبر اخلولق وحرى بالمد في عسى ولذلك قيل كان
القياس وجوبه هنالك ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم في خبر الفعلين الاخيرين وهما انشا وطفق ونحوهما من افعال
الشروع ممتنعة لانها في الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشا شاعر يقول وطفق زيد يكتب وطفقا يخصفان عليهما
من ورق الجنة وقضيته كلامه ان المقرون بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا
بل اسما كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بتاويل المصدر فيلزم في نحو عسى زيد الاخبار بالحدث
عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى
قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام او الكون
ورد بان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب ان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس ذا
شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف
مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور بامور احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني انه على تقدير مضاف اما في الاسم
نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا
في الخبر الثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر هاهنا بتاويل الوصف بمعنى
زيد قائما او يحمل ما جاء في كلامهم عسيت صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المجرد عندهم بمعنى اسم الفاعل كما هو الحاصل
الفرق بين المصدر وما باول به ذكره صاحب اللباب وتبعه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في شرح اللمحة والطف ما يقال في الجواب ما رايته بخط بعض
تلامذة ابن مالك ونقله عنه وهو ان يقال الاخبار بالفعل مجردا عن ان لا يصح الاخبار به حينئذ لانه يفيد التراخي لا يفيد التراخي انتهى ولعل هذا

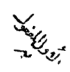
وعسى انفعا وكرب بلا اهتدا للمضي ثما يكاد يوشك ويطفق وتختص عسى اوشك باستغنائهما عن خبر نحو عسى ان يقوم زيد

الباب عسى وانفعا وكرب من المذكور وغيرها انما لم يذكرها مثله لا تتصرف ملازمة للمضي اي لصيغة الماضي فلا يستعمل منها مضارع ولا امر ولا
اسم فاعل ولا مصدر واستثنى منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل فاكاد ومكتوب لذم يكاد
زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدرهما اما لو اكاد كودا ومكادا ومكادة وحكى عنه كيدا انقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لهما اسم فاعل
واشد اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد اي بالموت الذي انا كائده قال ابن هشام في الاوضح والصواب ان
كابدا بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير هذا انتهى ثم قال خبر بتر حكى والثانية
لم يعبر ما وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى فقال وانظر ما انشد الناظم وقد كنت اعتمدته على ما
ذكرته ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضارع منها اظهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها
وليس كذلك بل قد ورد ... الشاهد عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك الا تراها وقال فموشكة ارضنا ان تعود خلاف الانيس
وحوشا يبابا قال ابن هشام وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك وحكى ابو حيان منها الامر وفعل التفضيل واما
طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما
جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية خبره مبدوءة بمضارع وحكى الجرمي
استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن فلاح منه مضارعا واسم يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيهات
القول بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس
ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي
لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان
نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه
اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم
ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة
حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك
وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء
من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم
ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها هذا تحرير
ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه من الله الرضى هذه تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب وتختص عسى واوشك من سائر
اخواتهما باستغنائهما عن الخبر ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع الخلف فيه فقد ذهب الخضراوي الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر
في ما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع رفع بها على الفاعلية ولا يحتاج الى الخبر
كلام الحاقد ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يقل احد
ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظاهر عبارة المص تنبيهات الاول انما يتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة ان لم
يل الفعل الذي بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو عسى ان يقوم واوشك ان تغضب وليس طالبا له غير المذكورة كمثال المص لم يتعين ذلك ما جاز
جعلته او خبرا واحدها والثاني انه تتوجهان لا ثبات فيما اذا تقدم الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم ... فعلى هذا يكون الاسم ابتدا
مؤخرا الا عن الثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى ... والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها
فيكون ناقصا والفعل الذي بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى جاز عوده عليه ... الشلوبين هذا الوجه ضعف
هذه الافعال عن توسط الخبر واجازة المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ... على مذهب غير الشلوبين
عسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات ... وعلى مذهب الشلوبين يجب
ان تقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات ... الظاهر الذي بعد الثاني
... تنازعا فيه في المثال المذكور ويحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فيكون ناقصا ... ابن هشام في المغني
... لان احد الفعلين جامد وسياتي ان الشارح ... يكون ...
اسم عسى اجماعا الثالث لا يلزم الفصل بين ان ومعمولها ... عمرا بالاجنبي وهو ...

واذا قلت الزيدان عسى ان يقوما ملك حيثما الحالها في صورتين فيما بعدها خبرها وتفرّدها عنه فيما بعدها اسم مفرد الخبر فيظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع فعلى الاول تقول هند عست ان
والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير وهو اثنا عشر الاول المفعول به وهو الفضلة التي وقع عليه الفعل
تأخر عنه

٢ و ٧ واذا تقدمت على احد الفعلين المذكورين اسما وكان في عسى مثلا نحو عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما اعمالها في ضمير زيد فتكون مسندة اليه
وهو اسمها وما بعدها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه خبرها فتكون ناقصة وهذه لغة تميم والثاني تفريغها عنه اي تجريدها عن
ضمير زيد فالمثال المذكور فما بعدها وهو ان والفعل اسم ما وقلّ تفرّغ عن الخبر فتكون مسندة اليه وهي حينئذ تامة ويظهر اثر ذلك اي المذكور
من الوجهين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فعلى الوجه الاول وهو الاضمار تقول هند عست ان تقوم فهند مبتدأ وعسى
فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تقوم في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى معمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ
والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى معموليها خبر المبتدأ
والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وعلى الوجه الثاني وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فقد جاءت عسى مفرغة عن الضمير في امثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع
رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها وهو الاصح وجاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى
ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فائدة يجوز في عسى اذا اسند الى ضمير كسر سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قرأ نافع
بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المصنف في نوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم شرع في نوع الثاني
وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل
منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل
قدمها بادءا به فقال الاول المفعول به ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد
المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا حفظوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم
المفعول الا مقيدا بالاطلاق انتهى والضمير في به يرجع الى ال الموصولة اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو الاسم الفضلة
وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض وقال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول
والحال والتمييز ويخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه قوله
الواقع عليه الفعل اخرج سائر المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يصدق في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقع في المفعول المطلق انه واقع في
غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظ والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما
قيل انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا او محمد ت ضربا مخلوق الله العالم فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز
لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور
فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع ومنافاة الاتصال وبقي الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع
فذكر الملزوم واريد اللازم هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب بجعله الفضلة هي الجنس فان فائدة اضافته الى
ما ذكره اخراج مثل زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه يصير اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان
قيل فيكون بانه صرف الفعل عن المعنى الاصلي فيصح اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن التكلف فنظر
وقال بعضهم انه لا تحتاج والاصل اي الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه ما لم يمنع مانع تاخره عنه اي عن الفعل وعن الفاعل
ودليل ما ... ان الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو وورث سليمان داود ولان طلب الفعل للمسند اليه الذي لا يتم الا به اشد من
طلبه ... ولان ... والمفعول ... ومتعلقه فالفعل يتسلط عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل
... بعده ... ان يكون ... مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا تقل زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل
... ظاهر ... على ان الفعل ... الا يوخر عن مرتبة اي الصدر وتوكيد الفعل موذن بكونه مهتما به فتنافيا ان في النظم انتهى فان قلت
قد قال ... في ... والرفع والنصب جعل اما فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور
... والمقيد ... المقيد به والصورة الثانية ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدأ نحو موسى ضرب عيسى الثالثة ان يكون الفعل
تعجبا نحو ما احسن ... فلا يجوز زيدا ما احسن لانه لا يتصرف في معموله الرابعة ان يكون الفعل بحرف مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا
فلا يجوز ان زيدا ... ضرب كرهت لانه لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز
المحسنين ليحب الله هذا ان لم توجد لام القسم نحو ان زيدا لعمر ولتضرب ولام القسم نحو والله لا نولن الحق فلا يجوز والله الحق
لا نولن ... ان كون المفعول ... نحو عرفت انك فاضل واختلف في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي







وقد يفيد من جواز الاداة الحصر نحو زيدا ضربته ووجوبا للزوم الصدارة نحو من ضربت

بعضهم لعل وقيل لئلا يلتبس بان المكسورة ولا تلتبس الفتح المخففة هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام نحو
بل اجازوا مثل قولك انك فاضل اكرمتك قلت اجيب بان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء اعتبرت
ان مفتوحة واللام مقدرة او ظننتها مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان
المكسورة تقع مثل ذلك جوابا للسؤال عن العلة مقدرا تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرم ولم اكرم فقيل انه
فاضل وانه جاهل فاغتفروا هذا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في
خلاف الغرض وقد يتقدم اى المعمول به على الفعل لقوته في العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل كلها الا المفعول معه سواء
في ذلك ولذلك عبر عنه في التسهيل بمنصوب الفعل فيقدم جوازا حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه لافادة الحصر بحصر فعل الفاعل في المفعول
نحو زيدا ضربت اى لا غيره او وجوبا بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن الحاجب في شرح
المفصل الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال بل الله فاعبد
ورد هذا الاستدلال بان مخلصا له الدين اغنى عن اداة الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال
واعبدوا ربكم وقال امر الا تعبدوا الا اياه بل قوله بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن
للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذى هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعى الاختصاص بنحو افغير الله تامروني اعبد
اجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص
بنحو كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء
الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في اية واحدة وهي اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا
ليس للاختصاص وفي اياه قطعا للاختصاص انتهى وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص
مترادفان واختار تقي الدين السبكي التفرقة بينهما وقال اشتهر كلام الناس في ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص
الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء اخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما ان الحصر
نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي غيره انتهى وقوله ان الفضلاء لم يذكروا في ذلك
لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد وهذه مسئلة بيانية تطفلنا بها تبعا لاصله والا فالتقديم والتاخير اللذان يلزم النحوي النظر فيهما
هما ما اقتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا مشتملين اشار الى الاولى للزومه الصدر ايضا الكلام وذلك اذا تضمن
معنى الاستفهام نحو من ضربت والشرط نحو ايا ما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب الثانية ان
يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدم واما نحو وربك فكبر بخلاف اما
اليوم فاضرب زيدا تنبيهان الاول منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضربت لانه متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر
الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه عامله والثالث بالنظر الى مفعول ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه
لا مفسر له قبله وقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط بخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة العمل
والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد وما اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد لان المفسر فيهما هو الفاعل ولا يجوز تقدمه
قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف نفس ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا بخلاف ضرب غلامه زيد
فان رتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول
الذى هو الفضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضى وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي في الاول
ولان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد مثلا
فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ولان المستثنى قد سد في الاخيرة مسد الفاعل ولو وردنا استماع بما منعوه فنظير الاولى
قوله كعبا اخوه نهى فانقاد نهيها ولو ابى باب البخيل نهى سفر ونظير الثانية قوله واتبه بالف الذى الف الحمد ويبقى لسعيد معرفة ونظير الثالثة
قوله شر يومها واغواه لها ركبت عنز بحدج جملا ونظير الرابعة قوله ما شاء انشاء ربي والذى هو لم يشا فلست تراه ابصرا له ابدا ونظير
الخامسة قوله ما المرء ينفع الا ربه فعلا ما ينتمى الى غير الله اما لا وعنز بالعين المهملة وسكون النون ثم زاى معجمة [illegible]
[illegible] فهو بالقول والفعل فقالت هذا شر يوم اى حين صرت كرم للنساء [illegible]
يومها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للنساء كالمحفة فان قلت لمقا [illegible]

اشارة مما يرد منصوبا لا على انه مفعول ... فانه قد يكون مصدرا مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه او عدده نحو ضربت ضربا نحو ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين

٧٤ قلت المسألة مفروضة في اعم من المفعول به لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو وورث سليمان داود او اسم فعل نحو ... امرا او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم تفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يحذف جوازا ان دل عليه دليل مقالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تاهب لسفر مكة اي تريد مكة واضمارا وجوبا وفي ذلك فيما نصب على الاشتغال نحو ازيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله وسيأتي الكلام عليهما او على الاختصاص نحو العرب اقرى الناس للضيف اي اخص او على التحذير باياك نحو اياك والاسد اي اياك باعد واحذر الاسد او بغيرها بشرط عطف او تكرار نحو راسك والسيف اي باعد راسك واحذر الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروءة والنجدة وقوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح باضمار الزم الثاني مما يرد منصوبا لا غير المفعول المطلق يسمى بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقع فيها المفعول به او له او فيه او معه واما اصطلاحا فيصح اطلاقه على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول وهو مصدر يؤكد عامله اي وان لم يكن مشتقا منه توكيدا له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا او تضمنا ان كان غيره ويسمى هذا النوع مبهما او يبين



نوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه على حد ما تقدم ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدده ... احد لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله ... المصدر في نحو ... جلا لا لك وكرهت ... لانتفاء التوكيد وبيان العدد ونحو الثاني في كرهت ... وان كان مؤكدا لكن لا لعامله ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه او عدده كونه كذلك بحسب ... اللفظ كما نبه عليه ... ابن الحاجب في كشفه وكذا على تقديره كونه به لتعريفه بهذا المثال نعم يرد عليه ... في نحو ضربت ... وضربت ضربا اليما فانه مبين للعدد في الاول وللنوع في الثاني ... باليم فهو المنصوص ... الحال المؤكدة لعاملها ... ولكن ... كما فعله ابن هشام في الاوضح ... من ... يرد ... نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب ليس ... استعمال ... [illegible] ... انها مفعول ... مفعول مطلق والقائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين ... وابن الحاجب وجمال الدين ابن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل ... [illegible] ... والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات ... [illegible] ... موجود ... [illegible] ... الله ... اوجدها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام ... [illegible] ... انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات ... [illegible] ... انها لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا ... [illegible] ... فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون ... [illegible] ... واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ... [illegible] ... واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال ... [illegible] ... والله ... الارض نباتا ... العامل فيهما الفعل ... [illegible] ... على ... مذهب المازني والمبرد والسيرافي ومرتضى الرضي ... [illegible] ... ولان الاصل عدم التقدير بلا ... [illegible] ... للفظ الفعل ... لفظ قابل لحمل القليل على كثير ... [illegible] ... ضربت ضرب الامير ليكون عطف ... [illegible] ... ضربا شديدا او ضربت الضرب اي الضرب المعهود ... [illegible] ... ضربتين مثال المفعول المطلق المبين لعدده ومثاله ... [illegible] ... نحو عبد الله ... حالا بنصب عبد الله او اشارة اليه كضرب —

والمؤكد مفرد دائماً وفي النوع خلاف ويجب حذف عامله سماعاً في نحو سقياً ورعياً

ذلك ولا يشترط كونها متحدة بالمصدر في قول ابن مالك واشترط المبرد وهو مقبول العرب تخالف ذلك فيشيرون بها الى الفعل او مرادفه نحو شنئته بغضا
والحبته مقة وتقارب منشأه [illegible] في مادته وهو [illegible] اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر نحو
وتبتل اليه تبتيلا الاصل تبتلا اعطيته عطاء وتبتيلا او دال على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى والاصل قعد القعدة القرفصا
ورجع الرجوع القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على الته كضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته
ضربة بسوط وضربتين بسوطين وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل او ما ستعقبها نحو ما
ضربته او اي نحو اي ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية ما شئت قم اي اي قيام شئت قم والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد دائما
باتفاق قال الرضي لان المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي والقصد الى الماهية من حيث
هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا انتهى واما العدد فيثنى ويجمع اتفاقا
لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز التثنية وجمعه قياسا لحصول ما يكون منه
التثنية والجمع او النوع المتميز اذا انضم اليه نوع اخر يثبت الامر الذي يكون بالتثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز
ان تقول قمت قيامي زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من منع في غير الموضع وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو الذي
بينته عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو سيرك سير الحثيث متعب او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات
صفا والاسم مفعول نحو الخبز ما كول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام وعدم الالغاء ولا يقال ما احسن زيدا احسانا ولا احسن بزيد احسانا
خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما فكانا كجامد لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد ظننت منطلقا ظنا جزم في التصريح وشرط
الوصف ان يكون دالا على الحدث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الأمهم لؤما وابيضهم
سربال طباخ فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلاثة لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم ثعلب في نحو انت الرجل
علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله بالعالم قال ابو حيان وغيره هو تمييز محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل
علمه ليس مفعولا مطلقا ثم هو اي عامل المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالي او حالي كقولك للقادم او لمن قال سالم عليك حليك
خير مقدم اي قدمت ومنعه ابن مالك في عامل المؤكد قال لانه انما يجئ به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورد بانه قد حذف جوازا
في نحو اما انت الا سيرا ووجوبا في نحو سيرا سيرا او في سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان المصدر فيها نائب
مناب العامل دال على ما يدل عليه هو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكد انه يمتنع الجمع بينه وبين مؤكده نقله
ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المطلق
سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك في مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف افعالها ولم تسمع افعالها معها لكثرتها
احتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعل المصدر عوضا منها من حيث انه يتعين [illegible] في المغني [illegible]
الا انه لما لم يقتصر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وحمدا اي حمدت الله حمدا قال الرضي رح [illegible] المصادر [illegible]
ما بينها وبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وحمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة الشقشقية احمده على عظيم احسانه ونير برهانه [illegible]
وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سبحانه [illegible]
نحو ضرب الرقاب سبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل النزع نحو مكرها مكرم [illegible] فيجب حذف العامل في جميع
هذه قياسا اذ قد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا وقال انما وجب حذفه مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل [illegible]
حذف الفعل في بعض المواضع لما ابانه لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا
لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما القسم فما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله ولكون الكلام مما يستحسن [illegible]
كلبيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما [illegible]
بالاضافة او بحرف الجر فيقبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا تقول كتب كتاب الله ووعد وعد الله وسبح سبحان الله [illegible]
بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء واذا [illegible]
انشاء لا يجتمعا ولكن ان قيد بالمصدر ترك الفعل وجوبا وان [illegible]

وقياسا مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى تأكيدا لنفسه
فاما انت سيرا سير البريد

اي المؤمنين علي عليه السلام الذي نزل به بحر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى شبهه من كلام السلطان الملك وهو مجتنب الوضع افعالها الاصل لا ينفك لها
من حفاظ على صيغة مخلوطة ... انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو اقتراحه الذي ... والامر ... و ...
ونظر اي نظرا وبهرا لهما اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة ... مثل يستعمل حكي ابن الاعرابي في التعاطي القوم بهرهم الله غلبهم الثاني ما يستعمل
فقط نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول اي تركه وقد يستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب ... زيدا واسما مرادفا لكيف فتقول بله زيد بالرفع
اي كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويحه وويلا له وويله اي حزنا له وحزنه وكيفية التقدير ... من تقدير
وتبل تقييد نوع رحم لانها كلمة ترحم وويل عذاب لانها كلمة عذاب وتجب حذفه قياسا فيما علم له من استقرار كلامهم ضابطة كلية يدل على حذفه
الفعل ... ما الفيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل وقوع ما بينته مسند يجري عليها الرسم وذلك في مواضع منها ما وقع
تفصيلا لعاقبة مضمون جملة ... طلبيه كانت نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا او تفدون فداء فجملة قوله
فشدوا الوثاق وعاقبته اما القتل واما الاسترقاق ومنّ وفداء فتفصيل هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء او خبرية كقولك زيد يكتب
... او حويشيري فاما سيئا واما اكلا ومنه قوله لاجهدن فاما درك واما ... واما وقوع السؤال لا يعلم ... وقوع تفصيل لما
فيهما اي اما ... واما البلوغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لاشعاره بالعامل ... جملتين
انتقل ... المتباينة من جهة ان تفصيل العاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع في تفصيل كنت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون جملة
... قريبا او بعيدا ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه ولغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه لا يحتمل من المصادر غيره نحو له علي الف درهم
... على الصفة الاعتراف لا يطرق عليه احتمال غيره فالمصدر الطالب بعد هو اعترافا يؤكدا اعترافا الذي تضمنته كان المصدر مؤكدا
في نحو ضربت عمرا الا ان مؤكد جهتها مضمون المفرد اي الفعل ... الفاعل ... الفعل ... بطريق النص على الضرب ... وسلنا
لا عرفه مضمون الجملة ... لا مضمون احد جزئيها ... على ... الاعتراف مطلق لا نقول
هذا ... في ... مؤكدا لغيره ... الذي قبله نفسه ...
... الكلام ... والثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ... نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل
... كانت محتملة لان يكون مضمونها ... ويكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما
... مذكور ... في الحقيقة ... مؤكدا لغيره لانه جعل ما قبله ... ومؤكد ...
... في ... الصورتين ... القرينة وهو ... الاشعار بالمحذوف ... جملتين ...
... لا ... في التمثيل مع تقديم ... المسألتين ... على ... زيد قائم لان العامل فيهما
... عرفت بذلك ... حقا ولا ... ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضي ... وانا لا ادري ما ...
... المصدر ... لضعف العامل ولا يكون ... من هذا الباب
... محصور ... بعد اسم لا يصلح خبر عنه ... نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا والثاني نحو زيد سيرا سير
... الاستعمال ... ما انت الا سير البريد وانما سير البريد ... الاسم الذي جاء بعده المصدر
... المصدر ... بكون خبر ... في ذلك ... القرينة التي هي نصب المصدر والاشعار بالمحذوف
... الاول ... لم يكن ...
... تكرير ... مكرر ...
... المسند ...
... الرضي ... بان المنصوب ... والتكرير
... في بعض المواضع الدوام ...
[illegible] على الدوام والمرة
[illegible] ... العامل لازم ...
[illegible] ... الاسم ...
[illegible] ... علاجا ... ومنها ما وقع علاجا للتشبيه بعد جملة مشتملة
[illegible] ... بعد جملة ... له صوت ... وهي مشتملة على الاسم

لبيك وسعديك الثالث المفعول له هو ما فعل لتحصيله فعل نحو ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا وشرطه كونه مصدرا

الذي بمعنى المصدر وهي حق وشتمه اي على حقا ذلك الاسم نحو الضمير المجرور في له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه
ومن المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة ولا انها تغنيه عنه فلهذا اوجب حذفه ولا اصل له صوت بصوت صوت حمار اي تصويت حمار او انما
مقام المصدر كما في انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله الصوت لا بفعل مقدر ويجب ان يقع في نحو قوله علم علم
الفقهاء لان العلم ليس علاجا اذ العلاج ما كان من افعال الجوارح فيه نحو مررت في الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام الثكلى
صاحب منهما ويجوز النصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف ان كان نكرة وجاز فيه الرفع على البدلية والصفة ان يكون نكرة
وان كان المعرفة امتنع النصب الا في الضرورة واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف فذهب ابن خروف الى
ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه
ومنها ما وقع مثنى دالا على التكرير والتكثير نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون مصدر ألب بمعنى لب فيكون محذوف
الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف ثم الاصل الف لب الالف لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متكررا وليس المراد خصوص
الاثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير لانها اول تضعيف العدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كجعفر قلبت الباء الاخيرة
ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت ياء بالاضافة الى الضمير كلديك وعليك وسعديك تثنية
اسعد اسعادا اي اسعدك اسعادين ولا تستعمل بعد لبيك لانها تابعة لها ومثل ذلك حواليك اي تداولا لا مرة بعد مرة وحنانيك اي
تحننا بعد تحنن وهذاذيك اي اسرع اسراعين ودواليك وعامل هذين وعامل لبيك من معناها وعامل البواقي من لفظها وانما وجب
الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل ويضعف بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا
لا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لان مصدر مثنى بمعنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضي ليس في نوع المصدر
مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا متكررا او كان لغير
التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكر انتهى وجميع
المصادر لا يتصرف اذ لا يستعمل الا في افعال وما لبى فهو مشتق من لبيك نحو سبحل من سبحان الله وبسمل من بسم الله ومما يجب حذف
الفعل فيه قياسا ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام او لا كقوله ارضوخا وقد شاب والمكر وانت في الحديد وقوله خمولا وجما
وغيرك مولع بمثبت اسباب السيادة والمجد قال الدماميني ولا مانع من ان تقدر همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي
قلت نعم لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب وسد الحال التي هي سبب
للتوبيخ مسد المحذوف الثالث مما يرد منصوبا لا غير المفعول له ويقال المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحا
او شبهه من مصدر او وصف كما سيأتي فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام لتحصيله اي تحصيل المفعول له او
اي وجود مفعوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود وفي الاول وهو ما فعل لتحصيله نحو ضربته تأديبا فان تأديبا
مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت ومفعول له فعل الفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التأديب عين
الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التأديب هو التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه التأديب قال بعض
المحققين ويكفي امتناع ضربته تأديبا كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب غير الضرب بل هو احداث التأديب فغير
سبب الاحداث ووسيلته انتهى والثاني وهو ما فعل الفعل المذكور لاجله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعدت وفعل الفعل وهو
القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخرة عنه في الوجود كالتأديب للضرب او
علة مؤثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي والثاني يكون
علة له بحسب الوجود الخارجي اما بحسب الوجود الذهني فلا بين التأديب والضرب رابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود رابطة
خارجية فقط قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد المأخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع
دليله ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود ولا ان النسب لا ينحصر فيه فلا يتصور ولا يتوقف تحققه على تصور المحدود ولكنه موقوف
على الحد نعم نصب المحدود يتوقف تصوره على تصور المحدود الا ان المأخوذ في التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب ثم سلم
في الحكم المذكور عند علماء ثم لا يجيء في هذا الحد ان كتاب الاستاذ انما هو في الحد في الايضاح والتسهيل بعد
عن الحدود الفاظ بل الواجب استعمال ... ويشترط في نصبه عند الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل
انما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد على انه مفعول له والمعنى

مفعولا له اما لمقارن فاعلا لفعل ويجي باللام نحو والارض وضعها للانام ونحو يا بنا للسفر كما ونحو جئتك للطاعة اي المتوقع منه

٧٨ بذكر تخصيص لاجل التبعيد فيرد عنه بعد الاخير التبعيد حالة الذكر وقع ذلك سيبويه فانه وقع على الحال كما في الجماء الغفير واما اجازة على ضعفه
اما لم يرجع به بعيد فاعتبار ما قالوا او قالت اما البصرة فلا يجيزه تلك واما الحرف فلا يعرف الالف ان يجز لاختصاصهما واورد الرجاج على قوله
ما احمل المباينة اعتمادا يذكر مخصص من اجله ثم انك البعيد فقد جيء بعد هذا كله من حالة المصدر وجعله بعضهم مفعولا له اي محتاجا بالكرامة
متعذرا بنا على وقتا الذي يكون ويوقع الحدث في بعض بها ان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان
المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او العكس نحو جئتك اصلاحا لك ومن هذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتاخرين ولم يشترطه
ولا احد من المتقدمين وفاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فانه
مفعول له وفاعله وفاعل الجعل وهم الكفار وهذا الشرط اي المتاخرين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قال في الهمع
وهو الذي يكون في خلو وان كان الاغلب المشاركة وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من
غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او الجعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول
له واستدل الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين علي في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
والمستحق للسخط ابليس والمعطي النظرة هو الله تعالى وشرط الاتحاد ثابت ولا هذا ايضا كما تاول الاية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط
ثلثة كونه مصدرا او اتحاده فاعله وفاعل عامله او اتحاد فاعلهما او زاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا قلبيا كالرغبة في نحو جئتك رغبة فيك كراما
فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا يجتمع
في الزمان مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا وفاقد احد الشروط المذكورة يجر بحرف
التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم معناها من من والباء وفي والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثم اشارة الى المكان لا الاضافة كما تقدم اي
ومن اجل اعتبار الشروط المذكورة يجي باللام قوله تعالى في نحو والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام علة للوضع وليس مصدرا وكذا
جر باللام ومثله قوله ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها اي لاجل هرة وفي نحو تهيات اليوم للسفر غدا لفقد اتحاد الوقت فان وقت
السفر ومثله قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل وفي نحو
جئتك لمجيئك اياي لفقد ان اتحاد الفاعل فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المجيئة المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احلت لهم واذكروه كما هديكم ولتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته اياكم وقوله واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
تنبيها الاول الشروط المذكورة معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال
والاضافة ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن ابي موسى الجزولي منعه في الاول
قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك سلفا الثاني ناصب المفعول له مفهوم الحدث الذي نصب المفعول به المصاحب فالاصل فيه جره لانه
لو الجواب بحسب السؤال فاذا قلت فمكان المخاطب قال مستفهما لم فعلت فقلت اجلالا لك لانه اسقط اللام ونصب لهذا نقاداه
في مثل ابتغاء الثواب تصدقت لان الضماير ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر المتاخرين
وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل
مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق
مثل قعدت جلوسا اذا عرفت هذا فكان على المصنف ان لا يعد المفعول له قسما براسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه
ادخاله في المنصوب بنزع الخافض كما سيأتي وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث
صريح حد المفعول له ان نحو قمت لاجلالك ليس مفعولا له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في الحد المنصوب ولولم ياخذ لما امضيا كان اخذا
لانه عد المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راي القوم بل هو عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر وذهب ابن
الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة في الاصطلاح الرابع ثم ما يرد منصوبا لاجر المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول كما اسند اليه المجرور في المفعول به والمفعول
له والمفعول فيه والضمير المجرور عايد على ال واستدل عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما
عليه الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وقبل الوجهان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب
الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اي جعل الحيلولة لان بين الزوم الظرفية لا ينوب عن الفاعل وعلى هذا يكون معنا الذي فعل الفعل بمصاحبته
على ان يكون نائب الفاعل ضميرا راجعا الى المصدر والضمير المجرور عايد على الموصول كذا في الفوايد الضيائية وغيرها وقال بعض المحققين وظ -

وهو المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول فعل لا يتقدم على عامله نحو سرت وزيدا وما لك وزيدا

79 المفعول معه

ان ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق علما للانسان ومما يسبق به هذا او المفعول
به علما ان الباء بمعنى مع وهو المذكور بعد واو المعية اي التي بمعنى المصاحبة معمول فعل الظرف لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد
الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل لفظا
كالمثالين او معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية يخرج ما ذكر بعد واو العطف نحو جاء
زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل يخرج نحو كل رجل وضيعته خلافا للجنيري فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل المصاحبة
معمول فعل قال الرضي ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم
في السير في وقت واحد بوقوع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف مشارك في السير لكن لا يلزم السيرين في وقت واحد انتهى
واورد عليه في نحو سر والطريق فانه من صور المفعول معه قطعا وليس الطريق مشاركة للمخاطب في السير المأمور به وقد صرح به نجم الائمة
سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة المطلقة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم
تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم تشريك لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو حسبك وزيدا انتهى فالقول
بالمشاركة هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبر مطلق المصاحبة وهو الصحيح تنبيها [illegible] بعض المحققين في نحوه
المذكور لعله لم يقبل الاسم المذكور واختار ما ذهب اليه صدر الافاضل السيد الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة كما في قولك جاء زيد
والشمس طالعة تفاديا مما ارتكبوه من التأويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية فان ابن جني قال جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فجعلها
كالحال المفردة السببية كمررت بالدار قائما سكانها وقال ابن عمرون هو مأول بقولك مبكرا او نحوه انتهى وسيأتي في ذلك مزيد كلام
ان شاء الله تعالى الثاني اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل او ما
فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها
ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا تضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل محذوف بعد الواو نحو جاء البرد والطيالسة
فكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة ورد بان الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي المخالفة للاول
في اعرابه فيكون امرا معنويا ورد بان الاحالة على العامل المعنوي انما يضطر عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني
من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة مع انه لا يقع بعدها الا منفصل الخامس ما ذهب اليه
الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي
ما بعده اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير كما قيل في له عندي عشرة الا واحدا ان الاصل غير واحد ثم لما [illegible] نقل الاعراب
لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك الثالث لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا
بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار من المجرور في عدم
الفصل بينهما ما ليس في العطف ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما يتقدم سائر المفاعيل فلا يقال وزيدا جئت لان الواو في الاصل للعطف
والمعطوف تابع حقه التأخير واجازه الرضي قال واما لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف
الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا اضرب انتهى ولا يتقدم على المصاحب به فلا يقال سرت وعمرا زيد واجازه ابن جني محتجا بقوله جمعت وفحشا
غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي وقوله اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوأة اللقبا على رواية من نصب السوأة واللقب اراد
ولا القبه اللقب والسوأة اي مع السوأة لان من اللقب ما يكون لغير السوأة قال ابن مالك في شرح الكافية ولا حجة له في البيتين لاحتمال جعل
الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب واسوء السوأة ثم حذف ناصب السوأة
كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن الحواجب والعيونا ثم قدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على
العامل والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيد اجماعا ومثل المصنف المفعول معه مما فيه العامل لفظيا بقوله نحو سرت وزيدا ومما فيه العامل
معنويا بقوله ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون لمناسبين وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع
مع كيف فقال الاصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود
ولو عكس لجاز وزعم ابن خروف انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسألة مجهولة ولو كانت
لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره على انها تامة فعلى هذا يكون كيف في موضع نصب
على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وما في موضع نصب خبرها والتقدير

وجئت انا وزيد والعطف قبيح في الاخير سابق نحو ضربتك زيدا وعمرا واجب خاتمة المفعول فيه

على ما قال كنت انا وتكون مع زيد وهو مذهب ابن عصفور قال في التبريح تنبيه نحو هذا لك واباك ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل
عامل عامله اسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعمل لانه فيه فلا يتكلم به خلافا لابي علي قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك
واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا ما له معناه فقالوا ان مراده بالقبح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد يكثر في كلامهم التعبير بالقبيح عن الامتناع فلا
الا ما ينبغي في شرح التسهيل انظر لم لم يقدر الناصب في ذلك فعلا مع عدمه كما في مالك وزيدا مع ان تلك جائزة باتفاق وهذه تطير بها وجوز
ذلك على احتمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير في مالك وزيدا اغنى عنه تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وقد اخو الجار والمجرور
لا تضمنه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد انتهى وجئت انا وزيدا هذا المثال من تتمة المثال الاول مما
فيه الفعل لفظيا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله والعطف في المثالين الاولين وهما سرت وزيدا وما لك وزيدا ونحوهما
كل جملة حوت او ضمنته بعد فاء او بعد مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او فاصل ما قبيح اما الاول فلان العطف
على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد
اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين قاله كلام المص في باب العطف واما الكوفيون فيجوزون في السعة وجوزه البصريون في الشعر
ايضا لكن باتحاد الجار لتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمرا لضعفه ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر والحلف
في المثال الاخير وهو جئت انا وزيدا ونحوه من كل جملة اشتملت وضمنته بعد فاء او مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل
سائغ فيجوز نصبه على المفعول معه وقصره على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يقصد
النص عليها فلا يجب هو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان اصل الواو التي قبل المفعول معه وهو العطف
انما يعدل عنه الى النصب تنصيصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في
المجيء ويحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف
الذي هو الاصل اظهر قاله الرضي حكيه من لقيه الرضا وتبعه المص في حاشيته ونقل الاتفاق غير مرضي فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل
مروا في المثال على العطف وجوز بعضهم فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المعمول وكونه مفعولا
معه انتهى تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المص احدها ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد
وطلوع الشمس لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يوصف بالموت الثانية ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا
انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطف كان التقدير كونوا هم
وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قاله ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف لا قبحه الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب
على مرجوحية نحو جاء زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب
النصب لان العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع وهو التنصيص على المصاحبة والا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول
معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف
والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الاول
انتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك
ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون الثاني اختلف في المفعول معه فذهب قوم الى انه
قياسي مطلقا وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعي لا يتجاوز به حد السماع ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف
مجازا نحو سرت والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون سماعيا وقيل في المسئلة غير ذلك الثالث
اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال تطابق ما قبله نحو كنت وزيدا كما وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم
ما بعد المعطوف نحو كنت وزيدا كالاخوين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن كيسان ووافقه ابو حيان
وابن هشام قال والسماع والقياس يرده ونقله فائدته لم تكن وانما المعتبر في التمييز بالمتيقن فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا
بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اي
واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك
بدليل فجمع كيده ثم اتى الذي جمع مالا وعدده قاله ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه وهو الحق لسلامته من الاحتياج الى
خلاف الاصل الخامس تمامه منصوبا الا على المفعول فيه وسمي بذلك لانه يفعل فيه معنى وهو اصطلاح كوفي وتسمية البصريين ظرفا لانه محل الافعال

المفعول فيه

تلو تا

فمفعول فيه على الاصح

[illegible] خلف [illegible]

ويقال له الظرف ولذلك سماه الفراء [illegible] الكشاف واصحابه بصفة وهو اسم زمان او اسم مكان [illegible] وما [illegible]

[illegible] الابهام او الاختصاص [illegible]

[illegible] اسم الزمان [illegible] المبهم والمختص [illegible] معين [illegible]

[illegible] الايام [illegible]

[illegible] اسم الزمان او المكان المبهم [illegible]

[illegible]

[illegible]

انتهى

السادس المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم الصريح او المؤول المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف جر وقياسه مع ان وان نحو عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم

٩٢ انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها وما ذكره في حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة قال الرضي ولم يذكر الله انه يجعل الحال والمستثنى داخلين في
في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا حاصل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وتقول في المستثنى مفعول بما
بشرط اخراجه كما قيل في التحقيق في التجنيس انتهى قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق بالفعل اولا وبالذات والحال ليس
كذلك لانه تتعلق بها بواسطة انها بيان هيئة الفاعل او المفعول وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر تعلق به على سبيل الاثبات
ومن هنا يظهر توجيه جعل النحاة المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس مما يرد منصوبا الاسم المنصوب بنزع الخافض وهو
على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به
لما زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه اذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب فاكرمهم لم يجز فيه
الا انه داخل تحته بل اكثرهم يسميه مفعولا به على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصريح او المؤول وهذا كالجنس يشمل
جميع الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب اخرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا وقوله بفعل لازم او شبهه فكثيرا ما يكتفى عن ذكره
بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود وبعض افراد المفعول له مما عامله فعل لازم على قول الجمهور كما مر في هذ
الحد فان المفعول له ... لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلما عرفت من دخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور
كما ان ابتع علّة ... وقد ... على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر
بواسطة حرف جر مقدر وهو جار في القياس والسماع معا والى احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والى الاخر بواسطة حرف جر
مقدر وذلك في القياس فقط لفظا وقد يكون تقديرا كما سبق بيانه فتأمل وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي مع ان وان المصدريتين
بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسا لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تعالى او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال
ما هو مع ان المخففة النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اي في ان بل الله
يمن عليكم ان هداكم ونطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال ما هو مع ان المشددة النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى
وان المساجد لله اي لان وهذه الامثلة المنصوب بفعل لازم واما المنصوب بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه
والاخر بحرف جر مقدر فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياس واما السماع ففيهما واما المنصوب بالمتعدي
الى اثنين احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والثاني بحرف جر مقدر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمني واكرمته انه صالح وبعثت زيدا
ان يضرب ساعدت عمرا انه مظلوم وقس على ذلك وتقديرا نحو اياك ان تحذفه اي بعد نفسك من ان تحذف تنبيهات الاول اشترط ابن مالك
في حذف الجار مع ان وان تعين الجار ليؤمن اللبس فلا يجوز رغبت ان تفعل اذ لا يدرى هل التقدير في ان تفعل او عن تفعل واستشكله ابن هشام
في الاوضح بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد واجاب في المغني بانه انما حذف الجار للقرينة المعينة وانما
اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالاختلاف في الحقيقة في القرينة انتهى واجاب المرادي بان ذلك لاثار
الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسنه بعضهم قال لان من شرط امن اللبس يقول
اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتملها قول الشاعر ويرغب ان يبني المعالي
خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا او عن
فيهما معا للتناقض الثاني ما ذهب اليه المصنف من كون محل ان وان وصلتهما بعد نزع الخافض نصبا هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب
فيما ظهر فيه الاعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال الانسان انه جر لكان قولا قويا
وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ومن صنع سيبويه هذا نشأ قول ثالث وهو انه محتمل للامرين واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط
ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا
شذ نحو الله لاصلين ونحو قول رؤبة خير عافاك الله وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان
المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون اصله لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاتقون
لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان
تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه رووه بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم
دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتمل انتهى
الثالث قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني ——

وسماعي في غير ذلك نحو ذهبت الشام التاسع الحال وهي الصفة المبينة للهيئة غير نعت

والمجاز واكونها تعليلية فان مضمرة بعدها ولا يجمع معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غير ما انتهى وقد اثبتها هو في الاوضح ايضا
وسماعي في غير ذلك اي في غير ان وان لا يتجاوز به حد السماع وهو اما شاذ نحو كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام الحق انه
او على الديار والاول اولى لكثرته وقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن
لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم قال الرضي والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي
اي يجوزون الديار واخفي الذي لولا الاسى لاهلكني ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يجعل على
الشاذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعطى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره انتهى وقال المص في شرح
الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض فان التضمين اكثر وقوعا في اللغة وادق مسلكا انتهى او لكثرة الاستعمال نحو
ذهبت الشام اي الى الشام لانهم كانوا ينتجعونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه
جماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء المكان ودعوى الرضي الاتفاق على ذلك باطلة تنبيهات الاول من اسماء
المفعول الثاني من باب اختار بفعل بحرف الجر والحد غير شامل له كما قدمنا ونعني بباب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر
بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع غير بين
الاستعمالين وهي عن نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وذكر
ابن الطراوة والسهيلي ان الوجه في استغفر ان يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديته بعن انما هو لتضمنه معنى استتبت ووافقهما ابن هشام في مغني
وكنى نحو كنيته ابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس من يد اي بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعته
اخاها ام عمرو ولم يكن اخاها ولم يرضع لها بلبان اي باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى ثم صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله
تعالى وزوجناكها اي بها وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال اشرح حذف حرف الجر واضرب محله الذي اختار
الاستغفار صدق قاله دعا وسم وكنى مرة وزوجه رتبتها حكاه ابو حيان للخبرية دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت زيدا طعامه ووزنت
زيدا ماله وزنت اوليتك الله ونحو غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف
الجر فلا يكون حينئذ من المنصوب بنزع الخافض والاول هو المشهور الذي عليه الجمهور بل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين
الثاني اختلف في المنصوب بنصحت وشكرت في قولنا نصحته وشكرته هل هو منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل وهذا
الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي
تارة بنفسه وتارة بالحرف وليس احد الاستعمالين مستندا الى الاخر فهو قسم براسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول من ان الاصل
فيهما التقدير بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد
التفتازاني الى ان الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بنفسه وحرف الجر زائدا قالا لان الحرف مع الكلمة كهو مع عكسه والتعدي واللزوم
بحسب المعنى لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا
والحرف زائدا باولى من كونه لازما والحرف زائد توسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح
قول الجمهور في التنبيه الاول الثالث ذهب الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي ايضا اذا تعين الجار تقول بريت
القلم السكين اي بالسكين فحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الحاجبية وغيرهما وقال ابو حيان والذي
اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم
امرتك الخير اي بالخير انتهى فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين اذ لا
يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسن ابن الطراوة ذهب الى مثل ذلك التاسع مما يرد منصوبا
لا غير الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده
لضن بالمال حاتم وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلهما من باب تمر وتمرة وهو غريب
انتهى وهي لغة التغيير وسمي به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا الصفة المبينة للهيئة حال كونه الصفة غير نعت والهيئة بكسر الهاء الحالة
وكيفيته كذا في القاموس والمراد بها هنا الحالة اعم من ان يكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وهي
اعم من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقة نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان
هيئة صاحبها اي مقارنا لطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم لصاحبها او لا تكون كالدائمة له [illegible] غالبا [illegible]

قوله علي ان الحال

ومن شرطه تنكيرها والاغلب كونها منتقلة مشتقة لعاملها وقد تكون ثابتة

ثالث بعض لا ازلي المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بنحو ادخلوها خالدين فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل قبله
خلودهم فيها فتسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين في حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالمشتقة الصورة والحال الحقيقي المشاهد كما
هو المشاهد في نحو مثل تكلم زيد ضاحكا وقاعدا مثلا او ما شاكلها فلو اراد الصفة لتعبير بها اوضح لكن يخرج عنه مثل جاء زيد
وعمرو جالسا انتهى ويفهم ظهر من النقل المتقدم ان المراد هنا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما فيشمل
الحال التي هي جملة لتاويلها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها واقاصر المؤولة بقضية ثبوتها خلاف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها وبعد كل
تحديها لم يرد حال نحو القهقرى في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات وقوله غير نعت مخرج
للنعت في نحو رأيت رجلا ضاحكا فانه وصف فضلة مبينة للهيئة لكنه نعت ويتوجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحكا
صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا فتبينها انه لابد من الهيئة المذكورة قد يكون للفاعل لفظا نحو جئت راكبا او معنى كما في قوله كانه خارجا
من جنب صفحته اي يشبهه لا اشبهه لان المشابهة مقيدة بحال الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا او معنى كقولهم هذا بعلي
شيخا فان بعلي خبر المبتدأ وهو في المعنى مفعول به لما تول هذا اي انبه واشير ومنهما معا نحو لقيته راكبين وقال في الكافية المفعول
بقوله به ولم يقيده بعضهم مثل ليدخل فيه ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال
الدماميني في المنهل وقد يقال انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى فعلت بزيد الضرب
قال هذا وانا لا ارى وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل لجواز وقوع الحال منها اذ لا يمتنع ان يقال سرت في الماء والخشبة
طويلة ولا سرت والنيل اخذ في زيادة الفيض ولا جئت يوم الجمعة حارا شديد الحر والوقوف على مثل الكافية جمود لا طائل تحته انتهى
وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب شديدا
وجئت وزيدا راكبين في معنى جاء وزيد راكبا او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في جنازة جار الله وصاحب اللباب الى كل ذهبت
طائفة والاعم هو الاتم انتهى وهو تقييد الفرع في شمول التعبير بالمفعول من غير تقييد لكل من المفاعيل بما اسلفناه في بحث المفعول به وقد
يتوهم ان الحيثية قد يكون للمبتدأ ايضا وصححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح الثاني قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم نحو
جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني
تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن
عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع المفعول معه جملة انتهى وشرط تنكيرها
اي الحال لئلا تلتبس بالصفة في النصب عند عدم ظهور اعرابها وطردا للباب في غير ذلك ولان النكرة اصل والمقصود يحصل
بها والتعريف زائد على المقصود وما ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين
وارسلها العراك اي معتركة وجاؤوا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر وفصل
ما سمع منها معرفة الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله
اذا احسن افضل منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يجوز عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن والاغلب
كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء زيد راكبا فالركوب غير لازم لزيد مشتقة اي مصوغة من المصدر
للدلالة على متصف بها لانها لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك ان
يكون مشتقا كما مر مقارنة في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمونه من الحدث الذي جيء بها لتقييده
فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة
نعتية بالوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال المحصول لها في حال حصول عاملها وهو
المراد بالمقارنة وقد تكون اي تكون مقبلة فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح
لكن وقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها لمجرد التحقيق فليتدبر له ثابتة اي لازمة غير منتقلة وذلك في ثلاث مسائل احدها
ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحيوة
والعموم من مقتضيات الجمعية الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول
ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء وضمها ذكره في القاموس حيوان
الزرافة كسحابة ويدع وهي الجماعة من الناس العشرة عندهم وذلك لانه سميت به لانها تشبها بالبعير والبقر والنمر من نكتة

ونحا مسألة

في الكلام زائد الطول عنقها زائدة على المعتاد وبعضهم وهالك المتكبر جميعها الى انتهى قال ابو البقاء وبعضهم يقول بدا فاها الطول بالرفع فيجعله
مبتدا والطول خبره والجملة حالية انتهى قال في التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الرواية فاها بالجنسية انتهى وفيه انه يشترط لو
المعرف بال الجنسية والجملة ان يكون مبدوءة بفعل نص عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها الى الاتباع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا
قال ابن هشام في الاوضح ووهم ابن الناظم فمثل بمفصلا في الاية للحال التي تجيء صاحبها قال في المغني هذا اسهو لان القرآن قديم قال
الدماميني في شرحها السهو من ظالم المصنف لان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وجماعة وهي على ضربين مؤلة بالمشتق وغير
مؤلة فالاولى في ثلثة مسائل احدها ان يقصد فيها التشبيه كقول ابي الطيب بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي
ومعتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فالتأويل يجعله
على حذف مضاف اي مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول النفيه وكرّ زيد اسدا اي كاسد اي مثل اسد به صرح في التسهيل فقال او بتقدير
مضاف قبله قال في التصريح وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي منها الدلالة على التشبيه الثانية ان يدل على مفاعلة
نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد وكلمته فاه الى في اي متشافهين ومذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في
فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى ان اصله كلمته
من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب كما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب
ابو علي بانه انما يقال ذلك في المعنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل قال وجعل
فاه حالا من كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى في او من فيه الى في انتهى قال شيخ شيوخنا الخرنوشي برد الله مضجعه يجوز ان
الاصل في هذه الامثلة ان يكون المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما في بعته يدا بيد اي يد منه بيد او يدا منه كائنة في
حيز ثم كان فوه الى في وفضهم بفضهم ويد بيد بذي يد نحوها في معنى متشافهين وكافة ومتقابضين انحي عنها معنى الكلام والجملة
حين قامت مقام المفردات وادت معانيها اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه انتهى قال في التصريح
وهذا المثال لا يقاس عليه فلا يقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على
ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا قال الرضي وضابطه في هذا ان يأتي التفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه توكيد والحال هو الاول وردّ بانه لو كان كذلك
لادى ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول بدليل انه على حذف مضاف وقدره بعضهم بقيل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الاخير ايضا
الاخير وقدره بعضهم بعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها قال الدماميني وقد يقدر بمفارق اي بابا
مفارق باب بعضها انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لا
لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض
قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اي رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان معنى
ادخلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن الذين من قبلكم باعا فباعا
وجزم بما قاله بعض المحققين ويزاد ان المجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب يجري عليها
اعراب الكل دفعا للتحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات
الا الفاء قال الرضي او ثم نحو فصلوا اكبكبة ثم كبكبة قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع
الرجال والابواب فهو نحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا وليس المكرر منهما توكيدا خلافا
لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان
في النصب والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة
بكسر الطاء قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم الجامد وطأت اي مهدت الطريق لما
هو حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي اللباب موطأة بصيغة اسم المفعول فانه جعل صاحب اللباب سميت موطأة لان ذلك
الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطأة لان الجامد هو الذي ... وقد جعل موطئا الطريق حالا لسكو
الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للزوزني ما نصه وفي بعض الحواشي معنى الموطئة ان ما في الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضيه لك لا سيما نصبا
نحو عليه صفة وهي المقصودة قال لعنوانه ان في الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي اطلاق الموطأة على لفظ اسم المفعول انتهى في ... بعض المحققين

سقاما

ايضا

ومقدرة والاصل تأخرها عن صاحبها فيجب ان كان مجرورا

٨٦ والقول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترطنا الاشتقاق واما اذا لم نشترط فينبغي ان يقال في نحو جاءني زيد رجلا صالحا رجلا هو الحال انها حال
مترادفة انتهى او بعد الشرط سعر نحو بعته الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مقسطا هذا التقسيط او عدد نحو فتم ميقات ربه
اربعين ليلة او الكم في المدافعين فانفروا ثبات او طور نحو هذا بسرا بالطاء المهملة وسكون الواو اي حالا واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا ان يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا وهذا الخز شهبة بشين مضمومة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر
وان شئنا فعظا او اصلا مثل هذا حديدا خاتما وتنحتون الجبال بيوتا او ما وقع في حال ساكنه الاوضح لابن
هشام من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فيه سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال نبه عليه المالكي في حاشيته او اصلا له نحو هذا خاتما
حديدا وهذا جبتك خزا واسجد لمن خلقت طينا قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتاويل في الثلاث الاول لان اللفظ فيها مراد
به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب قال رحمه الله ابن مالك الجميع بتاويل المشتق وهذا تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب والحق
انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله
بالمشتق انتهى و مقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمان عاملها قبل زمانها كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرين
خلودكم لان زمن الخلود لا يتصف بمقارنته للدخول فلم يبق الا تقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم
ومقصرين اي مقدرين الحلق والتقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا يكون مقارنا له ولا حاجة
الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها
وتوهم الدماميني في التحفة ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرناه وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض المتاخرين كون
محلقين ومقصرين في الاية من الحال ايضا قال لانها ليست في معنى الاستقبال فيكونا مقدرين فانهما في معنى الحال وذلك ان الله تعالى
وعدهم دخول المسجد الحرام في حال التحليق والتقصير والامن والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو واقع في حال الركوب والحال بمعنى
الحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان حدوثه في حال حدوثها فهي بمعنى الحال وان كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى
الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولام العلة اعني لام كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد
به غدا وكذا تقول رايت زيدا في منبر خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فهما حالان بمعنى الاستقبال
اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان خطأ لان الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا او ليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه
في حال تحليق وتقصير وامن وغير خوف فهي في حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد
به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى فتامل وتسمية هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع به الى معنى الحال
ما داموا قالت هذا زيد صائدا به غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه قرائنه يقدرونها لما كان هذا عندهم لا يجوز ان تكون الحال
مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الان له الصيد غدا فقوله مقدرا حال بمعنى الحال اي مقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون والاوضح منه ان يقدر مريدا به الصيد غدا كما فسر واقمتم في اذا قمتم الى الصلاة بمعنى
انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمني بما يطول ايراده الاول قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في المثال
المذكور او مقدرا حال الممرور به ان يصيد به غدا ويرد على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
قال لان الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها ولو
قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان المقدر هو او غيره انتهى واجاب
الشمني بان الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدر كذلك لانه بمعناها
فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها انتهى المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين وهي المقارنة لعاملها وتسمى المستصحبة
ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادي قسما ثالثا وهو الحال اي الماضية التي يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء
زيد امس راكبا قال الدماميني ونعم ما قال اي داع الى ارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المضي المقارن
لزمن عاملها الماضي انتهى والاصل اي الكثير الغالب في الحال تاخرها عن صاحبها لانها بمنزلة الخبر والاصل تاخره كما مر ويجب هذا الاصل ان كان
صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبني وجه هند مسرورة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها او
بعد المضاف لما يلزم من الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم
ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قال بدر الدين بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك

ويمتنع ان كان نكرة محضة وهو قليل ويجب تقديمها على العامل ان كان لها الصدر نحو كيف جاء زيد

في شرح الكافية لا انه فصل في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا
السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز اجماعا ونوزع في ذلك بابطول البرد لو كان جرّ بالحرف
وشرط فيه كونه غير زائد بنظائر لصاحبها او مضمرا اليها كانت لها او فعل لا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند فضحكت ومررت بك ضاحكة
بخلاف تقديم الحال في شيء من ذلك حملا على الحال المجرور بالاضافة هذا قول الجمهور وخالف الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم
مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لوروده في الفصيح قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشئا فمطلبها كهلا عليه
شديد وقال الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي ولجيب ان الشعر ضرورة وكافة في الاية حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتانيث
مع انه يلزم على القول بحاليتها امران احدهما تقديم الحال المحصور بالا وتعدى ارسل باللام والاول ممتنع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور
بالا انما يمتنع عند الجمهور كما تقدم والثاني بان تعدى ارسل باللام في القرآن الاكثر لا يضر وان تعدى ارسل باللام كثير فصيح وارد في التنزيل كقوله وارسلناك للناس رسولا
وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكة بك او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك
بهند ونحوه اذا لم يكن كذلك ولما اذا كان الموت زائدا فلا يجب معها التاخير اتفاقا بل يجوز نحو ما جاءني راكبا من احد حكاه في
التصريح في حاشية المغني ههنا حكاية اخبرنا بها اجازة وان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق
ابراهيم ابن الامام الشلشي قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمصر باكثر من واحد ممن يشتغل بالعلوم فقال
لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر احاد ولا يفيد الا الظن والمطلوب في
المسئلة القطع فتمسكت له بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقديم الحال على
صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراضه الثاني على هذا الخبر انه وان كان احادا في نفسه
فهو متواتر معنى لانه نقل عنه من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه
وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم
وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه على الاية بانه لا استدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف تنبيها الاول
يجب تاخير الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرط
عدم الحصر المحصر لا يجوز تقديمه من الابواب تمام الاصل تاخيره غير مختص بالحال قال في التصريح ويمكن ان يجيء هنا خلاف الكسائي
السابق فيما اذا انتقد الحصر مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول الثاني الخ كلامه ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تاخيرها عنه بل يجوز
التقديم وهو كذلك ان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا نحو جاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين
ومنع الكوفيون في المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا للالباس تركيبا في هذا وفي المرفوع الظاهر اذا كان الحال متاخرا عن الحال
فمنعوه من نحو جاءنا زيد ويجيزون جاء راكبا زيد قبل والاجماع على الجواز اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون الثاني ممتنع
الاصل المذكور له يجب تقديمها ان كان صاحبها نكرة محضة غير مخصصة بشيء من المخصصات الا ان النكرة تخصص بالتقديم
لانها في المعنى مبتدأ وخبر لئلا تلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي كون
صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه
رجال قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم
كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصف احدهما خلافا للبعض المغاربة في اشتراط وصفين فقد حكى سيبويه هذا غلام لك باكيا
او باضافة نحو في اربعة ايام سواء او بعمل نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او بعطف نحو هو الاماش عبد الله منطلقين قاله
مالك في شرح العمدة او بتمامها لكونه في سياق النفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام او استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا ثم يمتنع التاخير
ايضا اذا اضيف صاحبها الى ضمير عائد على ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه وجاز زيد هند اخوها فيمتنع تقدمها على صاحبها
كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في الحال تاخرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه
ان كان فعلا متصرفا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون او صفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو مسرعا ذا مقبل او اسم مفعول نحو اللص
مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا سمح ويجب تقديمها على العامل ان كان لها الصدر كالاستفهام نحو كيف جاء زيد فكيف منصوب على الحال
من زيد هل هي ظرف او اسم قولان وعلى القول بانه اسم ... ان لا حال فيه الا الفعل وانظر في كون معنى الحال ... جاز ان تتقدم على العامل

ولا يجي الحال من المضاف اليه الا اذا صح قيام المضاف اليه مقامه نحو ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا او كان المضاف بعضه نحو اعجبني وجه هند راكبة او عاملا في الحال نحو اعجبني ذهابك مسرعا

٨٨ ما التميمية على انه حال جاز زيد على الاول لا يتقدم له الاستقرار بخلاف ابن جني ويجب تأخيرها اي الحال عن العامل في مسائل احدها ان يكون
العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قاله ابن مالك ووجهه ان التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس
بشيء لان الممتنع هو التقديم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا يتقدم معموله ونصوص النحاة على ذلك فما ادري ما قاله الثانية ان
يكون فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه الثالثة ان يكون اسم فعل نحو
نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون مصدرا مقدرا بحرف مصدري نحو اعجبني ركوب الفرس مسرجا لان نحو
المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لال او لحرف مصدري نحو المقبل ضاحكا زيد ويعجبني ان يجيء زيد ضاحكا
معمول صلة ال او الحرف المصدري لا يتقدم عليهما السادسة ان يكون مقرونا بلام الابتداء في خبر باب ان او لام القسم نحو لاصبر محتسبا او لا
قومن خائفا لان ما في حيز لام الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما واحترزت بخبر باب ان من نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا
متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحروف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا
ليت زيدا اصابنا عندكم لعل عمرا قائما في الدار وهذا بعلي شيخا ما جاءنا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العامل
الثامنة ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجعله موافقا للجوامد لانحطاطه عن درجة
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم قبوله علامة التأنيث والتثنية والجمع ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا
او مجرورا مسبوقا بمخبر عنه فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والخبر المتأخر من الظرف والمجرور تقول في نحو زيد في الدار جالسا زيد جالسا
في الدار وهذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات
بيمينه وقول الشاعر بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور البصريين على المنع قال ابن هشام في الاوضح
ويحوان خالصة ومطويات معمولان لصلة ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة وبيمينه معمول
بحال لا عاملها ما لو البيت ضرورة انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فاجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وبضعف ان كانت غير
ذلك لان الظرف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسم متحد المعنى او مختلفه
واحدهما مفضل على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة نحو هذا البسر كهذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا
حال من الضمير في اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومفردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو مدبرا ومفردا حالا مفضلتان
والعامل في بسرا ورطبا افعل التفضيل وهو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع هذا هو المختار واليه ذهب المازني وابن كيسان والفارسي
في مذكوره وابن جني وخروف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد والسيرافي والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على
اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل ولاذ في الماضي وجوز بعض المغاربة ان يكون كان ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين
واستدل بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء ويحتاج الى سماع تكتبه مثله يفعل ذلك في مفهوم التشبيه فيعمل في حالين منه متقدمة
عليه متأخرة عنه كقوله تعيرنا انا فقراء ونحن صعاليك انتم ملوكا اي تعيرنا انا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم
مثلا واقام المضاف اليه مقامه مضمنا معنى المماثلة من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا الاعراب اجود مما قيل في البيت ولا يجي الحال من المضاف
في حال من الاحوال الا اذا صح ان يجاز قيامه اي قيام المضاف اليه مقام المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابرهيم
حنيفا فحنيفا حال من المضاف اليه وهو ابرهيم وجاءت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القرآن ان اتبع ابرهيم لكان
صحيحا او كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو اعجبني وجه هند راكبة فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند فالمضاف وهو الوجه
بعض هند ومثله قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا حالا من المضاف اليه وهو الاخ والضمير
والمضاف الى كل منهما بعضه ولا خفاء في ان اشتراط صحة قيام المضاف اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبني هند راكبة
وفي غير القرآن ايأكل اخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون
مصدرا او وصفا نحو اعجبني ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها وذهاب مصدر عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق ملتوتا
اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال لانه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على المخبر
عنه وانما اشترطوا لمجي الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل في الحال يجب ان يكون هو العامل في صاحبها
اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان
الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه هو عامل الحال وعلى هذا قال

الرابع اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله حالا فلو قلت جاء غلام هند
ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابن هشام بلا خلاف واستشكله ابن مذهب الفارسي بجواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة قال العلامة ابو
ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز وروده حالا منه سواء صح قيام المضاف مقامه
او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون
حالا من لحم واخوانا من قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة
وذكر ان الملة والدين بمعنى ومن التمييز في اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال او مثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء
جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تنبيه قد يلزم نصب الاسم الحالية
نحو كافة فانه لا يضاف قال الرضي وتقع كافة في كلام المتأخرين وممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤوا في ذلك انتهى
ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني تجويز الزمخشري الحالية من الفاعل ومن المفعول في
قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختصة بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر
محذوف اي ارسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيطا
بكافة الابواب اشد لاخراجه اياه عن النصب البتة ووقع للحريري في المقامات ايرادها حالية مضافة غير حال قال في خطبة الكتاب قال ابن
الخشاب في خطبته مضافة الى ما بعدها وتعريفها بدواخل حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو وانه كان مقصرا فيه حد الثامن مما يرد
منصوبا الاخير التمييز ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو لغة فصل شيء من شيء قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون
اي انفصلوا واصطلاحا النكرة ولا ترد الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد قال الرضي الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من
عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن
الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول
نحو حسن زيد وجهه فان فيه ما في حسن وجها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله رأيتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله [illegible] بمكة مشمعل واخر فوق ذا تربيان الى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك
بالشهاد محمول على زيادة ال كما زادها من قال ما جداما العير ومن اسيرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة
فجازوا تعريف التمييز تمسكا بما اوله غيرهم الرافعة للابهام المستقر اي الثابت في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي قاله صاحب الفوائد الضيائية ورام دفع ما اورده
الرضي على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت مطلقا لكن قال بعضهم هذا لا ينفعه في التفصي
عن الايراد اذ الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى والاحتراز بهذا القيد عن نحو رأيت عينا جارية فان جارية رافعة
للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل في العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل ناشئا من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع قال بعض
ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز التفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة
التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام من غير قصد فازاله لكان حسنا انتهى عن ذات متعلق بالرافعة
لا بصفة واخرج به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن صفتها او عن نسبة واقعة في جملة
او ما ضاهاها كما سيأتي بيانه وتعبيرها بالاول قال شيخ شيوخنا الخرفوشي في شرح التهذيب المنع وعبارته كعبارته هنا صنعه اولى من صنيع الكافية
حيث قال من ذات مذكورة او مقدرة انتهى وفي الاولوية نظر بل الاولى ما في الكافية ووجهه انك اذا قلت طاب زيد لم يكن في طاب ابهام
ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات مقدرة والمعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقولك نفسا
فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومن قال تمييز عن النسبة كالمصنف
فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا او يعجبني طيبه نفسا الثاني هذا الحد منقوض بنحو رأيت
بحسن رجل والبدل في التمييز المبهم وصفا اسما الاشارة ومن ما واي ووصف العدد في نحو قبضت عشرة دراهم ولا مخلص عن هذه الا
الا باخراجها بما يخرج التوابع عن الحدود ودوكره خضا الدين في شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال ما وجب سبعة كما في المغني حذفها
اغلبية جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكسان فيقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز
مشتقا نحو لله دره فارسا وتصحف على بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال لما معناه شارحا التمييز اكثر وجودا من الحال

وعدم مجيئه جملة وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح فان كان مشتقا احتمل الحال فالاولى [illegible] غالبا

الحال [illegible] وفاعلها [illegible] الثاني عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها تجيء جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت
الهلال بين السحاب [illegible] والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف لكن [illegible] النكرة [illegible]
من الاسم [illegible] على الجملة [illegible] المفردات [illegible] والثالث عدم جواز تقدمه على عامله
مطلقا بخلاف الحال [illegible] فعلا [illegible] نحو ما احسنه رجلا او [illegible] تمييز غير منقول نحو [illegible]
[illegible] بالاجماع [illegible] عند [illegible] تمييز منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز
نفسا طاب زيد على الاصح خلافا للكسائي [illegible] والمبرد [illegible] في هذه الصورة [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] كالنعت في الايضاح
والنعت لا يتقدم على عامله [illegible] ابن مالك [illegible] جواز [illegible] الفضلا
[illegible] وما كاد نفسا باليراق تطيب [illegible]
[illegible] ولا بالنعت [illegible]
[illegible] الحكم على [illegible] من ذلك لكن [illegible]
[illegible] في الفعل [illegible]
الوصف [illegible] اسم التفضيل [illegible] على تقدم [illegible] التمييز [illegible] العامل [illegible] نحو طاب نفسا زيد قال ابن [illegible]
[illegible] التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت [illegible] الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه
بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من
يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت
الله رجلان حافيا واما قوله تبارك [illegible] فالصواب ان [illegible] منصوب [illegible]
بانهما تمييزان خطاء [illegible] كونه مبينا للذات والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون
لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور
[illegible] العامل فهو اثنا عشر [illegible] واما [illegible] نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام [illegible]
واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود [illegible] مفعول مطلق ان [illegible] مفعول
به ان اريد به الشيء [illegible] من افعال [illegible] فتاة الهند لو بذلت [illegible]
[illegible] حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر احدها ان التمييز
قد لا يكون عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك له عندي عشرون درهما الثاني ان التمييز بمعنى من والحال بمعنى في [illegible] الثالث
التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها واجب النصب فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا [illegible]
فارس حال كونه فارسا وذهب قوم الى انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو من ان
تكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية [illegible]
[illegible] مدحه مطلقا [illegible] انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب [illegible] الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيم لان
الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها [illegible] لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان
قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل [illegible] على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت
التمييز انتهى [illegible] الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدح في غير حال الفروسية الابهام وهذا المعنى
هو مستفاد من قولنا ما احسنه في حال الفروسية [illegible] لله دره من فارس دليل على انه تمييز [illegible] من قائل انتهى [illegible]
الحالية [illegible] ضيفا ان [illegible] الحالية [illegible] واما التمييز [illegible]
[illegible] التمييز [illegible] لانه تمييز منقول عن [illegible]
[illegible] الابهام المستقر [illegible] غالبا لا دائما فانه قد يجيء عن غير مقدار [illegible]
[illegible] المقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين [illegible] المقادير اما
[illegible] موضوعة [illegible] الاعداد [illegible] والاردب [illegible] الموزون [illegible]

كالطسوج

والخفض قليل وعن غيرها مثل خاتم حديدا والخفض اكثر والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها او اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا واشتعل الرأس شيبا ولله دره فارسا

كالطسوج والدانق والقيراط والمن والرطل وغير ذلك وما يعرف به كيل المدبج والمسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك المعلوم مقدارا غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تم ملؤ الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك رجلا وسوى القائنا ناصرا على الله بالصنعة وقولك بطولك رجلا وبعرضه رضا وبقاطر خشبا ونحو ذلك من المقاييس اخيرا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز ان جا المعتد لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا تمييز العدد وبذراع المذكور ورطل الموزون لا ما يوزن به وكذلك في غيرها قاله الرضي والخفض اي خفض اضافة تمييز المقدار باضافة التمييز اليه كثير من غير وجوب عسل ونحو قليل لما سيأتي في هذا اذا لم يكن المميز متعددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو مثله مددا او ملاء الارض ذهبا تعين النصب بصدد عن غيرها اي غير المقدار صدورا قليلا وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قليل فضة قال بعض المحققين يشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض اي خفض تمييز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز كثير لان ابهامها اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما ما يحتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز الا بالخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفة معه اكثر لسقوط التنوين من التنوين بالاضافة ويجوز جر النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملاء الارض من ذهب او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلث مسائل احدها تمييز العدد نحو عشرين درهما ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه من التمييز بتعريفه الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثر مالا واختلف في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تتمة تمييز الذات اما ان يكون من عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى الوجهين يجب افراد المميز والاول يجب كونه من نوع الموحد نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه معناه الواحد نحو عشرون ضربة او تمرة كلاهما الاول لبيان عدد الانواع والثاني على الاحاد وان كان عن عدد لم يكن ليس بجنس نحو عشرون درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا فيه اذا اريد تثنية جمع او اريد جمعه والا افرد تقول عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين او رجالا ومحصل التقسيم ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والاول اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا تفصيل الرضي عليه من الله الرضا والثاني اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة صادر عن نسبة كائنة في جملة او نحوها وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد معجب شجاعة واسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر مالا او خبر مستقر او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او نحو عجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان ذا اهالة وويلم اياه الشباب عيشة ولله زيد فارسا او في اضافة نحو عجبني طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي رطل زيتا مثال التمييز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس من جملة الفاضل الهندي مثالا للمكيل وسماه بعضهم وليس به وقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر ما يوزن به او يكال به اشهر وخاتم فضة مثال التمييز عن غير المقدار واشتعل الرأس شيبا مثال التمييز عن نسبة في جملة ولله دره فارسا مثال التمييز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا وفي الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات بها بمثال هذا وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الذات لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى مميز والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكرم في الاصل مصدر در اللبن يدر بالكسر والضم درا ويسمى اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثل الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن السيد اصله ان رجلا راى اخر يحلب ناقة فيلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله دره وقيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يمثل به النحاة مضافا الى ضمير الغائب وقد يضاف الى ضمير المتكلم والمخاطب وظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة سبحانه وفي تمثيله اشارة الى خلاف تخصيص بعضهم تمييز النسبة بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المعنى خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد الثاني التمييز عن النسبة اربعة اقسام محول عن الفاعل نحو شتعل

والناصب بين الذات وبين المنسبة هو المسند فعلا او شبهه النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير نحو بحار الذي المضاف اليه الى وقد احتج بعض

٩٣ الرأس شيبا اصله اشتعل شيب الرأس محول لاسناد الاشتعال الى الرأس ونصب شيبا على التمييز مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس
من ذكره من اول الامر مفسرا او محول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا الاصل عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب عيون على التمييز عند
مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتأخرين وانكره الشلوبين وتلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره
النحويون وتأول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على
احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه او على نزع الخافض اي بعيون ورده
ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لما لزم في مثله التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون
مفجرا بها بل هي نفس المفجر انتهى ومحول عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وهو الضمير فارتفع وانفصل وصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا او غير محول نحو امتلأ الاناء ماء لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء
هذا التركيب وضع ابتداء وهكذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره فارسا وحسبك زيد ناصرا وما احسنه رجلا
واكرم به ابا الثالث اذا اتحد مميز التمييز جاز فيه معنى طابقه في الافراد وضديه فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا
وكذلك المؤنث كما تقول زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه واما قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ففيه وجهان احدهما
ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني ان يكون الاصل حسن رفيقا اولئك
فحذف المضاف وبقي التمييز على افراده وكذا ان لم يتحد فطابق نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها الا ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد
معناه او لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب الزيدون
اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر يجوز كالاتقياء سعيا وطاب الاشقياء رايا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف
محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس اراء وتفاوتوا اذهانا ومنه بالاخسرين اعمالا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى
فطاب الزيدون نفسا وقروا عينا اولى من انفسا واعينا لا مادة المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع في محذور
تعين جمعه ان كان بعد مفرد فتقول كرم الزيدون اباء بمعنى ما اكرمهم من اباء ولو افردت لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا
بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا لاوهمت انه ثوب واحد والناصب للمبين للذات المبهمة هو هي اي تلك الذات وانما عملت
في تمييزها مع انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا شبيه بضارب
عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل لشبهها بافعل من وذلك في خامس مرتبة لان الفعل اصل
لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل
الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسألة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي
لا تتحمله وضعف هذا القول لان هذا الحمل بعيد لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كما في التصريح والناصب للمبين للنسبة عند سيبويه والمازني
والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا او شبهه والمراد به هيهنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او تضمن
معناه فقط كاسم الفاعل ونحو لله دره فارسا وغير ذلك الخ عن هذا التفسير شبهه وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي
انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى كلام المصنف في النوع الثاني من المعربات
من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء
ما يرد منصوبا لا غير وهو اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنها ضافت الشمس للغروب اي مالت
واضفت ظهري الى الحائط اي ملته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية
نحو زيد قائم وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تأويل الاسم والاخير اولى من غيره وما جرى عليه المصنف من كون المضاف
اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتأخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل يجوز في كل
وهو اي المضاف اليه اصطلاحا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفخ في الصور نسب اليه شيء ولا يكون الا اسما او
في حكمه بواسطة حرف جر مقدر مرادا احترازا عن المعمول فيه المعمول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب وغيره الرضي بانه
ان زيد به غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان ايضا
المضاف اليه كل اسم نفسه كذا بحرف جر مقدر فيقضي الى الدور لان معرفة حقيقة متوقفة على معرفتهما اخذ في التعريف هي كونه مجرورا بحرف
مقدر وكونه مجرورا بالحرف المقدر يتوقف على معرفة كونه مضافا اليه اذ هي تنبيها من الاولى المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية

ما يرد منصوبا لا غير

الاول المضاف اليه

ويمتنع اضافة المضمر واسماء الاشارة واسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصول سوى اى فى الثلاثة وبعض الاسماء يجب اضافتها الى الجمل اذ وحيث

٩٤ على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فيه تمحض الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف ولكنه لم يبين فيما سياتى تقدير الحرف كما بينه فى المعنوية وسياتى تحقيق ذلك الثانى اشكل على حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بنحو قبل القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه فى ذلك مجرور وتقديرا معنى بانه تكلف لا يرى الثانى اجاب بعضهم وقد يجاب بانه ما حصر قال ولعل هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاشكال لان الخامل الجر فى المضاف اليه قولان احدهما الحرف الثانى المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا فى تعريف الاضافة انها توجب لثانى الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة وتعلم ان الغالب فى الاسماء ان يكون صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش والمازنى ومن وافقهم نحو اياى واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وحجتهم انها اذا جاءت اضافتها الى الظاهر فى قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب اذا ثبتت اضافته الى الظاهر الذى يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافته الى الضمير الذى لا يظهر فيه الاعراب اما كون الضماير لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام الغالبة قد تتخلف فى بعض الصور بدليل تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن جر المرفوع بها وتخلف عسى عن اتصال ضمير المرفوع بها بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات فى منع الاضافة واختار ابن مالك ما ذهب اليه سيبويه والاخفش فى احد قوليه وجمهور البصريين وابو على من المتاخرين من ان الضماير لا تضاف وكم ولا يثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتى ذكر المضمرات مستوفيا فى المبنيات و اضافة الاسماء الاشارة وسياتى ايضا ذكرها ثمة واما ذلك ونحوه فالكاف حرف خطاب باجماع النحاة واضافة الاسماء الاولى وهى حيثما كم وكيف ومن ... وما اى ... وايان ومتى واين وسياتى شرح بعضها فى حديقة المفردات اثر ثم واضافة اسماء الشرط وما تقدم ذكرها فى حديقة الافعال والموصولات وما فى ذكرها فى المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف لان الحرف لا يضاف سوى اى الثلثة اى فى اسماء الاستفهام والشرط والموصولات فانها لا تمتنع اضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسياتى شرحها مستوفى فى حديقة المفردات اثر ثم وبعض الاسماء يجب اضافتها ما دام التعبير مؤشكا على بعض مع كونه مذكرا الاكتساب التانيث من المضاف اليه كما يجى بيان ذلك فى هذا الباب عن قريب انشاء الله واضافتها اما الى الجمل وهو نوعان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسماء الزمان نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل ولو شرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نحو اذ زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه وجهوه بان اذ لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان وكانا فى جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ونقض بنحو اذ زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه حكاية الحال والتزم الرضى قبحه ايضا وشرط الفعليتان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذى يظهر لى من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اى حين اذا بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسرة اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بانه قد سبق بان حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف الى اذ لا علة لبنائه الا كونه مضافا الى مبنى فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل هذا على انه مبنى مرة على الكسرة لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وسياتى تمام الكلام على اذ فى حديقة المفردات اثر ثم وحيث نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه اذا وقعتا الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس فى ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت فى زوال ابهامها الى الاضافة الى الجملة كاذ فى الزمان انتهى وربما اضيفت الى المفرد كقوله حيث لى العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائى ولا يشترط فى اضافتها الى الجمل ظرفيتها وزعم المهدى وشارح الدريدية ابن خشد فى قوله ثمت راح فى الملبين الى حيث يحجى المازمان ومنى انها لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت من الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف لها تقدير رابطة قال ابن هشام وليس بشى واذا دخلت عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان قال ابن هشام وهذا البيت عندى دليل على انها للزمان والنوع الثانى وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند غير الاخفش والكوفيين وتقع شرطها وجوابها امامثبت نحو واذا اتوا ما ... او منفى نحو واذا يتلى عليهم يجزون ومن اليقين نحو اذا سمعوا واما ... خروا سجدا

ويكون

واذا لزم الاضافة ظاهرا او مضمرا نحو كلا وكلتا او كل او بعض او لدى بنى او ظاهرا فقط نحو اولو او ذو وفرعيهما او مضمرا فقط وحده

٩٤ ويكبا وناصيا وامر نحو لا ولاظلعت الثناء نطلقوهن وسياتي تمة الكلام عليها في حديثها المعرفات الى مفرد والمراد به ما يقابل الجملة ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه ظاهرا او مضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلتا المرأتين وكلتاهما ولا يضافان الا لما استكمل ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين في ذلك الثاني وضعهما للتاكيد ولا يؤكد للتاكيد المنكر الا المعارف الثالث الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالاشتراك نحو قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا ... فان كلا مشتركة بين الاثنين والجماعة وانما صح ولة ان الخير والشر وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مشار بها في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلا ما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند الملمات قال بعضهم ولا ينون كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلبت عليه التجريد منه لاجل الاضافة وعند هو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما رآه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى او معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب انا اتيك به وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان ظرفا ففيها معنى كان الرماني نحو انما النصر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورة بمن وبها يفرغان بجل ما الغريه الحريري حيث قال وما منصوب على الظرف لا يخفضه سوى حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها انتهى ومثله قول الاخر يقولون هذا عندنا ليس ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب لدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند امكن منها من وجهين احدهما انها ان يكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه الثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدي وعند وقول غيره اولى انتهى وتعامل الفها معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد تبقى الالف وسوى نحو سوى زيد وسواك وسياتي الكلام عليها في باب المستثنى انتهم ترتيب استعمل سوى مقطوعة عن الاضافة وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال تؤلف من جزئين فرعين لا سوى وعند النحويين لها ثمانية يلزمها الاضافة يقتضي نصبه فنصبوا اوحال كونه ظاهرا فقط اي نحو اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى نحن اولوا قوة واولوا باس شديد وذو الذال على صحة لانه الموصولة نحو وذا النون وفروعها نحو اولات الاحمال وان كن اولات حمل واستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضافان الا الى اسم الجنس ونعني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني رجال اولوا عاقل ولا رجل ذو عاقل ... لان ذا واولو وفروعهما في الحقيقة انما وضعت صلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب واما اذا جاز كون تاليها صفة لم يكن للمجيء بها فائدة قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة يقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل حكى قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن ابن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه من تصدى لاخيه بالغنى فهو اخوه بلغة المتمني فانا ملق فحسبا بنوه لو راى الناس نبيا سائلا ما وصلوه وهو او لحقوا في واد كلما انكروه لا ترى في اخ الدهر الا اقوه ان من يسال سوى الرحمن يكرم حارموه والذي قام باكناف الورى طرا سواء ومن الناس يحمد الله فاغنوا واحمدوه فالبسوا الثواب عزا فسمعوا قوله وهو ان ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه اهنئ المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يصطنع المعروف في الناس ذووه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الاخر فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا او حال كونه مضمرا فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحد نحو واذا دعي الله وحده وقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا وهو ملازم للتذكير والافراد والنصب وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ... وحد في موضع ايحاد وايحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحد في موضع ايحاد وايحاد في موضع موحد وموحد في موضع منفرد ومنفرد هو في حقيقتها انتهى وهو تطويل بلا فائدة من غير ضرورة الثاني —

ما يلي الاضافة تكميل يجب تجريد المضاف من التنوين ونوني المثنى والجمع وملحقاتهما ان كانت اضافته الى معمول فلفظية

انه مصدر او حال فهو مصدر حذف الزوائد ويذهب اليه ابن جني الثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال
الرابع مذهب يونس انه على الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله يونس
والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا وحكى الاصمعي وحد يحد وحدا وعليه هو مصدر لفعل مستعمل
وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اي وحده وحكى ابن سيده جلسا على وحدهما وباضافته نسيج وجحيش نحو عيير وحده
قال لهما وعيير تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ويعني الاول المدح والثاني الذم وقد يثنى مضافا الى غير
شيء حكى ابن سيده جلسا على وحديهما ثنية اختلف القائلون بانه نصب على الحال فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرونه في
حال تجاوزه بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه منفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول
ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر
والذئب اخشاه ان مررت به وحدي البيت وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجل ان يلي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا
وحده ان المعنى يصح معهما وما لزم النصب والاضافة الى الضمير المخاطب لفظا وهو لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة
وهجاجيك وهذاذيك بذالين معجمتين قال الشاعر ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وقد رخص ذلك كله وقول الاعلم ان الكاف فيها حرف للخطاب خطأ
في ذلك مردود لقولهم حنانيه لبيه زيد وحذفهم النون لاجلها ولم يجئ نونها في ذلك وثانيها لا تلحق الاسماء التي تشبه الحرف وشذ اضافتها
الى ضمير الغائب نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور وقال في الارتشاف وهو
الشذوذ فيهما اطلقه قال سيبويه وفي هذا البيت رد على يونس في زعمه ان لبي مفرد فاصله لبب الف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين
فقلبت الف ياء لاجل الضمير كما قلبت في على وعليك وقولنا لبيك مما انه لا خلاف يونس جار في لبيك واخواتها وانما هو خاص
بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين نحو جاء غلام زيد وبعضهم يقول لم يكن الاسم تنوين فقد وجود تم
علة نحو كم رجل ومن حواج بيت لقصائل البك الدقاميا خلا من كلام ابو حيان وهذا العجب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من التنوين
اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هيهنا واما تنوين التمكين
فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقديره هنا فيما بناه من المبني المشابه للحرف وغير
المنصرف المشابه بالفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من الله الرضى انه يقال انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على
ما ورد على تلك العبارة انتهى وظرف بعضهم حيث يقول وكنا خمس عشرة في التيام على رغم الحسود بغير آفة وقد اصبحت تنوينا واضحى
لانفاره الاضافة يجب تجريده ايضا من نون المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلوة ونحو اقبض
اثنيك وعشريك وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قولهم الفاعلون الخير
والامرونه فضرورة وقيل الهاء للسكت ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو بستان زيد وشياطين الانس ومنهم من اقتصر على تجريده
ذكر انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس يقال هذه عدتها وهو ابو عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء
وغيره قوله شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري ومنه واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلاثة تحذف تاها انها مضافة
عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعد قول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا
اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احتراز من نحو تمرة وخمسة وتمرة فان حذف التاء فيهما موقع في الالباس وقد خرج جماعة على حذف التاء
عند الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء وقالوا الاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعل بغير الهاء مفقود قلت مكرما ومعونا
جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى معمولها اي معمول الصفة قبل الا
والا فكل اضافة المضاف اليه فيها معمول المضاف حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية نسبة الى اللفظ لعود فائدتها
من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لان فائدتها مقصورة لتخفيف اللفظ من غير جعلها معنى له قاله بعض المحققين وتسمى غير محضة ايضا ومجازية
ومنفصلة فيكون الاضافة لفظية مبني على كون الصفة عاملة رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الحكم ليس مجرورا في الحقيقة
والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر ومنوي فيكون الاضافة والصفة المشبهة بلا اجابرة العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول
لفظا كما سيأتي في بابها اتم تعم لفظية ابدا وكذا عمل اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببهما جائز مطلقا نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه
مؤدب خدامه فاضافتها الى ذلك المستبدي نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب الخدام ولفظية ابدا وكذا عملها في غير سببهما كمررت برجل
قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع

ولا تفيد الا تخفيفا والاضافة المعنوية

وذلك لا يجوز لقوة شبههما بالفعل فاما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله وفي المفعول المنصوب في باب اعطى
نحو [illegible] المفعول به من المفعول فانه لا احتياج فيه الى الشرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال والاستقبال كما لا تحتاج اذا الصفة [illegible]
[illegible] ومعطي الدرهم فاضافتها لفظية لكن لا يخفى انها من [illegible]
الفاعل والمفعول به لشدة طلبها له ومثلها في ذلك الصفة المشبهة [illegible] هذا ما خطر [illegible] الرضي ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا في اللفظ
فقط وذلك بحذف التنوين او نوني المثنى والجمع على حده وهو في اسمي الفاعل والمفعول المضاف الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف
التنوين او النونين نحو ضارب زيد [illegible] ضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما في اضافة الصفة المشبهة
فقد يكون في المضاف [illegible] الغلام [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] الصفة [illegible] فقد يكون في المضاف اليه وحده
كالقائم الغلام [illegible] اللفظية في التخفيف انها لا تفيد غيره [illegible] بعضهم انها
في الحسن الوجه [illegible] التخفيف [illegible] الوصف [illegible]
[illegible] مع الوجه [illegible] الصفة بالموصوف [illegible] نصب على التشبيه [illegible] اجراء الوصف القاصر مجرى
المتعدي [illegible] الحسن [illegible] اليه نحو الحسن وجه [illegible] ايضا
لا [illegible] النكرة ينصب على التمييز هكذا قرره ابن هشام في كتبه قال في المغني وفي التحفة لابن مالك [illegible] ابن الحاجب في
قوله الا تخفيفا [illegible] التخصيص [illegible] الان ضارب زيد اخص من ضارب [illegible]
[illegible] التخصيص حاصل [illegible] قبل [illegible] الاضافة انتهى [illegible] الرضي [illegible] ولا يكون الاضافة
المعنوية فمعنوية نسبة الى المعنى [illegible] اللفظ [illegible] التعريف والتخصيص [illegible] لم يكن [illegible] قبل الاضافة [illegible]
[illegible] بعض المحققين قال بعضهم [illegible] التعريف والتخصيص [illegible] محضة ومتصلة
لانها خالصة من [illegible] الانفصال [illegible] كون [illegible] صفة [illegible] صفة ولا المضاف اليه معمولا
للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافة [illegible] الحرف [illegible] الاسم نحو سعيد كرز [illegible] ربيع الاول
وذات [illegible] بالنسبة [illegible] وذات يوم [illegible] النوع قال الرضي [illegible] جواز الاضافة ويجب التاويل [illegible]
كرز [illegible] الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربي وبقلة الحمقاء ان قلنا ان الحمقاء صفة للبقلة
لانها تنبت في مجاري السيل [illegible] في بعض الكتب [illegible] انما اضيفت الى الحمقاء [illegible]
[illegible] بقلة الحمقاء [illegible] على ذلك [illegible] عكسه وهو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة
اخلاق ثياب [illegible] مسجد جامع [illegible] قطيفة جرد وكذا الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون مستدلين
بما سمع من ذلك مما ذكرنا من غير تاويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منها لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم
قال الاكثرون منهم في تاويل الاول منهما هو على حذف موصوف اي مسجد المكان الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة انه
من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واقيمت صفة الى جنسها للتبيين اي شيء جرد من جنس قطيفة و
شيء سحق من جنس عمامة ولا يقاس في ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كرجل العملات اي صاحب
العملات واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسر الكاف كحينئذ ويومئذ قال الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها
سنام وغاربه النجا بالقصر الجلد من قولك نجوت جلد البعير [illegible] اذا سلخته فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء
النجا الا الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد [illegible] مذهب [illegible] ان
هذا في غاية [illegible] فلا يقاس عليه [illegible] مورد السماع واضافة الملغى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنهم قولهم
هذا حي زيد [illegible] وسمع الاخفش اعرابيا يقول [illegible] الابيات [illegible] شاعر [illegible] حي رباح [illegible] اضافة المعتبر الى الملغى
الذي لا يعتد به [illegible] بالحروف الزائدة للتاكيد كقول الحطيئة ولو بلغت عوى السماء قبيلة لزادت عليها نهشل ومجاشع وقول الاخر [illegible] بغداد
[illegible] التفضيل [illegible] وفضل
[illegible] والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال كما في خالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل في المضاف اليه في ذلك [illegible] معمولا له
فاضافته معنوية [illegible] ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف الى فاعله او مفعوله



كضرب

وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة

كضرب الامير واكل الخبز على الاصح تنبيه المشهور تقسيم الاضافة الى قسمين اعني اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما مر واثبت ابن
مالك في التسهيل قسما ثالثا شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقامه
والمؤكد للمؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه وقد مر لنا ان الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم الى انها غير محضة لانها في تقدير
الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف جزء عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة بينهما لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور
والثاني من جهة الاتصال من حيث انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك
وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام زيد وعبد هذا وضاربي زيد افضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف
اليه النكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز زيد قاله في المغني
وقال البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص عبارة عن
تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال انه مخصص لانه حين وضعه لم
يدفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو
قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسب التخصيص التام انتهى تنبيهان الاول
استفيد من كلام المص هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا يجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا الا ان الاهم من الاسماء
المعرفة بتعريف المص وهو حاصل المعرفة فيكون محصلا للحاصل بل صار زيد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه او بالعلمية نكر بان
يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيد كم الا حذفت ال من الاول وعلى التنكير في الثاني ولذلك امتنعت اضافة المضمر واسم الاشارة
لتعذر تقدير تنكيرها الثاني ان المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في قولك جا غلام زيد التعريف له لا للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف
اليه انما جي به لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل شي يفنى الا فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف
انما جي به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره في المغني التنبيه الثاني تستثنى
من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما يتخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد
بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها واختلف في سبب ذلك
اعني عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك
ان الاضافة تخفيف فينوى فيها التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل اما اذا
اريد المماثلة والمغايرة في شي مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شي من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحوهما فقيل جاء مثلك كان
معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشي الفلاني وكذا غيرك قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة
فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين الضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب اجاز بعض العلماء منهم
السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم لقوله نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت
به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناهما من شبهك
ونظيرك وسواك ونحوك وضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقال في الارتشاف ومأخذه السماع الثاني
ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ولا ابا له لان رب وكم لا تجران المعارف
والحال لا تكون معرفة ولا لا تعمل في المعرفة فائدة في نحو لا ابا له ثلاثة مذاهب احدها انه اسم مضاف الى ما بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة
بين المضافين تحسينا للفظ ودفعا لوقوع اسم لا معرفة في اللفظ والدليل على زيادتها انها قد جاءت في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا
اباك تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما قبلها فتتعلق بكون محذوف واسم لا
الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاركته للمضاف في اصل معناه اذ يعني ابوك وابو لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان واختاره
وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن
تبعون وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في القولين الآخرين من زيادة او حذف وكل خلاف الاصل قال ابن هشام
يشكل على الاول قولهم لا ابالي ولا يجوز ان تعرب الاسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا غلامي له ويحذفون
النون ويجاب عنهما بان شبيه الشي جار مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث ان احدهم ان الذي يقول جائني اباك
الدرب الذي يقول لا ابا لزيد جيد . الثاني قولهم لا غلامي له بحذف النون انتهى الثالث هل اضافته على التعريف لا انها في تأويل المضاف

والمضاف اليه فيها انه كان جزءا للمضاف في بعض او نظرا الى غيرهما فيقتضي الامر وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثا وبالعكس
بشرط الاستغناء عنه بالمضاف اليه كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم وقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى

٩٨ قد ما طلوا والتخصيص لا يحصل بكونها هنا الآن تصلح الحيثية وقيل انه حيث الثالث واستظهر المرادي الاول والمضاف اليه فيهما الى الاضافة
المعنوية ان كان جنس المضاف اي صادقا عليه وعلى غيره وشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
ما في شرح الفاضل الهندي في حواشي ابن الحاجب تقديرا اي الاضافة المعنوية بمعنى من البيانية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون
وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف سواء كان الظرف زمانا او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية فظرف
الزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقة نحو قتيل كربلا او شهيد الدار ومجازا نحو الد الخصام وهذه الاضافة التي
بمعنى في اثبتها المبرد تبعا لابن الحاجب في الكافية قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يمتنع تقدير
غيرها في شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به مما ذكر انتهى وما قاله اولا مردود
فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري حكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن الحاجب في كافيته ولم يذكر المصنف التها وذكرها ابن الحاجب وابن مالك
وتلامذتهما بانه تكرر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لان هذا الاعتبار يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي فان الوارد
مدخول في فلا تضاف الا اذا كان اكثر من ان يحصى فيلتمس بتقدير في بناء على تحرير ان المراد بالظرف مدخول في فان ظرف الكتاب
ان يكون بمعنى الظرف في الكتاب المفرد بعينه من ضرب اليوم مثلا كما قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافة فان تقدير الاضافة
بمعنى في التبديل في صدورها باللام ومن كما صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه مرتبطا اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا
للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا او بين اليوم والاحد
وكذا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا
يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة فيهما لان الاول يكون الاضافة
فيه نحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر معناها وما اليه الا انسب بالمعنى ان
الاضافة في ذلك بيانية واظهار مما خال عن التكلف قال بعضهم ويمكن ان يوفق ان الحامل لهم على انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون
المضاف اليه جنسا للمضاف وجائز الحمل عليه وهنا ليس كذا فليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا
يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد اليوم والفقه علم والاراك شجر انتهى الثالث فلم يبين المصنف تقدير الحرف في الاضافة
اللفظية مع اقتضاء المضاف اليه التقدير فيها ايضا والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية
مقدرة بمعنى اللام الظهور معناها في نحو قال المبرد مصلحة لما معهم ورد بعدم اطرادها اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير
فيها عن ابن جني ومن الشلوبين وانه لابد منه وان ظاهر كلام النحاة متأول وقد يكتسب المضاف اليه المؤنث تأنيثا وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث
من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى
في الجملة فالاول كقوله وهو الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر
لانه اكتسب التأنيث من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم
اني عنك غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه وتهره تكرهه وتبغضه
والمفحم هنا اي لم يطق ان يجيبك يقول لو كنت في جب بعيد القعر مثلا او صعدت الى السماء لم تتخلص مني واستصعدك من الجب واستنزلك
من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست مفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي والواو
ومن قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزن قوله فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء وتشرق بريقه اي غص به كما يقال غصصت
باللقمة واو غصنا فشبه بخاطب رجلا مديرا حالا لا يكتم ما يسمعه المعنى انك تشرق بالقول الذي لا تظهره للناس كما ان القناة تشرق بالدم لا شرق
واستعمال الشرق في صدر القناة استعارة من جنس الدم عليه بحيث يكون بين الظهور وليس برئته بابقيه عليه قال الدماميني في التحفة والى
البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهد كما شرقت
صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة ويعبر عن الرجل المتزيد بالاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في
ما نسب في المغني وغيره وظاهر ما ذكره جواز ان يكون المراد بما الموصوفة كان اشاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر وكنقص منها الظهر قال بعض المتأخرين
ويمكن ان يكون مرادهم بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على ما تقرر في علم المنطق قال الصلاح الصفدي ويحتمل ان يكون
مراده بعمرو والمذكور في قول الشاعر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار انتهى ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول الليالي
اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون

ومن ثم امتنع نحو قامت غلام هند الثاني المجرور بالحرف نحو ما

فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير فيها للنار لان الاصل فله عشر حسنات امثالها اي
في الحقيقة الموصوف المحذوف فاكتسى من عبارة المتن شاملة لما كان فيه المؤنث ظاهرا او مضمرا وزعم الفراء انه لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الا
قطعت بعضها ولا القناة اشرقت صدرها وان العرب منعت من استجازته ذكره في الارتشاف واجاز بعضهم مستشهدا بقوله تمنت
شمسا استضئ بنورها فلما اضاءت امرهني ضياؤها والثاني نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد
تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان
يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وسبقه لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير
في قريبا اذا لم يريدوا قرب النسب قصدا للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف ليصح المضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك
لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثم امتنع قامت غلام هند وجاءت امة زيد اذ لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء
زيد وانت تريد غلامها ولا جاءت زيد وانت تريد امته وزاد ابن مالك في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المصنف وهو كون المضاف بعضا من المضاف
اليه كمثال المتن او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا القيد بعد اعتبار
القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا
يصح ان تقول اعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت
فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة والالام يوم الجمعة وزاد الفارسي قسما اخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كلا
كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل
والافصح في هذا التقسيم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المصنف بقد التقليلية الى ان ذلك وان جاز وصح لكن الاصل والافصح التذكير
في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية تكميل وقد يكتسب المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف لمصدر
ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم السفر والمفعول في نحو غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع
في نحو غلام ايهم اكرمت من مجرور ونحو في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى هذا اشار الشيخ امين الدين
المحرومي المحلي بقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك
وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله
كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين
وقولنا انا ابو المنهال بعض الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون
واستدلوا بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقرا بعض السلف ومنكم
مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وقول الاخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فيمن
فتح غير وقد يؤول جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم
وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وتاول لانه توفا بيت الفرزدق فضرورة مشهورة ولا يأتي بحثه هنا في غير لان قولهم غيران واغيار
ليس بعرف ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ
يقرأن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما تصح والشيب
وازع وقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم رويا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور
فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بالفتح بناء وقراءة غيره بالجر ويوم لا تملك نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال الاخر
الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل روينا بالفتح قال البدر الدماميني في
شرح التسهيل قال ابن هشام سالني سائل من ابن يهب النصب الم تعلمي البيتين ولم يزد على ذلك فكتبته انتهى وقال في شرح المغني بعد
ذلك وجه صلاحية هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام قليل فاشار به الى البيت المشار اليه تم
الحكم حيث قيل هذا حين اسلو فبني حين المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه بانشاد ذينك البيتين صريح في ذكر محل الصبا
اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد الثاني مما يرد مجرورا الاخير المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب اليه شيء بواسطة

معربا

قليل

الفصل

١٠ الفعل الى الفاعل والمفعول نحو مررت بزيد جعل رابطاً بين الفعل وبينما ليس من المشترك كما مر خرج بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم ان ليس في كلامهما
ان الفعل حيثما حدث يكون حرف الجر ملفوظاً كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملاً لما ذكر من ان المضاف لا يكون الا اسماً كما
صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث انه مع زيد مفعوله ليس مضافاً ولا باسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ماول بمرادي جردت
مضافاً المضاف هو المجرور لا الفعل الاصطلاحي والذي دعا شارح كلام ابن الحاجب كالرضي الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلاً
شرعي في حروف الجر اي التي هي ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك والمشهور من حروف الجر اربعة عشر جزءاً باسقاط
خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكي فجعلها اهل الحاشية عشرين وما عدى كون الثلاثة الاول جر مشهور وغير مسلم فانها ليست في الاشهار دون
ما ذكروه وان نصبت اقتضاها الا لكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وسيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى واما
الثلاثة الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ الجلالة وفي لامها الاولى الاثبات
والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي عندهم بمعنى الابتدائية سمع من بعضهم اخرجها من كمه وقال ابو ذؤيب
الهذلي شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر بها الا ما
الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وان المصدرية مع صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما
يضر وينفع وكي نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم انها ناصبة دائماً واختاره المص كما سيأتي في بابه حتى
الافعال وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف
النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها
تحدث صفة في الاسم نحو قولك جلست في الدار دلت في على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في جمع
الهوامع وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد بقي منا على زنة الى وزعم الكسائي والفراء الا
وخففت لكثرة الاستعمال وقال ابن هشام هي لغة لبعض العرب قال ابو حيان ... وقلتها لا انها ام حروف الجر كما قاله الحريري في درة
ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند فهي ولها اثنا عشر معنى احدها الابتداء والغاية
المراد بالغاية هنا ابتداء المسافة وكذا في قولهم الى لانتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانما المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي
ويلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان مجازاً الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال اخر كثيراً ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض المقصود والمراد هيهنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تختص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي
لها غرض ولا يصح ان يقال فلان الغد من اول النهار الى اخره فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية قاله عصام الدين ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان خلافاً لاكثر البصريين
نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة وتاويلها تعسف وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله انه من سليمان
وعلامتها صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها مقابلتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معناه اعوذ به التجاء اليه الثاني التبعيض وعلامتها
جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم والمفعول الصريح في هذا المثال محذوف اي اخذت من الدراهم شيئاً ان ضربت المفعول
مقلداً فالجار في المجرور وجهان ان يكون متعلقاً بالفعل وان يكون متعلقاً بمحذوف صفة للمفعول وان
مؤخراً تعين تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها
لا بق لا يصح ذلك في نحو قد كان من مطر اي شيء مع ان من بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة الا ان تقول
المراد الذي في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك
قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلاً من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف من الابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص
على العموم او توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءني من رجل والثاني نحو ما جاءني من احد ولها ثلاثة شروط ان يسبقها نفي
او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلاً نحو ما يأتيهم من ذكر او مفعولاً نحو هل تحس منهم من احد او مبتدأ نحو هل من
خالق غير الله قاله ابن هشام في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام
بلا شرط وتبعهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بانها
وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام فيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل
فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الايتين للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره

واسطة عقد على

ابن مالك واستدل له بصحة قولك تقربت منه وهو يقتضي تقربت اليه الثاني عشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة
من هذا الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس قال ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بان ارادة
كون الطرف آلة للنظر من جهة الباء كما قاله يونس ليس الكلام فيه للابتداء وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر فيه فمن لابتداء الغاية
بمعنى الباء معنى [illegible] ان [illegible] لا ارادة المستعمل فتامل الثاني عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا
قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من
الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا قال ابن هشام والظاهر ان من فيهما ابتدائية
وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الشمني هذا ليس بجيد في قول سيبويه
ما يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو لي من فلان صديق حميم
والظاهر ان التجريد [illegible] ابتدائية او ظرفية السادس عشر التنبيه نحو قوله انت مني بمنزلة هارون من موسى قيل والظاهر ان من في الحديث للابتداء
اذ التقدير [illegible] بمنزلة قريب هارون من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى الى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية المكانية والزمانية
نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو اعطيته من مائة الى الف الثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر في الحكم
به او عليه او التعلق نحو من انصاري الى الله وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها للانتهاء ايضا الى
المرافق والى اموالكم [illegible] خبره وما ورد من ذلك يؤول على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى في الآية الاولى من يضيف نصرته الى
نصرة الله او من ينصرني [illegible] الكوفة ذاهبا الى الله الثالث التبيين وهي المتعلقة في تعجب وتفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها نحو
ما احب [illegible] وقوله رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لالى مخصوص لابن مالك الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية
اي منتهى اليك الخامس الظرفية [illegible] ذكره جماعة في قوله ولا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس واوله بعضهم
على تعلق الى بمحذوف اي مطليا بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين معنى مبغض قال ولو صح
مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي مني السابع
موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا
بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو اي تهواهم وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل عن ولها عشرة معان احدها المجاوزة
وهو الاكثر منها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد
اي بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزي نفس عن نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل نفس وبدل امك الثالث الاستعلاء
نحو فانما يبخل عن نفسه اي عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك اي لاجله الخامس مرادفة بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق
اي حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر السابع
الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت السهم عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان
يقال ذلك اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس [illegible] والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة
وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج ابن معزوز والاستاذ ابو علي في احد قوليه انها اسم دائما ولا يكون حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان
احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم علي ذنب ثم انه قد يكون على مجرورها
كما مثل به وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري معنى الاستعلاء وعلى النار ان اهل النار يستعلون
المكان القريب منها وههنا بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفه
عبد الرزاق بن اسحق السمرقندي وكان في حدود [illegible] ثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين علي الجرجاني ورد
الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة واكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف
على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه واطاله ولم يكن احد يتجرأ على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور
فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف
الاوبهي وتكلم في اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة [illegible] ما يراه من الخلل في [illegible] فغضب الامير تيمور من
تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه ثم ان [illegible] المذكور [illegible] جلال الدين [illegible] هذا البحث ثم قال
لا باس بايراد الكلام بجميع ما اللغة العربية [illegible] كلام كل منهم على هذه الصورة قال [illegible] صاحب الكشاف [illegible] الاستعلاء في قوله تعالى على هدى مثل

تمكن

١٠٣ ثم كنهم ولستقرارهم عليه وتمسكهم به شبه حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه قال المحقق التفتازاني في شرح هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية
فلجريانها اولا في متعلق الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني
بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه
معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازاني بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب اعتبار
التعدد في الماخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا
تنتزع تمامها من كل واحد من تلك الامور بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا ما اعتبر فيه معنى الاستعلاء
مفرد فلا يكون مشبها به قال الدمنشاوي واقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك
الامور بقرانها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من تقارب الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة
امور وبهذا اتضح ان تستعار العنقود للثريا مثل ان يقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السماء وقد استعار والنطاق والحمائل للكواكب التي
حول الجوزاء والمراد ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة انتهى الثالث المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه اي مع حبه الثالث
المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وهو لقحيف بن عمير العقيلي حكى ذلك المبرد في الكامل قال ابن هشام في شرح اللمحة
قال في المغني ويحتمل ان رضى ضمن معنى عطف ومن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول
الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له تحصيل لانه ان لم يحمل على معنى عن فكيف يتضح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن
رضى محمولا على ضده لان ضده لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت ما قول بلم تسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان
معنى اقبلت على الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين غفلة الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله
علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس السابع موافقة
الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقد قرئ بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه
على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله فوالله لا انسى قتيلا رزئته بجانب قوسى ما حييت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى
وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب اذا تقادم العهد وقوله بكل تداوينا ولم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان
قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم
ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بذلك او وصلت معنا الى ما بعدها
على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان الجملة الاولى وقعت
على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها قال ابن هشام التاسع ان تكون زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قال ابن جني ويحتمل ان المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدأ مستفهما
فقال على من يتكل والثاني كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قال ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى
اعجبه ولا معنى له ههنا وانما المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي القاموس الروق مصدر راق عليه اي زاد عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين في فيها
عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في
بضع سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمته
او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها
الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يبقى انها بمعناها التمكن المصلوب
في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعية مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر
والكلى السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا اي منهم بدليل الاية الاخرى
الثامن مرادفة عن نحو ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع
الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزائدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها والباء وحركتها الكسر وتدغم مع الظاهر فيقال بزيد حكاه
من بعضهم قاله ابو حيان ولها اربعة عشر معنى احدها الالصاق قيل وهو لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه قال في شرح اللب وهو تعلق
احد المعنيين بالاخر حقيقة نحو امسكت بالحبل ومجازا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وتسمى باء النقل وهي تغيير معنى الفعل وجعله
متضمنا لمعنى التصيير كما في الهمزة والتضعيف وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر وتطلق التعدية على معنى آخر وهو ايصال معنى الفعل الى معموله

بواسطة خروج المجرور وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد حروف الجر وذهب ذلك على بعض من عاصرنا فضل التعليقة منها المقام بهذا المعنى
الثاني التعدية وهم منه قال ابن هشام ويسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر تقول في ذهب زيد
ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقال المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا مردود بالآية ومن
وروده مع المتعدي دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث الاستعانة
وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا
بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي
التي يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني وقد اختلف في الباء من قوله
فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي فسبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف
الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال الشيخ [illegible]
في التعليقة الدقيقة بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم لم ينفوا الصفات راسا [illegible] التعطيل بل نفوا زيادتها [illegible]
[illegible] عين ذاته وكان المؤلف وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على التنزيه لان القول بالزيادة يؤدي الى محذور [illegible] نقيض عكس ما اراده [illegible]
التنزيه كما هو المقرر في علم الكلام فليراجع ثم انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل وهي التي يحسن
مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على انه مفعول لاجله الثامن
المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كافأت الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف انتهى التاسع المجاوزة قيل تختص بالسؤال [illegible]
في الهمع ظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به خبيرا بدليل يسئلون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل يوم تشقق السماء
بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي تشقق بها [illegible] العاشر الاستعلاء نحو [illegible]
[illegible] من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك [illegible]
وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان تكون الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث تدعو الناظر [illegible]
يشرب منها انتهى الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو
بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسألك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو
وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع على ما في المغني احدها الفاعل
وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والمجرور مرفوع تقديرا هو
الاصح كما في الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اي فهي للتعدية قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن بمكان ويصححه
قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو [illegible]
بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل
اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب هو غير جائز [illegible] ومن مجيء كفى هذه مجردا [illegible] والاولى متعدية لواحد كقوله قليلا منك يكفيني
ولكن قليلا لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله مهما لي الليلة مهما ليه او ودي بنعلي
وسرباليه الثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في
عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى
المتعدية لواحد منه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في المفعول غير مقيسة مع كثرتها لكن
جزم الرضي بانها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست الثالث المبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم
وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها زيدت في ما اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم
ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه الرابع الخبر قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر
على ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل عما يعملون وبعد اولم
يروا نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة
الاولى في المغني والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا

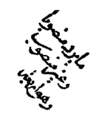
١٣ يوم لا ينفع شفاعة بمعنى قبلا عن بعد ويعني في وعند والاقلة ثلاث نحو اسمع هذان ولكن تعمل فالاول كقوله فان تنازعتم خفية لا تفعلوا ما لك
مما احدث بالحرب والثاني كقوله ولكن اجر الوصلت بعدين والثالث كقوله الاهل اخو حيش لبني عبدالله انتهى وقال في المغني زيادة
في الخبر ضربان غير موجب فيقاس وتقدم مثاله وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه حلوب وخرا شيبة جليها
والاولى تعليق مثلها بما استقر محذوف هو الخبر الثاني الخامس لحال المنفي عاملها كقوله كان دحيت الى ما بنا داعيه فاليتني حين كل
ذكره ابن مالك التاسع من التوكيد بالنفس او العين نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه واللام وهي مكسورة مع غير مضمر ومفتوحة معه في لغة خزاعة
نحو لكم ولنا وتكسر لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر لياء فانها تفتح معه نحو يا الله ومنه
تفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال قال الارضي ونقل فتحها مع جميع الظاهرات ولها عشرون معنا احدها الاستحقاق وهي الواقعة
بين معنى وذات نحو الحمد لله التالي الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر
المعنيين مثله تعليل لاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل
بين الناس ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهل هو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من
المنادى اي مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع على الاول السابع موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها الثامن
موافقة على نحو ويخرون للاذقان سجدا التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا
وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته لخمس خلون الثاني عشر
موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله
ابن الحاجب قال ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له
واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون
ومن تبعهم وردوها الى التعليل المجازي اذ السبب فاقد المسبب مقامه وسيأتي عليها مزيد الكلام في حديقة الافعال ان شاء الله تعالى السادس عشر
القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء
وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في التصريح لان ضرب
متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني
على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي
اللام الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد ومنها
اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجار لما بعدها
هي او المضاف قولان ارجحهما الثاني لان من شأن المضاف ان يجر المضاف اليه والاصل عدم الاقحام ومنها اللام المسماة بلام التقوية وهي المزيدة
لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب
لعمرو وقد اجتمع التأخير والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها اللام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف وسيأتي الكلام عليها وهي
على ثلاثة اقسام كما في المغني احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب واسم تفضيل مفهمين
حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ
في شرح الجمل لم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه لتي لاجلها اختصت اللام بالفاعل والى بالمفعول والقول عندي في ذلك ان
مجيبا اللام لما كانت في باب الاستخبار والاخبار تختص بالفاعل في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول هو لفلان فتأتي باللام وليس كان الى لا
تدخل في باب الاستخبار والاخبار الا على المفعول في المعنى نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول هذا الى فلان فان قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل
والى في اصلها للمفعول قيل لان اللام معناها في الاصل الملك والاستحقاق والملك والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا او استحقوا الاشياء
والى معناها انتهاء الغاية والغاية منتهى فعلك فلذلك اختص بما ذكرناه انتهى الثاني والثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومبين
فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك
كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له والتقدير اردت لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانها في معنى
خسر وهلك تتمة ومما يجر الاسم المضمر من حروف الجر الثلاثة الآتية ذكرها في باب الاستثناء وهي عدا وخلا وحاشا وسبعة منها تجر الظاهر فقط –

وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني
وكسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا ومذ بحذف النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة ساكن نحو
اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف
ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب قطعا وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل قاله في المغني وفي النهاية قالوا
مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذا قالوا اصل مذ منذ يلزم على قولهم ان المخففة من ان وكان حرفان وان رب باعتبار لغاتها عشرة احرف وحكى
المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان اصلها منذ كانها حذفت نونها وتركت على اصلها الا ترى انهم
قالوا الاغلب على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت مذ فرع منذ هذه لساوتها في الحكم انتهى ويختصان بالزمان غير المستقبل
من الماضي والحال وكان عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا كما قاله
الرضي وغيره ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر وقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان
والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا ومعنى من والى ان كان معدودا نحو ما رايته مذ ثلاثة ايام اي من ابتدائها الى
انتهائها ورب والقول بحرفيتها كما مشى عليه في اطلاقه السابق هو مذهب الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة وذهب الى انها اسم
وهو مرتضى الرضي وفيها ثمانية عشر لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما او معها
فهذه ست عشرة وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما وعليه الاكثرون الثاني انها للتكثير دائما
الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات و
الافتخار وللتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد يكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل
قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيامة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وقال الشاعر ربما
اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل
ومن الثاني قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه
ويهرم في سبع معا وثمان اراد ادم وعيسى والقمر انتهى ملخصا وقوله لم يلده اصله لم يلده باسكان اللام وكسر الدال ثم سكنت
اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا لفتحة الياء وربما الضم اتباعا لضمة الهاء قاله الدماميني ويختص رب بالظاهر النكرة لفظا و
معنى نحو رب رجل واحد ويغلب في منعت هذه النكرة ولا يلزم خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتأخرين منهم الشلوبين في البسيط
انه راي البصريين لان عاملها يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش وقاله الفراء والرماني
وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لان ما فيها من معنى القلة والكثرة مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج عليه بقول ام معاوية
عنى بالهمام معاوية وقوله الا رب مولود البيت يطلب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف هي فيجب بقاء عملها وذلك بعد الفاء كثيرا كقوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه ومع التجرد اقل كقوله
رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله وقد يجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو
ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امرأتين وربه نساء ولقلة ذلك وشذوذه لم يذكره المص فجعلها انما يجر الظاهر وقد صرح بضعف ذلك
في بحث المضمرات وتبع فيه ابن مالك ومنعه ابو حيان فقال لما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ليس كذلك
اورد ذلك على سبيل الجواز انه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر
من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب فليراجع الثالثة تنفرد رب من بين حروف الجر بوجوب
التصدير كذا قال غير واحد فقيل لانها للانشاء مثل كم وقيل لانها للقلة التي بمنزلة النفي والنفي له صدر الكلام قال الدماميني واستشكل
ابو حيان وجوب التصدير بوقوعها خبرا لان في قوله اماوي اني رب واحد امه ملكت فلا اسر لديه ولا قتل وهذا كما تراه غلط ظاهر فان هذا
البيت لا ينافي التصدير بدليل ان زيدا ما ما ما ما وزيد انه لقائم وزيد لا هو قائم وقد نبه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط انتهى وهذا البعض
هو ابن ام قاسم المرادي والتاء وتختص باسم الله نحو تالله لاكيدن اصنامكم واما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ واشذ منه حكاية ابن خالويه
تالرحمن وتحياتك ويلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم التاء اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها
زيادة معنى التعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره قال التفتازاني في اعرابه بعد نقله هذا الكلام ما قاله من البدلية كثير من

الفجر، بل المعنى عليه نبيل وعلى مقدمة التسهيل ومقتضى النظر انه لم يثبت منها اصلا الا الاخر وقولهم ان معنى التعجب مخصوص عليه ان ذلك لازم في
القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة على ان ذلك لازم في التاء واللام وحتى في
لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى راسها او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون
آخرا او متصلا بالآخر فلا يجوز سرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع
الفجر او لكونه جزءا ولم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتصل دخوله نحو صمت
الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف ايضا ومتى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا فانما
يحكم بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني
ووهم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق ان
العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها منشأ الوهم ابن الحاجب ذكره في الكافية في حتى من مجيئها
مع كونها لا تجيء لا يكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه بان الى بمعنى مع قليلا ايضا متوهما من دخول ما بعدها في حكم
ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد
بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجرد من ما نحو ويكأنه لا يفلح الكافرون
اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقترنة بما الكافة كما في مثال وبما المصدرية نحو واذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث الاستعلاء
ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير وقيل في كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال اعاريب ذكرها
في المغني الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما
وهو غريب قاله ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احد اداتي التشبيه والا صار المعنى ليس شيء
مثل مثله فيلزم اثبات المثل لله تعالى ونفي المثلية عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة ما هو على حرف واحد
اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما
زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل كما زيدت ... وقيل لا زائد
منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول
ومنها زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم تنبيه لا يرد على كلام المصنف جر حتى والكاف للضمير في قوله
هنالك ... وقوله وام اوعال كها او اقربا لانه ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهو للقسم ولا يتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن
الحكيم فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون وطور سينين فالثانية للعطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب اما واو رب
فالصحيح انها واو العطف وان الجر بعدها برب مقدرة خلافا للمبرد والكوفيين ولا تختص هذه الثلاثة اي حتى والكاف والواو بظاهر
معين كما اختص ما قبلها بما مر وزائدة من حروف الجر لفظة مشتركة بين الاسمية والحرفية وهو خمسة احدها وثانيها عن وعلى فيكونان اسمين بمعنى
جانب وفوق ومنه اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة
على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قال فاذا قلت قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وللمجاوزة فاذا جئت
بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا يجر عن في المشهور الا بمن وقد يجر بعلى وهو نادر والمحفوظ بيت واحد على عن يميني مرت
الطير سنحا قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا اعرف من انشده تماما ولا نسبه الى قائله عن وعلى بحالهما في دخول من عليهما كما يغلط فيه كثير
فان قلت يرد على المصنف ورود عن البدل الاحتمال الاسمية الثالث الذي حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن الانباري فقال انها
تستعمل اسما بنفسها اذ المعنى من لبك كما يقال غدت من عليه هو غريب الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما
ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان ومنذ يوم الجمعة وفيهما حينئذ اقوال احدها انهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير
ثم قيل يجري الخبر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان
الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج والزجاجي ومعناهما
بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان وقال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان وما بعدهما فاعل
لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان ومنذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي الرابع
انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية وهذا قول

النوع الرابع منصوب على غير مفعول وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا اخواتها لبيان انه من حكم ما قبله مخرجا منه
بعد الا او احد اخواتها الا لا الترس

17 بعض الكوفيين الثالث ان يخالف على الجملة صفة كانت هي الغالب كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره لوسميته كقوله وطال اني الى الناقة
يا قمر قوما قولا انا حنيفا وهو المشهور انهما ظرفان مضافان فيدخل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة الثاني انهما مبتدان يجب
تقدير زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا للمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر
كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع
رفع ولا محفوظا بالاضافة ويقع مثل هذا الكتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله فانفخ فيه فيكون طيرا فيمن قرأ بالتاء
من كهيئة الطير فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام حمزة ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل
مررت بكالاسد نقل في شرح بانت سعاد عن ابن مضا انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل نحو جرت وتعتبر بحرف حيث كانت زائدة في خلاف
لما جاز زيادة الاسماء وحيث تعين هي مخفوضها اسما كقوله فاءب بجيء في منامنخشيا مثل الذكا الاشقاء الليث معا خلافا لابن مالك ابدا
ان يكون مضافا او مضافا اليه على مثل كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا الجر للمضيع على الشاذ ثم ما اثبته الجمهور من البصريين
والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في النعت كقولهم هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد
لذوي المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وفي عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم فانه معطوف على ايديكم لانه مغسول قال ابو حيان
وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف
بحرف العطف انتهى قال الدماميني في التحفة الخزرجي صاحبنا الشيخ شمس الدين الخطيبي المعروف بابن اللبان انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي ووجد
فيها ان الرجلكم في اية الوضوء مخفوض بالمجاورة قال فجئت لي الشيخ جمال الدين بن هشام وهو جالس بصحن الجامع عمرو بن العاص فيه الكلام
المذكور في الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحدة خلها ساقطا الشيخ بهذا الكلام وارمه وجبرنا
ذكرته ومضينا انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور عطف البيان قال لا يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع وبالعكس
امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو محجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان في البدل لا نعلم ما الاجراء فيه ولا يحفظ من كلامهم انتهى
قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا وقالا في قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي في الاصل هذا جحر
ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب
المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس
انتهى وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذا جحر ضب خرب بالجر وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة
وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال ابو حيان وقياسه الجريان في الجمع والمانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو
قريب من راي الفراء تنبيه حركة الجر على الجوار من جملة الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وبهذا يندفع استشكال تصور العامل الجر
فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور فمقتضى
كلام المصنف على النوع الثالث من انواع المعربات وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال النوع الرابع
من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحد اخواتها وهو غير وسوى وليس
وعدا وخلا وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم اتصافه اي المذكور بما نسب الى سابقه ولو كان سابقه حكما نحو قام القوم
الا زيدا وما قام الا زيد فزيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور
الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع وقد
بينهما مفصلا بقوله فان كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا فمتصل نحو جا القوم الا زيدا وما جا الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد
لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا تنبيهان الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما
مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا او تصريحا والمختلفان
في الماهية لا يتساويان في جميع الاجزاء حتى يجمعهما في حد واحد والدليل على ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج بل لا يمكن جمعهما
في حد واحد باعتبار اللفظ الا ان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان
يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة
المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا
من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جا القوم الا حمارا المخالفة القوم الحمار في المجي انتهى وعلى هذا الحد المصنف



المتمم

متصلًا والا فمنقطع والمستثنى بالا اذا لم يذكر معه المستثنى منه فعرب بحسب العوامل ويسمى مفرغًا

١٨ في شرحه المذكور ان الثالث يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى وذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت
القيام للقوم الذين من جملتهم زيد ثم تقول الا زيدا فقد نفيت القيام عن زيد فيقتضي عدم القيام عن زيد تخصيص فعل القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم
وكذا قولك ما ضربت القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب ضربه هذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء
شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يثبت تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا والتخلص عن هذا الاشكال فقال بعضهم المختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه والقوم في قولك جاء القوم فلم يخصصوا الا ان
المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد بقوله الا زيد قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وان اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المصنف ارتضى هذا الجواب
حيث قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها الدال على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الا
مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحد لان الواحد داخل في العشرة بقصد
ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو مجاز وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد
لما بقي فقولك له عشرة الا واحدا بعض له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر
من لفظين وقبل وليس بشيء لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة
امام الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال المحققون واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم لانه انما يلزم لو كانت النسبة
له بعد المستثنى وليس كذلك بل النسبة بعد المستثنى منه والمستثنى معا وانما اجري الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة
اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد واجراء الاعراب على الجزء الاخير بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى
مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان
المستثنى لم يخرج عن كونه مدلولا للمستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه
ما خرج من النسبة المستثنى ثم حكم وطلب فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه داخل من حيث الافراد في اللفظ
ما خرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتامل تشفيه هذا الثالث انما سمي المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا الدخوله
في دلالة مفهومه ودلالة المنطوق اقوى في المخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها الرابع لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه
بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس صرح بعض المتاخرين بهنا فقال هلا كان الا استثناء
متصلا ولكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمار ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار او ما
يشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك فالمستثنى الحمار منه دل على هذا الحذف احتشاء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني زيد
اخراج زيد على تقدير على حال من الاحوال فيما جاءني زيد الا راكبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء
المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني احد الا حمار او عدم اشتغاله فيما جاءني الا زيد اجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرجه
عن الانقطاع بحسب اللفظ وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح له الاسمان باعتبارين مختلفين فلا باس بقصره على احدهما القصد التمييز بينه
بين نوع اخر يخالفه في طريقه وهو المتصل لفظا انتهى والمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا بل نوى ويسمى الكلام ح ناقصا اعرب
بحسب مقتضى العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف قام
المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة لصحة ما قام الا هند قيل بطريق الاصالة والتعبير للفصل بالا وفيه نظر اذ الفصل انما يكون مسوغا للترك
التانيث لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا او ما قام الا هند يجب فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق بدليل قوله فما بقيت
يبتدوهم في حراب الا الضلوع الجراشع وسمي المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه الاسم لا مفرغ وحده وانما سمي بذلك تسمية له باسم عامله لانه
هو المفرغ في الحقيقة لانه يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لذا فرغ عنه للعمل في المستثنى فلا احتياج الى ما قاله بعضهم بان المراد بالمفرغ المفرغ له على
حذف والايصال كما قاله الرضي وفيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان ذلك تفريغ المفرغ فالمفرغ عن اعراب المستثنى
منه ... التنبيه الاول التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ويجوز في الاستثناء المفرغ ان يكون في محمول على
... ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالجر نحو ما اسمية الا اسماء سميتموها والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنائب
عن الفاعل نحو ... والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها و
... ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك انما هو لان الواو منفصل من

المعنى مما قبله لغا الفضلة نفيا واثباتا والواو ايضا موقف بنوع من الاتصال انما يجيء على الفعل مع حرفين موقف لفي الاتصال اما وقوع الحال بعدها
نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو اشتهى ويكون في الملحقات المفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا
ولا يتعقون نفسه الا وهم كارهون والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء واما التوابع فمما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيد الا ثوبه
واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد لا يقع فيهما التفريغ ضرورة انه لا يكون الا في متعلقة مما قبل والتعلق به في عطف
البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر عطف بيان متعلق شامل المذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية تعم
المستثنى وغيره حتى تقدرها وتخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف نحو والرضى وصاحب اللباب وقع التفريغ منه نحو ما جاءني احد الا
وما القتباسه الا انت خير منه وفي المغني لابن هشام ان التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام
النحويين بخلاف ذلك وظن التفتازاني ان المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة الثالث كل
استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العوامل فيكون من تمام الكلام والله اعلم ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء
الثالث حذف المستثنى منه والمفرغ يقدر بالضرورة وما يتناول المستثنى ويناسبه في جنسه وصفه ففي نحو ما ضربت الا زيدا اي احدا وما جئت
الا راكبا اي على حال من الاحوال وما ضربت الا تاديبا اي لغرض وقس على ذلك الرابع من الغريب من يشغل العامل في التفريغ بجملة بعد فينصب
الا على الاستثناء نحو ما ضربنا الا زيدا وما مررنا الا بزيد فزيد لنا لبن منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا مما يكون
حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل
والكلام معدى مع المستثنى غير موجب نفع الجميع هو ما تقدمه نفي او شبهه من نهي او استفهام انكاري فاما الا اذا مما لا استبعاد اشتراك الا
بجملتين ووقوع الفعل منها او عليها وفي الغة واحد بابها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فكان من غير الغالب نحو كل حيوان يحرك الفك الا
في الاكل الا التمساح وقرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرأ جميع الايام الا اليوم المستثنى وضابط استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وغيره بعضهم
استقامة المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او يكون هناك قرينة في الدالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني لظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك الشيء وقال ابن مالك في شرح
التسهيل اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو ... الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم احد ولم افطر تنبيها الاول لا بد ما
ذكر نبذا فالمراد وان كان ما الكلام غير موجب لان معنى زال نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو مع الثاني اذا كان الموجب لازما النفي كلولا ولو فذهب المبرد الى جواز التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو
كان معنا الا زيد لغلبنا قال ابو حيان في الارتشاف والصحيح انه لا يجوز وان ذكر مع المستثنى المستثنى منه سمي الكلام تاما وفيه تفصيل فان
كان الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو
جاء القوم الا حمارا تاخر المستثنى على المستثنى منه كما مر او تقدم نحو قام الا زيدا القوم واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم
كالجزء منه ضلت كسائر الحروف التي هي كك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبل
الا بواسطتها وهو راي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين قال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل
هو ما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى سيبويه فعلى هذا كان كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه وكل يدعون وصالها الى ذ
لا تغرهم بنا كاو وقيل هو استثنى مضمرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة قال للفارسي وهو سائر له في ميدان شيراز
انتصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير استثنى زيدا فقال له لا تقدر ما منع زيد فانقطع الفارسي وقال هذا جواب ميداني
ثم كتب فيه شيئا وقيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه الفارسي عن الكسائي فالتقدير في نحو قام القوم الا زيدا
الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له تنبيهات الاول ظاهر كلام المصنف تعين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك
الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيح البخاري لا يعرف اكثر المتاخرين في هذا
النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم والا بمعنى
لكن وابو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله كل امتي معافى الا المجاهرون وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل اي الا قليل
لم يشرب جزم بذلك في مختصر العمدة وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب على الاستثناء وهو الافصح ان
يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب [illegible]
هو نعت وانه ينعت بما بعد الا [illegible]

والاتباع في كلام تام منفي متصلا هو الاحسن بدلا على اللفظ نحو ما ضربوا الا قليل او بدلا على المحل نحو لا اله الا الله

١١٠ لا الا المهملة والا صفة فالزم النصب فيه على الاستثناء ونعم ان يجوز الاتباع قوله وكلام غير تام ما يفقد انه لم يطابق الا الفرق بان الكلام اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه يحتم نصبه مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في حيزه كقولك الكميت ومالي الا ال احمد شيعة ومالي الا مشعب الحق مشعب ولا يجوز الابدال لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول مالي الا ابوك ناصر وقال حسان فانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع قال ابن هشام ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل وتنظيره بجاءني اخوك زيد فان المتبوع اخر وصار تابعا اما مرتب كما احد اشتهى وقال ابن الضائع الوجه ان يبقى هو بدلا من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة انتهى وان لم يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل فان كان المستثنى متصلا فالاحسن والارجح اتباعه اي اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها يخالف ما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قال ابن هشام في المغني ومذهب البصريين ان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود على المبدل منه وانه يخالف المبدل منه فان المبدل منه منفي والمبدل موجب واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط بالضمير لظهور ارادة البعضية وعن الثاني بانه لا منع من التخالف مع التحرز المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم وجعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله الرضي ورد واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلي العوامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل انتهى قالوا وفائدته قال ابن النحاس في التعليقة ليس في الابدال ما يخالف المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرء السبعة بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء وحده الا ان الاول زاد جماعة منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسألة اعني ترجيح الاتباع على النصب قيدين آخرين احدهما ان يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا وثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن خطأ الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا للطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه حكى نحو القيد الثاني عن ابن السراج ورده انتهى فلا يرد على قضيته اطلاق المحرر الثاني مدفوع بانه لا يستفاد من كلام المصنف ترجيح هذه الاتباع فينبغي التصريح بما حد القولين وقد يجاب بانه تمثيل فعلى ذلك اشار الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة الثالث علل كثير ترجيح الاتباع على النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى منه في الاعراب قال الدماميني في المنهل ومقتضى ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت قد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قال لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا ولا حسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم منهم صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ لمانع فعلى المحل حملا على المختار على الامكان وذلك في مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا للمباشر لها نحو ما جاءني من رجل ولا امراة والا فانه لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا يبقى ان يكون شاملا لا ما بعدها ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكن ان تكون في ذلك هنا الثاني المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من لفظ المجرور بها ايضا لانها انما جيء بها لتوكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور مباشرا كما مر او تابعا للمباشر لها نحو [illegible] الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل كما سيأتي لتعذر الابدال من لفظ اسم لا [illegible] لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في معرفة ولا فصلها الا في المعنى لانها [illegible] ملفوظ بها ولا مقدرة لانها انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة [illegible] مفقود كما عرفت [illegible] وليس انما عملت الفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما وكان نحو ما كان زيد شيئا -

، وان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب والتميميون يجيزون الاتباع نحو ما جاء القوم الا حمار

111 — موضع ان اتوى شك

شيئا الا بها بناء على البدل لان البدل الحال كان لا النفي لا لكان والنفي بها وكان بعدها يمنع تقدير ها بعد الا الا لما كانت ليس في الاستثناء الفي توهم
انها مشابهة لا في العمل وليس كذلك بل عملها النصب في الاستثناء اذا ادت بحرفه من النفي لم يبق العمل ولكن لما كان اشكالها من النفي منعت ابن
ابن الحاجب اختلف في المبدل منه اسم لا هلا الا ما قوضيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار محل
الاسم قبل دخول لا الاثر في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا الداخلة موضع رفع بالابتداء وهو قول
الاكثرين ويشكل عليه امران احدهما ان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في ابيات ولا قائل
المراد في البدل بحث حلوله محل اسم لا فيتوهم هنا شيئا واجاب عن هذا ابن هشام بانه مبدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد يعطى حكمها
ولكن يذكر الخبر نحو لا اله الا الله موجود انتهى وبعضهم التزمه بانه هذا خروج من فرض المسألة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان الاسم
المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا دافعا للاشكال انتهى قلت واجيب ايضا بما اجاب به ابن هشام
قول مستقل كما عرفت قال جماعة وحكاه في الهمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين فاجاب الشلوبين عن هذا بان ذلك الكلام على توهم
كلام اخر فلذا قلت لا احد فيها الا زيد مع الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهو في معنى لا في الوجود اله الا الله فيصح فيه
الابدال وهذا الجواب اضعف للاشكال لانه كالاستخفاف وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على اسم لا فيكون الاتباع على اللفظ
لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه الامن الا قرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ ثم
ان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم
الا اثبات امكان الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى ومع لا الهة
الوجود له تعالى اما على الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الزمخشري في بعض الكتب عن هذا بان
المرفوع بعد الا مبتدا والا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر
والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام فيقال لما نقول نحو لا طالع جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل
ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة خبر لا نص في التوحيد لا بالنظر الى المعنى
لان التقدير لا يخلو من احد الامرين وقد عرفنا انه لا يتم بها وانما تعد كلمة الشهادة لا مفيدة اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا ثم
من اجاب بتقدير كل من موجود وممكن قبل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقدير بان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود
بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود فحال ويبقى واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان الغير
وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة بقائه واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قوله
الحصر الاحسن اتباعه ان نصبه على الاستثناء جائز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت الثاني في صورة المجرور بمن او الباء الزائدتين فوجه
ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي [illegible] الا يد ليست لها عضد الجر على الصفة واما في صورة اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا
وقع الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار وذا الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه
الجرمي قال لانه لم يتم الكلام ورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكره وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على الابتداء انتهى وقيل على الخبر
للا نفسها ولم يتعرض له لفساده قال ابن هشام يرده ان لا لا تعمل الا في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة وان كان المستثنى منقطعا فان
لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز
تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط العامل عليه لا يصح ان يقال زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال
لكن النقص وكذا كل استثناء منقطع يقدر لكن كما قال البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرده انها لا تفيد الاستدراك
والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان امكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب لا متناع الاحمار
البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمارا ولغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجيزون مع اختيارهم النصب على
الاستثناء الاتباع بجعله تابعا للمستثنى منه على ما مر نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء او ما جاء القوم الا حمار بالرفع على الاتباع
قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه في مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل الصورة دخول المبدل منه
قلت يعني على سبيل المجاز وقالنا ما على جعل الحمار مثلا في نحو ما في الدار الا حمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم
ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على تخييل العموم بحيث يكون شاملا له فاذا قلت ما جاء القوم الا حمار فكانك
نفيت مجيء القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار هادخل في حكم المتبع والثاني انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا

جواب اول

جواب ثاني

جواب ثالث

والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها ويجر مع حرفيتها والمستثنى بليس ولا يكون منصوب على الخبرية فاسمهما مستتر وجوبا وبما خلا وما عدا منصوب

١١٢ المصنف فقال الا الحمار وصار ذكره احدا توكيدا للعلم انه ليس من اجله ثم ابدل منه احدا ما كان مقصوده من ذكر الحمار وذكر المازني وابن بابشاذ في
شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب الا الرفيقة
وعند الابطري في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس لهم سلطان الا التكلف ونحو تبيته ما اطلته هو قيهم من احد
النصب هو ما افهمه كلام سيبويه وغيره واحد لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني في شروح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان بعض بني تميم في المنقطع
الاتباع كلغة الحجاز في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع الا من ارادوا النصب قال الدماميني في شرح التسهيل وقد
يقول لهم يجيزون الاتباع ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك الا ان ابن مالك ثقة فيما ذكره من
هذا الباب في المستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب ذلك مع فعليتها اي على انها افعال متعدية الى ما بعدها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا وفي مرجعه الخلاف الآتي
في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى نحو قام الناس خلا زيدا وعدا او حاشا زيدا واختلف في جملة الاستثناء فقال السيرافي هي حال اذ المعنى قام القوم خالين
عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هي مستأنفة واختاره بعضهم فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم
تعلقها بما قبلها في المعنى بل نفي الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا الاستثنائية والا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله وكان
هذه الجملة كذا في التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء ويجر ذلك مع حرفيتها اي على انها
حروف جر وهذا الاول ليس لتسبب والجر في الثالث سواء كان توهم عبارة المفصل النصب في الاولين والجر في الاخير اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ فيه
ما وجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت في الصحيح النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك
وانما اقتصر على ما بلغه من حبالك وقوله تحاجيهم اسرا وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير الرواية في الموضعين الجر فوجب القول بجوازه
في هذا الحال ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء بل ذهبوا الى ان الجر بها جوازه والكثير وان النصب
بها قليل التضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ قال الشاعر حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول فضم اليه عجز البيت الثاني وركبه مع عجز الثاني وانشدها بيتا
واحدا والصواب ما انشدناه نبه عليه ابن مالك في الشرح بعض ضمان الثاني قال ابن الحاجب حاشا استعماله في الاستثناء ومعناه التنزيه الله
بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذا لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى محل الرضي وبادرا
وتنزيه شخص من سوء فيدون بذكر الله سبحانه عن السوء ثم يبرئ من اراد اثر ذلك على معنى ان الله تعالى منزه عن ان يطهر ذلك الشخص مما يصمه
فيكون اكد وابلغ انتهى الثالث في حاشا الاستثنائية لغات حاشا بالالف وحشا بحذف الالف الاولى كقوله حشى رهط النبي فان منهم
بحورا لا يكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى الداني وسيأتي عليه مزيد كلام في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى والمستثنى بليس ولا يكون منصوب
بالخبرية اي على انه خبرهما نحو قام الناس ليس او لا يكون زيدا واسمهما ضمير مستتر وجوبا بالاجماع لجريانهما مجرى الا وهي انما يظهر بعدها اسم واحد
ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما تقول قام القوم ليس اياك او لا يكون اياك كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة
كقوله الا يجاورنا الاك ديار وفي مرجع الضمير الخلاف الآتي في فاعل حاشا وسيأتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وجملة الاستثناء
او مستأنفة كما مر قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه
كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثا انتهى ووجه الاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء انما يحتاج اليه على رأي جمهور
البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجيء الحال المذكورة بدون قد اصلا كما سيأتي فائدة هذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو
انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو
فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو
ابو الخطاب عبد الحميد ابن عبد المجيد واذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه واما
الاصغر فهو ابو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة احد عشر نحويا عدهم في المزهر والمستثنى بما خلا او بما عدا منصوب وجوبا
على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما متعديان فتعين النصب كقول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل و
نعيم لا محالة زائل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع ولهذا دخلتها نون الوقاية قال في التصريح والقول بانها
مصدرية مع جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل وموضعهما مع ما نصب بلا خلاف فقيل على الحالية قاله
هشام وبتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا فان قلت خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز قالوا افعل هذا وخلاك ذم فينبغي التأويل بخالين تأديته
انه في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بعن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم

سبب قراءة سيبويه النحو

عدد الاخافشة

بغير وسوى مجرور بالاضافة وتعرب غير باعراب المستثنى بالا وسوى كغير عند قوم

١١٢٣ هذا التمهيد في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صور المستثنى بالا الذي هو ام الباب امرها بينا سهل التناول على الناظر فيه والرماية على تقدير المستثنى اي تحت
خلوهم او وقت خلوهم تقديرا وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومضى قاموا ما خلا وما عدا زيدا جوز ذلك ابن هشام وهو غلط لان معنى
الاستثناء قائم بما بعدهما والمنسوب خلو مضى لا يليق فلذا المعنى بعيد انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعد ما هو المشهور وزعم الكسائي والجرمي
والفارسي وابن جني انه قد يجوز جرهما بالخبر على تقدير ما حرف جر وتعلقين ما زائدة قال في المغني فان قالوا ذلك قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل
بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب تنبيه آخر الاول .. ايراده لم يذكرها
مع ما خلا فيفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه سيبويه قال ما لبسهم واما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا
افضلهم فعالا فنادر وقال بل ابن مالك لمكان السماع واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر قال قال رسول الله اسامة
احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على ما توهمه من ان ما حاشا فاطمة من كلام ... وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى
انه لم يستثن فاطمة ودليل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا ان لا ارى بعد الواو لتوكيد النفي فيتعين
ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي ومقوله هو احب الناس الي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل
ان يكون لا نافية وخبرها منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه ولا تعارض حينئذ بين روايتي الطبراني و[illegible]
الرواية المتقدمة الثاني قال ابو حيان ومن الافعال التي يستثنى بها لا يكون في المنقطع بغير وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع
عنها لفظا ان فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا خلافا لابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه فليراجع ويقال قبضت عشرة
ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم ايضا اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين وقال المبرد
والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال الاخفش ضمة
اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غير
بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكن ولا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور
قال ابن هشام في المغني والاصل في غير المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها
كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها وشرطها جمع منكر نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرف بال الجنسية
كقوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث
الا الصارم الذكر اي لو كان غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث وتفارق الا هذه غيرا بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد وتقول جاءني
غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء بها فلا يقع عندكم درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد وسوى بلغاتها فانه يقرأ سوى كرضى وهي
اشهرها وسوى كهدى وسواء ككساء وهي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز وابن عطية والفارسي قال ابن
هشام في شرح اللمحة والذي يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يثبت من هذه
اللغات معنى الاستثناء والا سوى المكسورة السين يعني المقصورة فانه هو واكثرهم لم يذكر الا الكسر مع المد قال ما استثني بها سواها فالمنتسبا
عليها انتهى قلت فهي دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على التسوية بينهما الزجاج في الجمل وابن بابشاذ في شرحه قال الزجاج واما سوى وسوى وسواء
فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ في الشرح وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرور وجوبا بالاضافة اي باضافة المستثنى
اليهما وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى بالا اجمالا اعرابه على التفصيل السابق فيه فتقول قام القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب في الموضعين
كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام الا زيدا احد وتقول ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما في الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا
على لغة الحجازيين وجوازا بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما في الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على لغة اولئك وجوازا بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما
زاد هذا المال غير النقص بالنصب جوازا في لغة الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف في ناصبها اذا وقعت منصوبة في غير تفريغ فقال
ابن خروف هو ما قبلها كما في الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان الناصب لما بعد الا ما قبلها لا الا لان الا لا عمل لها مع غير ووجه النصب واختاره
ابن عصفور وقال الفارسي على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصحح ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن مالك وقيل على التشبيه
بظرف المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا عند قوم وهم الزجاج وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك في اكثر كتبه
هذا القول وبالغ في نصرته في شرح التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك الا الزجاج ولا
حجة له في الشواهد التي استشهد بها اما الحديث فلما تقرر غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى او لحنا من الرواة

واما

تكملة حرف [illegible]

قوله ١١ وأما الشعر فضرورة قال وأقوى ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب أتاني سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى قال بعضهم ولا
نما حكاه الفراء وليس ما عزي ... أن يقصد أن الخلاف لا يختص بحالة الاستثناء أو يقال إنما استثناء مفرغ بالتأويل بأن يكون المضاف ... يخلف سواك
فيكون ما عن بدل شئ ... انتهى ولأبي حيان مع ابن مالك في الاستشهاد بالأحاديث مناقشة طويلة فإنه قال في شرح التسهيل نجد المصنف ابن مالك يعتني
كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على
أن الواضعين لعلم النحو الأولين كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير
من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد والأندلس وجرى الكلام في ذلك مع
بعض الأذكياء فقال إنما تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ النبي لأمرين أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد القصة قال فيها
ألفاظا حكى النقل بألفاظ بحيث تجزم بأنه لم يقل جميعها نحو ما روي من قوله زوجتكها بما معك من القرآن ملكتكها بما معك خذها بما معك وغير
ذلك فأورده من ذلك فيعلم قطعا أنه لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بالبعض بل يجوز أنه قال لفظا غيرها مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال
على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى وأما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة إلا مرة الثاني أنه وقع اللحن كثيرا
في الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس وإذا تكلم بلغة غير لغته أهله فإنما
ذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله تعالى ثم قال والمصنف أكثر من الاستدلال بما في الأثر متعقبا بزعمه على النحاة وما أمعن النظر في ذلك
ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه انتهى وأجاب بعضهم بالمعارضة بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط
الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا يستدل بها أيضا وهو خلاف الإجماع قال والاستدلال بالحديث مما يستقطاه إلا أنه
المنكر لحديث المسند لأنه ليس من لفظه وإن لفظه كان كذا وإن الراوي غيره انتهى وأجاب الشيخ سراج الدين البلقيني بأن ابن مالك لا يذكر ما يذكره
من الأحاديث للإثبات بل للاعتضاد بأنه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد لا للإثبات وأما ما عليه محققو ... ذلك وأيده
ابن خلدون بأجوبة أحسنها أن تدوين الأحاديث كان في الصدر الأول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته مما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه
وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وبقي البحث مع أبي حيان مجال لا يتسع له المقام وظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم
آخرين وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك فليست سوى هاهنا بمعنى غير لأن غيرا لا تدخل ههنا إلا بضمير
قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير ادعوا أنها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية
إلا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن مالك في سبك المنظوم مصرحا بضعف القول بأنها
كغير وذهب الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في الأوضح وإلى هذا ذهب ... قال المرادي أنه أقرب
الأقوال ففي المسألة ثلاثة أقوال تنبيه انحصار أدوات الاستثناء في ثمانية أنواع حرف دائما وهو إلا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو
ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا أيضا من أدواته بيد بفتح الباء الموحدة وميد بإبدالها ميما وهي
بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا إلى أن وصلتها ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بائد
أنهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وأن بعضهم فسرها بمعنى على وأن تفسيرها
بمعنى غير أعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من أجل ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك
وغيره أنها هنا بمعنى غير أيضا على حد قوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل
قوله عمدا فعلت ذاك بيد أني أخاف إن هلكت أن ترني والمشهور أنها اسم مطلقا وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد أن تجعل
حرف استثناء انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية انتهى وعدوا من أدواته أيضا لا سيما بعد لا فما بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس
والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونه من أدوات الاستثناء وتقدم الكلام على ذلك في شرح الديباجة مستوفى وقد يليها ظرف
كحبك بعيني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ولا سيما إذا قرب الصبح ومنه قوله ... الكريم الحمد لا سيما الذي شهادة من في حبره بتقليب وجملة
فعلية كقوله فق ساس البحرة سيما ينبيك من ذي الجلال الرضا أو جملة شرطية كقوله أرى النبك بحاولهم والعم والغم ولا سيما إن نكث
ما بين ... وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الأصلي إلى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي
كان لها في الأصل حين كان اسم لا للتبرئة فإذا قلت أحب زيدا ولا سيما راكبا أو على الفرس فهي بمعنى خصوصا وراكبا حال من مفعول الفعل
المقدر أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في لا سيما وإن ركب أي وخصوصا إن ركب أخصه بزيادة المحبة وفي لا سيما وهو راكب والواو
للحال وقيل ... منعهم من هذا التركيب قال إنه غير عربي بل هو كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما كقوله فيه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء ــــ

كذا له

م

١١٥

من نظم القرآن وهل يدخل في هذا الباب الا مدة وهي الموتن او الثانية وهي الاسم خلافا لما اختاره ابن عقيل الثاني وابو حيان الاول ويعني لا اسما مشتغلا
لا اسما الثاني في ما بعده منصوبا وغير منصوب اشتغل عنه العامل وهو اسم بعده عامل متعد في ما سبق بضميره او متعلقه بواسطة او غير واو
يكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه لفظا او تقديرا المعمول فالمشتغل عامل يعمل لا كان او ما يعمل عمله قال ابن
الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله نحو ضرب
اسم متقدم عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم يعني ان العامل نصب الاسم المتقدم عليه بسبب نصبه لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم و
ضميره ولولا ذلك لعمل فيه فيفهم منه انه ليس هنا الشاغل لفظا او معنى بل هو بحيث لو سلط عليه لم يشتغل باذكر النصب مع ان المتن الحاصل بالرفع
لا مع ظهوره لا حاجة الى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه التعلق يكون بوجوه كثيرة ككون الاسم مضافا
اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه فان مثل ان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا والعامل في ذلك الضمير او نحو
نحو زيدا ضربت رجلا يحبه ومنه زيدا ضربت الذي يحبه ومعطوفا عليه موصوف عامل الضمير او موصوف نحو زيدا القيت خمر ... زيدا القيت
عمرا والذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابط التعلق ان يكون ضميرا ... المنصوب بالمفسر قال الرضي كان لذلك الاسم المشتغل عنه
العامل خمسة احوال الاول وجوب نصبه والثاني وجوب رفعه ورجحان نصبه على رفعه وتساوي الامرين ورجحان رفعه على نصبه فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا
يفسره العامل المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر الظاهر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه ويجب ان يكون
مقدما على الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من جهتين وضع الشيء في غير محله الا ان يمنع مانع فيقدر مؤخرا نحو اما زيدا فاضربه اذ لا يعمل في الاسم ما قبله
ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا الا اذا حصل مانع من ذلك كقولك زيدا
مررت به او زيدا جلست عليه ومثل كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه كجاوزت او لابست او اهنت اذ تقدير المذكور يقتضي في الاوليين تعدي القاصر بنفسه
وفي الثالث خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر في الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني لابست لان
جلس على الشيء يستلزم ملابسته المجلوس عليه وفي الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وايضا لا مانع مع
كل متعد بالحرف ولا كل سبب الا ترى انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل يتعدى الى
ضمير الظرف بنفسه وكان لا مانع في زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له لا في الضرب انتهى تنبيه ما ذهب اليه من ان الناصب فعل مقدر هو
مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير ملغى
وقال الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به مما يجب نصبه اذا ولي ما لا يليه الا الفعل كادوات التحضيض نحو
هلا وهذا دون وجهين وهي اربعة هلا بتشديد اللام وهي اشهرها ولذلك مثل بها فقال نحو هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ايضا ولوما ولولا
ولوما وانما قال كادوات التحضيض لعدم انحصاره ما لا يليه الا الفعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته ومتى عمرا لقيته
وادوات الشرط غير اما نحو ان زيدا اكرمته الا ان هذين النوعين اعني ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الشرط اذا
يليها الا صريح الفعل فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما خالدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت ادات الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو
ان زيدا لقيته فاكرمه ويجوز في الشعر قال في الاوضح تنبيهات الاول قيل عبارة المتن اولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد حرف
الشرط وحرف التحضيض لوجهين الاول لشمولها ظرف الزمان المستقبل نحو اذا يوم الجمعة زيدا تلقاه والثاني لخروج ما عنها وهي من حروف الشرط
ولا يجب النصب بعدها الثاني انما استثنى الهمزة من ادوات الاستفهام لانها لا تختص بالفعل لما سيأتي واما من ادوات الشرط لان شرطها اصل لازم في
الحد جزم مفسر شيء فلا يكون من هذا الباب ونقدره ما يكفي من شيء قاله الرضي الثالث قد يجيء مطاوع الظاهر مع الاسم كقوله لا تجزعي ان نفس اهلكته
فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي التقدير ان هلكت نفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته فهلك ويروى ان منفسا اهلكته بالنصب على
تقدير اهلكت منفسا اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز دخول اذا على الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كما نقل عن الاخفش والكسائي
موافقتهم فيها وفي ان ايضا ما بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا
وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز الرفع
في المسائل المذكورة كلها ويجب رفعه بالابتداء اذا ولي ما لا يليه الا الاسم كاذا الفجائية على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وهذا ما ذكره ابن مالك و
الرضي وصححه ابن هشام بناء على ان اذا لا يليها الا الجملة الاسمية وبه صرح المص في حل تعقد المعربات ومقابل الاصح قولان احدهما جواز النصب مطلقا قاله
كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال ابن هشام ومن العجب انه اجاز ذلك مع قوله بانها في بحث الظروف ويلزمه ان تكون الفعلية لا تلزم المبتداء
بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز النصب ان قرن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش ... وذلك ان الاخفش

الشاغل
العامل

تقبيل

او فصل بينه وبين العامل المشتغل ما له الصدر نحو زيد هل رأيته يترجح نصبه ان ولى الفعل نحو زيدا ضربته

قبل من امره ان العطف المذكور انما يقع بعد الفعل الذي هو اقرب لان الشرط تأكيد الفرق بعد ما يتم فيه الاسمية فى حصول ما له الحال علية وجه الفرق
ما بان الترجح الاسمي يترجح انما كان الفرق بينهما بين اذا الشرطية فى تفسيرها الفعلية فاذا اقترنت به فقد حصل الفرق بين الثانى فلا اقترن الشرطية بها وبعد
الاخفش المذكور ومنعها الجمهور لان اذا الشرطية تختص سيبويه في تجويزه الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو قال ابن الحاجب كلام سيبويه هنا القول
ثابت وهو ما اذا ولى الفعل بعدها قال تعالى ... فى تجويزه الاشتغال بعدها وعلى هذا يكون المراد فى
قوله فى باب الظرفية يلزم المبتدأ بعدها الا انه فيها اذا لم يكن بعدها فعل وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من العجم له كما
وقع لبعض اخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب فصده وكونه على تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر فلولا ... بها شقى هو ولبه بنو عبد المدان
لهان على ما القى ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني وانما قال اللهم كذا العدم اختصاصها الا بتلوه الا اسم منها قال ابن هشام فى الجامع الصغير ويجب
الرفع فى نحو ليتما زيدا ضربته لامتناع الفصل قال شارحه وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا يزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية ولو
نصبت زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت جملة اضربه خبرها جاز واجاز ابن ابى الربيع نصبه
على الاشتغال كما فى انما زيدا اضربه بناء على زوال الاختصاص فى المعنى والصواب انه لا يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد انتهى
او فصل بينه اى الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اى صدر الكلام لانه يمنع ان يعمل ما بعده فيما قبله لما فات فيه الصدارة وذلك
كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وان واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا وكالا
للتمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رأيته وزيد كم ضربته وزيد ان ضربته ضربك وزيد ان يضربه يضربه وزيدا الا تضربه وزيد هلا
ضربته وزيد انى ضربته وزيد لا رجل يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته وان ضربته قال ابن مالك واجراء التحضيض والعرض
والتمني بالا مجرى الاستفهام فى منع ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط
التحضيض وما ونحوه قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه وبقيتها من الاول يجب رفع الاسم
فى مسائل اخر احدها ان يكون العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيد الذى ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثانى نحو كل شىء
فى الزبر وزيد يوم تراه فيفرح فان العامل فى الاول صفة وفى الثانى مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة فى تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل فى موصوفها
ولا فيما اضيف اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثانية ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل
نحو زيد ظننته ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم صحة حلوله اذ لا يوقع فعل اعل مضمر متصل على
مفسره الظاهر لانه يلزم منه تعدى المفعول الفاعل وهو ممتنع فى جميع الابواب الا ما رجح فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل على ضميره المتصل
وذلك جائز فى باب ظن الثالثة ان يكون العامل تاليا لاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو قال الرضى وذلك ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستقلة
لكن صيرت الجملتان فى صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فى متعدد ذلك على الاصح فكيف يعمل بعد
ما بعدها فيما قبلها ومثلها اذا العمل فيهما من جملة واحدة خلافا للاصل لان الاصل فى العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابعة ان يكون العامل
جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثانى قال ابن هشام وجزمه ليس من مسائل الباب ما يجب فيه لعدم صدق حد المشتغل عنه
العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما
ذكره من ذكره لتمام القسمة لا بقى فيشكل حد الاسم المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لانا نقول جواز رفعه فى بعض الصور يكفي فى دخوله
فى هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان ولى ما ظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهى موضع ظن الشىء
ومعلمه مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله فى النهاية والمراد مواقع الفعل التى لها مزيد اختصاص به وذلك بعد
الهمزة الاستفهامية نحو ازيدا ضربته فترجح نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب فى الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها
كبقية اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون فى امهات الابواب ما لم يتوسعوا فى غيرها او بعد ما او لا او ان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا
رأيته فيترجح النصب لانهم شبهوا حرف النفى بحرف الاستفهام فان الكلام معها غير موجب بعد حيث مجردة عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها
تشبه ادوات الشرط فلا يليها فى الغالب الا فعل بقيتها من الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو انت زيد تضربه الا فى نحو اكل يوم زيدا
تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو ازيد ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب فى قوله اثعلبة
الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة فى ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن امة الله ضربها قاله فى الاوضح
الثانى ما ذكرناه من ترجيح النصب بعد حروف النفى المذكورة هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور وقيل ظاهر قول سيبويه اختيار
الرفع لانه قال بعد ان ذكر ... ابن ... والرفع ... وقال الرضى جعل سيبويه الرفع اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه

الاسمية او نصب
وعمرا اكرمته [illegible]

او حصل بها تجانس في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته [illegible] في العطف على [illegible]

[illegible] وذلك لان [illegible] وكون من الطلبية

[illegible] امكن [illegible] الثالث [illegible] ولا يبعد [illegible]

[illegible] في العطف وذلك لان [illegible] المعطوف عليها [illegible]

[illegible] الجملتين المتعاطفتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته [illegible] نصب عمرا على رفعه [illegible]

المعطوف احديهما على الاخرى [illegible] بالاسمية والفعلية [illegible]

في المسئلة [illegible] ابن جني [illegible] ابو الفتح [illegible] ابي علي الفارسي [illegible]

انتهى قال ابن هشام في شرح اللمحة [illegible]

[illegible]

تعالى الستر
وصلى الله [illegible] في لفظ

مبني على الرفع فيما عدا ذلك لا وان ثبت حكم التقليد نحو يا زيد حتى الثالث المنادى وهو المدعو بيا او احد اخواتها وهي يا والهمزة واي وآ وايا وهيا البعد بالهمزة مع [illegible] مطلقا [illegible] مظهرا او انت [illegible]

118 فالافضل ان يجاب عنه بانهم يتوسعون في التوابع ما لا يتوسعون في متبوعها والتمسك اما اعتماده على مذهبه من اشتراط الرابط في المسئلة وهي الاخفش فمنع النصب عطفا على المسئلة على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذف في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن كلام سيبويه موافقة للاخفش والسيرافي ما نقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام عمرو فاكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الرابط لان فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية وقيل هذا ان زيد عمرو ورد بانها انما يكون الجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف فيها الطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فلذى في اجوله في البالي لابلى اشرحه بدا الوسناء حسود وخرج على ان التقدير او بيناه حسودا الثاني اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل في زيد ضاربه عمرو او بكر اكرمته مثل زيد قائم وعمرو اكرمته فيستوي فيه الوجهان اما اذا لم ينصب المنصوب به نحو زيد قائم وبكر امته فالرفع اولى لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل اذ فيه فرع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد زيد فلا ومن ترجح الرفع اي رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل عنه ما عدا ذلك اي المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوي الامرين لا ولويته عدم التقدير بلا مقتض نحو زيد ضربته ومن ثم اوجب بعض النحويين ومنع النصب لانه ليس تسمى فقد نقله سيبويه وجزم من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع اجود انتهى وعليه قرأه بعضهم جنات عدن بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى منه في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه قال المرادي الثالث مما يرد منصوبا وفيه مضي المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض ابلعي ماءك فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بيا او ما قال الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها اوهيا قال ما صاح برجان يكون حيا ويقول من فرح هيا وبا وها وها اصل وقيل بدله من همزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ومحمد ابن يعقوب في القاموس او آي بالفتح والقصر والسكون قال لم تسمعي حيي زونق الضحى بكا وحمامات هن هديهن قال ابن هشام وقلت الفنها وقيل بل المد وتري حرف مستقبل حكاه الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم او آ بالمد نحو آزيد حكاه الاخفش في كتابه الكبير وزعم ابن مالك انه لم يذكرها الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا جزء فما وقع في كلام بعضهم من ضبطها بهمزة مالف وهمزة اخرى ساكنة سهو فهذه كلها مع البعد اي لنداء البعيد على خلاف في اكثرها ففي الصحاح ان ايا للنداء البعيد والقريب قال في المغني ليس كذلك وفي اي اقوال قيل هي للبعيد كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب عليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور آ في المقرب للقريب وبالهمزة مع القرب اي لنداء القريب قال افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسيأتي عليها مزيد كلام ان شاء الله تعالى وبيا وهي ام الباب تستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال ابو حيان وهو الذي يظهر من استقراء كلام العرب قال ابن مالك وهي للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم تنبيهات الاول قال بعضهم حد المص للمنادى بقوله المدعو بيا الى اخره اولى من قول ابن الحاجب المطلوب اقباله لخروج نداء الله تعالى في نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل نداءه على المجاز والمراد المطلوب لا اقبال المسؤول لا اجابته بعيد فتأمل انتهى الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب على رأي ابن الحاجب لانه متفجع عليه لا مدعو ويدخل على رأي غيره ولم يذكر المص احكامه في هذا الباب اما اهمالا او ذهابا الى رأي ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انها منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت مصورون حياتكم هو اموته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع به نحو وابلاه ووابثوراه وواخزناه اي احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقوله وابثوراه انتهى الثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس ويشترط كونه اي المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول الاحوص يا ابجر يا ابن ابجر يا انت الذي طلقت عام جعت ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور كانه قال كفيتك اياك قد كفيتك وقيل ان يا في البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدأ والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واجاز ابن عصفور نداء المضمر المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت المتقدم ولا حجة في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مطلقا مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب قال شعبان في الفية ولا تقل عند النداء يا هو ويس في النداء بذاه ويشترط خلوه من اللام للتعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى الا في لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط خلوه عنها بل يجب اثباتها اجماعا فتقول ـــــ

نائب الفاعل

وادعوا

[illegible]

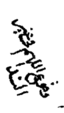
حصائص لفظ [illegible] الله

وقال الشيخ شاذ ... وقد يحذف حرف النداء الا مع اسم الجنس

يا الله باثبات الالفين ويقطعه بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط لان اللام لازمة له لا تفارقه اذ اصله الاله فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله
عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسميتهم اصنامهم الهة وادغمت لام التعريف فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم قطع همزه
في النداء ومثل ال في اسم الله للتعظيم لا للتعريف نسب لسيبويه فالله هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد في غيره من الاسماء منها ما ذكرنا
ومنها انه قد يتم اخره جوابا بين حرف النداء كما سيأتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله فتح او ضم مثل قال الله ويقول الله ثم ولا تقول مثل هذا في الباء
واللين فان كان قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لا الله الا لو فخمت هذه الكلمة متصلا بالكسرة متصعدا بتفخيم الفتحة وهذا ثقيل على اللسان وليس كذلك مع
الضمة والفتحة لاستعلائهما في لحاك ومنها اختصاصه في القسم بالتاء نحو قولهم تالله ومنها قطع همزته في القسم من قولهم افالله لا فعلن كما اخبر ...
ذكره ابن ابشاذ في شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ فلا يقاس عليه خلافا للبغداديين والكوفيين
في اجازتهم ذلك في السعة محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لان ... موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام واجاب البصريون عن السماع
بالشذوذ عن القياس بانه ان اراد ثبت ذلك في غير النداء فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد في سيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما او في النداء فغير
مكمل لعدم دخول التنوين في غير السعة عليه ولعدم تعين ... فكذلك فائدة المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر الى قلة وجوده
وكثرته والنادر ما قل وجوده وان لم يكن مخالفا للقياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله الجاربردي في شرح الشافية ويستثنى من الاول زاد ابن مالك
في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين اخرين لا يشترط فيهما خلوهما من اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي بذلك
على ذلك سيبويه قال لانه محكي ما يقول له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي لام نحو يا الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه
على منعه قال الازهري والفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالة التي تثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود اللام وذلك المانع باق في نحو الرجل
قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية انتهى ثانيهما اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة
ويا الاسد شجاعة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقديره دخول الياء على غير الالف
واللام انتهى الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصورتين المذكورتين توصل الى ندائه باي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بها التنبيه
او اسم الاشارة ويجب وصفها ولا توصف اي الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما نحو الصعق والحارث مما هي فيه للغلبة وللمح الصفة
فلا توصف به ولا بما فيه اللام من شيء ومجموع على ما قبل دخولها فلا تقول يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول مصدر بالالف واللام
خال عن خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا نحو يا ايها الذي رايت كما لا يجوز ان ينادى او باسم اشارة عارية من كاف الخطاب نحو يا ايهذا
الرجل ولا تقول يا ايهذاك الرجل كما لا يجوز نداؤه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكاي اسم الاشارة في الوصف بذي اللام والموصول واما
الاسم الاشارة فلا يوصف لان الشيء لا يوصف بمثله وسياتي على اي هذه مزيد كلام في حل تقرير المفردات وقد يحذف حرف النداء وهو ما خاص من
المطلق بصرفه الى الفرد الكامل ووقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذفه مطلقا قال ابن ابشاذ في شرح الجمل بعد ان عد حروف النداء
وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا فيما استثني انتهى لكن نص غير واحد من الائمة على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها ام
الباب ... في الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فتحذف يا مع القرينة ويبقى المنادى نحو يوسف اعرض عن هذا
سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم الجنس والمراد به هنا ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فضلا بهذه الثلاثة ... ولا دائما لا يحذف
مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة بقصدها
وانما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها خشية لا يظن بقاؤه على اصل التنكير لان
لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد له مع التعريف التنبيه والخطاب فلذا لم يرض واجاز بعضهم الحذف مع
النكرة والكوفيون مع المعرفة محتجين بقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي والانصاف القياس عليه لكثرته
نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز ... فيها بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد
اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه او المتوجع منه لكونه محل الم كقوله فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه
سبب الم كقول الاخر تبكيهم الدهماء معولة وتقول ... وا رزيتيه لان الرزية سبب الالم الذي حصل ومثله قول القائل وامصيبتاه والنداء من
النداء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظم المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه
اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من احرف النداء الا حرفان احدهما وا والغالب فيه والمختصة به والثانية يا اذا
لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيداه وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله

والمستغاث واسم الاشارة ولفظ الجلالة الا مع الميم المشددة في الاغلب فاجر حذف الميم لزم الحذف فصل المفرد المعرفة والنكرة المقصودة يبنيان على ما يرفعان به

واسم الاشارة ونداء المتعجب منه ان يختم بالالف اطالة للصوت سواء كان مفردا نحو وازيداه او مضافا الظاهر نحو وا امير المؤمنيناه او لمضمر نحو وا ابناه او مثنى
المثنى نحو واطال اعاجيلاه او مركبا نحو وامعدي كرباه ويحذف لهذا الالف ما قبلها من الف نحو واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن حفر
بئر زمزماه ونحو ابا حسناه او ضمة اعرابية او بنائية نحو وامنذراه فيمن اسمه منذر او كسرة كذلك نحو وا عبد الملكاه ولحذاماه فان اوقع حذف الفتحة او الكسرة
في لبس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو وا غلامكي او واوا بعد الفتحة نحو واغلامهموا او غلامكموا لا ولو بقيت الالف لا وهم الاضافة الى كاف ا
بقية المخاطبة والمذكر ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد او فصل الا زيادة المد نحو وازيداه واغلاماه وكيفما اغلامكموه فان وصلت حذفتها
الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم والك ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها
في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء
المحض اغرم مع بقاء معنى النداء فيه مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ومثله المتعجب منه ولا مع المستغاث وكل اسم نودي ليخلص من
شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل معه الا يا خاصة وسيأتي بيان احكامه مستوفى وانما لا يحذف معه حرف النداء للمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه
لكون المستغاث له امرا مهما ولا مع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تناف
وربما امر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء هذا مذهب جمهور
البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت
عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام ورد البصريون بان هؤلاء في الاية خبر المبتدأ والشعر ضرورة ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا
فهجت رسيسا ثم انصرفت وما شفيت نسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق لا منادى اي برزت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته
ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل ولا مع لفظ الجلالة وهو الله
مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف النداء وذلك لان حق ما فيه الالف واللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذفت الوصلة
في هذا اللفظ الشريف لكثرة ندائها لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم
ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير الاغلب وهو مذهب لبعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت
على الشذوذ فان وجدت الميم المشددة في اخره لزم الحذف اي حذف حرف النداء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث
الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا بالابتداء باسمه تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد زيادتها اخرا كسم وزرقم هذا مذهب جمهور
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل ماخوذة من فعل والاصل يا الله امنا بخير فيجوز الجمع بينهما وبين يا في السعة قال ابو علي
هذا يبطل قوله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك لانه لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتاج ان الى جواب ثان ولكان سادا مسد
جواب الشرط وقوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ماخوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن في الكلام يا الله امنا بخير
ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب لانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير فيه حسنة لدليل على ان الميم ليست ماخوذة
منه اذ لو كان كذلك لكان تكرارا قال ابن النحاس في شرح الجمل وقد تزاد في اخره ما كقوله وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد
علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فيكون فاصلة بين الموصوف والصفة وقيل لانه صار
عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض لانه على نداء اخر اي يا فاطر السموات وذهب المبرد والزجاج بمرفوع على
لفظ ومنصوب على الصفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحمن الرحيم والايه ونحوها
محتملة للنداء فائدة قد يخرج لفظ اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك
القائل اقام زيد فتقول اللهم نعم والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع
الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قال في النهاية قال بعضهم وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم فيما في ثبوته ضعف كانه يستعان في اثباته بالله تعالى تنبيه
استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى
في الاعراب المفرد وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان تعريفه سابقا على
النداء والنكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين بينان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى بكاف الخطاب الحرفية وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما لما
ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني وان كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما اياه في التعريف والافراد وتضمن معنى
الخطاب وبناؤهما على ما يرفعان به قبل النداء اي حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فدخل ——



نحو يا زيد ويا رجل اشرق المضاف وشبهه غير المقصود نصب نحو يا عبد الله يا طالعاً جبلاً يا رجلاً اي المستغاث يخفض بلامها

في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا قاضي ويا هذام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا زيدان ويا رجلان وما
يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص المعين بالنداء يحذف تنوينه وتثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا فاري وقال ابو يونس يجوز حذف الياء
لا التنوين فيقول يا قاض وما فارق المضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة الى المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي اما
اما ان يكون مرفوعاً بالمنادى كقوله يا محموداً فعله ويا حسناً وجهه ويا جميلاً فعله ويا كثيراً بره او منصوباً كقولك يا طالعاً جبلاً او مخفوضاً بخافض متعلق
به كقولك يا رفيقاً بالعباد ويا خيراً من زيد او معطوفاً عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة
غير المقصودة بالنداء جامدة كانت او مشتقة في نثر او نظم تنصب وجوباً واختلف في الناصب فقيل فعل مقدر وهو ادعو وحذف لكثرة الاستعمال
ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وهو قول سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء افعال فيكون هي العاملة ومثل المصنف للثلاثة نشراً على ترتيب اللف بقوله نحو يا عبد الله مركباً اضافياً او علماً ومن تغليب جاز الضم في غير محضة
نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها بتقدير الانفصال ويا طالعاً جبلاً وقول الاعمى طالباً لمن يهديه السبيل يا رجلاً خذ بيدي وقول الواعظ
يا غافلاً والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكباً اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة
شرفهما الله تعالى ونجران بلد من اليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلاً عليها او غير مقبل وقيل يمتنع مطلقاً
وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفاً عن موصوف جاز نحو يا ذاهباً ومنه فيا راكباً البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين لا يجوز
عندهم يا رجلاً وزعموا انه ليس بمسموع وقيل ان كانت مقبلاً عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها وانما
نونها كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني
قاله في السراج تنبيهات الاول قال بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله علماً لان المنادى
مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما لا يخفى ولو قال وذا اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافاً ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد
اذا جعلنا المضاف في عبارة المصنف وصفاً للمنادى ولنا ان نجعله وصفاً للمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء
يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه الثاني قوله يا طالعاً
جبلاً اشكال مشهور حتى قيل انه من المذالق النحوية وذلك انه لم يوجد فيه معتمد على العامل حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما سيأتي ذكره
وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفرداً فلا يكون هنا شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل
والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون
البصريين واما قول النحاة يا ضارباً غلامه ويا حسناً وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يبعد
جاء حسن وجهه في الاختيار بل قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله تسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها هذا كلامه ومنه عرفت منع
تقدير الموصوف محذوراً آخر وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلاً فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداة التعريف ثم نصب
لكونه مضارعاً للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين الثالث يمتنع ادخال يا على ثلاثين من نحو يا ثلاثة وثلاثين سميتم
به للتلازم من العلم خلافاً لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بأل
ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا انه حذف معرباً فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا في غيره
في الحال المردود قاله في الاوضح ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفاً لم يزل لطيفاً حليماً
لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا
طالعاً جبلاً ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حذف يا تميم كلهم او كلكم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً الخامس اذا كان المنادى
نكرة مقصودة موصوفة بمفرد جاز ظهور نصبه نحو يا رجلاً كريماً حكى ذلك الفراء عن العرب وجزم به ابن مالك في التسهيل والمنادى المستغاث يخفض
اي يجر بلامها اي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وهي لام الاختصاص دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها لمعناهما اذ كل منها مخصوص بالدعاء وبالاستحضار لغرابته واختلف فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها
حيث يقال يا زيد وقيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فبما ذا تتعلق قال ابن جني هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل
في المجرور واجيب بانه قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطباً ويابساً فيعمل في المجرور لان العامل في الحال لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون
متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء
في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واقتصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب

ويفتح ما قبلها لا آخر نحو يا زيداه ويا زيد كا ... والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة متصلا مضافا الى علم اخر يجيز نحو يا زيد بن عمرو

١٢٢ ابن هشام وفيه نظر لان اللام المتوسط زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ويرد هذا الاعتراض بما ذكره في موضع اخر من مغنيه ان التحقيق في لام
التقوية انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين
منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير الفراء ان هذه اللام بقية اسم وهو آل والاصل في يا لزيد يا آل زيد ثم حذفت همزة آل تخفيفا واحدى
الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه بانه يقال فيما لا آل له يا لله وهي ويا لله وانما خفض بها ليكون اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة
ولو قال يجر لكان اولى لان الخفض من القاب البناء ويفتح اي يبنى على الفتح وجوبا لا الفها اي الاستغاثة اذا الحقت به ولا لام فيه نحو يا زيداه
بين فيه الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف تقتضي الفتح
فبين اثريهما تناف كذا علل قال بعضهم وفيه نظر لا تنافي بينهما في نحو يا لاحمد لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طرد الباب لا يقال التنافي
لان مقتضى احدهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي الالف الا فتح ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال
على يا زيداه الالف وفتحة ما قبلها نصب ما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشيء ويخفض المستغاث بما كان يخفض
به قبل النداء اما بكسرة ظاهرة نحو يا لزيد او مقدرة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او مقدرة نحو يا لموسى وبالياء نحو يا للزيدين بفتح الدال او
كسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي وبمحلا نحو يا لهذا ويا لرقاش كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما
فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع المضمر نحو لك وله فكذا ما وقع موقعه ولقصد الفرق بين المستغاث والمستغاث من اجله
نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان
للعجب تكسر فان اعيدت معه يا فتحت كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا زيدا
وقول الشاعر يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير
مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب تنبيها الاول حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم
يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء فيجر باللام ويفتح لا لحاقا الا
كقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة ويجوز كسر لامه على تقديره مستغاثا له وحذف المستغاث والمعنى انك دعوت لذلك
الثاني انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لشبهه
للاسم المبني المشابه الحرف فغلبت اللام المقتضية للجر في النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر فاله
ترجيح الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا والمستغاث من اجله
المنتصر عليه في الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند الاطلاق وان صح اطلاقه على المنتصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله في شبه
ما فهم الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اي للناس لمن
يشمت سادسهم المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان صحيحا مشبها للمضارع في كونه بمعنى
الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل الاصل الفتح والسكون قولان وما عدا ذلك وليس الا وامام الاكثر منه حذف
الياء اكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم
حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان
ينادى مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم رب فهذه ست لغات وان كان ابا او اما جاز فيه اللغات الست على الترتيب المذكور وابدال الياء
تاء مكسورة وهو الاكثر او مفتوحة وهو الاقيس وقرئ بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ والجمع بين التاء والالف والياء وهو قبيح
سبيله الشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا امتا ابصرني راكب وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء
يجب ثبوت الياء فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة وجاز فتح اخر كل منهما وقرئ يا ابن ام بالوجهين
ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عمي لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت
خلفتني لدهر شديد والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان خلافا للكوفيين او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى علم اخر يجيز مع
جواز الضم فتحه عند البصريين غير المبرد لخفته واوجبه بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما
ساكن فهو حاجز غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرئ وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي
تبعا للشيخ عبد القاهر وهو نظير لا رجل ظريف فمن فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لادنى ملابسة حكاه في
مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات فاصح الاول على قول سيبويه بعلي الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب

(في الهامش: لفظة في الاستغاثة ... الياء)
(في الهامش: مكسورة)

دفه

والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو سلام الله يا مطر عليها والمضاف المكرر يجوز ضمه ونصبه كتيم الثاني في نحو يا تيم تيم عدي

فيقتصر على الاول نحو يا اعرابي على الحرامي على الثاني يا او على الثالث فيرهما وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وذهب الفرّاء وابن كيسان الى ان الفتح اكثر منه قوله يا حكم ابن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان ابن مضافا الى غير علم يا رجل ابن عمرو يا زيد ابن اخينا او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشد عليه فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا بالالف فحذف لا لالتقاء الساكنين لكثرة من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله الا قليلا بنبيها ان الاول لا اثر للوصف بنت عند جمهور العرب فتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك التاء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح فيها انا بناء على انه التركيب الثاني يشمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع مستقيمها فقول الرضي لا حاجة للتقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد تجريده التنكير ليس بشيء قال في النهاية اذا سميت بمسلمات ومزيدين ومزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من يقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدا بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى قال في التصريح وهذا مبنى على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذ كسرت ولا في المثنى والمجموع على حد ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى ابن مريم لا يقال فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى ملخصا وكذا نحو يا فتى ابنة بكر وقال ابو حيان يكون فتح الاتباع تعقيبا الثالث قال ابن مالك الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد بن سيد ويا ضل بن ضل كناية بهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن الكريم او ابن الكريم ويا شريف ابن الشريف وابن الشريف ويا كلب ابن كلب وابن كلب انتهى ونقل غير ابن مالك مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابنا اتباعا لضم المنادى قيل وكان حامله على ذلك ان التابع ينبغي ان يأخذ حكم المتبوع ولم يراع ان اصل الحامل على الاتباع قصد التخفيف الخامس اذا وقع ابن في خبر المبتدأ ضمير بين العلمين اسمين او كنيتين او لقبين متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابن اول سطر وقال ابن بابشاذ وعلة حذف التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين لكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فاتى في الحذف فيقول هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابو الحسن وزين العابدين بن خالد وكذلك مع المؤنث المنصرف نحو يا هند ابنة دعد فيمن صرف وزيد بن هند ونص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد يثبت التنوين في الضرورة كقوله جارية من قيس ابن ثعلبة ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدأ او لان او لكان او ظننت اثبت التنوين لفظا والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان مثنى او مجموعا او مصغرا نحو هذا زيد وعمرو ابنا خالد او زيد وعمرو وبكر ابناء خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين يزول بالتصغير واما اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان في اول سطر كان في محل يبتدأ به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدأ باول السطر الذي بعده مكررا هو على خلاف ما لا يوجبه النطق غالبا والمنادى المنون ضرورة سواء كان علما او نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ووردت الرواية بالوجهين وقول كثير حييت عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل ليت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جمل حييت يا رجل واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضم دعت الى التنوين فاقرت الكلمة على حالها حتى قال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا يقول لكن حفظه واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى اعرابه عاد الى النصب ونظيره كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم نسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين ومن يتحتم لم يجز الا النصب وافق الاعلم وابن الخليل في العلم واباحوا في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ويظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين المفعول فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الحباز قال ابن هشام ويقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادى المضاف المكرر مثل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن لجأ وقومه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني منادى ثانيا او بدلا او عطف بيان او منادى ثان باضمار يا او مفعولا باضمار اعني فانا لم ما او توكيد او بتقدير اختلاف وجهي التعريف واتصال الثاني بما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما واتصل

بينهم

تبصرة في توابع المضاف تنصب مطلقا اقسام ... توابع المعرب تعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به من التأكيد والصفة وعطف البيان ترفع على لفظه

١٢٤ يا تيم عدي تيم الثاني منصوب ... وهو توكيد لفظي للأول ... التأكيد اللفظي بأنه لا يغير ما قبله لا ما بعده عما كان عليه فلذلك فتح
منصوبا وعليه لاشتغال ... الاصل ... عند المبرد الاصل يا تيم عدي تيم عدي فحذفوا التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قولهم كلاهما لا
الدال على ... ووجه ... مثل المضاف ... فكان المضاف الأول لم يحذف ... عليه فيكون الثاني توكيد
لفظيا ... ان على ... ضعف قول سيبويه ... جواز اقحام الاسماء ... وفيه فصل بين المضاف
اليه ... في كلامهم والاكثر ... قال الاسمان مضافان
للمذكور ولا ... الاقحام وهو ضعيف ... خمسة عشر ثم اضيف ... كما
فعلت خمسة ... ثلاثة اشياء ... الاصل ... الضم ... الفتح ... النصب ... يا زيد بن عمرو
هذا ... العلمين عند البصريين ... الجنس والوصف ... يا رجل ... صاحب عمرو ... العلف
الكوفيون ... الاول ... الوصفين نحو يا صاحب ... تيم ... المتعدي
بينهم ... قريش ... تغلب ... والكم للغلط ... وقوله
بالفتح ... احكام توابع المنادى ... الخصوص
على اطلاق التابع ... المنادى المضاف ... معنوية لان الطلاق ... منصوبة مطلقا سواء كان المنادى مبنيا
معربا نحو يا زيد ... صاحب عمرو في النعت ... يا عبد الله نفسه في التأكيد ... الكلب في البيان ... البدل ... اذا
ويا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق ... النصب ... على محل المتبوع ... مبنيا على ... معربا ... الكوفيين منهم
الكسائي والفراء والطوال ... المضاف ... تأكيد ... ابن الانباري ... تابع المنادى ... الاصل
... منع الاخفش هذا ... منصوب بفعل ... دعوت كلكم
واما التوابع المضافة اضافة لفظية ... حكم المفرد ... فتكون مع المنصوب منصوبا وجوبا ومع المبني جائزة
... توابع المنادى المفردة ... المنصوب ... حكم ... المفرد المذكور
سابقا ... المفردة ... من جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما الا ... المضاف
مفردة حقيقة فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة ... المجرد باللام والمنون بالنصب ضرورة تعرب باعرابه
يا عبد الله الظريف ... في النعت ... اجمعين في التأكيد يا عبد ... في البيان ويا عبد الله ... النسق المقرون
بال ... الاخفش ... المقرون بال ... البيان التابعين ... يا عبد الله ...
... الاول ... الرجل ... المرفوع قال الرضي
... اما البدل والنسق ... احكامها وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به ... المبني على الفتح
... فلا يجوز في توابعه الا النصب ... المتبوع مبني على الفتح ... التأكيد صفة لتوابع ...
من التأكيد ... حكم ... الرفع ... يجوز اعرابه رفعا او نصبا كقول الشاعر
... يا نصر نصر نصرا ... التأكيد ... البيت
... يكون كل من نصر ... على لفظه ... على محله ... زيد
... كل منهما ... الاول ... احدهما ...
... بعضهم ان نصرا ... عطف بيان على الاول ... على المحل ... ان يكون تابع
المنادى المبني على الضم ... اعراب ... لفظي هو الرفع ... النصب ... الاعراب ... الرفع فقط
النصب ... المنادى المبني ... صفة ...
الطريف ... التعريف ... لا يلزم من مشابهته كونه مثله
في ... عطف البيان ... المنادى ... معرب فهو مبني على ما
يرفع به ... الرفع في الفاعل ... الرفع ... التابع على لفظ المتبوع ... فان
... التابع على لفظهما ... العرض ... لانها
عرضت ... المنادى ... العامل ... الرفع فيه فيكون الرافع التابع على هذا حرف النداء

منتصب على محله ما البدل كالمستقل مطلقا اما المعطوف ما مر كان مع ال فالخليل يختار رفعه ويونس نصبه والمبرد ان كان كالخليل فكالخليل والا
فكابي عمرو والا فكالبدل ومن توابع ما يقدر ضمه كالمنادى المستقبل الذي لكونه المنوي لفظا من رفع البناء المقدر حملا على اللفظ وتنصب النصب المقدر على محله

بنا على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فابن الرافع ويرجح الفاضل الهندي في شرح الكافية ولا يخفى ضعفه لانه
خالف التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه الخلاص من نقض هذا الاشكال ان يقال في المنادى المنصوب
يكون نائبا عاملا في المضي والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان مضاف المنادى الثاني مناديه تعنى جزء ويقال ما الذي
ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة فانه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في مقام قبل ذلك المفعول ما حل في الفصل لذلك
ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا يخفى كما اعترف هو به وبالجملة فالمسألة من غوامض هذا العلم بالتحليل وكل تعليل فيها عليل و
نصب حملا على محله لان حق التابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فنقول في التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين
وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى المستقل مطلقا سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا
معرفة والا نصب كما لو كان المنادى فنقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا اخا زيد
وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو كثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب
لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء ومنه
هذه المسألة مبنية على ان العامل في البدل ... اما المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل فالخليل
ابن احمد الفراهيدي نسبة الى فراهيد وهي بطن من الازد وهو فريد العصر ووحيد الدهر واستاذ اهل الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف في الدنيا مثله
حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل فيختار مع تجويز النصب ضمه لما فيه من مشاكلة الحركة
حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل سيبويه
والمازني ويونس بن حبيب الضبي استاد سيبويه يختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يحمل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك
جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والجرمي ورجح في غالب المتون
هذا الاختيار الى ابي عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن في هذا العلم
الواسع وابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتاب
الالف واللام سال المبرد عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال قم فانت المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه
ان كان المعطوف مع ال علما كالخليل واليسع والصعق فهو كالخليل في اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم
فاشبه عطف النسق المجرد من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه يكون ح ما حلت ال
فيه تعريفا وتركيبا ما شابها النصا هذا هو المنقول الصحيح عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو
النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فمقتضاه كما حمله المصنف وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا
كان المعطوف مع ال من الحسن في عروض ال ... وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن ال ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع
مباشرة حرف النداء له مطلقا ... وهو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي ره قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي اعلى الله مقامه في عد
لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والايضاح ... لا من المتن بل على ما هو الصحيح بعض كلامه مع السهو في النقل انه لم يعلم منه مذهب المبرد
في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هشام في الجامع الصغير والا يكن المعطوف
مع ال بل كان مجردا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب فيقول يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر
ويا زيد ويا عبد الله ويا عبد الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون المعطوف
نحو يا زيد وعمرا بالنصب عطفا على المعطوف مع ال قال ابن مالك وما اراده غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد اتباع منادى واحد
اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى وتوابع ما يقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى المعتل اي المقصور نحو يا موسى ويا قاضي وشبهه المنقوص نحو
يا غازي ويا قاضي والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تابط شرا ويا معدي كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع اي توابع
ما يقدر ضمه للبناء المقدر حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الا ان المقدر كالظاهر وتنصب للنصب المقدر حملا
على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل ويا قاضي نفسه ونفسه ويا تقضي كرز وكرزا ويا موسى الحارث والحارث
ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا اخو زيد ويا معدي كرب العباس وقس على ذلك ولا يقال المنادى المبني قبل النداء غير
مضموم المحل بل منصوبه لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم
المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في نحو عجبت من ضرب هذا الرجل فان محل الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر حيث

المعنى

الالفي وتمييز اسماء العدد مميز الثلاثة الى العشرة مجرور مجموع ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد

١٢٦ المضاف اليه فقد جاز فيه الرفع والجر وكذا المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا او منصوب المحل باعتبار كونه منصوبا لانه يرتبط بالرفع والنصب ولا يجوز في تابع اسم الاشارة الا الرفع عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه الحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء فيهما على انه المنادى نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد نداء الرجل واما اذا تم اسم الاشارة وصلح لنداء الرجل دونه علم الاشارة نفسه جاز فيه الرفع والنصب كذلك قال ابو حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر خاصة على اليمن قال في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى اما تابع اسم الاشارة في النداء وغيره ان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال انه وصف وبهذا سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور واجاز النحويون في مثل مررت بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر عطف بيان تقدر الالف واللام فيه للحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قال المهلبي مررت بهذا وهو الرجل المعهود ولا يدل الا على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه وقال السهيلي سيبويه وان سماه منعوتا فالتابع في هذا التوابع كلها وخلاصة التوكيد وعطف البيان في غير موضع وقد عرفت مذهبه في ذلك انتهى والرابع مميز وغير منصوب تمييز اسماء العدد مختص بالعدد وقيل كمية تطلق على الواحد وما تألف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج وقيل لا بد فيه من الحاشية الكسرى والحق انه ليس بعدد وان تألف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وان تألف منه الاجسام قال في المختصر وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ الحاشية الفوقانية لكل عدد تزيد عليه بقدر نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وكل من جعل الواحد اما صحيح او كسر فيقول الحاشية التحتانية للواحد هو النصف والفوقانية واحد ونصف لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شأن حواشي الاعداد فالواحد نصف مجموعهما فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قال لان المفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصطلاح الحساب واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد الى ما لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات من احسنها قول البلخي في اوليات العدد ما يقع جوابا لكم مميز الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية في حكم ما قبلها مجرور باضافتها اليه لابهام العدد واضافة المبهم الى مميزه ككل وغيرها تقول كل رجل واما نحو احد عشر رجلا فسيأتي وجه مجموع وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلاثة افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر واما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان الاحاد من الثلاثة الى العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات او جاور ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير الاية سبع سنابل وقد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلاثة جوار واربعة رجال وخمسة دراهم وكان له بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلاثة قروء فانه جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ او سماعا نحو ثلاثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال بالنسبة الى الاول قال بعضهم ربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر واسم جمع كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلاث من التمر وعشرة من القوم وقد يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلاثة ذود صدقة وكقوله ظرف عجوز فيه ثنتان حنظل ويجوز ان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يصلح للجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس او اسم جمع فعلى هذا المراد بقوله مجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا على جر اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع ان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني التالي لم المائة اذا وصف مميزها فانها تفرد غالبا نحو ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سيأتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا جمعا وسيجيء الكلام على ذلك ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب اما في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي ملزومة لجعل ثلاثة كالا الواحد فكرهوا ذلك ولا يرد نحو خمسة عشر زيد لان اضافته ثم هو المقصود الاول وانما جيء به لبيان المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد في العقود فلا يتصور اضافته لا مع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف حرف اصلية وضعه مع الكلمة واما مع ابقائها فلا يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما مستكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا الحديث له تسع وتسعون نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل وهو خصه من الجمع والغرض من التمييز خاص لبيان نوع العدد المعدود عنه من غير جمع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس اسباطا فيه بتمييز بل هو بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب ابن مالك

ما القلة الى الكثرة بالعكس

ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه مفرد مخفوض جمع المائة اصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف والاكثر من التمييز انه يكون مع المؤنث لا يجامعها ... رجل واحد

في شرح الكافية من التانيث بانه مما رجح فيه اعتبار المعنى فذكرها ورجح حكم التانيث كما رجح ذكرها عثمان ومسعود فهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل
من انه بدل لا تمييز ويبقى الاشكال فان اسباطا جمع ومميز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط الا
انه وضع اسباطا موضع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهبا اليه ان يقال رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحد منها انعام ولا
باس بارتكابه ولا ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباطا الاسباط خالف لما يقول اهل اللغة لان السبط في بني اسرائيل بمنزلة قبيلة من العرب فعلى
هذا يكون معنى قطعناهم اثنتى عشرة مثالا ماسباطا واقع موقع مثالا لو قع قبيلة فلا يقع كونه مميزا لان التمييز مخلف انتهى وقول المحقق الطالان اخره
احرف بالنظر دفع للنقل مجرد دعوى لم يقل عليها دليل قال الشاطبي وما قاله الا مصبية محضة وجعلنا التخاصل على ابنا العربية شيء في
التصريح ان القول بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح قال الباء ولو قيل قطعناهم اسباطا لفات كمية العدد وعلة
غرض الاسكان لا يمكن تخريج القرآن عليه انتهى وفي سابحة الحسن من حيز الغالب نظر انتهى تتبعه حكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواته
الى مميزه منكرا ومعرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوبه وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على ضبطه كلام المص ومميز المائة والالف وتثنيتهما
وجمعه اي جمع الالف مجرور بها باضافتها اليه مفرد نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل وثلثة الاف رجل وانما كان مجرورا لمفرد
لان المائة والالف لما اشبها في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة عشر
وتسعين وتسعين في الكثرة مع انهما نفيرا ان لهذا القسم عطى مميزهما احد حكمي الثلثة الى العشرة وهو الجر واحد حكما احد عشر الى تسعة وتسعين وهو
الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تمييز المائة جمعا كقرائة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا
في كهفهم ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان وجعلها بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا
في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية الاعداد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة قال الزجاج ولا يكون سنين تمييز المائة لانه يلزم ان يكون تعالى
تسعمائة سنة قال ابن الحاجب وجهلة قوم من اعلام العرب بان تمييز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييز الكان واحد
واقل سنين ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة وهذا بعينه جار في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان سنين فيها تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا
قال الطيبي هذا يطرد في اثنتى عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكون ستة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك
انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا انتهى ويجيء مميزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب المسرة والفناء ولا يرد شيء من الامرين على ضبطه كلام المص لانه شاذ ورفضوا اي العرب تركوا جمع المائة مضافا اليها ثلث واخواتها فلم يقولوا
ثلثمئات وماتين واستكراه القياس لان مميز الثلثة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرر معنى التانيث لان الجمع مؤنث
معنى والمائة ايضا مؤنث حتوا مل بالخفة لذلك ولان المائة وان افردت لفظا في جمع معنى لانها عشر عشرات وهو حد قليل وقد جاء في الشعر ثلثمائين قال
الشاعر ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ما لوا قتل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت دماؤهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات
الثلاث وهو دليل شرفه ووجوه الاهاتم احياؤهم وهم بنو الاهتم سنان بن سمي سمي بذلك لانه كسر ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا
يرد ذلك على ضبطه كلام المص لانه شاذ قال الرضي وان لم يضف الى المائة ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل انتهى وضوء
العدد الذي يرجع اليها اثنتا عشرة كلمة واشار بتركه تعيين الفروع الى انه لا ينضبطها مد واحد الى عشرة والعابرة داخلة في عشر كلمات ومائة والف كلمتان
اخريان مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتى عشرة كلمة وما عداها فهو متفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مئات والوف واما بالحاق
علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة فالواحد اسم
من حد يحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع للواحدين من المثنى واللام محذوفة فذلك ان مع العدد المذكر فيقال
رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة وامرأتان اثنتان على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وكذا كما
في ذلك ما في الثاني ما اطلقا والعشرة اذا ركبت فيقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشرة لا يجامعهما اي الواحد والاثنين
المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقول رجل ورجلان لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والتثنية فلا فائدة في الجمع
بينهما بخلاف البواقي فانه لا تستفاد العدد والمعدود كليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدد دون الجنس واذا قلت رجال افاد الجنس دون العدد فاذا قصدت
الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال مثلا قال ابن هشام وغيره واما قوله كان خصيته من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ
لا يرد على ما تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا ينافي تحمل هذا من ثنتا ان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد من العدد كما في رجلان قال عصام الدين
في شرح الكافية وينفتح التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تمييزا عن الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن فضرور
في تمييزها بوجه يغني عن ذكر العدد انتهى والثلثة الى العشرة بدخول العاشرة بالعكس اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث سواء كان كل منهما حقيقيا

١٣٨ حذف التاء من ثلث وثمانية ايام وثماني ليال يجيء مع الليال لانها مؤنثة والنسفل فيه مع الايام مذكرا في البسيط وثلث الدرة وحذف الا التاس ... لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة التذكير في العدد الذي مقصده بتقوله في مقامه المؤنث الذي ... الذكران براقع النسوان ... في جماعة الرجال ... قال ابن مالك وغيره انما حذف التاء من المؤنث والمبتنة في هذا المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعة كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب المذكر لتقدمه ... مع المؤنث لتاخره ... قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسبه حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه ثبوتها ... في البسيط ... الاول ... ذكرا ... فان حذف جاز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو ... اشهر وعشر ... في الحديث ... رمضان والشهر ... من شوال وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا والافصح اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ... مثالها ... ثلاثة ... لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث ... اذا كان لفظ المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس جاز الوجهان تقول ثلاثة اشهر وثلاث اشهر وثلاثة اشخص وثلاث اشخص ... وثلاثة انفس وثلاث انفس ... والاولى الثالث وكذا ... كساق ولسان نحو خمسة السنة وخمس السنة ... الثالث قد يذكر العدد من غير ارادة معدود وهو العدد المطلق ... بالتاء ... ثلاثة نصف ستة ولا ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم ... من منع الصرف هو راي الزمخشري وابن جني وابن خباز وابن مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل فامتناعه ... الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما ... لانصرف ان ... العلمية ... كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرف ... قال المصنف يعني ابن الحاجب ان جاء الله كان ... ضعف ... ابتداء ... لو لا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص قال ... ابن ... ان يكون لاسماء الاجناس كلها اعلاما ... ما من نكرة الا ويصح استعمالها كان نحو رجل خير من امراة ... جائز في كل نكرة ... على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة هنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة ... المبتدا ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو ... هنا كلام الرضي هذه تتمة الاحكام ... التذكير والتانيث تقول انت ... في الاعداد المركبة ... احد عشر ... اثنا عشر رجلا ... في العدد احدى عشرة امراة ...

عشرة امراة على لغة الحجازيين وثنتا عشرة امراة على لغة التميميين ... في العدد المؤنث على الاصل والقياس في المذكر والمؤنث ... الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو ... لان الاول شاذ لازم غالبا عند الجميع الثاني مطرد عند المازني وهو الاصح ... شاذ عند غيره ... في الاعداد المتقدمة على واحد واحدة ... تخفيفا ... الناس ... قال ... عشر وواحد عشرون ... قال الرضي ويستعمل احد ... في غير التيف ... ومطردا ... هم واحد ... ولا تستعمل احدى الا في التيف ... واما احد ... العموم العقلا ... نفيا ... واستفهام نحو ما جاءني احد ... التذكير قال لستن كاحد من النساء ... نادرا ولا يقع في ايجاب ... العموم ... قال ابو علي وهمزته في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدلية من الواو انتهى ملخصا ... ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ... ما في الدار احد ونحوها ... في غير الواجب همزتها اصلية ... كما قال الرضي ... في ذلك معنى الوحدة ... اصلية ... في كل موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما في الدار احد ما فيها واحد ... في الموجب ... لا اضافة واحد ... الذي عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ... للالحاق بمنزلة ... كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق ... في قولك احد عشر ... لان الف الالحاق منونة ما لم يكن ... التانيث ... ان يكون ... لكثرة الكلمة ... اكثر من اربعة احرف ... للتانيث ... الثالث ... في احدى عشرة ... العلامتين في ... عشرة اما لان التاء بدل عن الياء وليست للتانيث ولانها زائدة للالحاق ... الكلمتين ... متضايفان بدليل حذف النون ... اثنين ... تنبيه للالحاق ... قال ابن هشام كل ذلك ... والتنوين ... العرب ... في المؤنث ... الكلمتين ... ذلك ... التركيب ... الحجازيون ... عشرة في التركيب اذا كانت ... التاء ... الكلمة ... بنو تميم ... ابن بابشاذ وهذا الموضع من عجيب الاشياء ... مذهب تميم ... التخفيف ... اهل الحجاز في ... هذا الباب ... التركيب احكام ...

... اثنتا عشرة عينا ... عشرة

ثلثة عشر رجلا الى التسعة عشر في المذكر وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة في المؤنث ثم تعطف فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ثلثة وتسعون رجلا وثلث وتسعون امرأة
رجلا الى تسعة عشر رجلا امرأة اثنان وعشرون رجلا اثنتان وعشرون امرأة ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة وكذلك الى تسع وتسعين امرأة المبنيات منها المضمر وهو
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب سبق ذكره لفظا او معنى او حكما ما استقل منفصل والا فمتصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل

بمنزلة الاخرى لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثنى عشر وتقول ثلثة عشر رجلا بانيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثاني وكذا ما بعده الى تسعة عشر على خلاف
القياس في عدد المذكر وثلث عشرة امرأة بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا ما بعدها الى تسع عشرة بعدول التانيث ايضا في عدد المؤنث من جهة
العشرة عند التركيب الى الاصل دون الياء تعليلا لخلاف الاصل تنبيها اذا قلت عندك ثماني عشرة امرأة فالافصح فتح الياء من ثماني لانها منقوص بني
على السكون كما في معدي كرب وجاز حذفها اطلاقا مع بقاء كسر النون دليلا عليها او فتحها وهو اولى من الكسر ليوافق اخواتها لانها منقوص الا
واخر مركبة مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال الشاعر لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان في التحقيق
على ثمان ركعات بفتح النون وتستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود فتقول عندك عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون رجلا
وثلثون امرأة الى التسعين ثم تعطف ما سبق العقود على النيف فتقول عندك احد وعشرون رجلا في المذكر واحدى وعشرون امرأة في المؤنث واثنان وعشرون
رجلا في المذكر واثنتا وثنتا وعشرون امرأة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما تقدم وثلثة وعشرون رجلا في المذكر وثلث
وعشرون امرأة في المؤنث بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر وهكذا مع سائر العقود فتقول ثلثة وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا
وثلث وتسعون امرأة الى تسع وتسعين امرأة ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتها عطف النيف عليهما على ما عرفتهما
نحو مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة بعطف الاقل على الاكثر الا في التواريخ فيقدم الاقل لكون الاكثر معلوما نحو سنة خمس وسبعين وتسعمائة
وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المص على انواع المعرب فاخذ في الكلام
على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوفها احالة على المطولات كما هو شان المختصر ولذلك قال المبنيات في هو مبتدأ خبرها قوله منها المضمر ويسمى
الضمير وتسميته بالاول اجرى على قاعدة البصريين لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته بمعنى هزلته لانه في الغالب
قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على حذف مضاف اي فعيل بمعنى مفعول وتسميتهما اصطلاح البصريين وتسميه الكوفيين الكناية والمكني لانه
ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن اهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر ويشبه بالحرف في الوضع
لان اكثر المضمر على حرف او حرفين كباء الجر ولام وواو العطف وفائه وقد وبل وهل ولم وما كان وضعه منها على اكثر من ذلك فمحمول عليه طردا للباب
وقيل يشبهه في المعنى لان كل ضمير متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل في الافتقار الى شيء اذ لا بد له من مفسر على الحضور في
المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه ما بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم
الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني وهو اي المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كما هو التحقيق في حد المعرفة
فلا ينتقض بلفظ المتكلم او غائب بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعارف فان الاسماء الظاهرة فكلها غيب فاخرجها بقوله
سبق ذكره اي تقدم وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات
معينة لهذا المفهوم تعالى على ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب في المنكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله سبق
ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا او سابقا رتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيد او سابقا
لفظا متاخرا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او مذكورا معنى بان دل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير راجع الى العدل الذي دل عليه
لفظ الفعل تضمنا او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير فيه للموروث الذي دل عليه ذكر الميراث دلالة التزامية او سبق كان ذكره حكما
محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع
ضمير الغائب وذلك واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين ونعم وبئس وما جرى مجراهما او مبدلا منه الظاهر او مجرورا برب او كان
للشان وسياتي ذكر هذه المواضع في كلام المص مفصلا وتستوفي الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع
مفسرة لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس لكن هذا يتخلف
في باب التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سياتي بيانه فان استقل المضمر
بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل وهو سبعة انا والفرع اي لبيان الحركة ونحن وانت وهو وهي
والها والياء واما اللواحق من الهاء والياء فحروف دالة على المراد منها والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل
وهو تسعة التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء وثا واما اللواحق الكاف والهاء فحروف دالة على المراد فيها نظير ما
مجملة الضمائر على هذا وهو الصحيح ستة عشر ضميرا لا غير تنبيه ظاهر صنيعه ان كلا من المنفصل والمتصل قسم براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل
محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فلما في التصريح والمضمر المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور ولا يعني المتصف بالرفع
والجر فان انت مثلا مرفوع وانه لم يتصف بالرفع بل يعني ضميرا لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوب او مجرور فالضمير المنفصل مرفوع ومنصوب

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل ... وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه [illegible]

١٤٢ لم يجز ولا أن المجرور غير ... الجزء الأخير من العامل بحيث لا يجوز فصله فهو لا يكون إلا متصلا فهذه خمسة أنواع وكل منها إما مفرد أو مثنى أو مجموع فهذه خمسة عشر وكل منها إما مذكر أو مؤنث فهذه ثلاثون لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلته استعمالا فسقط خمسة فبقي خمسة وعشرون وكل منها إما متكلم أو مخاطب أو غائب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بضميرين لأن المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو جمعا فسقط خمسة عشر من خمسة وعشرين ثلاثة في خمسة فبقي ستون وينضم إليها ياء الواحدة المخاطبة كما ذهب إليه سيبويه خلافا للأخفش والمازني في قولهما إنها حرف وإنه فاعل مستتر كما تقدم فجملة الضمائر إحدى وستون ضميرا مثاله الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء وضربنا وضربت بفتحها وضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن وضربا وضربوا وضربن وضربت وضربتا وهو وهي وضربنا والمنفصل أنا ونحن وأنت بالفتح وأنت بالكسر وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة إياي وإيانا وإياك بالفتح وإياك بالكسر وإياكما وإياكم وإياكن وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن والمجرورة مررت بي وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يتوفر أي لا يجوز المضمر المنفصل إلا لتعذر المضمر المتصل لأن وضع المضمر على الاختصار والمتصل لأن وضع المضمر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فحيثما أمكن لا يجوز العدول عنه نحو جئت وأكرمتك لا يقوم جئت أنا ولا أكرمت إياك خلافا لما قوله وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلي هم وقوله إليك وهي تقطع الأراكا إلى ابن حبيب يلقنا إياكا وقوله بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير ضرورة ويتعذر المتصل في مواضع أحدها أن يتقدم المضمر على عامله نحو إياك نعبد الثاني أن يتأخر عن عامله وبلي إلا نحو لم لا تعبدوا إلا إياه وإنما نحو إنما قام أنا ومنه قول الفرزدق أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي وأما قوله وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار فضرورة الثالث أن يكون العامل محذوفا إما لكونه مفسرا بمذكور نحو إن إياه ضربته فأكرمه أو بقرينة السؤال نحو إياه جوابا لمن قال من أضرب ولكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز إظهاره وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو إياك والأسد أي نفسك واحذر الأسد الرابع أن يكون تابعا إما توكيدا نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أو بدلا كقولك بعد ذكر أخيك لقيت زيدا إياه أو عطف نسق كجاء زيد وأنت الخامس أن يقع بعد إما نحو جاء إما أنا وإما أنت السادس أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا أنفك أحدو قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدي السابع أن يقع بعد اللام الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة كقوله إن وجدت الصديق حقا لإياك فمرني فلن أزال مطيعا الثامن أن يكون منادى نحو يا إياك ويا أنت التاسع أن يكون ثاني معمولي ظننت أو أعطيت وما ورث اتصال الضمير لبسا بالمفعول الأول كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا إياك وأعطيت زيدا إياك أو عطيت زيدا إياه أبوك والذي أعطيت زيدا إياه عمرو ولا يجوز أن تقول الذي علمته زيد ولا الذي أعطيته زيد لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول العاشر أن يكون عامله مصدرا مضافا نحو أنا قائم لحادثة عشرين يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا والحادي عشر أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك فإن قالوا يجوز من ضربك الأمير قلنا يجوز بنصرنا إياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثاني عشر أن يكون عامله حرف النفي نحو ما هن أمهاتهم الرابع عشر أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي الخامس عشر أن يجتمع ضميران وتقدم غير الأخص نحو حبيني أكرامك أبي وأكرامه إياي السادس عشر أن يجتمع ضميران في مرتبة واحدة بأن يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب نحو ظننتني إياي وحسبتك إياك وعلمته إياه وأما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وإنما سهله اختلاف لفظي الضميرين وهو مع ذلك شاذ وانتفى هاء سلنيه وشبهها من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع نحو أعطيتكه فالخيار وإن شئت وصلت نظرا إلى الأصل فقلت سلنيه وأعطيتكه وإن شئت فصلت وهو أمن توالي المثلين في فصلين فقلت سلني إياه وأعطيتك إياه وظاهر كلامه أن الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية قال ابن عقيل وهو ظاهر كلام أكثر النحويين واختار في التسهيل الاتصال لكونه الأصل ولا مرجح لغيره واقتصر سيبويه عليه قال ابن مالك ظاهر كلامه لزوم الاتصال وأجاز غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله تعالى إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملككم إياكم إياهم ونحوه ذهب الشلوبين إلى رجحان الانفصال وتأول كلام سيبويه قال المرادي وهو بعيد فإن كان الأول من الضميرين مجرورا ترجح الفصل اتفاقا لاختلاف محلي الضميرين نحو عجبت من حبي إياه ومن الوصل قوله لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا وإن كان غير أخص وجب الفصل كما تقدم أو مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته إلا إذا كان كان أو إحدى أخواتها نحو الصديق كنته فترجح الوصل عند ابن مالك لكونه الأصل وورود في أفصح النثر كقوله لعمر إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله والوصل عند الجمهور لأن حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فترجح بعده كقوله لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب بفعل ناسخ أيضا نحو ظننتكه توجيه ترجيح كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل قوله بلغت صنع امرئ بر إخالكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قول الآخر أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن تنبيه ما ذكرته من جواز [illegible] هو ما ذهب إليه ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في الأوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن [illegible]

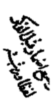
مسألة ... على الجملة ... ضمير الشأن والقصة ... ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه
ولا يثنى ولا يجمع ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو قوله تعالى ... وإنه الأمير راكب وكان الناس صنفان

١٣١ المسئول عنه إن خبر كان لا يكون متصلاً ... وجزم به أبو حيان في شرح التسهيل قال ... ثم خص بعضهم هذا الحكم بما ليس ...
في الاستثناء وحمل قوله ... الكرام ... على الضرورة مثل إلا ... ليس ... عليه هذا ... الثانية
... هذه مسألة في بيان الضمير المسمى بضمير الشأن وضمير القصة وضمير الأمر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين
لأنه لا ذكر ... عند البصريين ... عند الكوفيين لأنه لا ... عندهم على ماذا يعود ... البصريين ... لأنهم سموه ... الكوفيون ...
باعتبار ... التعليل فإن هذا الضمير ... في الكلام ... التنبيه إلى ... من الضمائر ... على الجملة الخبرية ... ضمير غائب ...
مفسر بها أي بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم إذ ذكر الشيء مبهماً ثم مفسراً أوقع في النفوس من ذكره مفسراً من أول الأمر ... إلا بأن يكون
مضمون الجملة شيئاً عظيماً يعتنى به ... مثلاً هو الذباب يطير ... وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر ... يكون
يقول مثلاً هو الأمير كأنه سمع ... فاستفهم ... الشأن والقصة فقلت هو الأمير مقبل أي الشأن هذا ... كان المعنى ...
تضمنه السؤال ... والتفسير ... هذا الضمير الذي يعقبه بالفصل لأنه معين المسئول عنه ... الجملة بعد الضمير ...
... لمجرد التفسير ... كسائر أخبار المبتدأ لكن سميت تفسيراً ... إذا كان الضمير مبتدأ ... الناسخ ...
كما سيأتي ... ذلك الضمير ضمير الشأن إن كان مذكراً نحو قل هو الله أحد وضمير القصة إن كان مؤنثاً نحو فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ...
وقال بعض المحققين قد يتوهم كثير من الناس أن التذكير باعتبار لفظ الشأن والتأنيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لأنه إنما يكون كذلك
أن لو رجع هذا الضمير إلى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع إلى المتعقل ذهناً ... المراد باعتبار الشأن والقصة في التذكير والتأنيث
أن الضمير إذا كان مذكراً ... أن يرجع إلى القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو راجع منهما إلى المتعقل ذهناً ... كثير من الناس ...
وهم ولا غلط وإن أراد به من يقول أنه راجع إلى الشأن الملفوظ به والقصة الملفوظ بها فليس من الناس ويحسن تأنيثه أي تأنيث الضمير المذكور ...
كما يحسن تذكيره مع المذكر إن كان المؤنث فيها أي في الجملة المفسرة له عمدة ... بخلاف ما إذا كان فضلة فلا يحسن إنها بنيت غرفة ...
يحسن أنها كان القرآن معجزة وذلك لأن الضمير مقصود ... مطابقته للفضلة لكنه مع ذلك جائز ... القصة قياساً ولم يسمع ...
يحسن تأنيثه لأنه وإن كان في الظاهر راجعاً إلى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع إلى المتعقل في الذهن كما مر فحسن تأنيثه رعاية للظاهر
مذهب البصريين وأوجب الكوفيون تذكيره مع المؤنث ويدفعه قول العرب إنه أمة الله ذاهبة وقراءة أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ... فإن الاسم ...
وهو مذكر كذا قيل ووقع للدماميني في شرح التسهيل أن ضمير الشأن لا يستتر ... فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجري مجرى المؤنث في الحكم
مذكر شبه به نحو إنها قمر جاريتك ... نحو فإنها لا تعمى الأبصار ولا ... بمؤنث شبه به مذكر فلا يحسن ... جاريتك ... الضمير
المذكور مبتدأ واسم ما ... في باب إن وظن ... في باب كان وكاد ولا يعمل فيه إلا الابتداء ... على خلاف فيه ... وأبو الحسن يجوز
النحويون قال أبو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله ... كان وظن وأخواتهما ومنع بعضهم ... ما المشبهة بليس ... وبعضهم ...
ولا صح عملها كقوله وما هو من يأسو الكلوم ... كقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ...
... يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل ولا يجوز أن يكون فاعلاً لكاد لما يلزم ... القلوب ... ولا يثنى ولا يجمع ...
بجملتين ... بل لا يكون إلا مفرداً لأن مرجعه الذي هو الشأن والقصة المتعقلان في الذهن لا يكون إلا مفرداً ... مضمون جملة
مضمون الجملة مفرد ... ولا يفسر بمفرد لأنه كناية عن الشأن والقصة وهما معنى الجملة
فلا يفسر إلا بجملة مصرح بجزئيها ... وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائماً زيد وظننته قائماً عمرو ...
على أن المرفوع مبتدأ واسم كان ... راجعاً إليه ... في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان ... وأجاز الكوفيون إنه قام وإنه ضرب على
حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول ... فساد ... التفسير بالمفرد ... مرفوع الفعل قال ابن هشام قلت هذان المثالان لا ...
منهما الكوفيون لأن كلامهم ... على مذهب ... ليس بصواب هو كما قال أبو عثمان المازني دخلت بغداد ... على مسائل ...
أجيب عنها على مذهبي ويخطئوني ... على مذاهبهم انتهى نعم الذي يدفع قول الكوفيين أنه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا إليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء
من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لأنه ... من النكرة وهي لا تؤكد ... الإبهام المقصود منه البدل والبيان وعطف
قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف ... عطف نسق انتهى ووجهه الشمني بأن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط لكونه نفسه ولو
عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الإخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع انتهى فتأمل ومثل ... للأحكام المذكورة
بقوله نحو هو الأمير راكب وهي هند كريمة مثالان لما عمل فيه الابتداء والضمير في الأول مذكر وفي الثاني مؤنث وإنه الأمير راكب مثال لما عمل فيه الناسخ وهو
إن ومثله قوله ... لا يجمع على الجهل ... هذه الأمثلة ... قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولي إذا مت كان الناس صنفان شامت

وآخر

ذكر بعض المحققين عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع إذا كان مرفوعا بأول المتنازعين وأعملنا الثاني نحو أكرمني وأكرمت زيدا أو كان الضمير فاعلا
في باب نعم وبئس مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيد … أو كان مجرورا برب على ضعف نحو ربه رجلا أو كان الضمير للشأن والقصة

١٣٢ ولو شئت: فالذي كنت أنسى شأن المثل الذي جعل فيه الناسخ فعل كان ضمير الشأن وهو اسمها والناس مبتدأ وصنفان خبره وشامت
مبتدأ محذوف أي أحد الصنفين شامت ويحتمل ويجوز أن يكون بدلا من صنفان … واستحسن … لأنه عائد إلى الموصول
والمعطوف … كان الناس … فوضع منهم شامت ووضع … الذي كنت أصنع … الأول لا يجوز للجمل المفسرة
لهذا الضمير تتقدم … عليه خلافا لأبي يوسف ابن سعيد السيرافي فإنه أجازه قوله أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام
أم متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب أن كان زائدة والأشهر في إنشاده نصب سكران
ونصب ابن المراغة … على أنه خبر … محذوف … بالعكس واسم كان … الثالث لا يجوز حذف هذا الضمير قال جماعة
من المحققين لعدم الدليل عليه … الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة وأيضا فإن المقصود من الكلام
المصدر به التفخيم والتعظيم فلا يلائمه الاختصار والذي وقع حذفه منصوبا … بالتصريح … الفصل لأنه مع دلالة الكلام عليه نحو
قوله إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك الدليل هو أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازات كما مر والزمخشري
في باب أن المفتوحة إذا خففت … النون نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وإنما لم تلغ لأن المكسورة قد عملت مخففة
في القرآن نحو وإن كلا لما … لأن المفتوحة أقوى منها … المشابهة … للزم إعمال الأدنى وإهمال الأقوى …
وهذا في المضمر … فرع عن … والضمير … الذي يفسره … حمل الأصل في الأصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه
وجماعة إلى أن المشددة … لا يجب أن يكون ضمير شأن واختاره ابن مالك … في حد تفسير المفردات … الثالث الجمهور على أنه
… الطريقة أنه حرف مثل كان زيد قائم وليس زيد قائم … لكان وليس وأخواتهما وأما إنما … حرف كفا عن العمل
وفي إن من يدخل الكنيسة يوما … أحد … فهو … الأول شأن … في بيان مواضع
عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين … اسم فاعل من حقق الشيء …
… عود الضمير إلى المفسر المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع وإنما … هذا القائل إلى الرضي مع أنه قد ذكرها ابن إياز في شرح
… وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لأن الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن إياز عدها أربعة وابن مالك وابن هشام عداها
سبعة … صنع الرضي … والمواضع الخمسة إذا كان الضمير مرفوعا بأول العاملين المتنازعين المعمول بعدها وأعملنا العامل الثاني
على مذهب البصريين نحو أكرمني وأكرمت زيدا ففي أكرمني ضمير مرفوع … على الفاعلية عائد إلى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية …
فعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة أو كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس … مفسرا بتمييز ولا يفسر إلا به … خلاف ذلك نحو نعم رجلا
زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز … التمييز التأخير فقد عاد الضمير إلى التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة ويلحق بهما
فعل الذي يراد به المدح أو الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من أفواههم وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي إلى أنه لا ضمير في الفعل
بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل … الكلام على ذلك في باب أفعال المدح والذم إن شاء الله تعالى أو كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو ضربته
زيدا فالضمير في ضربته عائد إلى المبدل منه وهو زيد المنصوب على البدلية والبدل … التأخير عن المبدل منه فعاد الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة
وهذه المسألة قال ابن عصفور أجازها الأخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان هي جائزة بإجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي
… الجواز ابن مالك وأبو حيان ومنعه قوم ورده أبو حيان بالورود انتهى ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وقال الكسائي
هو نعت … الضمير … ولا تلمه أن ينام البائسا وقال سيبويه هو بإضمار الذم أو كان الضمير مجرورا برب على ضعف …
الكلام فيه في بحث المجرورات فليراجع نحو ربه رجلا فالضمير المجرور برب عائد إلى التمييز المتأخر كما مر فقد عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة
… ذهب الزمخشري إلى أن التمييز … التمييز في بابي نعم ورب وذلك أنه قال في قوله ثم فقضاهن سبع سموات يجوز أن يرجع الضمير فيهن إلى السماء
على المعنى كما قال طائعين ونحوه أعجاز نخل خاوية ويجوز أن يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال
والثاني على التمييز وصرح بمثل ذلك في قوله ثم فسواهن سبع سموات فقال الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه
رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين أحدهما أن الباب ليس بقياس … ثم حمل الضمير في ربه رجلا على أنه مبهم لأن رب لا تدخل إلا على النكرات وفي
هذا لا يوجد … فسواهن … نظر يعلم تمامه من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني أن هذا التقدير يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا
كليا إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى إلى السماء وأنه سوى سبع سموات عقب استوائه إلى السماء فيكون قد أخبر بإخبارين أحدهما استواؤه إلى
السماء والآخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام أن الذي سواه هو بعينه المستوى إليه … سبع سموات … نظرا أو كان الضمير للشأن والقصة كما مر قريبا …
… وزاد ابن مالك في التسهيل موضعين آخرين يعود فيهما الضمير على متأخر لفظا ورتبة أحدهما أن يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره خبره نحو إن هي إلا حياتنا



ومنها اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه المحسوس فللمفرد المذكر ذا وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا ولجماعة الذكور والاناث اولاء وقد يقال

الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها
قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه وتابعه في ذلك ابو حيان قال لان الخبر اذا كان مثلا الشيء او موصوفا بشيء وجعل مفسرا كان المبتدأ الذي
هو ضمير عائدا عليه باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة وهو يعني التقدير ان حيوتنا الدنيا الا حيوتنا الدنيا قال ويلزم كلام الزمخشري دليلا لما
ذهب اليه لانه وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حيوة الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني سياق هذا الكلام دل على ان
المفسر هو الحيوة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر انتهى الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسر بمعمول موخر نحو ضربني وضربت
زيدا ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا ضرورة فلا يقاس عليه
ولا يخرج به ذكر الرضي هذين الموضعين واباح المصنف في ذلك تتمة يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع
المنفصل مطابق للمبتدأ يفيد التوكيد والاختصاص وكون ما بعده خبرا لا نعتا ويسميه البصريون ضمير الفصل لانه يفصل بين كون ما بعده خبرا وبين
كونه نعتا والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال نحو اولئك
هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا تجدوه عند الله هو خيرا ولا موضع له من الاعراب
عند البصريين فقال بعضهم هو حرف وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما يليه خبرا لا نعتا اشتد
شبهه بالحرف في انه لم يؤت به الا لمعنى في غيره فلم يجعل له موضع من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما بعده
وقال الفراء موضعه بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي
كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبرا عنه وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن
ابي زيد انه سمع منهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا بالرفع وقال قيس بن الذريح تبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر
ومنها اي ومن المبنيات اسماء الاشارة وهي في الاصطلاح ما وضع لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية اذ مطلق الاشارة حقيقة فيها فيخرج
الذهنية فلا نقض بما عدا المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة فيها ذهنية وقضيته هذا ان يكون الاصل في اسماء
الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي ذلكما مما علمني ربي ولمحسوس غير مشاهد
نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى
الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة
حرفا فضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا فهي حرف فقد
وضعوا للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة فللمفرد المذكر من اسماء الاشارة ذا وليس له حرف وقد
مر الكلام على بنيته ولغاته وللمثناه ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبا اي المحل ومجرورة وليست الالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب
والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف في
حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وهذا مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من
المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة وهو الظاهر كما سيأتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي انه قول ثالث
وهو اعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا فائدة كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى ان هذان لساحران بالالف في اسم الاشارة وتشديد نون ان في قراءة غير
ابي عمرو وابن كثير وحفص متأول وتأويله باوجه احدها ان اسم ان ضمير الشان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدأ وهو كثير
وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما مر الثاني ان ان بمعنى نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال
له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف اي لهما
ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين الثالث انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة ولغوين فانهم
يستعملون المثنى بالالف دائما نحو ومنا بين اذناه طعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثني هذا
اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف احديهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب والجر ياء
ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها الخامس انه جيء به على اول اعرابه وهو رفع كما في اثنان الرتيب السادس انه مبني كما مر قال ابن هشام وعلى هذا
فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبني ان لا يختلف صيغته مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي هنا ارجح لمناسبته
ياء ابنتي وحكى السهيلي في تاريخ انباء الرواة ان القاضي اسمعيل بن اسحق سأل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرأ ان هذان لساحران على
ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال فما علة بنائها قال لان المفرد

الاشارة

قلد

مثلثا من اشار به وعلى الجميع بها والى المفرد مقصورة وبعضها النبيه قبلها كاف الخطاب واللام المتوسط وسط البعيد الا في المثنى والجمع عند من مد فرقيبه بما وضع من التنبيه

هنا نعم وهو مبني فيقال التنبيه على الوجهين ما عجب لفظ فيك وقال ما احسنه لو قال يا احد فقال ابن كيسان اليقل بالفاعل فيه فحسن في المفرد المؤنث ذي
١٣٤ بذال بعده مكسورة ويا ساكنة بدلا من الف ذا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة التانيث في نحو تقومين وذها باختلاس حركة الهاء
اي بنطق بها والاسراع وذه باسكان الهاء والظاهر بيانها وقال بعضهم السكون في الوقف لاجله وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذه باشباع
كسرة الهاء قال بعض المحققين الياء الحاصلة بالاشباع لا تكتب كالواو الحاصلة بنكتة قريبة من تشبيه بالياء وواو وكانه خص اسم الاشارة بها لكثرتها
فقيل لا للاشتراك بكتابة نحو ته انتهى وتات بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امراة ونحوها فيه تاء الفرق
وليس بشيء وقد تبدل الذال الياء وتاء فيما الغرض به الفرق بين المذكر والمؤنث وقرء بالاختلاس وقرء بالاسكان وقرء بالاشباع نظيرها وانما بقلب
ذال ذا تاء الفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحدة ولتثنيتها تان رفعا وتين نصبا وجرا على حكم ما مر في المثنى المفرد المذكر وانما تذكر الاشارة
في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ذكره في المغني
تنبيه وقد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولا
فرق في لسانه بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بل المذكر والمؤنث فيه
سواء قال وهذا احسن مما يستدل به عن التذكير في الاية انتهى ولجمعهما اي المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره اولاء بالمد في لغة الحجاز وهي التي نزل
والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة وقصرا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغة القرآن تقول اولاء واولى
ذهبوا في المذكر واولاء واولى ذهبن في المؤنث وتقول في غير العاقل اولاء اولى الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد
اولئك الايام والاختصار كتب بالياء لان الفه مجهولة الاصل فقلبت الى حرف جر فيكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليها وقد تبدل همزتها
وبقي هلاو وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم اولاء على وزن نوره كما قال بجلد
لا تقل هولاء هذا بكيلا يكي اسفا وغيظا فليس بعضه بل هو تخفيف هولا بحذف الف فقلب همزة اولاء واوا ويدخلها اي اسماء الاشارة المذكورة
والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يدخله ها ولا يلحقه كاف ولا لام كثمة ها التنبيه اي الهاء والالف الدال مجموعهما على التنبيه على ما
يذكر بعدها من مشار اليه وغيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران حكاية ابنتي هاتين هولاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا واخوانه
كثيرا قال تعالى ها انتم هولاء وبغيرها قليلا كقوله فقلت لها ايم الله ذا قسمي ففصل بين ها وذا بقوله ايم الله وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم هولاء
تنبيه ها المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي علم على الكلمة المركبة منها ما الف ثم نكر واضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله على ان يدنا باو ليعني
نيد كم ولا يتجه ان تضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لها ما يكون اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهره ليس الا الف نفسها هنا وجوز لحذفها لالتقاء
الساكنين هي والتاء والاولى من التثنية وما جوزه [illegible] انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان شانها اذا اريد بها نفسها فقد تزاد في
اخرها همزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد وتلحقها اي اسماء الاشارة المذكورة كاف تدل على الخطاب وهي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته مخاطبا به واحدا او اثنين او جمعا
من قبيل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب فلا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء الاشارة
تصرف لا تضاف لانه لا يضاف الى النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت تتصرف لكاف الاسمية غالبا فيتبين حال المخاطب من افراد وتذكير
وضدهما مما تبينه اذا كانت مما تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بهما والف المثنى وبميم في الجمع المذكر وبنون في الجمع المؤنث نحو ذاك ذاك ذاكما
ذاكم ذاكن [illegible] قلنا غالبا لانها قد لا يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل يكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوائد
في جميع الاحوال نحو ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك ادنى الا تعولوا فما جزاء من يفعل ذلك خير لكم واقيم ذلك موقع ذلكم وهذا لا يجوز الا
لا يقال لا رتياب [illegible] تنبيه [illegible] ان الكاف تلحق جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادي اختصاصها بذي وتا وتي وقال ثعلب لا يقال ذيك
وفي الصحاح انه خطا [illegible] حال من الكاف اي تلحق اسماء الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد
فقط اي حال كونها مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة على البعيد او على توكيده على خلاف فيه سياتي بيانه واصلها السكون كما في تلك وانما كسرت في ذلك
لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذا لك بفتح اللام المشار اليه البعيد نحو ذلك الا في المثنى مطلقا والا في الجمع عند من مده والا فيما دخله
حرف التنبيه والمجهور [illegible] مع لام لا يقال ذانك ولا اولاءلك ولا هذالك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون وجمع
للبعيد [illegible] بلام مع قصر [illegible] مثلها لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو للقريب وما للكاف لا تقع بدون الكاف وعلم ان الاسماء
[illegible] مرتبة قربى [illegible] مجردة عن الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى والنون المشددة في المثنى كما
ذكره [illegible] مذكر القريب [illegible] والمتوسط [illegible] والبعيد تلك [illegible] لقربها ان [illegible] وبين ضبا وجرا والمتوسط ذانك وتينك بتخفيف النون واما

عوة د

على المؤمنين حرج

بالموصول ... موصوف ... كل ... سكت بالمصدر المشهور ... انزلناه ... وابل ... كما ... [illegible]

تريد هنا للبعيد ... القريب ... المتوسط ... للبعيد ... [illegible] ... هذا مذهب ... ولا يتحقق بعده

بدخول اللام ... من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين ... مذهب ... الاكثر تبيان ... قال ابن مالك وهو الصحيح ان ...

كلام المتقدمين ... سيبويه والمحققين واستدل له في شرح التسهيل بأوجه منها ان الفراء ... الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف

بلا لام التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان ... يقولون ذاك ... حيث يقول الحجازيون ذلك ... من هذا ان اسم الاشارة

الذين ليس له الا مرتبتان ... القرب ... الاخرى للبعيد ... وايضا قال ... هذا ... بهذا ... التوضيح

... من المفرد الثاني ... القريب ... البعيد لعظمة المشير نحو ... بينك ... او المشار اليه نحو تلك ...

البعيد ما للقريب ... كحكاية الحال نحو ... هؤلاء ... من عطلوا ... وهذا من شيعته ... وقد ... ان ... ما للدعاء ... كقوله

... بقصد ... ذلك ... ثم ان هذه ... الحقيقة ... الاشارة الى الامكنة الفاظ خاصة بها ... منها ... لكل

... مكانا ... موضوع للمكان القريب هنا ... المتوسط هناك ... للبعيد هنالك ... هنا ... النون مع فتح الهاء او كسرها او

... التاء ساكنة ... هنت ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ... على الفتح للتخفيف ... لم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة

ضعيف قال الدماميني ... في قول العلماء ومن ثم كان كذا ... هنا ... وهنا ... للقريب ... الثاني ... الرتبة الوسطى

اشارة ... هنالك وهنالك ... هذه الالفاظ الظرفية ... الى ... كقوله ... هنالك ابتلي المؤمنون ... كقوله ... هنا ... للبعيد ... المكان

... قول الشاعر ... تشابهت فهناك يعرفون اين المفزع ... هنا ... في الآية والبيت ... المكان

... ومن المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره ... وفي الاصطلاح ... موصول حرفي وموصول اسمي وهو

... ذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي معها لتمام الفائدة ... الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال

... الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته ... يتصل بها المصدر ولم يحتج الى عائد ... لفظة كل ... في محلها ... التعريف ... بالجنس ... افراد

بالجنس لا للافراد ... المحدود في الحقيقة الموصول الحرفي ... مدخول كل ... حرف ... مع صلته بالمصدر وايضا ... على حرف من افراد ...

... انه كل حرف ... لفظ كل ... من صحة الحمل ... الاتيان بها ... ذلك الاشارة الى ان المحدود ... على كل افراد ...

يكون مانعا ... المحدود ... ذكر ... جامع مانع ... منحصر كالمنصوص عليه ... على جواز زيادة الاسم البصري

... وهو التصريح ... التاويل ... في حد ... المفردات ... الفعل المضاف اليه ...

... موصول ... المشهور من الموصول الحرفي خمسة احدها

... مع ... ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية ... مع معموليها بمصدر الثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف

ماضيا كان او مضارعا او امرا على الاصح ... والثالث ما المصدرية وتوصل بفعل متصرف ... وبجملة اسمية ... على الاصح ... والرابع كي وتوصل بفعل

مضارع ... التعليل ... الخامس لو المصدرية ... ذهب اليه الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف ...

... مصدرية ... ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا نحو اولم يكفهم انا انزلنا ... ان هذا زيد اي كونه زيدا لان كل خبر جامد

يصح ... الكون ... هذا زيد ... كان ... هذا ... ومثال ان المخففة وان تصوموا خير لكم لولا ان ...

... المصدر نحو ... والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا ... ذلك ابن

... كتبت اليه بان قم اي بالقيام ... امرين ... كون الموصول بالماضي ... المضارع ...

... بان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ... لا تدخل على ... كالسين وسوف ... بانها لو وصلت به لفاته معنى الامر

الاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر ... ابن ... وابو حيان ... والمضارع عند التاويل المذكور على انه

... في الموصول بالماضي والمضارع ... الفعل

... معنى الامر ... بالمصدر ... صاحب الكشاف ... في قوله انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك ... وهو

اي انا ارسلناه بان انذر ... بالامر ... كتبت اليه بان قم ... كتبت اليه بالامر بالقيام

نظيرتها ... المصدر ... اذا كانت الصلة منفية نحو وان تصوموا خير لكم ... اصحابي ... وسيأتي

... الكلام عليها ... ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج ... ونواصب المضارع واما البصريون

... لا حاجة الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية ... عند البصريين ... الكوفيين ... بيانه في نواصب المضارع ... التعبير

- فيقولون ان ... اللام قبلها فهي المصدرية وان لم ... اللام فهي تعليلية جارة ويجب ... اضمار ان بعدها ومثال لو ... احدهم لو يعمر اي التعمير

ويقولون

قال: أيّ ومن

١٣٨ وقد ابيح استعمالها من يعقل لا ... انثى ... منزلة ما ظهر ... لانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ورده ابن الحاجب بانه
لا يستعمل فيها للمعنى بقولنا ما لا يعقل ويحكى عن الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسألهم الوزير عن قوله
وما ملكت ايمانكم فتكلموا فلم يقنع الوزير فسألني فقلت لا اصل فيه ان يكون لغير العقلاء فان اطلق على العقلاء وامكن مراعاة الاصل فيه وجب
ذلك والاناث اقرب لغير العقلاء من الذكور فيحمل على الاناث انتهى وقد اشار اليه في الكشاف على ما ... وذهب بعضهم الى انه تستعمل لما لا يعقل
ولصفات من يعقل نحو سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده والسماء وما بناها ... والذي عليه جماعة من المحققين ان ... فيه
في ... من ... العلم واختصاصها ... غيرهم ... كما تقول في الاستفهام ما زيد اي فاضل ام كريم ... الموصول
اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم او نحو ذلك ... على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان اكره
قوم من ... في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله
تعالى وما ملكت ايمانكم ما شئت ... ذهابا الى الصفة ان المراد فانكحوا الموصوفة باي صفة شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة والنسيبة واصل ذلك
المجرد ... قال ال الداخلة على الصفة المحضة من اسم فاعل او مفعول ... غير المحضة كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد ... عليها الاسمية كالابطح
والاجرع ... الصاحب ... وكذا على افعل التفضيل كالاعلم والافضل قال في جميع ذلك التعريف اتفاقا واختلف في ال الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم
الى انها موصولة والاصح ان الصفة المشبهة صفة لا ... وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما ينبئ الضمير الراجع للعائد ... نحو الضارب
والضاربة والضاربان فالضاربان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب والتي ضربت ... ونحو السقف المرفوع والبحر المسجور ... الذي ...
توصل ... او بجملة اسمية او ظرفية ... فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله
منهم ... ماكالزمخ ... لا ... جاسم مسند ... خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير
... الاول قال سيبويه في نكته لم ار احدا حكى خلافا هل ال بجملتها موصولة او اللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفة ... لكن ... عبارتهم
... بجملتها الموصول ... قول ابن الحاجب ... صلة الالف واللام ... في المعرفة بالخفض انتهى واستظهر بعض المحققين ... الفرق بينهما قال ...
... التعريف ... انتهى ... الثالث ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني لعود الضمير عليها في
نحو ... لانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن
به نقعا ... فاللذي ... فاثرن ... ولانه لا يستدل عليها ... مدخولها ... الضارب ... اذا كان الوصف الداخلة عليه الحادث
ولم تكن للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والضامر فال فيه حرف تعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص انما اذا كانت للعهد كما في قولك
جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي ... المحققين فيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يأت الموصول لتعريف العهد التحقيقي
ان الاقسام الاربعة للتعريف يجري في الموصول الثالث على القول بان ال الاسم المشهور انها اسم موضوع براسه غير منقطع من شيء وزعم الزمخشري انها
الذي ... لكثرة استعمالهم ... ووصف المعارف ... فحذفوا تارة الياء وحركها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على ال
كلامه في المفصل ... في الذي حرف التعريف فان ال التي تعد من الموصولات ... الذي لكونه تخفيفا وهو دعوى لا دليل عليها وفيها ما رأيت
من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل ... بفتح الهمزة وتشديد الياء ... اذا اضيف كان صلتها ضمير محذوفا نحو ...
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف او مع ... صلتها او اضيفت وذكر صدر صلتها كانت معربة
البتة نحو ... هذا مذهب سيبويه والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها ... صلتها ...
بناؤها اذا حذف صدر صلتها ولم تضف قيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ... رجعت الى ما عليه
اخواتها ... على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبين ... الكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما
لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت ولولا انه ... الحكاية والتعليق وجعل
ذلك على اعرابها مطلقا ... وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب
ايهم افضل ... بالنصب على هذه اللغة وانما المرتين عند هذه الاضافة مطلقا ... اجتماع ... من البناء
... المضاف اليه ... الاضافة الى معرفة لفظا نحو ... عليه ايهم افضل او تقديرا نحو ... ملاقا واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو ...
... ولا ... والموصوف ... فلا امر ... في لغة ... كالبركيات
... ... اختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم البصريون ... ابن مالك
قال ... للكوفيين لا ... وعليه ... وجوب تعليم العامل ... الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية ... الكسائي ... خلفه

سيرة ... ...

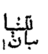
ومن ذا وذا بعد ما او من الاستفهاميتين التي للتكرير والتي هي عوضها مشكلة اذا اشار اذا صنعت ومن ذا رايت هذا موصولة التي هي ما ومن شيئا فالجواب مرفوع لان الغاء فيهما
منصوبا لانه تركيبها معها بمعنى اي شيء واي شخص والكل مفعول به والجواب على التقدير بن نصب منصوب عليه ماذا عرض ومن ذا قام الا انه الجواب

يوفر لم يجوز المجيء بها مقام معلم بكونه مستند الا ان قال اي كذا على فقال له السائل استصحبت لك يا شيخ يعني ان مراده بذلك كذلك جنده او لتلبس في نحو
كذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل اذ لا امر هنا يتصل به الفرق بين الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك فلا فرق بينهما قال الرضي وقال
ابن مالك ان قال اي موضوع على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه لا مبداه وبخلاف الماضي والحال فانهما محصوران
لم يقلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملوا معاري الموضوع على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان لا تعلق لاحدهما بالاخر انتهى
وانكر ثعلب موصوليتها وزعم انه لا يستعمل الا استفهاما او شرطا وقال العلم اسم الله هو فاصل خلفه بمعنى الذي هو فاصل جانب و[illegible] السماع
قال العلم على انه اصل في روايته [illegible] اذ لو كانت شرطا او استفهاما لا عربت ولفسد المعنى عليهما وليست نفسه ولا خلاف [illegible] فيهما
لا النكرة ولا صلة للنكرة او ليست في البيت نداء فاذا انتفى غير الموصول ثبت عند طي خاصة في العالم وغير سمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه قاله
سنا فحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت والتي طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على
سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب [illegible] وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه مسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
اعرابها بان سبب البناء موجود مع [illegible] العارض وفيها اربع لغات اشهرها ما مر وعلى تصريفها مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر وللمثنى والمجموع
وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه الثالثة كالثانية الا ان [illegible] الجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة تصريفها تصريف ذي بمعنى صاحب معربة
اعرابها فيقال ذو وذا وذي وذوو [illegible] ذات وذوات [illegible] لكونها بعدما اجماعا ومن على الاصح لا استفهاميتين [illegible] مع ذلك
ان لا يكون للاشارة نحو من ذا الذي [illegible] وما ذا الذاهب وان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سيأتي نحو [illegible] ماذا انزل ربكم اي الذي انزل وقول الشاعر
وقصيدة تاتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزي الحزينا اي من ذا الذي يعزي الحزين [illegible]
الاول لم يشترط الكوفيون كون ذا ما بعدها او من المذكورتين احتجاجا بنحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملين طليق وليجب
بان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال اي وهذا طليق محمولا لك في الحال [illegible] طليق او [illegible] ناصب للحال واما طليق فهو [illegible] على ان الجملة كانت [illegible]
فناصبها معنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين [illegible] قوله
فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب قال [illegible] ارى احدا خرج على هذا انتهى وهو حسن الثاني مقابل الاصح [illegible] ما نقل عن بعضهم من منع
كونه موصولا بعدها قال لان الاصل في ذا ان يكون للاشارة لمعين لما دخل عليها ما الاستفهامية وهي في غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى
الابهام فجعلت موصولة ولا كان من [illegible] فليس فيها الابهام الذي [illegible] واستدل المجوزون بالسماع وهو ما مر وهذه الموصولات التي للمذكر
والمؤنث وفرعيهما فيكون بلفظ واحد للجميع لا يرد ما مر في [illegible] ونحو من اللغات لان شاذ [illegible] مسالة يتعلق بذا الموصولة اذا قلت انت للمخاطب ماذا صنعت
ومن ذا رايت فجئت بعد ذا بفعل متعد مفرغ من ضمير فذا موصولة في المثالين لاستجماعها الشروط المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدآن في محل رفع وذا مع
صلتها خبرهما والعائد محذوف اي ما الذي صنعته ومن ذا رايته فالجواب عن كل منهما رفع اي مرفوع او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال الجواب في كون كل
جملة اسمية فتقول الاحسان وزيد اي الذي صنعته الاحسان والذي رايته زيد وهو احد الوجهين في قوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو
اي الذي ينفقونه العفو والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رايت ازيد ام عمرو قال الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور في السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر المخبر من عنزة [illegible] ومن مبتدا ان [illegible] على [illegible] سيبويه
من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا في المثالين مبتدا وما ومن خبران مقدمان للزومهما التصدر ولا يكونان
مبتدئين لكونهما نكرتين ويجوز الغاؤها بان يجعل ذا زائدة بين ما ومن ومدخولها فكانك قلت ما صنعت ما رايته فهما اي ما ومن حينئذ مفعول
مقدم في محل النصب بصنعت ورايت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الاسماء والبصريون على خلافه وهو الحق ولكن تركيبها
اي ما ومن معها اي مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فماذا صنعت بمعنى اي شيء صنعت ومن ذا رايت بمعنى اي شخص رايت وعلى ذلك قول
بعضهم عن ذا تسال [illegible] بثبات الالف لتوسطها في الاسم الاستفهامي بالتركيب ولولا ذلك لحذفتها كما سيأتي فالكل اي مجموع ماذا ومن ذا في المثالين
مفعول مقدم في ما صنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين اي على تقديرها زائدة وتقديرها مركبة مع اسم الاستفهام نصب بمنصوب اي ذو
نصب اي منصوب او ذو نصب على المختار ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة فعلية فتقول الاحسان او زيدا بالنصب اي صنعت الاحسان ورايت زيدا وهو
احد الوجهين في الاية في قراءة غير ابي عمرو قل العفو بالنصب والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا ويجوز الرفع بتقدير
مبتدا محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصير [illegible] وقس عليه اي على ما ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز
ان يكون موصولة اي ما الذي عرض ومن الذي قام وان الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيبها ومن معها بمعنى اي شيء عرض واي شخص قام واسما الا
ستفهام على الوجه الثالث مبتدا او خبرها على الاول ذا مع صلته وهو مبني على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب عن كل

١٤٠ من السؤال الذي يتضمن مطلقا اي سواء كانت ما موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال اسمية على كل تقدير فيطابقها الجواب لذلك لا يجوز النصب فيه انه يجوز ان يكون
الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة ونحو ذلك جيدا اذ قدرت ذا موصولة في احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال فلا يحصل المطابقة
فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدأ محذوف ليحصل المطابقة وحكم البدل حكم الجواب تنبيهات الاول ما اجاز المص من تركيب من ذا هو كلام
جماعة ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه تغليبا اما انه غيرها وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشيء واحد
لتكون واحدا لتكون في اللفظ اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف الثاني اذا
قلت في ماذا صنعت من ذا رايت خيرا ام ذكرا لفظا فصل بماذا صنعته من قراته جاز في ذلك الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقديرها ملغاة او مركبة
لا يتعين ان يكون اسم الاستفهام مفعولا بل يحتمل ان يكونا مبتدأين وخبر كل منهما الجملة الاسمية العائد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف
على شريطة التفسير والاولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب بعد على الاختيار ليطابق الثالث وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ماذا ومن ذا اذا
ركبا مفعولين مقدمة انه انما قدما للزومهما الصدر بتضمينهما معنى الاستفهام وهذا انما يتمشى لمن ذهب من جعلهما بالتبنية لمن فيه نظر فقد ذهب بعضهم الى
ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدريتها وانها كذلك عند العرب نقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها
غير الصدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه فاقول ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير
فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة اقول ماذا وانما عرض لعلها وقوعها تميزا كقولك ملت قال لك عندك
عشرون عشرون ماذا انتهى وينبني على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها اي صنعت ماذا
صنعته بخلاف من ذا رايته الرابع قال ابن هشام من اوجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا
علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء
قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا تاتي على خمسة اوجه وتكون ذا اشارية وموصولة او زائدة وما في الثلثة استفهامية
الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعها اسم جنس او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا لكن
جارية في من ذا ايضا الخامس لما تقرر من حصر الموصولات فيما ذكره وهو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة كقوله ثم انتم هؤلاء
تقتلون اي انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون موصولا كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اي لانت
الذي اكرم اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة
جاز وصلها كقوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالعلياء صلة الدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل لا باس بذكر بعض ما اهمله
المص من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه ليتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احديها لا يتقدم الصلة على الموصول فلا يجوز جاء اكرمته الذي ولا تاخر
عن غيره فلا يجوز الذي زيدا اكرمته ولا عما استثني منه فلا يجوز جاء الذين الا زيدا اكرمتهم ولا يتعلق بما قبله بان يكون مصدرا ببل او لكن او حلافه
جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع غيره فلا يجوز جاء الذين كلهم ضربوا زيدا وان فرت جملة الاعتراض



والنداء اذا وليه مخاطب نحو لعل ماذا ولا عبثا المقدر ومنا ما يخطبك بالنجح مخبر وانضليل وقوله ذاك الذي واسيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات
الباطل وقول الآخر وفينا الذي يا سعد ثبت مشهدا كرم وابواب المكارم والحمد شتى وقوله تعش فان عاهدتني لا تخونني يكن مثل من يا ذئب يصطحبان
الثانية قد يحذف ما علم من الموصول الاسمي غير ال اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حججهم
قوله تعالى آمنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم لان الذي انزل الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله قولوا
امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابراهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول الآخر ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه
اطاع يستويان اي ومن يمدحه والذي اطاع هواه ومنع ذلك البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف



بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بارفع منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في
الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحرف الذي قبلها كالنائبة عنها الثالثة يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله
وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك ولدلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم جههم الينا اي نحن
الالى عرفوا والمراد حذفها بعد اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الدواهي بين الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم
تقصر العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركنا على ابهامها بغير صلة مبينة ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل وهي
تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على فتحه الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف
في آخره كما فعلوا في نظائره من اللذيا والذيا ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضم والالف في سائر الكلام

ومنها المركب وهو كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر فانه كالمثنى والا اعرب الثاني

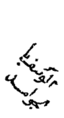
على حكم الغاية وهذا الكلام على جهة القسمة حيث يفصل اجمال اثره ومنها اي من المبنيات المركب فهو ما اي اسم هو ما اي تعم هو كالجنس يشمل الحد وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستعملين اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب كلمتين فهو كفصل اخرج ما ليس بمركب فشمل نحو عبد الله وما يطلق عليها ليس من افراد المحدود فخرج بقوله ليس بينهما نسبة اي قبل التركيب فاورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا [illegible] افراد المحدود لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصل خمسة عشر خمسة وعشرة فلذلك حكم بتضمنه حرف العطف فيبقى المثبتة ومنها حرف القيد قال بعضهم وقد يجاب بان القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف كما في بيت بيت متضمن معنى حرف الجر حكي لتوجيه البناء كالمتضمن في حروف النسبة والتنوين في خمسة عشر معنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى ملاصقة البيتين فالاشهر من تضمن تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كجاز باز ليس بل التضمن في كليهما حكمي انتهى فتامل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله خمسة وعشرة حذفت واو العطف وحادي عشر بفتح الياء وثانيه وهو الاصح وجاز سكونها تخفيفا كما في عشر واشار بما يراد هذا المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرف العطف استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر لا حادي وعشر كما ان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر اي من الثلاثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة واجيب بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبناؤه انما هو لما اورد ابنا اسم فاعل من العدد المركب كما بنوا اسماء من الفاظ الاحاد التي تحت عشرة ولم يمكن بناؤه من مجموع المركب مع بقائه ووضعهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر لحصول الالتباس لان كل واحد منهما يحتمل حادي عشر من احد عشر لكونه صالحا لبحث فاعل من اي لفظ منهما وهو خلاف المقصود اضطر الى ان يؤتى به اسم الفاعل التي حقه ان يشتق من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونه من المجموع لان المراد واحد من مجموع العددين فاخذ الاول لانه من اول الاحاد لان المراد المعدود من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على ذلك المشتق وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو وان لا استعدى على متعدد ولا دل على متعدد فالمعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا فظهر ان حادي عشر وكذا اخواتها متضمن لمعنى الحرف العطف يشتق فيما ذكرنا المعطوف عليه بنظام كما في الحادي والعشرين او يحرف المقدر كما في حادي عشر قبل تمام بنيهما الا على احد واخواتها اي اخوات خمسة عشر وهي احد عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر الى تاسع عشر الا اثني عشر فجزءها عشر وثنتا عشر مستثناة من اخوات خمسة عشر والجزء الاول من الجزئين منهما معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء فيهما لانه شبه بالمضاف فحذف النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو وصار اثنان عشر فكرهوا وجود النون التي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب ابقاء على الاعراب لكنه على تمام لتضمنه معنى الحرف وقيل اتمام المركب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجودها لم يمكن البناء ومع حذفها يبطل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني بقاء مع بقاء هذه العلة بل اذا قصد بنا المثنى والمجموع جردهما عن التثنية والجمع عن اعرابها وقيل المختار ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كسائر اخواته واختلافه في الاحوال الثلاثة كاختلاف ذان وذين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم البناء ولانه نظير المفرد في الواحد وهذا انما الواو الا بالالف فتبنيها على الاول استعمل كخمسة عشر مبنية الجزئين ظرف نحو وما بنينا يوم يوم صباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا ومساء وحينا فحينا احوال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اي ملاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين ذوي كفة منه كفة منه كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التوجه واخبرته كاشفا للخبر اذ صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق والصحرة من الصحراء والبحرة من البحر وقد تقدم ان هذا الظرف والاحوال الى اعجازها فيكون المعنى فيها هو يا بنينا يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري ذا بيت مع بيت او عند بيت ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة واخبرته صحرة مع بحرة فان خرجت عن الظرفية والحالية وجب الاضافة وامتنع التركيب قال الرضي ولولا يومه يوم ما ارد نا جرائه والقرض الى الجزاء واستعمل كخمسة عشر احوال لازمة الحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاء ايضا كلها بمعنى متفرقين وسقط بين بين اي بين الحي والميت وبين الثانية زائدة لان بين تقتضي شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضي ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت المذكورة قبل مع انه يمكن ان يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى انتهى ويمكن ان يحمل لوجه ذلك ان ذلك لما لم تكن لازمة الظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم حملت على حالة خروجها عنهما فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة الحالية ليس لها حالة تخرج عنها فتحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء وقيل شذر بذر بالباء او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار

١٤٢ ومما شذ هذا التركيب في غير الظروف الاحوال كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفائين وكسرهما اي في شدة يعسر التخلص منها والحيص الحركة والبوص السبق
والتقدم اي تقدموا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الشدة فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون الياء اخف الثاني ما يضاف احد
عشر واخواته الا اثني عشر فرعيا الى مستحق للعدد نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب
في اخر الثاني وابقاء الاول على بنائه قال انه لغة ردية وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشرك
ايضا هذا الوجه يجيزون اضافة في الاحوال الثلاثة واعرابه بحسب العوامل واستدلوا بقوله علق من ذلك كلف من عناه وشقوته بنية ثماني
عشرة من حجته قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا دليل فيه لان الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا مشهورا الثالث ذا نحو خمسة عشر نحو مما
تضمن الثاني فيه حرفا ففيه ثلاث لغات احديها وهي الفصحى بقاء الجزئين على بنائه حرفا للاصل الثانية اعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك
الثالثة اضافة الاول الى الثاني مع فتح الثاني ومنعه انما جاز اعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف في الاصل لان ذلك الاصل
ما له الرفع الا يتضمن الثاني حرفا اعراب ما لا ينصرف في الافصح كما سيجيء في بابه لا تناسب البناء فيه وهو تضمن الحرف كبعلبك علم البلد
بالشام والبعل [illegible] سميت مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب
مبنيا كسيبويه امتنع اعرابه كان مبنيا على اصله فسيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لانه صوت لا حظ له في الاعراب بني على حركة فرارا من التقاء
الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص [illegible] الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء فيه وهو ما مر من افتقاره الى الثاني كالحرف
ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بياء كما مر وان ختم بها كمعدي كرب فقيل يبنى على الفتح تقديرا او كالاول وجه [illegible] علم اسم سيبويه علما لامام النحو ابي بشر
عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف [illegible] الشيرازي وقال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد الرحمن
الشيرازي في كتاب القاب ان اسم سيبويه بشر بن سعيد وهو غريب والمشهور الاول وقد يكنى بابي الحسن ولقب بسيبويه جماعة الا انه لا ينصرف عند الاطلاق
الا اليه [illegible] قال في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل ان امه كانت ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب فسمي بذلك وقيل كان
يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح قال ابن [illegible]
في شرح الفصيح [illegible] مقلوب كما قالوا [illegible] والسيب التفاح وويه رائحة فمعنى [illegible] رائحة التفاح فيه يقول جار الله الزمخشري الاصل [illegible]
صلوة [illegible] ان قنبر كان [illegible] الاول اجاز الجرمي في نحو سيبويه اجراؤه مجرى بعلبك [illegible] الاول
صرف الثاني قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا [illegible] كلام
المص [illegible] المشهور الثاني نحو بعلبك لغات الخ [illegible] احديها بناء الجزئين اما الاول فلما مر واما الثاني فتشبيها له بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا
كلمتين احدهما عقيب الاخرى [illegible] لان المضاف والمضاف اليه ككلمة الثانية اضافة الاول الى الثاني فيتاثر الاول بالعوامل ما لم يتصل بها ان عمل كان
للفعل بالتركيب الا لالحاق الثاني [illegible] مفردا من الصرف ومنعه فنوته من صرف [illegible] مصروف ومن لم [illegible] ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف
اليه ان كان منصرفا قبل التركيب [illegible] التركيب الصوري [illegible] في اسكان ياء معدي كرب هو ضعف مبني على وجه ضعيف [illegible] الا [illegible]
ياء معدي كرب في النصب [illegible] بعضهم الى [illegible] النصب اسكانها في الرفع والجر [illegible] لا يرد شيء من [illegible] كلام المص لما علمت [illegible]
عدا من المركب [illegible] وقولهم [illegible] هذا بادي بدا وبادي بدي [illegible] ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدي بادي بدء [illegible] بان طرحت همزة بدي
وبان قلبت همزة بادي ياء [illegible] واسكنت الياء [illegible] بدي [illegible] واصل بادي بدي بادي بدء [illegible] همزة بادي [illegible] همزة بدء
ومعناه اول مبتدأ من [illegible] الابتداء وقيل [illegible] في الاصل مضاف ومضاف اليه المضاف منهما منصوب على الحال وليس فيهما الا
تخفيف الهمزة من [illegible] والاسكان في اخر الاسم تخفيف الهمزة والاسكان لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت [illegible] في مبتدأ [illegible]
[illegible] انه [illegible] على اعرابه [illegible] فكان معربا لفظا [illegible] معربا تقديرا وكذلك ايدي سبا المعنى [illegible] مثل ايدي سبا [illegible] في تفرقهم وتبددهم
في البلاد حين ارسل الله عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في القوة والبطش بمنزلة الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه
وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الياء في ايدي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب شرح المفصل ولو قيل انه معرب على اصله
منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء من ايدي وبادي تخفيفا لما جرى في كلامهم كثيرا اعطا الامثال كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها الكان
[illegible] الا انهم [illegible] اسكان الاول وهو في موضع نصب ورد واسوة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يقال من جهتهم في تمشيته انه كثر استعماله
[illegible] الكثير [illegible] الاول حتى صار مضافا المضاف اليه شيئا منسيا فلا يفهم من ايدي سبا الا متفرقين ولا من بادي بدي الا اولا فكان
بمنزلة بعلبك [illegible] الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل اللفظين فسمته بعلبك ان الاول كالجزء من حيث بناؤه انتهى ومع حكم بمن كونه بمنزلة بعلبك
[illegible] الزمخشري وجعله سيبويه بمنزلة خمسة عشر قال الرضي ولا اولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر على ما قال الزمخشري —

[illegible] التنوين [illegible] ابن الحاجب [illegible]
المنفصل [illegible] المركب [illegible] الجزء الثاني [illegible] والاول [illegible] لاسقاط التنوين
قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله وما جرى في كلامهم كثيرا [illegible] في هذا الباب لهذا [illegible]
لانه [illegible] التوابع جمع تابع [illegible] كل فرع [illegible] باعراب سابقه الذي هو فرع
الاعراب بجنس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه المذكور [illegible] كل فرع [illegible] في الاعراب [illegible] العمل
وما بعده يخرج عن هذا الحد [illegible] واحسن حد التوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع [illegible] الاعراب
فرعا عن غيرها وهو احسن من حده في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقال ابو حيان التوابع محصورة بالعد فلا يحتاج الى رسمها لاحد لها
لم يحدها جمهور النحويين [illegible] الاول المراد بالتوابع توابع الاسماء [illegible] الكلام [illegible] الثالث [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الاعراب [illegible] والتابع [illegible] ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
او حكما [illegible] الثالث [illegible] تقديم المتبوع على التابع جوز الكوفيون تقديم
النسق بشرط [illegible] ان يكون بالواو [illegible] او الفاء او ثم [illegible]
[illegible] العاطف [illegible] الرابع ان لا يكون [illegible]
[illegible] ان لا يكون العامل [illegible] البصريين [illegible]
على الضرورة [illegible] الرابع [illegible] على معمول التابع [illegible] على المتبوع
لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل والتابع لا يتقدم على المتبوع جوزه الكوفيون [illegible]
ذكره [illegible] قولهم [illegible] بالعقل والاستيناس [illegible]
[illegible] الكوفيين [illegible] التوابع [illegible] خمسة [illegible] بالاستقراء ويمكن [illegible] التابع ان كان مقصودا [illegible]
[illegible] عطف نسق [illegible] مقصودا [illegible] على معنى في متبوعه [illegible] الاول لفظا [illegible] عامل التابع
[illegible] النعت والتوكيد [illegible] الجمهور [illegible] العامل في المتبوع [illegible] سيبويه [illegible] الخليل والاخفش العامل فيهما معنوي [illegible]
العامل فيهما [illegible] عامل المتبوع اما البدل فقال سيبويه [illegible] عامله [illegible] المبدل منه [illegible] حكم الطرح فكان عامل الاول [illegible]
الثاني وقال اكثر المتأخرين عامله [illegible] عامل المبدل منه [illegible] ابو حيان [illegible] واما عطف النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف
وهو الصحيح [illegible] الحرف [illegible] العاطف [illegible] العامل في الكلام [illegible] المتبوع [illegible] الاول من التوابع النعت [illegible] على سائرها
[illegible] ولكونه [illegible] ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق [illegible] في [illegible]
[illegible] الكوفيين [illegible] البصريين [illegible] الصفة [illegible] تابع [illegible] التوابع [illegible] على معنى في متبوعه
[illegible] قال بعضهم [illegible] كل التوابع [illegible] على معنى في متبوعها [illegible] المتبوع [illegible] المقصود [illegible] على كون [illegible]
[illegible] المقصود [illegible] التأكيد [illegible] على كون المتبوع [illegible] او البدل [illegible] على ان المتبوع غير مقصود [illegible]
وعطف البيان [illegible] على ان المتبوع هذا الامر [illegible] ان المراد بالدلالة [illegible] المقصودة [illegible] مطلقا [illegible]
كائن في متبوعه [illegible] مطلقا غير مقيد [illegible] في الكلام [illegible] اخراج الحال [illegible] الحال [illegible] على معنى كائن في ذي الحال [illegible]
[illegible] الحال خارجة من مبحث التوابع [illegible] ذكر التابع [illegible] المتبوع [illegible] قال بعضهم [illegible] ذكر [illegible] الصفة [illegible]
[illegible] تعريف للصفة بتعيين مدلولها [illegible] وان كان [illegible] في اتمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] انه يخرج [illegible] التوابع عن التعريف [illegible] على معنى كائن في متبوعها [illegible] لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها [illegible] التعريف [illegible]
يخرج [illegible] التوابع عن التعريف [illegible] على معنى كائن في متبوعها [illegible] بزمان [illegible] لمتبوعها [illegible] مطلقا قيد [illegible]
اي [illegible] مطلقة غير [illegible] جاء القوم كلهم [illegible] زيد [illegible] هذه التوابع على معنى في متبوعها [illegible]
[illegible] غلام [illegible] زيد [illegible] الدلالة [illegible] كل تابع [illegible] على معنى في متبوعه [illegible] اللفظ مطلقا [illegible] هذا [illegible]
[illegible] مطلقا [illegible] القوم كلهم [illegible] لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد [illegible] الشمول [illegible]
الشمول في متبوعه [illegible] الشمول [illegible] على المتبوع [illegible] الاول [illegible] التعريف [illegible] المقصود [illegible]
الدلالة على معنى [illegible] كلام [illegible] المقصود [illegible] المتبوع لا الدلالة على معنى [illegible] التعريف [illegible]

والا فقلب اشتقاقه او تابعا بحال الموصوف ويتبعه في اعرابه وتعريفه وتنكيره وافراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه او بحال متعلقه فيتبعه

١٤٤ ، الا انه يرد على هذا التعريف نعتا الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف ليس يدل على معنى في الغلام لا في الرجل وكان يفطن بزاعمه وتعلقه واعتنى مع الاعراب منها ونقضه النزاع فان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه حقيقة او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيله حال المتعلق منزلة حال المتبوع حالا الرجل وقد يجعل حال المتعلق الشيء منسا الدلالة الشيء تقريبا مثل خالد مخوف مرتب برجل مصري حمار الحصول الفائدة بدلالة ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من الا ان الوصف حقيقة او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق وانما يميز عن الوصف بحال الموصوف علم ان كليهما الدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامها الثالث ان فائدة النعت التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات نحو جاءني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجاءني الرجل التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم والترحم نحو انا عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة او التاكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف والمؤكد ان الاول مفسر والثاني مقرر والفرق بين تفسير الشيء وتقريره بين وقيل الفرق ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام حقيقة المنعوت وفي هذا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت ليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا الا ان كلا من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا الا انه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا اشتباه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا الكشف بالمجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجدي في نحو الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه جرى على اجزائه كما في الكتاب جزء اجزاء اولي تبيين سقف وقال ولا فصل في النعت اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس شرطا فيه خلافا لابن الحاجب فانه خالف الجمهور في اشتراطه في النعت ما اليسير ينبغي بالمشتق قال ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون دالا بالمطابقة على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك الصحيح فهو نعت والا فلا الاول في انه بين يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فيه ولوا غير المشتق بالمشتق قال في الاسامي التي توصف صفتا وهي غير مشتقة منها ما وقع صفته مطلقا كالمنسوب وفي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض المواضع دون بعض كالذي في نحو مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان صفة للذات في غير هذا الموضع لان متبوعه وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين لان الاسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات ماهيته المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة وهي في الذين يشترطون الاشتقاق يؤولون ذلك كله فهو يؤولون تميمي بمنسوب الى تميم وذي مال بصاحب مال واي رجل بكامل في الرجولية والرجل [illegible] نعت المشار اليه [illegible] الحاصل على ضربين قياسي وسماعي فالقياسي ما ذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة ومال كابل مثلا لا يحتاجهما واحد واحتدم امر شديد [illegible] وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير والسماعي على ضربين اما غير شايع نحو مررت برجل اسد او بحمار الموصوف بمثل اي اسد مثل الاسد ومثل حمار وبالخبز بمو ماولي بحجر او بابيه اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل [illegible] الكوفيين [illegible] التاويل بعادل [illegible] البصريين على تقدير مضاف اي ذو عدل وذو رضا قال ابن هشام في بعض رسائله والمشهور [illegible] وهو الظاهر ان الحاصل حيث لم يقصد المبالغة وان قصدها فالاتفاق على انه لا تاويل ولا تقدير انتهى ومحل الوصف [illegible] في اوليهم فان كان كل كسير لم يتعذر الا باطراده لا يخبر به عليه بعضهم وهو اي النعت اما بحال الموصوف اي بحال قائم بموصوفه نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائم بالرجل [illegible] يسمى نعتا حقيقيا ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال الموصوف موصوفه في عشرة اشياء في اعرابه رفعا ونصبا وجرا وتعريفه وتنكيره وافراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه [illegible] ليس المراد اجتماع هذه العشرة كيف وهي انواع متضادة الا انما المراد انه لا بد من كل نوع من انواع الرفع والنصب والجر واحد من التعريف والتنكير واحد من الافراد والتثنية والجمع واحد من التذكير والتانيث احدهما فلا بد في النعت الذي هو بحال الموصوف من اربعة من هذه العشرة ينبها الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لظهوره العلم به من كونه تابعا الا ان يقال اراد جميع الامور التي تعتبر التبعية فيها لتنضبط معا الثاني محل ما تقرر حيث لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل او تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامراة ربعة وهمزة ولا يشكل بقولهم درع لك على قضيته طالق والعلم لانه شاذ واما قولهم برمة اعشار وكساء اكياش وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء وذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة محكه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع او بحال متعلقه اي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف فيتبع المراد بحال المتعلق ما جعل حالا للموصوف ولو يجوز للاول وما جعل حالا الا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به الثاني فنحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان كان المراد الحسن الا وجهه نحو ابيه زيد الحسن وجهه نفسه وانه من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان الحسن قائما بزيد ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال المتعلق —





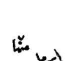
فلما التزموا فاقع سمير الموصوف ومنها في بحث ضمير امرأة كريمة الاب في الذكر ما الكم ... الاعتبار لا اذكر فقلنا في امرأة حسن جاريته قال ... فادا وانقيت حسنا قائما

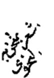
موصوف موصوف فالثلاثة الاول يتبع الموصوف في الاعراب باحد الثلاثة والتعريف والتنكير فهو حقيقة انما يتبعه في اربعة من خمسة اجناس من جملة الاعراب والحالة
والتنكير وانما الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق موصوف
ضمير الموصوف بان تكون لاستتار المتعلق ضمير الموصوف ومن المتعلق بالاضافة ان كان معرفة وحسب التمييز ان كان نكرة في نحو حسنا وجها لانها
على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه فهو موافق فيها ايضا كما انه موافق في الثلاثة الاول فهو كالنعت بحال الموصوف لانه رافع ضمير الموصوف كهو لا
لتناصفا وسما التحويل نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاب
بالاضافة او كرام ابا بالتمييز وان لم يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل في الحال بعد فيفرد لرفعه الظاهر ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت
تقول جاءني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجاءتني امرأة قائم ابوها كما تقول قام ابوها وجاءني رجل خال الدار كما تقول خلت داره وخلا داره
لان الدار مؤنث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث لا ارجح ولقيت امراتين حسنا عبدهما كما تقول والتانيث
حسن عبدهما ولقيت امرأة قائما او قائمة في الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما وقامت في الدار جاريتهما لما مر من ان الفاعل اذا كان مؤنثا حقيقيا
منفصلا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ونحو مررت برجلين قائم ابواهما كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم ابوهم او قيام
اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم الا على لغة اكلوني البراغيث لكن يترجح قيام اباؤهم على قائم اباؤهم وان كان النعت الضمير
المتعلق كان حكمه حكم الرافع للمتعلق نحو جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامرأة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما او غلام
رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هما وضربه هم لا تقول ضاربا هما ولا ضاربوهم الا على تلك اللغة ويترجح هنا ايضا ضاربوهم على ضاربهم هذا مذهب سيبويه والمبرد
وابي موسى وذهب الاخفش والشلوبين وطائفة الى ان الارجح هو الافراد وفصل الاخفش فقال ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم جاءني غلام
رجال ضاربيهم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال ضاربهم او غلام رجال صالحهم
فالافراد ارجح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة لانه يشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف
به وهو اسم الاشارة والمعرف باللام والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان متضمنا للمعنى وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ... واللهم عند سيبويه وما اشبه
من الاسماء في شبه الحرف كمن وكم وكيف والمضمر وما احسن قول الشاعر استمرت في القلب منه شامل مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يا سيدي — شعر لطيف
المضمر لا يوصف ما وصف لا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف ولا يوصف به والحال بالنحو وقال ابن ... في تذكرة المعارف اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر
وينعت به واحد واسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة قسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال وبالمضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو المضاف الى احد
العلم ينعت بما فيه ال وبالمضاف وبالاشارة والثالث المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وباسم الاشارة الا انه هو ... في اسم الاشارة وما فيه ال بعضا ما الموصول
او العلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه لعله لا دخله تحت ما فيه ال الثانية اذا تعددت النعوت لغير واحد ان اختلف معنى النعت لفظه وجب التفريق بالعطف
نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغنى بالتثنية والجمع عن التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء ... ما
... وجوبا عند الاخيال الكرم ... هند الصالحين ومررت برجل وامرأتين صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر تقول مررت برجال وافراس سابقين
... عند التفصيل فتقول على التغليب مررت بعبيد لهم سابقين وعلى عدم سابقين وسابقات الثالثة اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعنا
ولفظا وجنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعنا ولفظا ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ومررت بزيد ومررت — [illegible]
بعمرو الكريمين وفيما اتحد معنا وعملا وجنسا جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا وابصرت خالدا التاجرين ... خالد
... الكاتبين وخص بعضهم ذلك بنعت فاعلي فعلين او خبري مبتدأين وليس بشيء وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ جاء زيد
في المعنى والعمل كهذا ... يحذل عمرا او في المعنى واللفظ كجاء زيد ومضى عمرو في المعنى واللفظ كهذا مولى زيد وموجع عمرو وجب القطع اما
بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لا يجوز ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة بناء على ان العامل
في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع من جهة المعنى شيء واحد فنزل منزلة العامل الواحد
وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد بكر
العاقلان وان اختلف تعين القطع سواء اختلفت النسبة الى المتبوعين من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الكريمان
هذا مذهب البصريين قال الفراء يتبع لاخر عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان ايهما شئت الرابعة يجوز الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن
ملتزما ولا مؤكدا قال يونس ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد اي هو وامرأته حمالة الحطب اي اذم والمقيمين الصلوة اي امدح اللهم الطف بعبدك المسكين
اي ارحم على راي الجمهور بخلاف النعت المبهم كمررت بهذا العالم والنعت الملتزم وشلوا له بالشعرى العبور والاولى ان يمثل بالجماء الغفير والمؤكد نحو نفخة
واحدة فيمتنع فيها القطع فان كان نكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن نعت اخر اختيار اكقول ابي الدرداء اذ نزلنا على حال الناس في مال وقد هم ولم يأخر

الثالث المعطوف بالحرف وهو تابع بواسطة الواو والفاء وثم وحتى وام واو وبل ولا ولكن نحو قام زيد وعمرو وجعفر ثم الاقائمين

١٣٦ نعتا خاص لم يجز القطع لانه الشرط ان تعدد النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقوله
ومن النهم سلام القوم الهداة الثائرين بكل معترك والطيبون معاقد الازر نعت وبرفع النعتين ونصبهما ونصب الاول ونصب الثاني وبالعكس ورفعت
النعت نعت من كونه نعتا قال ابن مالك والطلاق للنعت علية مجاز لزوما بطلاق الشيء على ما كان عليه الخامسة يجوز عطف النعوت كانت او مقطوعة ثانيها
ابوحيان او مخصوص بالواو نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الى آخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كقوله
يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب الاصبح فقصر فاب قال ابن عمرو واذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حال الواحد لم يكن العطف الا بالواو الا اذا
يجمع في العطف لاحد ولم التناسب عطف النعت فانه لا الافادة مثل او تنويع او نحوها فيجب تكرار ما ها مفرقين بالواو ونحوها بدون يجب اما بتيار او اما
عسيرا كقوله قم من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية قبل لا يجب التكرار التابعة يجوز حذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا
لمباشرة العامل نحو التاله الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او بعض ما قبله من مجرور بمن نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق
اقام او نحو قوله انا الناس لا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله
ثم ولقد خلت من قبله الرسل اي نبا من المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب لا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله من مجرور بمن او في فمنع
الحذف الا في الضرورة كقوله فيه يكفي كان من ذا البشر اي يكفي نبيا كان يجوز حذف النعت قبله ان علم به كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي
بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة الا ان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمجيئه ومن ذلك خلافا يحسبه بهم نوم القيامة وزنا اي نافعا
الثاني من التوابع المعطوف بالحرف ويسمى عطف النسق ونفع البيان مع العطف الواقع في الكلام الوارد على نظام التوابع من تقدم ثم نسق كالاسنان
مستوية وجه المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع المتبوع مستويين باعتبار الاعراب فقصد الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين
مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في الصحاح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح كوفي وبالمعطوف بالحرف النصرين يعبر
عند البصريين انتهى وهو تابع هو كالجنس يشمل جميع التوابع قوله بواسطة الواو والفاء وثم او حتى وام او وبل ولا ولكن اخرج ما عداه كالصفة والتاكيد
والنعت مفرقان بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف فيما بين الصور
الاطلاق مجاز تنبيه عد ابن هشام حروف العطف باسقاط اما على الصحيح بناء على انها غير عاطفة كما سياتي بيانه في جملة المفردات انشاء الله وليس منها ليس خلافا للكوفيين
ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لبعض المستوفي فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب عند خلافا للفراء وهشام وتغلب
من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كل منهما في زمان واحد وان يكون حصل
من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد انما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها
الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فهذه ثلاثة مراتب في مختلفة في الكثرة
والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير وللعكس للترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة راجحية للتاخر رجحان للتقدم مرجوح
هذا مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قولنا ثالث قاله في التصريح تمييز لمقول ابي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية راجح والترتيب كثير وعكسه
قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو ثالث خارج عن القولين فيصار طرحه تنبيه تنفرد الواو عن سائر احرف العطف بسبعة عشر حكما احدها
احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت نفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو
ما اختصم زيد ولا عمرو واما جاء ولا الضالين لان في غير معنى النفي واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء
ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند
الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد اخوه وزيد قام عمرو وغلامه ومررت زيدا ضربت عمرا واخاه السادس عطف العقد على النيف السابع عطف الصفات
المتفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله يكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية
مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسال اهل
الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامنها بالذي اقاموا
ونقل الدماميني عن بعضهم انه لذلك قصد على ان الاقامة كانت خمسة ايام التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن
ثم قال الاصمعي في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب ان يقول بين الدخول وحومل واجيب بانه على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول
نحو ان الدخول مشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون والعمرون قال ابن هشام وبشاركها الواو في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء
على انتماء تعدل فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه قيل نعم هي اجابة الكثى العطف في ذلك الفاء وثم واو في الجمع وقال الفراء رايت جملا نمو لنفسهم عند الله
العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين







ميثاقهم ومنك ومن نوح ونشأ رجلها في هذا الحكم الاخير حتى كانت الناس حتى الانبياء وحتى الحاج المشاة مما فيها عاطفة خاصة على ما ... الثاني عشر عطف عامل
محذوف بقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين وكقوله
والذين تبوؤا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والالفة ولو لا هذا التقدير لورد اشتركته بل هم قصدا ما التقدير مذهب
الفرض ... الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله واولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله والفى
قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك ياتي في او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة
ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف ما تقدمه الاول اذا كان
للمعطوف مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها
ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يثبت الود في فؤاد الرجل اي وكيف امسيت كذا قيل كذا قيل وفي انفراد الواو بذلك نظر فقد حكى ابو الحسن
اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل بدل الاضراب في الفاء والجمع في التعقيب والترتيب وسبق الكلام عليها في المفردات ثم ويقع ثم بدل الثاء
فالقوهم في جدث ... وثمت بالحاقها تاء ساكنة ومفتوحة فتختص حينئذ بعطف الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون
انه قد يتخلف بان تقع زائدة فلا يكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا
من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اي لجاؤا الى الله فغفر لهم
ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف قوم في اقتضائها اياهما تمسكا
بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه
واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك وبقوله تعالى ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من
ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب عن الكل بان ثم فيها للترتيب الاخباري لا الترتيب الحكمي قال ابن هشام وغيره هذا الجواب ينفع في المثال لا يصحح الترتيب
فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبار والجواب الصحيح فيهما ما قيل في الاية الاولى ان العطف على مقدر اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي
الثانية ان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف على العاقبة وفي الرابعة ان تتقون عطف على مقدر
قبل شطر سورة من قوله وهبنا له اسحق ويعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من
شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله
كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في الانابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله غير واحد قال بعضهم والحق انه لا ترتيب فيها
ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد اجيب بان الترتيب يحصل في خطا الطبقة وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة
او نقصان ينقطع الحكم عندها والتدريج هنا بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا اوجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه ولو
تقديرا كما سيأتي بيانه في حتى في المفردات انتهى تنبيهات الاول لا تعطف حتى الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات
هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم قال ابن هشام
في المغني الثاني اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور ترجح اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز بوجوب ذلك وفصل ابن مالك
فقال انما تتعين للعطف حيث لا اعادة نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وان تعينت لمعنى الحصول الفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق
حتى بائس دان بالاساءة دينا قال ابن هشام وهو حسن وجزم به في الجامع ورد ابو حيان قال في المثال هي جارة وفي البيت محتملة الثالث العطف بحتى قليل والكوفيون ينكرونه
البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة
وسيأتي بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي متصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا تعطف المفردات ولذا قالوا انها لا تدخل الا على جملة صريحة او مقدرة ... انها لا
ام شاء وخرق ابن مالك اجماع النحويين فقال انها تعطف المفردات كبل وتوهم انها لا تدخل الا على جملة ظاهرة واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن هشام
فان صحت روايته فالاولى ان يقدر لشاء ناصب اي ام ارى شاء وذهب ابن جني الى ان المنقطعة العاطفة ايضا وهو كلام متضح حيث تقع للمفرد كما سنبينه انتهى واو
ترد لمعان احدها الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني للابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وقول الشاعر نحن او
انتم الالى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع نحو جالس
العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو جاء الخليفة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال
واما جاء الاضراب في كلام تعم لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على نحو الناس مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم انه تعالى اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره اي ارسلنا
الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل عنه في بعضها فقال في التفريق

ثم

قد يعطف الفعل على اسم يشبهه وبالعكس

المعرى من الشك والابهام والتخيير والاباحة فلا التفات ان مع كل منها الفرق بينها سيحكى بغيره وقيل يجوز ان يكون تفصيلا او غير ذلك وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا الى
من التقسيم والتفصيل لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئها باو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما
صدور رماح اشرعت او سلاسل الثامن [illegible] التفصيل ومثل نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى تهتدوا وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى
قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيها للتفصيل لا للاجمال قال ابو حيان والاول لم يذكره المتقدمون
لا ادري هذا التقسيم والواو لا لاحد الشيئين او الاشياء قال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها من القرائن
الثالثة قال ابو حيان وان [illegible] النهي نقيض في الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا
للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره في مثل هذا بمعنى الواو وتفيد الجمع وقال ابن الحاجب بل هي بمعناها وهو احد الشيئين وانما جاء
التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم لان المعنى قبل وجود النهي تطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان
ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فالتعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها [illegible] وبل للاضراب [illegible] الكلام معلقا احد
المفردين ولا لنفي حكم متلوها عما بعدها والعطف بها ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او نداء نحو
يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان انه ليس من كلامهم قال ابو حيان وهذا شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه وطعن في انه لم يذكره الا وهو مسموع انتهى
وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا
عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة نص على هذا
الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابذي في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق فلا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي
خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرده قولهم جدك لا كدك وقول امرئ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى
لا عقاب القواعل دثار اسم راع وتنوفى ثنية والقواعل جبال صغار ولكن لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن
زيدا لكن عمرا فيستفاد من ذلك تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن اهانته واثبات المجيء لعمرو والامر باهانته والعطف بها ثلاثة شروط ايضا احدها
ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قال الفارسي واكثر النحويين
فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيها اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة
والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة
ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثالث لابن
عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة الثالث ان يليها مفرد
فان تليها جملة فهي حرف ابتداء مجرد لافادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى
بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه تنبيه ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل
قبل المفرد الا بالواو وانها ليست العاطفة كما مر قال ابو حيان وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل
سيبويه في امثلة العطف الا بولكن قال وهذا من شواهد حفظه وكمال امانته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب
انتهى وتبع ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانا وكذا في قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم
ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف
في الاولى اثرن وهو فعل ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع لانه في المعنى
يصففن قال والذي حسن ذلك تأويل اثرن بمثيرات ويقبضن بقابضات او بالعكس اي يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء
من العواهج ام صبي قد حبا او دارج فعطف دارج وهو [illegible] لتأول دارج بدرج او حبا بحاب العواهج بعين مهملة جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء
والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق وقول الاخر بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع لتأول جائر
بيجور او يقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق الحب والتخريج لكل
منهما مرجح فرجح قول ابن مالك بسلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيخ مقابله وقول الزمخشري بعدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين تنبيه
قال بعضهم في نظر هذا الموضع مقتضى [illegible] في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس
انتهى وفي اقتضاء ذلك نظر هذا وعطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه ثلاثة اقوال وتقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشاء وعكسه
فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى

قال

على المعطوف عليه بجره [illegible]

ما يحسن العطف على المرفوع المتصل الا بعد توكيده بالضمير المنفصل او فاصل ما او لا بين العاطف والمعطوف نحو جئت انا وزيد ويدخلونها ومن صلح ما اشركنا ولا آباؤنا [illegible]

قال البدر الدماميني في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين النحاة والبيانيين فقال ما حاصله ان البيانيين يمنعون على منع [illegible] ١٢١

الكلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لان مراد من جوزه نحوي لفظي ولا يجوز [illegible] انتهى ومما اختلف في جوازه من جهة [illegible] المنطقيين عطف الانشاء

على الخبر على الصالح والعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا معنى كقوله ثم يفك قومه يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك

جنات تجري من تحتها الانهار [illegible] واجازه الرضي مطلقا [illegible] ولا يقصد [illegible] والعكس [illegible] وابن مالك في الخلاصة [illegible] وجعل

فان قلت الامثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت [illegible] لما كان الغرض منها هو عطف الفعل لا اتحاد فاعل الفعلين

من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا [illegible] كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله

ومعنى من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يستحسن الا مع الفصل بينه

ما بعد توكيده بالضمير المنفصل ليكون كأنه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل او مع فاصل ما اي فاصل كان او مع توسط لا

النافية بين العاطف وهو الواو والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين بل يترجح التأكيد مع ذلك الطول الذي يكسر من سورة العطف ومثل

نشرا على ترتيب اللف فقال نحو جئت انا وزيد فزيد معطوف على التاء وهو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف الفصل بينهما بالضمير المنفصل نحو اسكن انت

وزوجك الجنة ومثل الفصل بتوكيده مستتر كقوله [illegible] ومن [illegible] وكنا الظاهرين [illegible] يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو

في يدخلونها وحسنه وجود الفاصل بينهما وهو الهاء وقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا وهو حسن لتوسط لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف

وهو آباؤنا ومما لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله كنت وابو بكر وعمر ولذلك قيل [illegible] في المغني في قول بعضهم مررت برجل سواء والعدم [illegible]

بمعنى مستو ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين [illegible] تقييد المسئلة بالضمير ان العطف على الظاهر

او ضمير [illegible] فاصل او المتصل او المنفصل مرفوعا كان او منصوبا [illegible] جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد [illegible] المرفوع ان المتصل

العطف عليه ان لم يفصل لانه لا ينزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو [illegible] كما يعطف على [illegible]

او [illegible] في الاخيرة لامكان الانفصال نحو اياك [illegible] ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم [illegible]

ذكره من احكام العطف [illegible] الخافض [illegible] على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد [illegible]

لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل [illegible] سواء كان ضميرا او ظاهرا

فكره العطف عليه فيكون العطف على بعض حروف الكلمة ومن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك [illegible]

وليس للمجرور ضمير منفصل يؤكد به [illegible] يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل [illegible] الا اعادة الخافض [illegible]

هذا العرض [illegible] في قولنا بينك وبين زيد [illegible] التشبيه [illegible]

[illegible] هذا العرض [illegible] انت [illegible] مشترك بينهما [illegible]

[illegible] المنفصل نحو مررت بك

[illegible] وليس بممنوع وذهب الكوفيون ويونس والاخفش [illegible]

[illegible] ابن مالك [illegible] ابن هشام [illegible] قال ابن مالك في [illegible]

[illegible] في النظم والنثر [illegible] في شرح الكافية [illegible] وصد عن سبيل الله وكفر به

والمسجد الحرام بجر المسجد بالعطف على الهاء [illegible] الفصل بالاجنبي [illegible] على الشلوبين [illegible]

الكوفيين في هذه المسئلة [illegible] الزمخشري وغيره [illegible] الجواز ايضا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام [illegible]

قراءة ابن عباس والحسن البصري [illegible] وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب [illegible] ومثل هذه القراءة قول بعض العرب [illegible]

[illegible] قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب انتهى وقال [illegible] شرح [illegible]

[illegible] العطف على ضمير المجرور [illegible] الخافض غير جائز في القياس [illegible] على شذوذ [illegible]

[illegible] وكقولهم [illegible] انتهى

[illegible] الاول [illegible] اذا كان المعطوف على ضمير المجرور [illegible] كان ضميرا نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا [illegible]

[illegible] اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل [illegible] العطف فيها على الضمير [illegible] من غير اعادة الخافض

[illegible] ان يقيد العطف على الضمير

[illegible] المرفوع

فـ

ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين [illegible] إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو [illegible] التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول [illegible]

[illegible] اشتراط الاتصال [illegible] في اولى [illegible]

[illegible] مسئلة [illegible]

[illegible] العوامل اللفظية [illegible]

[illegible] القول المشهور [illegible] في الدار زيد والحجرة عمرو [illegible]

[illegible] بان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] تقديم المجرور [illegible] اخر الكلام [illegible] في الدار [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] ابن الحاجب [illegible]

[illegible] العطف على معمولي عاملين [illegible] على معمولي عاملين مختلفين

[illegible] الاصل [illegible] الاشكال [illegible]

[illegible] العطف على معمولي عاملين مختلفين [illegible]

[illegible] السموات والارض لآيات للمؤمنين [illegible] وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات [illegible]

[illegible]

مبحوثا اما اللفظي المكرر او معنوي بالفاظ النفس والعين يطابقا المؤكد في غير التثنية منهما فيهما كالجمع تقول جاء زيد نفسه الزيدان انفسهما

التابع من حيث هو متبوع تثبيت قوله او شمول الحكم لافراده ليس للاحتراز به عن شيء بل لبيان فائدة التوكيد فمن تقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع لدفع غفلته
عن سماع اللفظ او بان يتوهم كون ذكر المتبوع غلطا او كونه تجوزا اي مجازا سواء كان منسوبا او منسوبا اليه ومن تقرير شمول الحكم لافراده جعله مقررا في ذهن
السامع بان الحكم ثم هل ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع حكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكد زال توهم المجاز وثبتت الحقيقة وفي
بيان ما يرفع كل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد في قوله لا يخطئ دفعه قوله بعد تقرير المتبوع بان لا يتوهم كون المراد الغير بعضهم فذكره لتمام الفائدة توضيح
اي المؤكد اللفظ المكرر بعينه نحو جاءك زيد زيدا او بمرادفه في المعنى نحو خيفتو جيد واسكن انت وزوجك الجنة ان في الزينة واذا لم يكن في حال الافراد
بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان يجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه
الغلط ولا يجدي ههنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه عن ما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو كذا
ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادته دفع ظن السامع تجوزا في المنسوب نحو زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع المراد بالقتل
الضرب الشديد واما عند ارادته دفع ظنه به التجوز في المنسوب اليه فيصح في المنسوب اليه يجوز اللفظي نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او
كان سببا فيها والاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كان او مضمرا كما تقدم الامثلة وفي الفعل باعادة لفظه نحو قام قام زيد لم نحو
سكت وفي الحرف كان نحو نعم نعم وقوله اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وفي الجملة كقوله ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذاك لك الله
لك الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جوابي لم يعد الا مع ما دخل عليه نحو اكرمتك اكرمتك ومررت بك مررت بك ان زيدا ان زيدا
قائم او ان زيدا ان زيدا قائم او مفصولا بفاصل ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله لا يلفك الا سيما ما من حمام احد
معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا في الضرورة كقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان
ان زيدا قائم قال ابن مالك وهو مردود لعدم سماع يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فانه من الضرورة
اما حرف الجواب وحدها نحو لا لا ونعم نعم والاجود اعادة الجار مع ظاهر نحو مررت بزيد بزيد وقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها وفي رحمة الله هم فيها خالدون
والاكثر اقتران الجملة المؤكدة بعاطف كما في الارتشاف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون نحو اولى لك فاولى الله لا اغزون قريشا والله لا اغزون قريشا
والله لاغزون قريشا ويجب ترك العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت لتوهم ان الضرب جديد الحكاية
عن الاخر والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا اقترن المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق
وان افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره اقول والصواب ما ذهب اليه ابن مالك فان
العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة وقد صرحوا باطلاق العطف عليها مجاز فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا
منفصلا فيكرر بحسب الارادة بلا شرط نحو قوله ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
وان كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع تطابقهما في التكلم والافراد والتذكير واضدادها نحو قمت
انا واكرمتني انا ومررت بك انت وضربته هو ومررت به هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المنفصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء التاكيد لا يزيد
تكرار اللفظ في التوكيد على ثلث مرات قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفق الادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلث
مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد
المكذبين بما تقدم ذكره قبل ذلك القول ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اي بهذا فلا يجتمعان في كل فباي الاء ربكما تكذبان في سورة
الرحمن او معنوي هذا قسيم قوله اما اللفظي وانما اخره وان كان سوقه في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه بالفاظه مخصوصة وهي النفس والعين
ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع تجوزا في المنسوب اليه فاذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه فهو الحقيقي وان يكون امر بقطعه لكن
سببا امر به فهو المجاز فاذا قيل نفسه او عينه دفع ظن التجوز وثبتت الحقيقة تنبيه محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بالنفس الذات وبالعين
الحقيقة نحو او قيد زيد نفسه زيد عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل مطابقا ان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وما
الى النفس والعين منهما اي في التثنية كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه او عينه وجاءت هند نفسها او عينها الزيدان
انفسهما واعينهما والهندان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم واعينهم والهندات انفسهن او اعينهن تنبيه الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين
في توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلاثة وجزم به ابن هشام في شرح الشذور
قال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع ودونه الافراد ودونه التثنية وهي الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى
وانما اخرت التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى وفي الجمع شرح جوز ابن مالك ولده
النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين كما نبه عليه في شرح الكافية الرضي

وكلا وكلتا للمثنى وكل وجميع وعامة لغيره بشرط ذي أجزاء يصح افتراقها حسًّا أو حكمًا نحو اشتريت العبد كله وتتصل بضمير مطابق للمؤكد

١٠٢ وقد تقدم أنهما [illegible] ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب [illegible] مثل النفس والعين [illegible] متصل بضمير [illegible] لفظًا نحو قطعت
[illegible] الأفراد [illegible]
الأول [illegible] الأفراد [illegible] المشتق [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] الأفراد [illegible] قياس الجمع [illegible]
[illegible] لذلك شرط أن لا يكون لكل واحد [illegible] الزيدان [illegible] الإفراد
[illegible] الثالث لا تجمع النفس والعين في التأكيد [illegible] قال المرادي في شرح التسهيل ينبغي أن [illegible]
[illegible] في شرح المفصل [illegible] في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين
النفس والعين يجب تقديم النفس على الأصح [illegible] لأن النفس [illegible] العين [illegible] الجارحة [illegible]
[illegible] الخامس يجوز أن تزاد الباء فيهما [illegible] لا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد [illegible]
من التوكيد لأن الباء [illegible] توكيدًا [illegible] الباء زائدة وكان يصح إسقاطها [illegible] الضمير [illegible]
[illegible] زيادة الباء قوله تعالى يتربصن بأنفسهن [illegible]
[illegible] وكلا وكلتا للمثنى مذكرًا أو مؤنثًا [illegible] ليتقرر شمول الحكم عند إرادة المتكلم ودفع ظن السامع تجوزًا في الحكم على مدلول المثنى [illegible]
[illegible] الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما [illegible] اللهم إلا أن يقال [illegible]
[illegible] يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان إنما يخرج من الملح الأجاج دون العذب الفرات [illegible] التأكيد بكلاهما [illegible]
[illegible] مجازًا [illegible] قول الشاعر [illegible]
[illegible]
[illegible] من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما [illegible] قول الفرزدق [illegible] سال المربدان كلاهما [illegible]
واحد لكنه [illegible] مجازًا [illegible] في البيت على إطلاق المثنى على الواحد [illegible] تنبيهات الأول كما يؤكد بكلا وكلتا المثنى يؤكد بهما ما في معناه نحو
جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال كلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثنى لكان أولى الثاني [illegible] الفراء والفارسي وهشام [illegible] أن كلا و
[illegible] محله واحد فلا يجوز أن يقال اختصم الزيدان كلاهما [illegible] أحد الزيدين [illegible] في التوكيد ومذهب الجمهور [illegible]
وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختلف النقل عن الأخفش واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا [illegible] نحو [illegible] القوم كلهم أجمعون أكتعون فالتأكيد
[illegible] قال أبو حيان [illegible] اللفظ [illegible] لفظ آخر يؤكده [illegible]
التوكيد [illegible] الثالث يشترط في توكيدهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو ذهب
[illegible] وكلاهما جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعًا للأخفش وقال أبو حيان [illegible] سماع من كلام العرب [illegible] عليه والذي يقتضيه القياس
المنع [illegible] على معمول واحد [illegible] لابن هشام [illegible] التوكيد يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها [illegible]
[illegible] بالأول [illegible] اختصم الزيدان كلاهما ألا ترى إلى قول الفرزدق [illegible] سال المربدان كلاهما [illegible] واحد [illegible]
وما حوله مجازًا فعلم أن التوكيد لا يمنع أن يكون المؤكد مجازًا ما انتهى قلت وفيه نظر [illegible] اختصم الزيدان كلاهما فقد علمت أن الجمهور على جوازه وأما
قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد رفع إرادة المجاز في نفس المؤكد بل رفع إرادته في نسبة الفعل إلى مدلول المؤكد [illegible] فإن التأكيد بكلاهما
فيه فائدة شمول الحكم بالسيلان [illegible] فاندفع توهم أن السائل إنما هو [illegible] لكنه حكم بالسيلان [illegible] على ما حوله مجازًا [illegible] قولك
[illegible] كلاهما [illegible] إنما أراد المجاز في المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف [illegible] وكل وجميع وعامة لغيره أي لغير المثنى من ذي
أجزاء مفردًا كان أو جمعًا قال بعضهم إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه [illegible] لأن الكلي ما لم يلحظ أفراده مجتمعة [illegible] لا يصح تأكيده بكل
وجميع [illegible] يصح افتراقها أي الأجزاء نحو جاء القوم كلهم وجميعهم وعامتهم فالقوم [illegible] أجزاء يصح افتراقها [illegible] زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة افتراقها
حسًّا كهذا المثال بل [illegible] أو حكمًا نحو اشتريت العبد كله أو جميعه وعامته فالعبد [illegible] يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلًا وإن لم يصح افتراقها بالحس
[illegible] جاء زيد كله فإنه لا يصح افتراق أجزائه لا حسًّا ولا حكمًا وإنما يؤكد بهذه الألفاظ ذو أجزاء كذلك لأنها إنما تكون لتقرير شمول الحكم فإن لم يكن المؤكد كذلك
لم يكن يتوهم أن المراد الحكم على البعض ثم حكم على الكل تجوزًا وتتصل أي ألفاظ التوكيد المتقدمة بضمير عائد إلى المؤكد لفظًا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع
مطابق للمؤكد في تذكيره وتأنيثه وإفراده وضده نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا البواقي فليس
التوكيد جميع [illegible] تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعًا خلافًا لمن وهم ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم إنا كلًّا فيها [illegible] الفراء والزمخشري [illegible] بل الصواب أن جميعًا

وتقد يتبع كلا باجمع واخواته مطابقة مسئلتان لا تؤكد النكرة الا مع الفائدة ثم امتنع ايت سلا نفسه وجاز شربت شهرا كله

حال من الموصول وكلا بأبي من اسمائه ابدال الظاهر من الضمير انجاء بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير
في كلا ان لا العوامل فالمنفصل بالضمير جائز كل القوم وجميعها بدلا بخلاف جاؤني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابو الحسن على ان كلا
حال من ضمير الظرف وهو ضعيف لانه نكرة لا يقطعها عن الاضافة لفظا … كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا … على حاملها الحوف
قال ابن هشام في المغني وقيل انما التوكيد بجميع نادر … لذلك اهملها اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان
جميعهم وهمدان والثاني عامة بمنزلتها في النافلة فيصلح مع المؤنث والمذكر تقول اشتريت العبد عامته والامة عامتها … كما قال … وقال
ان المبرد يفسر عامة باكثره لا بجميعه فعلى هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيدا … عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند ارادة تقوية التوكيد كلا باجمع
جمع اخواته وهي اكتع وابصع ابتع والتبع الكوفيا مطابقة للمؤكد في التذكير والتانيث والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع
والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع اما التثنية ففيها خلاف انها
مطابقة فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف ادعاء ما لا دليل عليه والمنع مذهب جمهور البصريين قال ابن
هشام … لانه لم يسمع وفي الهمع … في التوكيد … خلافا للكوفيين … الجمهور على انه لا يؤكد باجمع دون
اخبارا كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملأن جهنم من
الجنة والناس اجمعين … فله سلبه اجمع … فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقوم دليل على منع … كل عند الاجتماع لان التنصيص
تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد قال في الهمع الثاني لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين
بقول الشاعر … وقول الراجز … وقول الاخر … ابن …
الثالث اختلف في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الرضي قال ابن برهان الاقلب
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون كلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا التوالي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول
كالصفات المتتالية انتهى … من كلام بعض النحاة قولك … اجمعين توكيد لما قبله وما بعد جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح
اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد … تركيب … ان يجمع الجميع … انما هذا قياس من النحويين انتهى وقال
في … نقلا عن ابن عصفور واذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس ثم العين ثم كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابصع وان شئت … ابتع … ما شئت منها … تقديم
النفس ثم ما بعدها مرتبا او العين ثم كل … لان ذلك توكيد لاجمع فلا يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت
ذكر اخوات اجمع … لا تبتدأ باجمع ثم يجيء اخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايهن
شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع لا … على معانيها … لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والاكثرون على
اكتع ماخوذ من … كتع اي تام وابصع … تبصع العرق اي سال قال الرضي المشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل ابضع بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبضع العرق و
… وابتع من البتع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبة
خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيدي بالتامل الصادق السادس ذهب الجمهور الى انه لا فرق في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه معنى كل سواء وذهب
الفراء والزجاج والمازني والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون افاد
ان قيامهم في وقت واحد … ان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الاية ورد بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين فان اغواء الشيطان لم يكن في وقت واحد قال بعض
المحققين ومن قال بافادة الاجتماع لاحظ انه … اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع قصد المبالغة بتكميل الصفات انتهى وهذا
… لا يخفى … الاقوال … الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير فظاهر واما اجمع واخواته
ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه والثاني انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع تعريفها اكثر … لانه
… لكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية … مسئلتان الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوي الا
مع الفائدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون والاخفش واختاره ابن مالك في جميع كتبه بعضد السماع … لان … صمت شهرا … قول الشاعر يا ليت عدة حول كله رجب
قال ابن هشام والاصح هذا المذهب هو الصحيح … اي من اجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز شربت شهرا كله و
حولا كله لحصول الفائدة فان الشرب قد يتعلق ببعض … وصوم قد يتعلق بالحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضي وعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد
والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات …
بالسماع كقول الراجز … قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر … حولا كاملا كله …
… قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله عن العرب لكان ينبغي ان يستعمل قياسا فكيف مع استعماله … انتهى … في الهمع وانما …

نفقه — علي — وابتع — مديض

علاد

فاذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بالمنفصل مثل ضربت انت نفسك البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه وهو بدل الكل

١٠٣ عامل من قال بانه يجوز على البدلية والنصب على التمييز وانه يعني بنية الاول انه خلاف اجماع النحاة فالحق الاخير كقوله تعالى الى رسول الله سنا شهرا كاملا

وصفا لمنعوتها الاول حال من فاعل يحصل الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كالشهر والمذكور وفيه الحدوث كما

كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وليلة وشهر وحول بخلاف الزمان المطلق والمقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر يستحق ان الفائدة محتمل

مع غير التابع ايضا كمثال المصنف فلا ينبغي ان يحصل على ما قالوه فما من الثاني نقل غير واحد ايضا الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد اعتراضا على

ما قال شارح التسهيل ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افادت او لم تفد قال ابن هشام في حاشية التسهيل هذا النقل من ابن المصنف لم اقف عليه من غير

جهته ثم وجهت انه استشهد بعض الكوفيين كما كل توكيد النكرة في قوله يا ليت عدة حول كله رجب ولا نسلم ان توكيد ههنا الا بصيغة ثم كيف يجيز عاقل التكلم

بشي لا خلاف في انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى والمسئلة الثانية اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا

بالنفس والعين فيجب توكيده بالضمير المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقم انت نفسك

انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك لرفع ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث ولو قيل خرجت عينها توهمت الجارحة او نفسها توهمت نفس

المتوفي واما الا لبس فيحمل على ما البس فيه ويبطل قول من قال ان العطف كالتاكيد لانه انما ذلك في العطف خاصة فالفصل لا يرفع الايهام المذكور لانه

لو قيل هند خرجت هي نفسها لكان الايهام باقيا وخرج بقيد الضمير المرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم

انفسهم ومررت بهم انفسهم والمتصل المنفصل فيؤكد بهما بلا شرط ايضا نحو انت نفسك قائم وبقيد النفس والعين غيرهما فيؤكد بهما المرفوع المتصل بغير شرط

نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس في ذلك الرابع من التوابع البدل والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين ونقل الاخفش

وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بذلك التنبيه على ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقرير

لانه ثم اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين وهو في اللغة العوض وفي الاصطلاح التابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع قوله المقصود اي التابع المقصود

المتبوع خرج ما عدا البدل من التوابع اما النعت والتوكيد فظ واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما

تبعا لا اصالة لكن قد الاثبات ما يخرج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب

الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو لسان كما يقتضيه كلمة بل والجواب ان المتبوع كان مقصودا لكن بدا له فرجع عنه من قائل التصالح والمقصود

هو التابع لا يخفى ما فيه ثم ان غاية ما ثبت به انه اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا ولسانا فليس المتبوع مقصودا اصلا فلا بد من ان يكون اصلا فيبقى هذا القسم

داخلا في التعريف ثم هذا الجواب يخرج التعريف عن حد الاطراد الى حد الانعكاس فان بدل البداء او بدل الغلط لما كان المعطوف ببل في كون المتبوع كان

مقصودا لكن لما بدا منهما اخرجا عن ذلك الحالة وصار المقصود هو التابع فاهم ينبهما الاول ويرد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذي بعد الا في مثل ما قام

احد الا زيد فان زيدا بدل من احد ليس نسبته ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

ولعل بان ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب

الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شي نفيا ان نسبته الى شي اثباتا فيكون الاول توطئة

للثاني الثاني قال بعض المتأخرين على هذا الحد لبدل ما بعد ما ظاهر على القول بان عامله عامل المبدل منه واما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه فلا

لا يصدق عليه حقيقة التابع باصطلاحهم كما لا يخفى فينبغي ان يحمل جعله تابعا على المسامحة لكان التشبيه الصوري انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال

ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو الذي ذاته عين

ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب وقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا

والتعبير ببدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته البدل المطابق وقال في شرح الكبرى وهو اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى

بخلاف العبارة الاخرى فانها لا يصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشروط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله

وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة يقول بدل الشي من الشي قال الرضي انا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان

بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوه من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع

المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود

بها دون الاول ظاهر انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك

زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني

بدل ولا حرج بكون التوضيح الحاصل مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ثم كما حققه المتأخرون انتهى وقال شارح التهذيب الطاهر ان الرضي لما

توهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي وقد درّ المصنف حيث سلم عما وقع فيه ابن الحاجب واوقع غيره

من الشي
البيان

[illegible]

[illegible] بدل البعض [illegible] بدل الاشتمال [illegible] حيث [illegible] السامع [illegible] بدل الغلط [illegible]

بالخصوصيات [illegible] انما ذلك الفرق الذي ذكر المحقق المذكور في تعريف البدل [illegible]

[illegible] ان هذا الفرق لا يجدي [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] الفرق بين عطف البيان وبدل الكل [illegible] كما ذكره الرضي [illegible] بدل البعض من الكل [illegible]

[illegible] البعض [illegible]

[illegible] البدل [illegible]

[illegible] كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا [illegible] بدل البعض من الناس [illegible]

[illegible] قال ابن برهان [illegible] بالناس المستطيع [illegible] بدل البعض من الكل [illegible]

[illegible] قال الزجاج [illegible] بعض الائمة [illegible]

[illegible] قال ابن [illegible] كتاب [illegible] بدل الكل [illegible] البعض [illegible] العرب [illegible]

[illegible]

[illegible] الاخفش [illegible] الفارسي [illegible] الكتاب [illegible]

[illegible] الالف واللام [illegible]

والثالث بدل الاشتمال [illegible] المبدل منه [illegible]

[illegible] السامع [illegible] البدل [illegible]

[illegible] بدل الاشتمال [illegible] المشتمل [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الثاني [illegible] المذكور [illegible]

[illegible]

[illegible] المسلوب [illegible] السامع [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] الاشتمال [illegible]

[illegible] الاشتمال [illegible]

[illegible] المشتمل [illegible] الاول [illegible] المسند اليه [illegible]

[illegible] على الاشتمال [illegible] وهو مذهب [illegible] ابن جني [illegible]

[illegible] الاشتمال [illegible] الاول [illegible]

[illegible] المشتمل هو الثاني [illegible] الاشتمال [illegible]

[illegible] البدل [illegible] بدل البعض [illegible] الضمير [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال [illegible]

[illegible] بدل الاشتمال [illegible] بدل البعض من الكل [illegible]

[illegible] كلام العرب [illegible] الثاني [illegible] بدل البعض [illegible]

[illegible] بدل الكل [illegible] العرب [illegible]

[illegible] البدل [illegible]

[illegible] البدل [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible] البدل [illegible] الاول [illegible]

[illegible] سيبويه [illegible] الصلوة [illegible]

بل [illegible] بدل الغلط [illegible] بدل الغلط نحو جاء زيد الفرس [illegible]

[illegible] لا يقع في فصيح الكلام [illegible] بدل الكل من الكل [illegible] جئتك [illegible] اياه تاكيد لفظي

١٠٤ ثم بالتركيب [illegible] قولنا بل [illegible] لان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولا يقع بدل الغلط
في فصيح الكلام لا [illegible] فلا يكون في شعر [illegible] الثالث من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو ان [illegible] ذكر ما هو
ولا ينبغي [illegible] ذكره ولكن [illegible] فتذكره بذكر المقصود [illegible] قولنا [illegible] النسيان [illegible] بين بدل الغلط
من جهة [illegible] النسيان من جهة [illegible] لا يقع بدل النسيان ايضا في فصيح الكلام [illegible] وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان
[illegible] بدل غلط وانما حكينا [illegible] مع امكان [illegible] بدل الغلط من الفصحاء [illegible] لا ادري لا وجه [illegible]
بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان [illegible] الفصحاء اللهم الا ان المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط [illegible] انه غير فصيح [illegible]
المعنى ليس المراد ان [illegible] واسبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتنبه فذكر المقصود بحكم ان اسقط المذكور على سبيل السهو غير فصيح انتهى وقال بعضهم
الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط [illegible] البلاغة [illegible] الفصحاء [illegible] المطابقة لمقتضى الحال انتهى [illegible] بعض المحققين
وهو حسن [illegible] الاول [illegible] اما بدل الغلط فصحيح في النثر وهو قول سيبويه [illegible] وقال غيره انه وجد في الشعر [illegible] النثر وجوزه بعضهم في الشعر
[illegible] الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن تروٍ وفكر وهذا نوع [illegible] في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن [illegible]
[illegible] على بدل الغلط [illegible] على غير قصد انتهى وهو حسن [illegible] وقال الخطابي بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم [illegible]
[illegible] واستدل المثبتون [illegible] ذي الرمة [illegible] شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب
بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير [illegible] في شفتيها حوة [illegible] لثاتها لعس [illegible] ذا الرمة [illegible] شعره لتقديم التاخير [illegible]
[illegible] وهو باطل [illegible] الاحسن في التوجيه [illegible] المباين [illegible] يكون من عطف [illegible] لئلا يتوهم كون البدل
ذلك ضعفه [illegible] في قول [illegible] ان يكون اركب [illegible] بل [illegible] غير واحد [illegible] كلام بعض المحققين [illegible]
الغلط [illegible] بدل [illegible] من التصريح بكلمة [illegible] الاشتمال [illegible] خلافا للجمهور واثبات بدل الكل من البعض [illegible]
[illegible] جنات [illegible] بدلا من الجنة وهو بدل الكل من البعض [illegible] جنات كثيرة لا جنات [illegible] رحمه الله [illegible]
[illegible] فطلحة بدل من اعظم [illegible] قوله كان [illegible] البين يوم ترحلوا [illegible] بدل من الغداة [illegible] انتهى والجمهور يؤولون ذلك كله هذا
[illegible] مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من الضمير بدل الكل من الكل الا من ضمير الغائب نحو ضربته زيدا وقوله على حالة [illegible] القوم [illegible]
على [illegible] وانما لم يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل منهما لزم ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل [illegible]
المقصود [illegible] المسكين [illegible] ولا عليك الكريم المعول واما ضمير [illegible] يكون في القوة والوضوح [illegible] الاشتباه فيجوز [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] المسئلة [illegible] بدال [illegible] جائز [illegible] الكل [illegible] ببعض [illegible] اشتمال جائز من المضمر مطلقا كقوله [illegible] الا [illegible] رجلي [illegible]
المناسم [illegible] الاول بدل من [illegible] المتكلم بعض من كل [illegible] السماء [illegible] وانا [illegible] مظهرا [illegible] بدل اشتمال من ضمير المتكلم [illegible]
وانما جاز [illegible] لان [illegible] الثاني [illegible] ليس مدلول الاول [illegible] ان يكون الاول [illegible] على المتبوع [illegible] على المهم [illegible]
من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم تكون [illegible] لاولنا واخرنا [illegible] اولنا واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام [illegible]
مع البدل [illegible] خلاف [illegible] في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش [illegible] الاحاطة [illegible] بقوله بكم قريش [illegible] كل [illegible]
[illegible] وقال بعض المحققين [illegible] الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل [illegible] الشيخ جمال الدين [illegible] هشام في الاوضح لا يبدل [illegible]
[illegible] السماع [illegible] الظاهر [illegible] شرح [illegible] سمع [illegible] في كلام [illegible] مصنوعا على العرب [illegible] توكيدا [illegible]
[illegible] ابيك [illegible] جئت [illegible] اياه [illegible] تاكيد لفظي [illegible] اياه [illegible] متفق عليه من الفريقين [illegible] ابيك [illegible]
[illegible] الكوفيون [illegible] اصح من قول البصريين لان نسبة اياك المنصوب [illegible] المنفصل [illegible] نحو ابيك اياك كنسبة المرفوع المنفصل المرفوع في نحو فعلت انت [illegible]
تاكيد باجماع [illegible] المنصوب تاكيد [illegible] المناسب [illegible] المرادي [illegible] تاكيدا باجماع [illegible] لا [illegible] بدل انتهى
[illegible] وقال الرضي والشاطبي [illegible] مذهب البصريين [illegible] العرب [illegible] التوكيد [illegible] بالضمير [illegible] المتصل [illegible] الضمير المرفوع المنفصل [illegible] انت
[illegible] لفظ التوكيد [illegible] في المرفوع [illegible] هكذا نقل سيبويه عن العرب [illegible] وهم المؤتمنون على ما ينقلون
[illegible] العرب [illegible] هذا بقياس انتهى واما نحو جئتك [illegible] اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل في كلام العرب [illegible]
[illegible] استعمل [illegible] توكيدا لا بدلا وقال ابن [illegible] لا توكيد [illegible] القوي [illegible] الضعيف [illegible] العرب [illegible] الفاضل [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] قوله [illegible] العرب [illegible] الرضي [illegible] ابن مالك [illegible] في [illegible] البدل [illegible] واحد او جمع [illegible]
[illegible] ان كان بدل الكل [illegible] يكون احدهما [illegible] احدا [illegible] التفصيل [illegible] —

[illegible]

اسم عطف البيان من توابع الصفة في صحيح مشتق نحو مررت بزيد الخياط ... كالنوعين ... في نحو هند قام ابوها ... لانه البدل مستغني عنه لا بد

كذا رحلين جعل المجوز رجل وجعل الزمان مثلث وجعل الفراء التعريف والتنكير في الحال المرتفعين المعرفة والمنكرة بالنكرة ومن المعرفة لكن ان يتحد اللفظ طابق النكرة
من مثلها اشترطا ان يكون مع الشدة فيما في ... كقراءة يغضب وتحكي كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بخفض كل الثانية فانها اتصل بها ذكر سبب الحكم
ويشترط في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين لشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك انى ليؤذيني
التحمحم والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك وبجنس مع الفصل نحو ويمس في لكم النار وبجيب ابن تبع متفكا ولم تنسوا العقد نحو اعوذ المؤمنات
الشرائع والسحر ايمنهن الشرائط التبصر الخامس من التوابع عطف البيان سمي بذلك لانه تكرار الاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عدت عليه بتفسير الحجج
وكلانه هو عين الاول ... الكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون وهو تابع
القصد منه على نعت السابق وبيانه في توضيح متبوعه لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فهو تابع كالجنس يشمل
جميع التوابع كلها وقوله يشبه الصفة يخرج النعت لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكانه تابع غير صفة وقوله في التوضيح متبوعه يخرج بقية التوابع لانها غير موضحة
نحو جاء زيد اخوك فاخوك عطف بيان لزيد ذكر ابن حيان تنبيهات الاول اجمعوا على مجيء عطف البيان لا ايضا المعرفة وذهب الكوفيون وجماعة الى انه يجيء
لتخصيص ايضا وتبعا جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل ... تبيانا كاسم النكرة مجهول اكثر المجهول لا يبين وفي
دفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص الثاني قال السعد التفتازاني في شرح التلخيص فائدة عطف البيان لا تنحصر في
الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك
انتهى ورد ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف
البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك انتهى وقضيته كلام بعضهم ان مجيء عطف البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فلا يرد على
... في ذلك على ذكر الايضاح ... النحويين ولو سلم فرأى المجيب ممكن ان يبقى ذلك مسكوتا عنه فلا يرد وانه اعتبار الاعم الاغلب الثالث اشترط الجرجاني
والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه ومنع خالفا لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي الاداة كما قاله ابن
هشام وقال البدر بن مالك ... مخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان انتهى و
قصرهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين تبعا فيه لابن مالك في شرح الكافية والصواب ان قول اكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لا يوجد من كون
موضحا ان يكون اوضح لانا نقول جاز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قال التفتازاني في شرح المفتاح ويتبعه ... الرابع
عطف البيان متبوعه وجوبا في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن كالنعت تقول جاءني محمد الفاضل ابو

بو الفضل كا بو معنى محمدا

الفضل والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة هي الرفع والنصب والجر مفردان والافراد واحد من ثلاثة ايضا هي الافراد والتثنية والجمع مذكران والتذكير
واحد من اثنين هما التذكير والتانيث معرفان والتعريف واحد من اثنين ايضا وهو التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل الا في مسائل
البيان ويفترق ان عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان
... لان البدل منه مستغنى عنه في الكلام وهنا لا بد منه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه
كما يشار الرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها عطف بيان لا بدلا تنبيه تضمنه قوله
ان البدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى هو مذهب المبرد في حكي المبرد عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي ولهذا
جعل الزمخشري ان عبد الله عطف بيان في قوله تعالى في المغني انما لم يجعله بدلا توهما منه انه يخل بعائد الموصول لانه ابدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد
والعائد موجود حسا فلا مانع انتهى والحق ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لا لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما سنبينه من كلام الرضي وعلى هذا الاجماع
جعل نبيذ في مثال المص بدلا من اخوها وقد هكذا الزمخشري في المفصل الى الحق في المسئلة فقال وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنون اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدر الاول لم يتسد كلامك انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المص في الدر كشاف نقل الفارسي ان معنى قولهم ان المبدل في نية الطرح انه يعمل له عامل
من جنس الاول يعمل به الا ان الاول مطرح لنيته لا في كلام العرب ما يبطل ذلك ... فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتداء وقال الرضي
مرادهم لا الاكلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه لا يستغنى
عنه نحو ضربت الذي مررت باخيك او سلبا بضمير كلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه
ما حاجبيه معين بسواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر مودون الثاني وليس
في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط وقولهم ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلاثة منسوب
اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم تذكر صونا لكلام الفصحاء من اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه فادعاء كونه غير مقصود ولحنه

مع

[illegible]

مع كونه منسوبا إليه [illegible] نحو زيد ضارب [illegible] الرجل [illegible]

[illegible] تكرار العامل [illegible]

[illegible]

[illegible] العامل [illegible] عطف البيان [illegible]

[illegible] في نية تكرار العامل [illegible] المعرفة [illegible]

[illegible]

[illegible] يمتنع أن يكون عطف بيان ويجب [illegible] بدلا [illegible]

امتناع البدلية في جميع هذه المسائل مبني على أن البدل لا بد أن يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل [illegible]

في المعطوفات [illegible] ابن هشام في [illegible] التسهيل وسبقه إلى ذلك ابن القواس في شرح الدرة وقال ابن الصائغ في التعليقة

إنما اغتفر في الثواني ما لم يغتفر في الأوائل [illegible] في الموضح [illegible] التوضيح

[illegible]

[illegible] ابن هشام [illegible] الرضي [illegible]

[illegible]

الذي اشتق منه الفعل ويعمل عمل فعله مطلقا

المصدر وهو من الثلاثي سماعي وقوله الذي اشتق منه الفعل ما هو المحدود وهذا الحد اولى من حده في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري
على الفعل لما في لفظ الجريان من الايهام الذي ينبغي ان لا يقع في الحد وفسر بعضهم جريانه على الفعل بانه اشتمل على جميع حروفه
فنقض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروف افعالها الا ان
الجريان بما قاله غير واحد من انه يراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على انه مفعول مطلق فخرج المذكورات قطعا وما هنا مبني على مذهب
البصريين من ان المصدر اصل الفعل وهو قول ... مذهب الكوفيين الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق واحتج البصريون من ... اسمه
ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني ان المصدر يدل على معنى واحد هو الحدث والفعل يدل على معنيين هما الحدث والزمان والواحد قبل
الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يوجد فيه ما في اصله ويصنع منه ... ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصنع كالباب من
الخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل بنحو قولك لزيد ضرب نسبة
الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه حصر فوضعوا الفعل الدال بجوهره وصيغته على المصدر وبوضعه على الزمان واحتج الكوفيون
من ثلاثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست اصولا
لها الثاني ان المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة ونقض بجاءني القوم اجمعون مع ان احدهما غير مشتق من الاخر الثالث
ويعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما ويصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع اولى بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال
الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الاخر فيتبعها الرتوق بين بعض المتاخرين تعيين الفعل الذي يشتق المصدر منه
على قول الكوفيين على الخلاف في الاصل ايما زمانه سبق فقبل الماضي وقبل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان في وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه الثالث
في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل وبعض ما استدل به على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعية الصفة
بالنسبة اليه لان كل الصفة تضمنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وزيادة بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان
المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب
هذا القول الى السيرافي وقال الحسن بن المطهر الحلي في نهاية الاصول وذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل ابو علي بكونها
على سنن الافعال وطريقتها والافعال اصولها القريبة والمصادر التي هي اصول اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لانها اصولها
القريبة ومن المصادر لانها اصولها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلاثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية والترتيب نحو بصر بصير وصغير
كبير واوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جبذ جذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب وحيث اطلق الاشتقاق فالمراد
الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان كان لازما لزم المصدر او متعديا تعدى على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا
ومن عطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا قائما مطلقا سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا فتقول اعجبني ضربك زيدا امس وا
كما تقول الان او غدا بخلاف الاول لاختلاف سبب اعمال المصدر عمل فعله فعمل اسم الفاعل لشبهه الفعل المضارع من حيث كونه يشبه الفعل موقعه كلام الم حيث قال في ترجمة
الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال انما قال الرضي وتقييدهم له بالماضي والفعل لا يتم اذ كان بمعنى الحال الان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال
ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قيدوه بان دون ما وان كان في الحال ايضا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما وتقييدهم له بما
والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان انتهى وقال غير واحد منهم ابن هشام في الاوضح والقطر اما قلنا انه اذا كان بمعنى المضي والاستقبال
قدر بان وان كان بمعنى الحال قدر بما قال الدماميني في ذلك نفيد ان المصدر في جميع الحالات يقدر بالفعل مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع
الان وما تصنع غدا انتهى وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه الفعل بل لانه الفعل فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي والحال والاستقبال
بخلاف اسم فاعل يعمل لشبهه الفعل المضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانه معناه اولا المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل ولذلك عمل في
الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص الثاني يشترط لعمل المصدر امور الاول ان لا يصغر فلا تقول اعجبني ضريبك زيدا لان التصغير من خصائص الاسماء
فيبعده عن الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يحد بالتاء او التثنية او الجمع فلا تقول اعجبني ضربتك او ضرباتك او ضروبك زيدا لان الفعل يصدق على القليل
والكثير والمصدر انما عمل لمشابهته له واستثنى اوساية عشر فروع وحي فيه انه لا يبعد تغيره بالصفة بما ذكر وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا يقاس عليه قاله
ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت او غيره قبل العمل فلا تقول اعجبني ضربك الشديد زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت
ياسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس فمن متعلق بياسا محذوفا لا بياسا كما توهم بعضهم فان اتبع بعد العمل جاز كقوله ان وجدي بك الشديد اراني
عاذرا فيك من عهدت عذولا الرابع ان لا يكون مضمرا فلا تقول ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل واجاز ذلك الكوفيون واستدلوا
بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم فالواضح انه متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق وتاوله البصريون على تعلقه بمحذوف

الا اذا كان سوى مفعول مطلقا الا فاكان مرفوعا لا عن الفعل نعته جمعا والاكثر نصبه الى فاعله ثم لا يتقدم معموله عليه

١٤ اى يعمل عمل فعله مطلقا سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا [illegible] واجاز الرضي اعماله فيها قال ابن عقيل اطلق النحويون
القول بان المصدر يعمل عمل الفعل [illegible] لا يكون محذوفا لانه يكون كحذف الموصول مع بقاء بعض الصلة او حذف
البعض فهو مع معموله كموصول مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر وهذا مبني على ان [illegible] في بسم الله [illegible] المبتدا
والخبر [illegible] المبتدأ [illegible] ذكركم [illegible] والاولى ان يقال انه [illegible] قائلين
يا [illegible] هذه الشروط المصدر [illegible] الا اذا كان مفعولا مطلقا لان تقديره بان والفعل او بما والفعل متعذر
اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربته [illegible] ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا بل
المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص [illegible] في نحو قولك ضربت ضربا زيدا وقولك ضربا زيدا جواب من قال لك كم ضربت
ليس المصدر بل الفعل الظاهر في المثال الاول والمقدر في الثاني الا اذا كان المفعول المطلق بدلا من الفعل [illegible] ففيه
وجهان احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له [illegible] وهذا راي المبرد والسيرافي وجماعة والثاني
ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا
زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قائم مقام سقى لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب
اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث [illegible] المفعول المطلق
لا يكون بدلا عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقبل الفعل قبله فلم ينصب [illegible] انه بدل عن الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل [illegible] قال الرضي
والاكثر في المصدر ان يضاف الى الفاعل لانه محل الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من غيره ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد [illegible]
ثم ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله [illegible] على كونه مفعولا اما يجيء تابع له منصوبا حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الكريم
الكريم وبمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله [illegible] قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والقواقيز جمع قاقوزة [illegible]
المهملة [illegible] تابع فاعل او مفعول يجر على اللفظ ويحمل على المحل [illegible] ان كان المضاف اليه
فاعلا كقوله [illegible] طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان
كان المضاف اليه مفعولا كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليانا عطف على محل الافلاس هكذا مذهب الكوفيين وبعض
البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك فمؤول [illegible] بجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل
انتهى [illegible] بالجواز فقد اختلف [illegible] الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون [illegible] الا ان يفصل بين التابع والمتبوع
بشيء [illegible] نحو يعجبني ضرب زيد عمرو وبكر [illegible] على المحل بلا خلاف اذا كان المعمول المضاف الضمير نحو يعجبني زيد اكرامك وعمرا ولا يجوز
على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله اي المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول
ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل وهو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فماول او الضمير
فعل قال ابن هشام وجاء في التسهيل تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي
فقال ولا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة
وفلما بلغ معه السعي [illegible] مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع
من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه [illegible] لا يتقدم [illegible] المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما [illegible] الفعل حتى انه يعمل
فيهما [illegible] بعيد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله [illegible] عنك الجنون
ولا يعمل فيه بمجنون انتهى [illegible] وهنا نكتة ينبغي التنبه لها وهي ان المصدر انما يقدر بالحرف المصدري والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه
مذكورا اما بطريق الرفع كما في يعجبني قيام الزيدان وضرب السارقين [illegible] لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه [illegible]
التاويل واما حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلا فان التاويل بذلك ممتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول
يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة على الموصول فان تقدم ما يحتمل انه معمول المصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت يعجبني عمرا ضرب
[illegible] زيد [illegible] وفي القسم الثاني يجوز تقديم معموله [illegible] او شبهه [illegible] نحو ولا

عن الشريعة

[illegible] كان الناس عجبا [illegible] في قصيدته المشهورة [illegible] في خلقها [illegible] التحقيق والتفصيل قال ابن هشام في شرح
هذه [illegible] المحل [illegible] كان مصدرا لانه ليس يحل ان والفعل [illegible] المصدر لا يتقدم معموله عليه مطلقا فهو وهم انتهى
ثم المصدر [illegible] منونا او [illegible] المفعول او معرفا باللام نحو ولا —

دوم

وإعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف النكاية أعداءه

١٦١

ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وأما العامل مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ومع ذكره وقليل وقيل خاص بالشعر ضرورة
بالشعر كما زعم بعضهم ودليله قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا أي وأن يحج البيت المستطيع قال ابن هشام وغيره ولا يصح لأن ذلك
ما الفاعل الحج لا أنها النسب من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس أو في موضع رفع بالابتداء على أن من موصولة
متضمنة معنى الشرط أو شرطية وحذف الجزاء والجواب أي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فإن الله غني عن العالمين وأما الحمل على الفاعل
فيفسد المعنى إذ التقدير ولله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي دعوى فساد
المعنى نظر لأن حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم أن المخاطبين بفرض الكفاية إذا لم يقم أحد منهم به كلهم يأثمون انتهى
وإعماله منونا أقيس من إعماله مضافا وبال لأنه يشبه الفعل حينئذ في التنكير نحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون وقالوا المعمول
بعده للفعل مقدر وإطعام يتيما وإعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وهو قليل في الاستعمال أيضا فلذلك لا
يعمل عند بعضهم إلا في الشعر كقوله أي الشاعر ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل النكاية مصدر
مقرون بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل فلا يحارب أعداءه خوفا من التلف
من العطب وفي التنزيل قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم وما أحسن قول العميد فخر الكتاب مؤيد الدين بن الطغرائي حب السلامة يثني هم
صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل فإن جنحت إليه فاتخذ نفقا في الأرض أو سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على ركوبها واقنع
منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في إعمال المصدر مع ال أربعة مذاهب أحدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه الثاني المنع وهو مذهب
الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين أن تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو إنك والضرب خالدا المسيء إليه أي إنك وضربك خالدا أو لا
تكون معاقبة فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرو زيدا وهو مذهب ابن طلحة وابن طراوة قال الشيخ أثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بأن الذي في
شواهده التي ذكروها معاقبة للضمير ومن منع إعماله مطلقا قدر لما يقع بعده من منصوب ناصبا يدل عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية أعداءه ينكي أعداءه
ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال إلا في بيت وهو قول الشاعر عجبت من الرزق المسيء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا بنصب المسيء ورفع الإله
مصدر رزق يرزق رزقا كذكره وأنكر ابن الطراوة وغيره أن يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل
يرتفع إلهه بفعل مقدر قال المرادي في شرح التسهيل تكميل لا بأس بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اعلم أنه ينبغي ذكر المصدر
عن ذكره فنقول إنه يطلق على ثلاثة أمور أحدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من أسماء الأحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة
الثاني ما اختلف في إعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فإنه في الأصل اسم لما يعطى ثم استعمل بمعنى الإعطاء والكلام فإنه في الأصل
اسم الملفوظ به من الكلمات ثم نقل إلى معنى التكلم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله أكفرا بعد رد
الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا والبصريون يمنعون ويقدرون
للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لأنه لم يكثر كثرة تقتضي أن يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لأنه مصدر
في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وإنما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن إعماله قول الشاعر أظلوم
إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق
على حد قعدت جلوسا وظلم خبر إن وظلوم اسم امرأة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية شهيرة بين أهل الأدب ذكرها أبو محمد الحريري في درة الغواص
مما رواه أبو العباس المبرد قال قصد بعض أهل الذمة أبا عثمان المازني ليقرأ عليه كتاب سيبويه وبذل له مائة دينار على تدريسه إياه فامتنع أبو عثمان من قبول
بذله وأصر على رده قال فقلت له جعلت فداك أترد هذه المنفعة مع فاقتك وشدة إضاقتك فقال إن هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية
من كتاب الله ولست أرى أن أمكن منها ذميا غيرة على كتاب الله وحمية له قال فاتفق أن غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي أظلوم إن مصابكم رجلا البيت
فاختلف من بالحضرة في إعراب رجل فمنهم من نصبه وجعله اسم إن ومنهم من رفعه على أنه خبرها والجارية مصرة على أن شيخها أبا عثمان المازني لقنها إياه بالنصب
فأمر الواثق بإشخاصه قال أبو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من بني مازن قال أي الموازن أمازن تميم أم مازن قيس أم مازن ربيعة قلت من مازن
ربيعة فكلمني بكلام قومي فقال لي باسمك لأنهم يقلبون الميم باء والباء ميما قال فكرهت أن أجيبه على لغة قومي لئلا أواجهه بالمكر فقلت بكر يا أمير المؤمنين ففطن
لما قصدته وأعجب به ثم قال ما تقول في قول الشاعر أظلوم إن مصابكم رجلا أترفع رجلا أم تنصبه فقلت الوجه النصب يا أمير المؤمنين قال ولم ذلك فقلت إن
مصابكم مصدر بمعنى إصابتكم فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك إن ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به والدليل عليه أن الكلام
معلق إلى أن تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم أمر لي بألف دينار قال أبو العباس فلما عاد إلى البصرة قال لي كيف رأيت يا أبا العباس رددنا لله مائة فعوضنا
ألفا انتهى ملخصا تنبيهات الأول قال العيني البيت المذكور للحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله الحريري أنه للعرجي ليس بصحيح قال والصواب

الشاهد في الثالث اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث فان كان صلة لال عمل مطلقا

١٤ ظلم ترجم عليه نصب ظلم وهو اسم امرأة المذكور وقول الفقيه الثاني ما حكاه ان المعاصر للمازني في مولده ذكره فراجعتنا ونظرنا ان البرتكي الاغا ابا كان يوجد المأمون الرشيد توفي سنة ثمان عشرة ومائتين على ما ذكره خلكان والسيوطي في المزهر والواثق توفي بعد ذلك المعتصم سنة سبع عشرة ومائتين حال الصلاح الصفدي ولعل البرتكي المذكور في هذه القصة حال ولا شك انهم كانوا خمسة كلهم علماء ابا اشتهر رواة الاخبار الشيخ وفي المسلح التفتازاني في كتاب البيان لا يخفى ان التوجيه كان المعاصر للمازني في ذلك هو يعقوب ابن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى تلك الذي يوجد ان المعاصر يعقوب بن السكيت فاذكره ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين انه تهجم محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي داود في هذا البيت فقال ابن السكيت ان مصابكم رجلا وقال احدهما قتل الاعمر يعقوب بن السكيت فحكم الاحمد بن ابي داود عصبيته لا جهلا الثالث قال الدماميني في الصفة يمكن ان يرد على تقدير رفع الرجل في البيت منهم بيحصا و لا منا البشر وقالت بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر وهو اسم ان يرفع رجلا على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر بعد الحذف اى هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه لما لقد اوى ظلوم كالذي حق الامير محصل البيت بما ذكرناه معنى تبرق بل ساير توجيهه من اهوال التعصب ولا يلم بساحته طارق فساد الثاني والثالث من اسماء العاملة على الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ولو كانا مثنيين او مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب ما يمسى الكرم الثلاثي وغلبه اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لم يرد اختصاصا بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل انه اسم موضوع لذات قام بها الفعل وليس المفعل والمستفعل غيرهما بهذا المعنى والشاهد معه اخوات اسم الفاعل والاسم المضاف الى المداول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد ان اسم الفاعل ... على وزن الفاعل بل اراد بالاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اخبر به هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل مخصص ... كالمفتي فانه جاعل مخصص فتيا ولا المستفعل فانه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب للخروج لان هذا التفسير غالبه نعم يجوز ان اختيار هذا الاسم جهة الظهر بما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر حروف افراد اسم الفاعل من معنى المفعل والمستفعل ونحوهما وبنا القيم ... الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اى اسم فلا يشمل الفعل لما مر دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث ما الدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الا ... وخرج بالكرما دله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان ... ثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد التحقيق انهما المطلق الحدث من غير تقييد بثبوت وحدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل للحادث نحو اضرب ... احسن ... بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما البالغ معنى الحدوث فقط بل القدم تنبيهات الاول المراد عندهم بالحدوث هل استمرار الحدث ... ما حدثها والثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابل القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد ... ما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تعالى لان الثبوت منهما ليس مدلولا للفظ بل مستفاد من العلم ان ... مقصود نعم فهو ستمر الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو الدوام دائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث واجاب عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ في الاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الهيئة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا اى سواء كان ... خبرا ام ... ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سبق ام لا لوقوعه موقع الفعل وهو فعل الى الزيادة المعنى يفعل ان اريد به الحال والاستقبال كما الصائب ... الماضي والان وعد تنبيهات الاول جعله اسم الفاعل صلة لال لكثرة فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها الا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة لال ولم يقل فان كان بال ... لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية عند قول الناظم وان تزد بال المعنى ماضيا ... معرفة لام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال والماضي والاستقبال في جملة اللام معرفة نظر لان المعرفة بعض مذهب الفعل قال ... شرح التسهيل ... للتعريف مقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش سعيد هو الحق لمن تامله وقال المغني ... اسمي الفاعل والمفعول حرف التعريف لمنعت من اعمالها كما منع منه التصغير والوصف انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش ... لا يصح نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول وزعم ان المشبه انما يكون سببا وهذا النصب لا يجيء كما في المثال وقيل انتصابه بفعل مضمر ... التقدير في المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل وبهذا ينتقد ما حكاه ابن مالك من ان عمل المعرف ... جميع النحاة الثالث قوله عمل مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال ... ابو علي في كتاب المذكور في قوله فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ان غدا متعلق بخوف ... لا برحلة بين الظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعنا بالام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل

ما لا فيه خطلوب بمعنى الحال او الاستقبال معتمدا على او استفهام او مخبر عنه او موصوف او حال ولا يعمل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وكلبهم باسط ذراعيه

في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم نقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا امس بمعنى ضرب فيحمل تفسيره
بذلك على انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع الجمهور يعمل بمعناهما وان لم يكن صلة وقد شرط لعمله كونه
للحال او الاستقبال لتتم مشابهته للفعل لفظا من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين فانما اذا
كان للماضي فانما يشابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا واعتمادا على نفي نحو ما ضارب زيد عمرا الآن او غدا
او على استفهام مجرد او باسم نحو اضارب او كيف ضارب زيد عمرا الآن او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف فيه نائب الفاعل والمراد المخبر عنه باسم الفاعل نحو
زيد ضارب عمرا الآن او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الآن
او غدا او على اسم موصوف به نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن او على اسم ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ
به نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين ونحو ضارب عمرا الآن او غدا المراد الضارب زيدا عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها
اي كوعل ناطح قيل ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وقد تردد فيه في بحث المنادى وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه بانه انما
عليه ما يقرب بالوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى والمعنى والاصل منها ان يعتمد على صاحب من مخبر عنه او موصوف
او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياس ان لا يقع الا مع صاحب او ذكره بل انه يخرج عن اصل وضعه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل وانما
اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه على النفي والاستفهام لانهم قصدوا بهما قصد الفعل نفسه فجرى مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لا يستعملون
الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي والاستفهام تنبيهات الاول اشتراط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب بدليلين احدهما انه يعمل
نيته ثم او في رواية اسرع الشاكي انهم لم يشترطوا التصغير نحو اقائم الزيدان وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال قال ابن هشام في المغني الثالث اذا وصف
باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى الماضي فيكون اضافته حقيقية وقد وقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان اضافته غير حقيقية فقال في قوله
تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل
هنا ليس في معنى الماضي فيكون اضافته حقيقية بل هو على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد
قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وتناقض ذلك في محل آخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى الماضي كقولك هو مالك عبيد امس او
زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى والتناقض بين كلاميه
ظاهر قال السعد التفتازاني في حواشيه قد ذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما اشتمل الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة
حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الآخرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني والجواب بانه ايضا لا منافاة بان يكون
المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي وغيره اعتبر فيه الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى وجعل اسم
الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان مدار كونه اضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين قد علم
مما ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال والاستقبال والغالب نظره الى الماضي فتحتمل اضافته قسمي الاضافة الثالث زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل
شرطين آخرين احدهما ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف فلا يقال نحو جاء رجل ضويرب زيدا ولا رأيت ضاربا عظيما زيدا للمباينة حينئذ للفعل قال ابن مالك في
سبك المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر وحكى ابن الكوفيين خلا الفراء اجازوه مطلقا قياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع
مطلقا وعليه ابن مالك وابو البقاء والجواز مطلقا وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والفراء الرابع جواز
الشروط لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى
من الجر وجزم به ابن هشام في المغني فهو الصحيح كما قال الكسائي هما سواء وهو كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب
لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل اولى الخامس لم يشترط الاخفش والكوفيون
الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ووجه الشاهد ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم
والتاخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبر بانه وصح بانه ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد
ذلك ظهير فائدة السادس في تابع المعمول المجرور باسم الفاعل كمبتغي جاه ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين
والزمخشري وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وهو علي بن حمزة الكوفي
الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرأ فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه
ووافقه هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال مطلقا محتجين بالحكاية وحجتهم من القياس انه في معنى الفعل مشتق منه ورد بان عمله
لمشابهته له لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فبسط

ندا

عنها

بتمييز

حكاية حال الى اسم المفعول ما ذكرنا في حدوده وشروطه وهو العمل وشروطه كما مر الرابع الصفة المشبهة ما دل على حدث ثابت على معنى الثبوت

١٧٢ بمعنى المضي عمل في ذلك الجملة النصب ولا يجوز ان يعمل لانه حكاية حال ماضية في المعنى فيبطل ذلك بتمهيده قبل ان الواو في وكلبهم للحال عطفا على ما قاله وتقليبهم [illegible]
وتقليبهم في الماضي لانه ليس بمضي حكاية الحال اذ تقلبهم في نفسه كان موجودا في ذلك الزمان يحكى الان على ما يقتضيه كما في قوله دعا من نحو ان لا
يحكى الحال حكاية عما يقتضي الكلام بالا انما قال الزمخشري بمعنى حكاية الحال اذ تقلبهم كان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون
انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانه يحضر للمخاطب ويصور له ليتعجب منه تقول رايت الاسد اخذ السيف فقلت تنبيها للاولى
انما جعلت الواو في وكلبهم باسط من كلام الله لا من جملة الاية ليرتبط الكلام فيكون الاستئناف والجملة مستأنفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهو كما ترى
قلت يلزم من جعلك حتى الواو التي هي جزء من الاية قلت لا يجوز في ذلك فقد وقع مثله في كلامه بنيته على ذلك النووي وغيره الشافي في محل الخلاف انما هو
في عمل الظرف والمفعول به ونحوه من المعمولات الفعلية لكونها اجنبية فاما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر ذهبا
الى انه لا يرفعه ولا يعمل قال والذي نقلنا عن الشيوخ انه يعمل لا اشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز لانه يكفيه رائحة الفعل والظاهر الحال والمفعول المطلق
مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق ليس باجنبي واما رفعه الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض النحويين
وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي والحال والاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق
المستفاد منه الاستمرار ويكون ايضا مرفوعه مستترا ويجوز لان ذلك مشابهة الفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان مبنيا
ويعمل ايضا في غير الشيء بمعنى الاطلاق كما او باحد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو وعمرو ضرب على بابه بكر انتهى تكميل تحويل صيغة فاعل
للمبالغة والتكثير الى فعال بتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء او فعل بفتح الفاء وكسر العين
وبعدها ياء او فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا ياء فيعمل عمله بشروطه المتقدمة عند سيبويه واصحابه للسماع والحمل على اصلها واكثرها استعمالا الاول نحو
كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين
لها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه ومتى وجد بعدها شيء منصوب
قدروا له فعلا ومنعوا تقديمه عليه ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع اكثر البصريين اعمال فعيل وفعل لقلة استعمالهما واجاز
المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه اقل ورودا واحتج انه لم يسمع عاملا في شيء وقال ابو حيان
لا يتعين فيهما السماع بجواز الثلاثة الاخر فيقاس عليها واسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال
لان المفعول هو الحدث مفعول به اما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى
الحذف والايصال وكانه جرى على ما قال ما اي اسم دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما دل على الحدوث من الصفات والمصادر ولم يقل هنا
بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل وان كان كذلك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله
ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره وهو في العمل وشرطه كاسم الفاعل بمعنى كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط
لصحة عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى عند التمييز لو نصب عند من اشترطه نحو جاء المعطى غلامه دينارا او نحو مررت برجل معطى غلامه دينارا
او نحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الان او غدا تنبيه بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل
مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هاتين الصيغتين وان دل على معناهما كما صرح في التسهيل
وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو مدد وخبط بمعنى معدود
ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح وقتيل وصريع هو اكثرها استعمالا في
معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المغرب لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات
بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعلى هذا نحو مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع كما قال المرادي الرابع من
الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة سميت بذلك لانها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك حملت النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان
اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر واقتصر حملها على واحد لانه ادنى درجات المتعدي
ما اي اسم دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت فخرج اسما الفاعل والمفعول فانهما يدلان على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل فان قيل انه على
معنى الثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد قطعا ولعل المصنف يرى انه لمطلق الحدث من غير تقييد كما رآه المحقق فيخرج بهذا القيد ايضا
تنبيهان الاول يرد على الطرد هنا ما ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ودائم ولازم والجواب الجواب الثاني قال الرضي تبعا لابن الحاجب

الثاني

وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها للازم غالبا دون المتعدي كحسن وصعب وبعدم كونها الا لحال وبعملها من غير شرط زمان وبمخالفة فعلها في العمل وبعدم جريانها على المضارع تبصرة وتحقيق

الدالة على ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا ١٦٥
دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر
المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا
بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو
الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتانيث
والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا او نقلا وقصدا او من الفعل المتعدي
الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم
نقلا كرحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضم الحاء فصار الرحم طبيعة له ككرم بضم الكاف الكرم طبيعة له على احد
القولين والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى صفة الشبه كما قاله
في التسهيل واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب وبعدم جواز كونها صلة لال على الاصح قال فيها الشريف لا موصولة كما جزم
به صاحب البسيط وابن العلج ورجحه ابن هشام في الجامع المغني قال لان صفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا كانت
الداخلة على اسم التفضيل ليست بموصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي تمام توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها
للفعل ولذا لم توصل لانه لا يقل بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها يتقبل المفرد والصلة لا يكون الا جملة انتهى ويقابل الاصح ما ذهب اليه ابن
عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وابن الصائغ من جواز كونها صلة لال وان ال فيها موصولة وبهذا الخلاف يتبين غلط من حكى
الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه كونه صلة لال كما تقدم وبعملها من غير شرط زمان ماض وحال واستقبال لانها بمعنى الثبوت
فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط لعمله زمن الحال او الاستقبال واما
شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثمة كاف لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد منه وبمخالفة فعلها في العمل
فانها تنصب مع قصور فعلها كما سياتي بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون
الا مجاريا للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات في لها
قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي والقول بعدم جريانها عليه كما قال المص هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج
وظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية
من الثلاثي نحو ظريف جميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من ضيق حقيها واخي نفار وبك نفار طارا
بالشين المعجمة والخاء والظاء المهملتين يعني بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليغشط قال المرادي ولقائل ان يقول ان طاهر ومنطلق ومطمئنا ونحوها مما
تجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكمه حكم الصفة المشبهة
لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى تنبيه تفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم
الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا زيد وجهه حسن بنصب جهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اما متصلا بضمير موصوفها
اما لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه واسم الفاعل معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب
ﻪ غلاما عمرا وقول ابن الناظم ان جواز زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في
بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف وعديله عند الجمهور بخلاف
اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه كما في نحو
هذا ضارب زيد وعمرو بخفض زيد نصب عمرو على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل
ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب جهه خفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها لا تتعرف
بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي واريد به الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع قاله الزجاج و
متاخرو المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال اعور عينه
اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدا محذوف لا صفة عينه كانه قيل اي عينيه قيل اليمنى انتهى وخرجه بعضهم على انه منصوب بفعل
محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بالالف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب
اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا انهما مفترقان في غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية فلنقتصر في بيان احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب ولمعمولها

ثالثها لا النصب على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة والتمييز ان كان نكرة والجر بالاضافة مع كل من هذه الثلاث الا الاول مع كل من الرفع والنصب والجر ...

۱۹۶ ثالثها لانه احدها الرفع بالفاعلية بالاتفاق فيجب حينئذ خلو الصفة عن الضمير لئلا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه قال الفارسي او على الابدال
من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ولم يذكر العائد لانه معلوم قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسنة الوجه
حكاية الكوفيين بامرأة قبيح الانف والذي يجوز مررت برجل حسنة العين بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال انتهى
وايضا الرفع بالاول لازم لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن الوجه لانه لان المسند اذا رفع ضمير مؤنث وجب تانيثه قس عليه الثاني
الثانية والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه في ذلك لان هذا المعمول معرفة
لا يصح ان يكون مفعولا لان الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح فلم يبق غير المفعول
ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه
حكمها في جواز الاضافة اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تقارض وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها وهذا
التفصيل مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وفي المسألة ثلاثة اقوال احدها ان النصب على التمييز مطلقا وهو راي الكوفيين بناء على مالهم
من جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التعريف هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس
كالعسل الماء الثاني انه على التشبيه بالمفعول مطلقا وليس بشيء لان التشبيه بالمفعول انما يصار اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه
مع امكان حمله على القياس وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعليه وعلى التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع
والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح اللمحة والثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن فهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلاث وهي الرفع
والنصب والجر اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي كون الصفة باللام او لا مضافا او مقرونا
بال او مجردا عنهما صارت الاقسام ثمانية عشر ضربا حاصلة من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالتي الصفة من كونها بال
او مجردة عنها في ثلاثة هي احوال المعمول من كونه مضافا او بال او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر الحسن
بالرفع الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه الحسن وجها بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن
وجهه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها
ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بلا واسطة نحو الحسن وجهه و
والثاني ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد من اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجه اب وانما امتنع الاول
لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وقال
ابن الحاجب انما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهو عكس ما ينبغي في الاضافة وكره لذلك انتهى تعليله
الاول بالتخفيف ... الثاني ... تخفيفا ... علة اخرى ... يصرح الرضي امتنع مع حصول التخفيف بحذف الضمير من وجهه
لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة واذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا فيها
بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على عكس ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف
الضمير من وجهه لو كان الاصل الحسن وجهه لا الحسن وجها فلا تخفيف البتة وتعين الاول دون الثاني غير ظاهر واختلف في حسن وجهه بجر الصفة
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون بحذف التنوين
وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير ... بحذف التنوين فانه حذفه ... مع امكانه واختيار الادنى ... وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على
منعه مطلقا في الشعر وغيره ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه مستدلا به على مجيئه
في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان ... القدر ... وهو المعنى هنا بالصفا فيقوم
بجعل مقام حجر ثالث للقدر والكميت الشديد الحمرة والجون هو الاسود والمصطلى مصدر ميمي على انه مفعول به اي موضع اصطلائهما واسم مفعول
واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان تينك الصخرتين محمرة الاعالي بما يرتفع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار
بينهما والشاهد في البيت ... ونازع فيها المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عائد الى الاعالي اذ هي جمع في معنى المثنى من حيث انه للجارتين وليس
نسخة لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله وانف اليتيك وتستطار ... الانف فراجع الى الروانف لانه بمعنى الرانفتين وهما اسفل الاليتين
وطرف هذا اللذان يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال في جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد هو المستكن في جونتا فهو
كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا يخفى ما فيه من التكلف والكوفيون مع سيبويه على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف
بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين ... ابن مالك ... لانه قد ورد في الحديث كقوله في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور

وأما التعبير بالأحسن في القبيح الواحد فهو تبعة المحشي في الضميرين وهو أنها في التصريح الخالي وهو تعبير الخامس من التفصيل

عند البصريين في حديث سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه مع جوازه ففيه ضعف انتهى قال أبو حيان لا نعلم شيئا من إضافة الشيء إلى نفسه أنهما قال ابن بابشاذ لا إضافة الصفة ولكن المنع وإن كان هو الأصل إذ لو كانت غير محضة لكانت من إضافة الصفة إلى مرفوعها وهي هو في المغني لكنهم لما استنكروا هذا عدلوا إلى الإسناد فانتصب المعمول على المفعول ثم أضيف فالإضافة ناشئة عن النصب في الصفة ليست نفس منصوبها أما الصور الجائزة من ثمانية عشر وجها بعد إخراج الثلاثة الممنوعة باتفاق والممنوع على الأصح وخمسة عشر وجها فجائزة لكن منها الحسن وقبيح فالأحسن ذو الضمير الواحد لا حرجا على وجه ما يقتضيه الكلام من الربط المحتاج إليه الربط من غير زيادة ولا نقصان وهو الكلام ما قل ودل وهو أي ذو الضمير الواحد تسعة أقسام سبعة منها اشتمل فيها الصفة على الضمير وهي حسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجهه بجره واثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة الحسن ذو الضميرين لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا لأنه حط عن مرتبة الأحسن وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما في كل من المثالين ضميران أحدهما في الصفة والأخرى في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير لخلوه من الضمير المحتاج إليه في الصفة وهما كالأجنبي عن موصوفها وهو أربعة وهي الحسن الوجه وحسن الوجه بجره وحسن وجه برفعهما ووصفا بطهما يعرف بها الأحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكرته فمتى كان المعمول مضافا مرفوعا أو غير مضاف ولا مرفوع سواء كان مرفوعا أو منصوبا ففي الضمير واحد وإن كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا أو مجرورا ففيه ضميران وإن كان مرفوعا غير مضاف فلا ضمير تنبيهات الأول حكم المعمول إذا كان معرفا بالألف واللام حكمه إذا كان مضافا إلى المعرف وإلى المضاف إليه فالمعرفة بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن الوجه حسن الوجه العلام وحكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر هلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن جاريه غلامه كذا إن كان فيه ضمير لم يكن مضافا إليه نحو مررت برجل حسن وجه منه وحكم المجرد عن اللام والإضافة إلى المضمر حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن غلام وحسن وجه غلام الثاني قال في التصريح واوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك أن رجل الصفة إما بأل أو لا فهذه حالتان ومعمولها إما بأل أو مضاف أو مجرد والمقرون بأل نوع واحد كالحسن الوجه المضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرف بأل نحو حسن وجه الأب الرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجه جار الخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيبي كلما الثالث بالأزر من قوله فعج بها قبل الأخيار منزلة والطيبي والثامن مضاف إلى موصوف جملة نحو رأيت جلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الإضافة وأل يتمم ثلاث أنواع الموصول نحو قوله أسيلات أبدان رقاق خصورها وما التفت عليه أمارة الموصوف نحو جمانوال على من قوله نزور امرء جمانوال على لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذا اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها أربعة وعشرين وكل من هذه الأربعة والعشرين مضروب في ثلاثة أحوال الإعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم إليها صورة ما إذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاثة الأولى أن يكون مجرورا وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش ذرته وكرام هموها الثالثة أن يتصل به ولكن يكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة إما أن يكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة وإذا نوعت نفس الصفة الحرفية منصوبه ومجروره وضربتها في الستمائة تصير ألفا وثمانمائة وإذا نوعت الصفة من وجه آخر إلى مفرد مذكر ومثنى ومجموع وإلى مفرد مؤنث ومثنى ومجموع كانت ثمانيا فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائة تصير أربعة عشر ألفا وأربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى الثالث ما يثبت للصفة وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما أسند إليها فتؤنث إن كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع إن كان موصوفها كذلك كما في سائر الأوصاف المشتقة تقول هذه امرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتأنيث نظرا إلى أن العين في الأصل فاعل وقد كانت تؤنث عند إسنادها إليها وإنما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة العائد إلى زيد الرابع قد يضمن الجامد معنى المشتق فيعطى حكم الصفة المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب وإن يطلب نداه فكلب بل ذاك كلب و قول الآخر فلولا الله والمهر المفدى لأبت وأنت غربال الإهاب فضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى أليم وغربال معنى مثقب فأجريت مجراها فيما هو عليه فالمغني لو رفع بها لم يمتنع وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعمالا بضعف كأنت غربال الإهاب وكذا فراشة الحلم فراع المأخذ الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل

وبحره

نصفة

التعجب جها

الطرق المختصر ...

قال اعلم ان صوغ ما زاد على ثلاثة بالهمزة قياس مطلقاً عند سيبويه اذا كان التفضيل لا في مفعول الافعال المختصة وما نقل لا عن نحو اخضر ونحوه

١٦٨ وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل معناه في الحرف المعرفة لاجتماع جهة فيه ولا بهما من الفعل في الاصل فاصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل الهمزة في قراءة ابي قلابة سيعلمون غداً من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد التمر على الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو الاشهر وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل حذف لفظها افعل فحذفت همزتهما شذوذاً لان حذف الهمزة وكونهما افعل التفضيل الحواه مجرى فوظم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل اسم زيد غير نحو افضل واعلم ولم يسموا باسم الزيادة لكان عنها لاولى لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح ان كان ذلك ليس بمقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ولكنه في العرف توهم بقيد برزق ونحو لا يراد به الا ما فيه مدح فلا يقال نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا انه جعل الفضل فاذا قلت زيد اعلم ثبت له الزيادة في العلم ولم يجعل انه زائد افضل استعمال فضلت في قبيل الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضلنا التخفيف واد معنى فضلنا بالقشة بجعله زائدا اكثر زيادة فرجحه فيكون فضله بمعنى على انه في وسيقوى بهذا المعنى وهو ما اي اسم لكونه موضوعا يشمل جميع الفرقا بنا يخصه على غيره واخرج ما مثله المصدر ذو اي في نفسه الموضوع بالزيادة فلا يرد زائد لانه لم يوضع للموضوع بالزيادة بل المراد انه الشيء الا انه جعله كونا لقائم بالزيادة ابدا ولا حاجة يجعل الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرب بالمتصف بالطول الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شرح الكافية والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا بسراً اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استغنى عن التقييد بالتجريد تام متصرف قابل للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة لشخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل وعبر بهذا بان لا يدل على لون ولا عيب ما عبر به المصنف اولى لانه لا يبنى مما يدل على حلية ايضا فلا يقال هم تحتاج الى زيادة مع لا حلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو الحنك البعيرين وهو اقمن به والص من شظاظ صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى كلاهما اي اشد هما اكلا والثاني من القمن وهو الحقيق والثالث من اللص بمعنى السارق وشظاظ بكسر الشين ظاء بين معجمتين اسم لص من بني ضبة قاله في التصريح ثم انعقد الحكم لشذوذ الاخير المجزوم به في التصريح كثيرة بان ابن القطاع نقل لاص فعلا فقال لص اذا اخذ المال بخفية قال فعلى هذا لا شذوذ فيه قال بعضهم وفي الحكم بشذوذ الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل اخصر من اختصر بحذف الزوائد انتهى قلت هو كسل الذم بالذم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ومن فعل رباعي مما كان حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا ام بعضها زائدا كما هو مصطلح النحاة وخرج اطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه لو نقص لا اختل ولو لم يحذف لزادت افعل وهذا الكلام اخصر من غيره بني من اختصر بالبناء للمفعول وهو اعطاهم للدراهم من اعطى واولاهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من افعل مطلقا وعزي الى سيبويه وصححه ابن مالك في التسهيل وفاقا له ومجاز من هنا الخضراوي وفصل ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا يكون للنقل فيجوز هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاجب الرضي والشاطبي هذا التفضيل لا يعرف نحوه ولا من فعل ناقص نحو صار وكان عند الجمهور بناء على انها لا تدل على الحدث واجازه ابن الانباري والرضي قال ولعل عدم منع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم واصل موضوع التفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا منع ان لم يسمع انت اكون منه وهو اكون مطو هو اصير منك غنى اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى ولا من فعل غير متصرف قال في التصريح وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقه الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس وليس ويذر ويدع لا يقال زيد انعم من عمرو ولا ابأس منه وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا من غير قابل التفاضل نحو مات وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل لا يقال زيد اموت من عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان وحمق من العيوب الباطنة ولمي وشهل من الحلي لا يقال هو اعور من عمرو واخضر من خضر واحمق من حمق والمى واشهل من لمي وشهل لان اي افعل التفضيل فلو بني منه افعل التفضيل ايضا لالتبس قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بني ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانه يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع للطبع انتهى وقيل انما لم يبن من ذلك لان حق اصل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كما تقدم واكثر افعال الالوان والخلق انما يجيء على افعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو احمر فلم يبن منه التفضيل في الغالب فما كان منها ثلاثيا اجراه للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل ـــ

بفضل ما يشد انحق احمق من هبنقة شاذ ولا يقتصر البزنا نسمع وليستعمل الا من لها بال او مضافا

في عدم التفضيل فيهما واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلا الالوان وانه قد بني من فعل افعل منهم عسل وجهل نحو هو اجهل التمثيل
منه اكثر المغاربة وقواعد هذا من الشواذ وعلى جرى المم فاطلق المنع من بنائه من نحو ذلك وسيصرح الشارح بشذوذ احمق منه نعم يجاب نبه عليه القرينة
لو ان احدهما انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج وغير ملازم نحو
ما عاج ما له ومضارعه يعوج فلا يقال زيد اعوج من عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت وما حكيت من ان عاج الاولى ملازمة النفي هو ما جرى
به ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي وما ان
معيد لحياته ولا شرب الا بغيره فاعج والثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب من الاول زهي علينا بمعنى تكبر وفي حجا
وشذ هو ازهى من ديك واعنى بحاجتي قال في الاوضح وانتقد شارحه الاول بانه ربما حكي زها يزهو اي تكبر والثاني بانه سمع عني كرضي البنا
للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل توصل الى التفضيل باشد ونحوه مما يدل على الشدة والضعف او الفضل والكثرة
او القلة او الحسن او القبح على حسب تفاوت المقاصد ويجاء بعد اشد ونحوه بمصدر الفعل الممتنع تمييزا عن نسبة الى المفضل فيقال زيد اشد حمرة
من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال الجماعة ويظهر ان هذا ليس بمساو للغرض من التفضيل وذلك ان هذا يقتضي اشتراك
زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة او البياض لا في شدة الدحرجة
وحسن البياض فما ملنا ينبغي قال بعضهم تاملت ما قاله فوجدته تاما لا يتم الا على تقدير ان يكون نحو اشد مثل زيد اشد دحرجة من
عمرو اما لو كان لا اشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار مجرد الشدة باقيا على معنى التفضيل فذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا
في اصل الفعل مجرد الشدة باقيا على معنى التفضيل في ذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن الشدة باقيا على
التفضيل وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة وح يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل
قطعا فتدبر تنبيهان الاول قال بعض المحققين الظ انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل بغيره ايضا نحو يزيد زيد
استخراجا بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جعله زائدا في نفس الاستخراج لا زائدا في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما
بفقد بعض الشروط بل يأتي فيما استوفى الشروط فتقول زيد اشد ضربا من عمرو وهو واضح وقولهم احمق من ابن هبنقة شاذ فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء
والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان وانما قيل له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف
مع طول لحيته فسئل فقال لئلا اضل اعرفها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة ورآها في عنقه فقال اخي انت انا فمن انا فضرب بحمقه المثل
ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق رقيقا وبعضهم يتصدق بصيغة فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا
املك شيئا اتصدق به ولكن زوجتي طالق لوجهك الكريم فاخذ الضحك الجماعة واشتغلوا عما هم من الخوف وقوله في وصف ماء الكوثر ابيض
من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاق منعه فيما مر ومثله قول الراجز جارية في درعها الفضفاض
ابيض من اخت بني اباض هذا ان حمل على الندرة والشذوذ دون التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجاز ان يكون ابيض مبنيا من قولهم
باض الشيء يبوض بياضا اذا فاق في البياض والمعنى على هذا ان غلبته ذلك الماء من الاشياء المبيضة اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار
من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من المذكورة بعد الم متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ماؤه ابيض صفاء واخلص من اللبن انتهى

فقال ابن هشام في ... من الظلم

ومسمع ايضا هو اسود من حنك الغراب واما قول المتنبي يخاطب البعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم صفة لا سود لا متعلق
براي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل اي احمر من اجل الدماء الذي
ارضه كان السيف لكثرة الدماء الذي صادما انتهى قال الدماميني في شرح المغني ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي والكوفيون
يجوزون بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب طريقهم وطريقة اصحابه وتخريج المصنف لغرضه من كون الشيب عنده اشد سوادا من الظلم
انتهى هذه تتمة لباب اسم التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكام اعماله ويستعمل اسم التفضيل وجوبا على ثلثة اوجه
اما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع في نحو زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو
وعند ابن مالك للمجاوزة كانه قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى انتهى قال ابن هشام وقد يقال لو كانت
للمجاوزة لصح في موقعها عن ويدفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع منه ما نع وهو الاستعمال
فان سلم التفضيل لا يصاحب من حرف الجر الا من خاصة او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشيء على
غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد يشار بها الى معين متلبس بتعيين المفضل
عليه مذكورا قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندك شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو —

الاولى بتقدير كما دانا نحو [illegible] زيد افضل منه [illegible] نحو زيد اكبر والثاني بالاضافة نحو [illegible] لا يجامع من نحو الفضلى الزيدين الافضلون [illegible] التفضيل [illegible] حتى كونه منهم

١٧ تنبيه حمل وجوب استعماله باحد الثلثة اذا لم يكن معنى لا كما في اخر واستعملا كالدنيا والحلى الحطة العظيمة خارجا عن معناه كاخر بمعنى غير الاول نحو

المستعمل بمن مفرد مذكرا دائما سواء كان لمفرد ام لمثنى ولمذكر ام لمؤنث نحو والهند اي الزيدين او الهندات افضل من عمرو في ذلك لكن الهم

مطابقا واما التثنية والجمع المختص بالاخر فيها فهو بحكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية لانها [illegible] بمن باب احمر وكانت كتمام الكلمة

وجيل المشابهة لفظا ومعنى لافعل التعجب الذي هو فعل غير منصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل [illegible]

بما يعرض منها فعل التفضيل ما يشترط في بناء افعل التعجب فلما اخر بجرامه لفظا ومعنى [illegible] كالاخر لا لفعل فقد تحذف من مع مجرورها اذا علم

نحو فوق ليس ثم اقوى اكبر اي من كل شيء وقوله وللآخرة اكبر درجات واكبر تفضيلا اي من الدنيا وقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه

اعز واطول وقد ثبت الحذف مع الاثبات في قوله ثم انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال كما مر في الاصل

نحو كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل من البدر وصفة كقوله [illegible] اجمل ان تقطي اي

واني مكانا اجمل من غيره [illegible] وزعم الرماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان حالا نحو جاءني افضل واسلم نحو ان

اكبر [illegible] ومنع الكوفيون [illegible] لا يتعين في نحو الله اكبر [illegible] فانه اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يكون المحذوف

المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز [illegible] ولم يعوض منه التنوين لكونه فعل غير منصرف ما يستتبع ذلك الثاني يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية [illegible]

للفضل في المعنى ما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقولك على لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك

الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدرته محبوبا الى نفسك ايضا ثم فضلت صوم شعبان عليه فكانك قلت هب انه محبوب عندنا ايضا اليس صوم

يوم من شعبان احب منه وقال ابدلهم بهم خيرا منهم في اعتقادهم وابدلهم بهم شرا منهم اي في اعتقادهم ايضا والا لم يكن فيهم خير ولا فيه شر مثله قوله

اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجبا النار [illegible] انهم كم انت اعلم من الحمار كانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت

مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول

كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه

عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت من زيد تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انا اعز علي من ان

اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت

زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قال الرضي كالذي مثله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية افعل

~~الرضي كالذي مثله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية~~ افعل لانها من تمام معناه او تلي معموله كقوله فانا رأينا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط

يماني مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس واكرم لو لم تمنع من البحر وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت

اسماء يوم ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومن اي رجل انت اكرم

لان اسم الاستفهام له الصدر وما اضيف الى ماله الصدر كما مر الثاني وهو المستعمل بال يطابق موصوفه وجوبا في الافراد والتذكير وفروعهما لان

مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لان من وال يغني احديهما عن الاخرى في افادة ذكر المفضول فلو اجتمعا كان ذكر احديهما

لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات والفضل ومن الوهم في ذلك قول الجاحظ

في قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجتمع من وال في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن متعلقة

مجاريا على ظاهره والصواب ان تقدر ال زائدة او من [illegible] متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قوله

انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس [illegible] بانها لا تدل على الحدث [illegible] افعل تمييزه [illegible]

وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم ليس [illegible] قولك انت [illegible] وبان الفصل بالتمييز [illegible] الضرورة في قوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا

واضعف من في ثلاثون في العمل قاله ابن هشام في المغني تنبيه لا بد في المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعد في كفاية المستوفي ما ملخصه

ولا يستغني في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والاظارف والشرفى والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول

وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى ~~[illegible]~~ قال في التصريح والثالث وهو المستعمل

مضافا ففيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيله على من اضيف اليه [illegible] اسم التفضيل اليه التعبير على سبيل التغليب [illegible] نحو

الخيل واحسن الطير [illegible] وهذا هو الاكثر استعمالا لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وجب كونه بعض منهم اي ممن اضيف اليهم

فيلزم [illegible] ان [illegible] لا يوهم [illegible] ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين وانما وجب كونه منهم ليحصل المشاركة

بين المجموع في المعنى المذكور معهم ليصح تفضيله عليهم [illegible] وجوب كونه منهم تستلزم تفضيل الشيء على نفسه فاجيب بانه داخل فيهم افرادا منهم تركيبا او داخل

فلا بد

فيهم

تبعه ... [illegible]
فيجاز المطابقة وعدمها نحو الزيدان افضل الناس او اعلمهم ... على هذا يمتنع نحو يوسف احسن اخوته ... ما المطابقة نحو ... والزيدان احسنا اخويهما اي احسن الناس [illegible]

فيه لفظا خارج عنهم اراد فلا يلزم ذلك وبهذا تبين مع ايضا ما اورد الرضي على ابن الحاجب من ان قوله على من اضيف اليه ليس بمرضي لانه مفضل على كل
سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة ويلزم تفضيل الشيء على نفسه فجازت المطابقة وعدمها
في الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس او اعلمهم والزيدون افضلوا الناس او افضلهم وهند فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلشبهه
للمعرف باللام في التعريف واما عدمها فلشابهته بفعل في كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهم كلام بل عدم المطابقة
اولى قال تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصي وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة وقد يعول له تعالى الا الذين هم اراذلنا
بادي الرأي وكذلك وجعلنا في كل قرية اكابر مجرميها قال في الاوضح فان قدر اكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا لزمت المطابقة في
المجرد من ال والاضافة وعلى هذا القصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غير يوسف
وان قصد تفضيله اي تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اي غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على كل من سواه فالمطابقة لا غير لشابهته باسم
الفاعل في عدم المشاركة فيجري مجراه في وجوب المطابقة واضافة اسم التفضيل ح للتوضيح كما اضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن
القوم مما لا تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش بمعنى افضل
الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخويهما والزيدون احسنو اخوتهم
اي يوسف حسن الناس من بينهم وكذا الباقي وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه
وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم بينهما الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيله
مطلقا فمطابق نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخويهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة اجماعا كما في سائر المتون نحو التهذيب الصرح فلم يتنبه
لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العلم المعاصرين فشرحه على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا المصنف ان يقول
مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على ادنى طلبة فضلا عن مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على تغيير النساخ كما قيل فكم افسد
الراوي كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشيء لم يرده المصنف الثاني قد يقصد بافعل اصل الفعل ولا ينوى
فيه ويجري ح ما فصلة التفضيل ح من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم لانهما لا يشاركهما احد من بني مروان
في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند والاشج ما بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز
لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته الثالث التفضيل الذي ذكره المص في المستعمل مضافا انما يجري في المضاف المعرفة واما المضاف
لنكرة فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل بمن في التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل
امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء اي زيد افضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما
والزيدون افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي هذه تبصرة في بيان اعمال اسم التفضيل ويرفع الضمير المستتر اجماعا نحو زيد افضل
ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد انما عمل فيه لضعفه لانه جزء خفي ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة والعمل فيه كلا
عمل فلم يقو العامل على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقال زيد اشرب الناس عسلا لانه التحق بالافعال الغريزية ومن اوهم ذلك فهو منصوب
بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فمن ليست مفعولا لاعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير
اعلم المضلين فهو محال بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة هذا هو الظ ويحتمل ان يكون
استفهامية في محل رفع على انه مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شان الضال الظن الكاذب وتجويز الكوا [illegible]
كون من موصولة او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه ليس بشيء لامتناع الثاني كما علم وضعف الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع
بقاء عمله تنبيهات الاول ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام في شرح القطر والرضي في شرح
الحاجبية وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزكي جواز نصبه مطلقا وانه قال في كتاب البديع غلط من قال ان اسم
التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها وقول عباس بن
مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل في المغني عن بعضهم جوازه ان قصد اصل الفعل قال الدماميني هذا الرأي حسن فنصب حينئذ
ذلك كما انه يضاف الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة انتهى وقد يجاب عن مدعي الاجماع بانهم نزلوا الخلاف في ذلك منزلة
العدم الثاني انما قال المص لا ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية كزيد ادعى للحق
للمعروف وبالباء كحال الداعي عرف بالفقر واجهل [illegible] ان كان فعله متعديا لاشيين [illegible] كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم
لا ينصب المفعول اطلاقا ايضا اجماعا [illegible] انا احسن الناس [illegible]

معناه

صح

المتبع

نحو رأيت رجلا الحسن ابوه ويكثر ذلك في نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه تفضيل الفعل كما ...

وقال ابن هشام في المغني عن سيبويه ونصب الشبيه بالمفعول مجوز ... لان اسم التفضيل لا يشبه اسم الفاعل الذي لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الفروع الا بشرط الكثرة ...
موضع الجر صفة ... لانه ... في الاسم ... محل نصب كما انها في الصفة ... مفعول وهذا اشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ...
المفعول اجماعا وليست مضافة اليها ولا الى ... الموضع ما الكسرة ... لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما الا انه لا ينصب المفعول
به فلا ينصب ايضا شبهه اما الا ان نصب الشبيه في الصفة فرع الرفع كامر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرفوعا به ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بشرط
وان نصب ذلك لا يضعفها اليه انتهى ولا خلاف في نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن
الناس متبسما لانها مشابهة الظرف ... التمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه في غاية الضعف ... ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ... ما لا ايثم
وابهمه نحو ... ورفع الظاهر والموجود الذي يصلح للنفظ به ... الضمير المنفصل ايضا قليل مختص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه
نحو رأيت رجلا احسن منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل ويرفع ابوه او انت على الفاعلية ما جنس على معنى فاته في الحسن ابوه او انت
واكثر العرب يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عايد على المبتدأ والجملة من المبتدأ
والخبر في موضع نصب صفة لرجل وابطلها الضمير المجرور بمن لا يرفع به الظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له ... في الزيادة حيث يعمل عمله ولا هو
مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظاهر كما حملت عليه الصفة المشبهة في العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما هو
الاصل فيه وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كامر ويكثر ذلك اي رفعه الظاهر في مسألة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل
صفة في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فاحسن صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على انه فاعله وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره وفي عينه ظرف مستقر حال
من الكحل تقدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن وفي عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رأيت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه
اي من الكحل كائنا في عين زيد وقد ظهر ان الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار كونه في عين الرجل
وذلك في الجميع ولاشتهار هذا المثال فيما بين النحاة بهذه المسألة عرفت بمسألة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لانه بمعنى الفعل
اذ يصح ان يحل محله مع استقامة المعنى فيقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولانه لو لم يعمل في المرفوع في ذلك فاعلا كان مبتدأ
واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبي هو الكحل تنبيهان الاول الاصل في هذه المسألة ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف
وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر او على محله او على ذي المحل فتقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل
عين زيد او من عين زيد او من زيد فيحذف مضافا او مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فتقول ما رأيت كعين زيد احسن ثم حذفوا المضاف واقاموا المضاف
اليه مقامه الثاني الاوضح لثاني قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا بعد النفي ولا بأس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو لا
يكون احد احب اليه الخير منه اليك وهل رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال يجب اتباع السماع والاقتصار على ما قالته
العرب على ان الحاقهما ظاهر في القياس لكن الاولى اتباع السماع هذا خاتمة لمباحث الاسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في
في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول
ظاهر ... وقال قوم يميلون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين
وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لانه ... ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين
لا غير وعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل ... الاسم ... على منع صرفه وان الجر لان الشبه قائم ومحل الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى
القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى ثم المعتبر
في الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان ... احديهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى او فرعية واحدة تقوم مقامهما كما
في الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما من جهة اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى وهي افتقاره الى الاسم الذي يكون كالفاعل ... اشبه
الاسم الفعل ... المذكور كان مثله في امتناع ما يمتنع من الجر والتنوين ... على الخلاف اذا عرفت ذلك فموانع الصرف ...
... ما لاستقراء ... في لسان العرب ... اذ الاصل في كل كلام ان لا يحتاج الى ... هو فرع الواحد التأنيث وهو
فرع الوحدة ... والعدل ... وفرع المعدول عنه لان الاصل ... الاسم على حاله والتعريف وهو فرع
التنكير ... المطلق ... التركيب وهو ... المعرفة ... المجرد ... وكذا المعرض ... فانه المطلق لا قائم المجرد عن الثاني
وهو مذكور ... في العجمة ... من الوصفية والخصيصة كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون
وهي فرع ... في كل نوع ان لا يكون فيه ... المخصص ... اخرفاذ ... ذلك

ثم تقول

ولا اثر لتحرك الاوسط على الاكثر

موانع صرف الاسم تسع عجمة وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة والحاق بالف وزائدتا فعلان ثم تركيب كذا النون الفعل والتاسع الصفة فالعجمة منع صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادة على الثلاثة او حركة

١٠٣ الوزن كان فرعا الوزن به والمراد بقولهم المختص نوع آخر المختص حقيقة او حكما وقد قال الفصل اللبدي باحكام الزوائد لا فرع حكم المختص فالترتيب ان الباب ما مر وقوف هو منع الموصوف قال الزجاج كثيرة وتميزهم لكل واحد من الفروع المذكورة مانعا وسببا وعلة مجازا لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين فيه ان اطلاق العلة على الناقص حقيقة بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى قيل بعد جهات قال النافي العلة للوحدة ولا وحدة في الاثنين وقد جمع المصنف هذه الموانع التسع بقوله موانع صرف الاسم تسع عجمة وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة وزائدتا فعلان ثم تركيب كذا الوزن الفعل والتاسع الصفة وجمعها بعضهم فقال قال اثنان من تسع المانع بالمعنى يمنع صرفها وهي الزيادة والصفة وجمع وتأنيث وعدل وعجمة واشباه الفعل ثم تركيب ومعرفة وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتأنيث ومنعه نون تلت الفا زيدت ومعرفة وعجمة ثم تركيب وتجمعها في جمعه قال اذ رمت احصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع تركيب تأنيث صيغة وزائدتي فعلان والعجمة العرف وقال ايضا موانع صرف الاسم تسع فهاكها منظمة ان كنت في العلم ترغب من العدل والتأنيث والوصف عجمة وزائدتي فعلان جمع مركب وثامنها التعريف والوزن تاسع زادسونها باحث يتطلب وقال اخر موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا والشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك لنفسه وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا وقال الآخر جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادة وقال ابو حيان زيادة وزن وصف تأنيث عجمة وعدل وتعريف وجمع وتركيب فقال الآخر موانع الصرف تأنيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن الفعل ونون قبلها الف مزيدتين وجمع ثم توصيف تنبيه ما صرح به من انحصار الموانع في التسعة هو المشهور الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اشياء الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف منهما بطريق الحكاية لانهما كالا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي ابواب كتركيب التأنيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف التأنيث مع الاسم تركيب العلة ووجهه انه بمنزلة علمين فقيد الاول لمنع قصد التسمية بتمام فجعل عند نحو اللبس بالمضاف الى عرفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسمين نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية مع الوصفية تركيب العجمة وهي انما تكون في العربي والعجمي او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزائد شبه الف التأنيث كارطى اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزائد مراعاة الاصل نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلاثة والزائد لزوم التأنيث ولزوم الجمع ورد القول بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو احمر واشكل لانهما ليسا منقولين من الفعل وما ذكره من التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن يبطله جعله مجرد التركيب سببا لمنع الصرف وهو يقتضي منع صرفه في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد باقي الاقوال بان شبه الشيء منحط عن المشبه به الى ما داخل في هذا ومراعاة الاصل في نحو احمر منكرا راجع الى الوصف ولزوم التأنيث داخل في التأنيث لان لزوم التأنيث صفة له وصفة الشيء ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصنف فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها تمنع صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية بان يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية جنسية ما الحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج او ونحوهما من الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام لحدث العلمية فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كمسمى علما لمؤنث وما ذكره من اشتراط العلمية في العجمية هو مذهب ابي الحسن بن دباج ونقل عن ظاهر سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه انه ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء نحو ابرسيم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع نجان ان يكون في اخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قاله في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادة على الثلاثة كابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ العجمي على اصل ما ينبغي عليه الاخفاف تنبيه قال صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون بناء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا واحد حروفه ياء التصغير لم يمنع الصرف عند الخاتم بما قبل التصغير ولا اثر لتحرك الاوسط من الثلاثي كشتر بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي

اولا

والجمع بمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل كمساجد ومصابيح لانه بالنيابة عن علتين فرع الحق بعضها بالتصغير [illegible] سراويل الشبه بالتانيث لكونها اعجميا حمرا

١٧٣ اولى وذلك لان تحركها الاوسط في المؤنث نحو سقر اتماثر لقيامه مقام الساكن الذي هو الرابع لان الثالث علامة التانيث اما العجمة فلا علاقة لها بحث بيننا بقي مسئلة
بل الاعجمي يجرى بكونه ثلاثيا ساكن الوسط وتحركه يشابه كلام العرب بعيد كانه خارج عن صنيع كلام العرب لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراد فيه الاوزان
الحقيقية بخلاف كلام العرب فانهم يذهب قوم منهم ابن الحاجب الى الاعتبار بتحرك الاوسط من الثلاثي في تحتم منعه صرفه بخلاف ساكنه فتحتم صرفه
قال المرادي ونقله عن عيسى بن عمرو ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في ساكن الوسط فلت به قال الزمخشري ايضا فحصل في الثلاثي اقوال
ثلاثة تحتم الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع في متحرك الوسط كلمات اسمها نوح وتحتم الصرف في ساكنه الثالث منع صرف المتحرك الوسط والوجهان في
ساكنه ويتبنيها انه الاولى قالوا ان جميع اسماء الانبياء والانبياء لا ينصرف الا محمد وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوح لقدمه على اسمعيل وانه لا عربي قبله
هذا وفيه ان شيثا وعزيرا منصرفان ايضا قاله بعض المحققين وفي البحر للزركشي قد روى عن ابن عباس انا اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل واراد
عربية قريش التي نزل بها القران واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل انتهى وفي الكشاف انه من لم يتون عزيرا جعله غير منصرف للعلمية والعجمة
ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملائكة ممنوعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير ومالك ورضوان للتا
لا عبرة بها باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول فان يحيى ويعقوب وموسى من اسماء الانبياء غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب
لبنه ويعقوب الذكر الحجل وموسى لما يحلق به منصرفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس يشتق
لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابليس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب
الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت وطالوت وهاروت وماروت غير منصرفة وجاموس وطاووس وراقود منصرفة لكونها نكرات لا عبرة
باتفاق الوزن قال في البسيط والجمع بمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا ثالثه الف بعد الالف حرفان اولهما مكسور
تحقيقا كما سيأتي وتقديرا كدواب او ثلاثة اوسطها ساكن والساكن الساكن دون التضعيف المعتبر فيه مقابلة الاصلي بالاصلي والزائد بالزائد ليشمل
فعالل وفعاليل وفواعل وافاعل وافاعيل الى غير ذلك ولو اريد التصريف لخرج جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان المعتبر عندهم
الوزن التصريفي دون التصريفي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة فيما ذكرناه ولقد احسن المصنف في التمثيل لموزوني هذا الميزان بقوله كما
ترى فتعين كون المراد بالوزن العروضي لا غير ومنع هذا الجمع الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل
لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع فنزل كونه على صيغة منتهى الجموع منزلة جمع ثان وقال الجرمي في جمع
فقد النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي
لا نظير له في الاحاد اي لا مفرد عربيا على وزنه اما نحو يماني وشامي وزباعي للذي القي رباعيته وهو السن الذي بين الناب والثنية فشاذ واما نحو التراقي
والثماني فلا صحة اخيه لانه ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما هوازن لقبيلة من قيس وشراحيل علم لشخص فمنقولان عن الجمع واما نحو يماني وشامي
في المنسوب الى اليمن والشام فالالف منهما عوض من احدى يائي النسبة والالف التي هي بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن
قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل والحق به اي بهذا الجمع في منع الصرف حضاجر اسم للانثى كحليلة ما قمة
للاسد ليسمى الذكر ضبعا للاصل اي لكونه في الاصل جمعا لحضجر كقمطر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون
موضوعا في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف كونه كان في الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا تضار غلبة الاسمية في الوصف الاصلي
لعروضها اذ الاصل لا يعتد بالعارض ومما الطف ما انشده الشيخ ابو حيان النفسي راض حبيبي عارض قد بدا باحسنه من عارض رايض فظن قوم ان
قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض تنبيه قال في الصحاح لو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت العرب شراحيل من الصرف
وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما ينقل وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لان
السبب هو الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي
علي فالا انه اسم اعجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا فلذا دليل فحمل عليه ما يناسبه فمنع الصرف قال الشاعر فتى فارسي في سراويل رامح فعلى
ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية والتانيث المعنوي مشروط بها ايضا واما صيغة الجمع فليست سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد
غير المنصرف قطعا وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي قال في التصريح واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس
انها سمعت وانشد عليه عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف قيل لم يسمع البيت مصنوع لا حجة فيه والصحيح ما قال ابو العباس فقد ذكر الاخفش
انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشمال وشمائل حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن
الحاجب من العرب من صرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد انكار ابن مالك بان من نقل والثانيث
ان كان بالالف حبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة وانما صاغهما الى حبلى وحمراء والاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل القول —

المستعطف

[illegible]

بل

الزجاج

ثابت حرم التنوين الا منع صرف العلم حتما اذا كان بالتاء كطلحة اذا زاد على الثلاثة كزينب او تحرك الوسط كسقر او العجمة كجور فلا يتحتم منع صرفه خلافا

بان التأنيث في مثل حمراء بالف ممدودة ان همزة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التأنيث وليست مدة ولا الف ممدودة قبلها ان يكون وقت التلفظ
وليست ان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة وسميت بذلك لانها الممدود بها فيه جمعا وايضا ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف
اسم للاخر او للحرف نطقا واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل الف انتهى قال بعض المتاخرين وانما — اي تعليل
سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة فالباعث على ذلك التزم البناء الكلمة وبنا الكلمة عليها بخلاف هذه التاء فنزل لزومها منزلة تانيثان
تنبيهان الاول توهم بعضهم من قولهم الف التأنيث وغيره ان المانع الصفة والف التأنيث وهو غلط صريح المانع التأنيث بها فقط كما صرح به
المص سواء كان مصحوبها نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة كرضوى وزكرياء ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام اسما كما تقدم ام صفة كحبلى
وحمراء لا خلاف في شيء من ذلك الثاني تحمل الالف الا الالحاق المقصورة على الف التأنيث المقصورة فيمتنع بشرط العلمية لشبهها بها من جهة انها ليست
بدلا من حرف ولا يكون الا في مثال يصلح لالف التأنيث كارطى فانه على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التأنيث لان
الهمزة مبدلة من حرف بخلاف الف التأنيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التأنيث الممدودة قال ابو
في شرح التسهيل في المقنع معنى الالحاق ان تبني مثالا من الثلاثي كلمة على بناء يكون رباعيا الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فيفنى اصول الثلاثي فتاتي
بحرف زائد مقابل الحرف الرابع من البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان وما فيه الف الالحاق ايضا اذا سمي به امتنع
كعنتري لشبهها بالف التأنيث المقصورة من جهة انها زائدة في الاخر منقلبة لا تدخل عليها تاء التأنيث كما ان الف التأنيث كذلك ولم تجعل الف
معزى للالحاق لانه لا مدلا سي في الاسماء اصليا حتى يلحق به ووهم الجوهري في جعل الفها للالحاق والا يكن التأنيث بالف كحبلى وحمراء بل كان بتاء
منع اي التأنيث صرف العلم حتما ابو حيوة ان كان اي العلم مونثا بالتاء سواء كان علما مذكر كطلحة او مونث كفاطمة والعالم يصرفونه لو كان علم
في معناه او لزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر والصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقرن
بها او كان العلم زائدا على الثلاثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث او كان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم
لجهنم اعاذنا الله منها تنزيلا للحركة منزلة الزائد خلافا لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند اما متحرك الوسط تقديرا كدار علم امرأة فيلحق
بباب هند انما الغي تحركه وسطه تقديرا الا ان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او كان ثلاثيا اعجميا كجور بلد بالعجم
بلد من بلاد العجم لان العجمة انضمت الى التأنيث والعلمية فحتم المنع وان كانت العجمة لا يمنع صرف الثلاثي كما مر لانها لم تؤثر هنا مع الصرف وانما اثرت
تحتمه ومثل هو ذو وجهين كهند فلا تحتم اي يجب منع صرف نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع حذرا من منع
نظرا الى وجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط لسكون وانها قد قاومت احد السببين خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير
حكما اوجب اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود تحاشيا من الغاء العلتين قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخه
الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي لا اعلم احدا قال هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قال به احد بعده وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع
بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب تنبيهان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه نقل الى
المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند لعدم اخبار المصنف لم يذكره الثاني صرف اسماء
القبائل والارضين والكلم ومنعها على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم واسم حي كقريش وثقيف واسم مكان كبلد بلد او اسم لفظ نحو كتب زيدا
فاجاد صرفا الا اذا كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب مرادا به الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة
كمجوس ويهود او بقعة كفارس وعمان بتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتب زيدا فاجاد دها منع الصرف والاسماء والافعال والحروف تذكر اعتبارا لفظ
منصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في الشعر
قاله في الارتشاف واما اسماء السور فاقسام احدها ما فيه ال وحكمه الصرف كالانعام والاعراف والانفال الثاني العاري منها فان لم تضف اليه
سورة منع كهذه هود وقرأت هود وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرأته سورة هود ما لم يمكن فيه مانع يمنعه كقرأت سورة يونس الثالث
الجملة نحو قل اوحي ولي امر الله فيحكى وان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا يكون في الاسماء الا في الالفاظ معدودة تحفظ لا يقاس عليها وفي
اخره تاء التأنيث فلبث هاء في الوقف اذ هو شان التاء التي في الاسماء وتعرب بتصيرها اسما ولا موجب للبنا ويمنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو قرأت
اقتربت بفتح الباء وفي الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها الحكاية لانها حروف فتحكى كما هي والاعراب بجعلها اسماء الحروف
الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على تذكير الحرف وتأنيثه وسواء فيما اضيف اليه سورة ام لا كقرأت صاد وسورة صاد بالسكون والفتح ونحوها
وغيره الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة [illegible] ذلك والاعراب غير
منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرين اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم [illegible] فيجوز فيه

بحث الصفة المعدل عن اصلها كرباع ومربع كما مرّ فتلبس ... من التصيل المجرد عن الاضافة ... ما يقبل الصرف فيما منع منه ... العلمية كعمر

سوّى فيهما اي ابن مسعود والشلوبين فيما قبله قال وثلاث فواللتا ... على الفتح كخمسة عشر وان اضيف الى غير سوّة لفظا او تقديرا فضيلة الاول ان يجوّز
فيه الاعراب على الميم كمعليك اجزائه على النون مضافا لما ... على هذا في ميم الثاني و ... بناء على تذكير الحرف تانيثه اما كهيئته حجّ ...
يجوز فيهما الا الحكاية سواء اضيف اليهما سوى ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا تركيب منها
كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كله منونا ... والصاد منضموما ... انه جعله اسما اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة
قاله في الجمع العدل ... وهو تحويل الاسم من صيغة الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى لا للالحاق ولا الاعلال ولا الترخيم ولا قلب ولا تخريج نحو رجل الذي
اتحاد المعنى نحو كوثر لالحاقه بجعفر ونحو مقام لا علاله ونحو يا حار في ترخيم ... ونحو ... لانه مقلوب عن ... ساكنة بالهمزة
فقلبت الياء الى موضع القاف ... الصفة المعدلة عن اصلها اي عن صيغتها الاصلية التي يقتضي الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى
كرباع ومربع فانهما معدلان عن اربعة اربعة والدليل على ان اصلهما ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا
ان يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث والجمع متفق
عليه فيهما واما الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح جوازه لسماع ذلك عن العرب فنقول موحد واحاد الى معشر وعشار وحكى البناء
ابو عمرو والشيباني انتهى قال ابن هشام ولا يعارض بقول ابو عبيدة والبخاري في صحيح ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل
الخفاجي انه يعدل ايضا على فعال بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طار واليه زرافات ووحدانا ووجه اعتبار الصفة في المذكور مع
هذا اعتبار هذه اصولها كونها متاصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها بخلافها في ثلاث لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الا صفة نحو
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى والحال و ... المعنى
ومنها الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير تنبيه ما ذكرنا من منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور
وذهب السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لفظا ومعنوي لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناها اعني الاثنين مرة واخرى الى معنى اثنين
اثنين وقال الكوفيون وابن كيسان انه العدل والتعريف كما في عمر لانه لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الرضي ولا دليل على ما قالوا
ولو كان معرفة ولا شك انه ... الوصف يجري على المعارف وكيف يكون معرفة وقد يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر
اذ هي جمع لاخرى واخرى مؤنث اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب اسم التفضيل فكان القياس ان يقال مررت بنسوة اخر وبرجال اخر وبامرأة اخر وبامرأتين اخر
وبرجلين اخر لان اسم التفضيل المجرد عن ... والاضافة مفرد مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا اخرى واخرين واخرون قال ابن هشام في الاوضح
وانما خص النحويون ... بالذكر لان في اخرى الف التانيث ... اوضح من العدل واما اخرون واخران فمعربان بالحرف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما
اخر فلا عدل فيه وانما العدل في فرعه انما امتنع من الصرف للوصف والوزن انتهى تنبيها الاول قال في التصريح وجعل اخر من باب التفضيل اشكال لا
لانه يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مثلا افضل من ثلاث جهات احدها الوصف الثانية الزيادة و
الثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبه من هذه الجهات استحق احكامه في
جميع تصاريفه مع التنكير بالعال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت
بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد لا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا اخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة
وكثير ما غلط في المسالة انتهى الثاني اذا كان بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدل لان مذكرها اخر بالكسر
من باب اسم التفضيل ويقيد العدل فيهما اي في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع الصرف علة ظاهرة سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر فهما معدلان
لان القياس دل على ذلك بل لما رأوهما ممنوعين من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر الا سبب واحد هو العلمية ولا تستقل بالمنع احتاجوا الى تقدير سبب اخر
ولم يمكنهم غير العدل فقدروه كما ينحصر ... المعلوم الا ... الاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفا وليس بمعدل نحو ادد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية
مانع اخر فكذلك نحو طوى ممنوعا من ... التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل في تقدير قال بعض المتاخرين ما اشتهر من عدل
امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع ... يمكن تقديره مع جواز الاصل مقيس عليه في الباب ... العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام التي
لا زم العلمية لا يجوز تجريدها عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع بل يقال جائني عمر وكلاهما في التثنية وجائني عمر كلهم في الجمع حكى المرعش ابن العلمية والاخرى
رفعها نظير ذلك الف التانيث كما مر ... اذ لا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشيء اذ لا يؤثر منع تثنية المعدل وجمعه الا عن المازني
وبرده قولهم سيرة العمرين ابن الخطاب وابن عبد العزيز كما صرح بعضهم قال في القاموس العمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل مثل
هذا اصلا ... هذا الكلام ... وقف في همع الهوامع على ما نقله عن المازني من تثنية العلم المعدل وجمعه جمع سلامة
... لما ... هم قال ... حيان ... علم ... او وقفه على المنع برقه ما سمع من قول العرب العمران فاذا ثني على سبيل

والتعريف شرط تأثيره في منع الصرف العلمية والالف والنون زيد منع صرف العلم كعمران والوصف غير القابل للتاء كسكران بخلاف عريان [illegible]

١٠٧ التعليلية مع لحاق اللفظ والمعنى المعرفة والتعريف المعرفة الثابتين المتقدم بين لفظ المعرفة شرط تأثيره في منع الصرف العلمية اي ان يكون اسم المعرفة
علما شخصيا كان فيه احدى ومبنيا كان فيها ما مر وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وبعبارة اشارة الى
ان ما سوى العلم النحو بعينها ان تدخلها اما كالمبهمات سوى اي واية واما ان تستلزم المنافاة لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة ولما لم يكن
غير العلم كتعريف النداء فانه يزول مع قصد المتكلم فمن قال التعريف المضمر والموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف
فتعينت العلمية فقد غفل ان غفله مع ذلك لم يتفطن على فساده قال بعض شارح الحاجبية والالف والنون المعبر عنهما في البيتين بزائدتا فعلان [illegible]
ما يليهن لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لتهيان المضارع ايضا لمشابهتهما الفي التانيث في يعتريهن معا كذا قالوا قال
بعضهم وهذا بناء على قولهم ان الممدودة في الاصل مقصور زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتأثيرهما في منع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث في انهما
في بناء يختص للمذكر كما ان الفي التانيث في بناء يختص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء بدليل سقوط التاء [illegible] هذا الجمهور هو مذهب البصريين
وهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تأثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر زيادة هو بيانا
ما علمنا سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصيرا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون تعين الاول قال بعضهم
المراد بالالف والنون في الاصل وفي الحال لان حيلا علما غير منصرف لان اللام فيه بدل من النون وهو في الاصل فعلان كعثمان جمع اسيل
وهو موقف من نجد العطار في المغرب لكنهم لم ينظروا الى الاصل في التصغير فحكموا بان عمرين في تصغير عمران منصرف وان كان تبدل الالف والنون في الاصل
لانه انتهى في الارتشاف قال الفارسي اصلان نفر دليس بجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني علامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين
فان كان قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا فباعتبارات ان قدر اصالة التضعيف نحو حيان ورمان فالنون [illegible]
حسان ان جعلته من الحسن فوزنه فعلان فلا ينصرف وان من الحسن فوزنه فعال فلا ينصرف ومن الحس فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو
من الحيوة او من الحين وقال التفتازاني في شرح الديباجة سال سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن
معنى يعرف به قال التفتازاني اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه فحمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون في حسان وان لا ينصرف حملا
على الاكثر الطبقة لقي بعض الملوك حيان النحوي فقال الملك حيان منصرف ام لا فقال ان حياه الملك فغير منصرف والا فمنصرف ذكره الطيبي في
التبيان يمنع اي الالف والنون وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد صرف العلم كعمران وعثمان وغطفان قال بعض شارح الكافية ولا يخفى ان هذا
الشرط متحقق في سعدان [illegible] علما مع انه لا اثر فيهن للزيادة وهي منصرفة وينبغي اشتراط ان لا يكون مع الهاء ولا ياء النسبة
ويمنع الوصف غير القابل لفظه للتاء اي الحاقها بها اما لانه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة
كسكران فان مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بني اسد يقولون سكرانة ونقل الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك لغة وقال ابو حاتم لبني اسد كما
لا يوحل بها فعريان منصرف لان مؤنثه عريانة وقد جاء في الشعر ممنوعا لتشبيهها له بباب السكران قال كانه لا مع عريان مسلوب وكذا ممتنع رحمن منصرف [illegible]
رحمانة هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع الصرف لوصف الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى قال الرضي والاولى لان
وجود فعلى ليس بمقصود بل المطلوب سبب انتفاء التاء لان كلما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان
فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة منصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء
لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذا اللفظ بالباري
ثم لم يصيغوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غيره اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه
الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم لا صفة قالوا لا نسلم انه موضوع
لمعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلي وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن
أتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في رحمن اي في صرفه فخارج من كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال ولا في
[illegible] وقد تقدم انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة [illegible] جميع ابنية فعلان مؤنثها على فعلى الا اربع عشرة جاءت مؤنثها
على فعلانة فمنصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة في قوله اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا
وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وذيل عليه المرادي الباقيين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا الحبلان بحاء مهملة
موحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان بدال مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان بسين المهملة وبعدها الياء المثناة من تحت الطويل
طويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناه تحتية الرجل الذي ياكل في الضحى كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم الذي
غيم فيه وضبطه اخرى بضاد المهملة والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان

بضاد

[illegible marginal notes]

والتركيب المزجي يمنع صرف العلم كبعلبك فان فيه العلمية والتركيب شرطها الا يكون باضافة ولا اسناد ... والعلم المركب ... ووزن الفعل ... والوصف غير القابل للتاء كاحمر ... يمنع الصرف الموازن للفعل بشرط كونها الاصل فيه وقبوله التاء

وقيل الحمير والشوان ... التي هي المناد في الكلام ... واحد ... بعد الميم ... وهي لغة في ... الا ليان ... فهذه كلها مصروفة لما مر والتركيب المعتبر عند البلغاء ... الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا ... ورجح ... الاسناد ككتاب ... بجعل غير المنصرف منصرفا ... المركب على المشهور ... واسطة لا معرب ولا مبني على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب ... كما حكي عن جماعة فقيل لا يبعد ان يجعل جزء منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه ورد بانه لا فائدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره الا ... في الاسم الصرف يمنع صرف العلم كبعلبك حضرموت ومعدي كرب ... نحو سيبويه فانه لا اثر للتركيب المزجي فيه في منع الصرف وانما لم يجر عند ... بالعلم ... باب المركب من المبنيات ... الكلام ... ووزن الفعل ... الذي يكون للفعل ... الفعل او تساوي ... في الاسم ... الوزن المشترك ... من وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه ... الاسم والفعل على السوية ... ان يضاف الى الفعل ... وزن الفعل ... اذ قد تكون الوزن اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يؤثر كفاعل ... الافعال ... لا يصرف اتفاقا هكذا استفاد من كلام بعضهم ... شرط لمنع الصرف الاختصاص بالفعل اي يكون مختصا به بمعنى انه لا يوجد في الاسم ... الا منقولا من الفعل ... في اختصاصه بالفعل ... في الاسم ... فلا حكم له لان ... في كلام العرب ... وزن الفعل بواحدة من زوائد اي زوائد الفعل وهي حروف ... لتحقق الفرعية فان هذه الزوائد في الفعل تدل على معنى بخلافها في الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا تدل على معنى ... موازنه من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب ... على المتكلم والدال ... الثالث ويمنع وزن الفعل ... في العلم ... بتضعيف العين مختص بالفعل فهو علم لفرس ... بن عبد الله بن ... الشاعر ... ومنه ... علم لفرس ... والشاعر المذكور هو القائل ... ابوك حباب سارق الضيف برده ... منقول عن معنى ... ونحو ضرب علما بالبناء للمفعول اذ هو والبناء للفاعل غير مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر ... معرب ... وشلم البيت المقدس فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا ... الاختصاص ويمنع الوصف غير القابل للتاء لانه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة ... رأس الذكر ولان مؤنثه فعلاء بالالف الممدودة وفعلى ... والالف المقصورة كاحمر وافضل فان مؤنثهما حمراء وفضلى انما اشترط عدم قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها ... للتشبيه ... وهو الجمل القوي على العمل ... لوجود يعملة ... قال بعضهم ... التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل يعمل في الكلام بمعنى القوي على العمل ... وانما هو بمعنى الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة انتهى ... المعتملة والمطبوعة والجمل يعمل ... بوصف ... انما هما اسمان ... التمثيل ... ولي يشترط في وزن الفعل ايضا ان لا يكون ... على حالة ... بخلاف ... طريقة الفعل ... اللازم خرج نحو امرؤ ... على لغة الاتباع في الرفع نظيره الكسر ... والنصب ... اذهب في الجر ... الضرب ... على حالة واحدة منها وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل ... لا اتباع فيه فلم يعتبر فيها ... فلم يجر فيها ... ونقولنا باقيا على حالة خرج نحو رد وقيل وبيع فان اصلهما فعل بضم الفاء وكسر العين ثم ... الادغام والاعلال ... ورد ... فعل بضم الفاء ... سكون ... بكسر ... ساكن الياء ... طريقة الفعل نحو البا ... الباء ... جمع ... مابعد فيصرف ... قال ابو الحسن الاخفش ... مرادف ... وزن الفعل المصدر ... واحد ... وزن الفعل فالاول كاحيم والثاني ... لانها مبدلة من الهمزة ... الاكثر في الاستعمال ... وارق والصفة ... في الوصف ... كون الاسم ... مع بعض صفاتها يمنع الصرف لاسم الموازن للفعل كما ... بشرط كونها ... اصلية ... دليل لان وضعه للحيوان العربي فانما ... عليه من الوصفية ... الا ... للمتبدد ... اسود للحية ... وارقم للحية ... سود وبيض ... عند بعضهم ... فصرفها واما الاجدل للصقر ... الاصل والحال ... صرفت ... الاكثر وبعضهم منع صرفها للمح معنى الصفة وهي القوة في اجدل ... الاولين لان الاخيل من ... وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشد ... المشتق ... على هذه اللغة ...

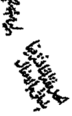
لما مر واعلم ان المص في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله يمنع الصرف مع الوزن للفعل تكرار لا طائل تحته لما علم قبله من ان وزن الفعل يمنع مع الوصف
بل هو يوهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف باطلاقه ثم فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان
ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد اشترط في كل منهما واما اشتراط اصالة الصفة فقد صرح
به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى قاس لان وضعه للحجر الاملس فلا اثر لما طرأ عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في
الاصل كما قال ابن الحاجب لسلم من ذلك واشتراط عدم قبول التاء فقد علم سابقا في كل من الوصفين فأربع في مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين
احدهما عدم اصالة الوصف لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ عليه من الوصفية والثاني قبوله التاء في نحو مررت برجال اربعة تتمة ما كان
احد سببيه العلمية اذا نكر صرف فزوال العلمية وبقي السبب الثاني غير مؤثر وهو اما التأنيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او
الحاق المقصور نحو رب فاطمة وعمران وعمر واحمد وابرهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كاحمر وسكران
اذا كانا علمين فنكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش اولا فقال بصرفه بناء على ان الصفة زالت فلا تعود ورد بان زوال الصفة
كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجع الاخفش عن مخالفته سيبويه فوافقه في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية
واكثر المصنفين لا يذكرون الا المخالفة وممن ذكر موافقته ابو علي في نسخة آخر قوله انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين محل يمنع الصرف كحميد وعمير فانه
لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد علم
انه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا انما ثبت اذا لم يكن معتا كالة فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الا ذكرى وجوابه ان الف في العدل التحقيقي
اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا للقاعدة لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف
يكسر اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم وزائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد
مباركا ومثلها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره والاضافة اي اضافته الى غيره نحو مررت باحمدكم ومساجد الله والضرورة
اي ما يضطر اليه الشاعر اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة وانما قال يكسر ولم يقل ينصرف لان المسئلة
خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلثة اقوال الاول منها قولان في اول الباب الثالث هو التحقيق
انه ان زال احد علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فمنصرف وان بقيت العلتان كما في احمر فهو على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما اضيف او دخله
اللام واما بالنسبة الى الضرورة فقيل ينصرف وهو المشهور لان الضرورة ترد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق على منع صرفه
لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه والتنوين كما سيأتي تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة
والتناسب والضرورة قد تكون موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة له فالاول كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين لانه لا يستقيم
الوزن الا به والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا ان يكون فيه
الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل امر مستحسن قاله الدماميني في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل
متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى واما التناسب فالمراد به تناسب كلمة معه مصروفة اما بوزن كسبأ بنبأ او قرينة منه كسلاسلا
واغلالا او لا ولكن تعلقت بالالفاظ المصروفة واقترنت قراءة نافع قواريرا قواريرا كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا واواخر الفواصل والاسجاع كقوله
الثاني قال جماعة منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح الكافية وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الف التأنيث المقصورة
للضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف ولا داعي ان يحذف ساكن ويؤتى بدله بمثله ورد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين وليس
كذلك فان الالف لا يقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة مثلا قوله الى ساكن متقدم لا يتاتى الوزن الا به فيحذف
الالف ويؤتى بالتنوين ليتأتى النقل كما قال الشاعر علقتها فضلى شرضها تعرب وبلا شيء بالاقبال اعراضا الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اذا
اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب او بالجر صرح الرضي بالثاني وقيل بالوجهين كالمنادى لم ير بعد انتهى قلت والظاهر انه لم يرد
تنوينه بالنصب سماع والقياس لا يجيء الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون
كثيرا الى فاما الوزن الى صرف ما لا ينصرف فمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا
وقواريرا وقال الكسائي ان صرفه مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار جاءني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما
للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه وعدم جواز صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين والاولى انه مع مجرورهما كالمضاف والاصل الجواز
لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قاله الرضي الخامس ذهب الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف المنصرف
للضرورة كما جاز العكس لها واختاره ابن مالك وابو حيان كقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور وانا ابن سيار النجيبين

أو نشر

ما لا ينصرف

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالأفعال يختص المضارع بالاعراب فيرفع مجرداً عن الناصب والجازم وينصب بأربعة أحرف لن للتأكيد

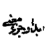
واختاره في تعليق الكلام وفصل بعضهم بين ما قبله التعليق غيره فاجاز معها الوجهين واحد التشبيهين ومنعه مع غيرها وبه قال فانه لم يسمع الا في العلم
ما يلحقه قال ابن جني في الخصائص سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز لهم ام لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك
يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن
احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى فهنا انقضى كلام المص على ما يتعلق بالاسماء فشرع الكلام
على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر اذ تقدم في الحديقة الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه



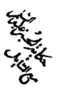
واحكام اقسامه من الاعراب والبناء والكلام الان فيما عدا ذلك يختص الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم
فيما فيه فيرفع مجردا عن الناصب والجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين ورد عليه بان التجرد امر عدمي والرفع
وجودي والعدمي لا يكون عاملا في الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن ابن
انه لا يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر كما في المبتدا وذهب الكسائي الى ان رافعه حروف المضارعة وثعلب الى انه مضارعته للاسم والبصريون الى انه وقوعه
موقع الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال ابن هشام واصح الاقوال
الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه



وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون
المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض وانما يرجح عامل النصب
والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع معنوي انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينشأ عنه حكم نطقي وينصب
بحرف من اربعة احرف على الاصح احدها لن وبدأ بها لملازمتها النصب نحو لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيطة على وضعها الاصلي
عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء على انها لا النافية فما بدلت الالف نونا وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ورد بان
الابدال لا يغير حكم المبدل فيجعله مهملا لان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها
لا ان الناصبة فحذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل امه والالف لالتقاء الساكنين هي والنون وحجتهما قرب لفظها
منهما وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون
ابعده الخطوب اي ما لن يلاقي ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب ولك الرفع
والخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها قبله معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى والنفي بها ابلغ من النفي بلا فلهذا للتاكيد نفي
الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي
وصاحب التبيان ايض بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي اني افعل ولا لنفي افعل كما في لم ولما وادعى الزمخشري في نموذجه ايضا التابيد النفي كقوله
تعالى لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك وحامله على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله تعالى لا يرى ورد غيره بانه لو كانت للتابيد لم يقيد
منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف لان للقائل بالتابيد ان
يجيب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن تقييد له وعن الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا للفظ وهو ظاهر ولا بالمراد فلا



ابدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى لن وابدا انما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن
ولو سلم فله فائدة وهي منع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بنا على استعمالها في نفي الموت منهم على عدم التابيد قال النحوي اليمني في شرح المغني ومذهب
سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون محددا كما في لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومؤبدا كما في لن يغنوا عنك
شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضاءها التابيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى تنبيهات الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يجزم
بعد لن في الدعاء كما جاء بعد لا وانكره الجمهور قالوا بل جاءت بعدها كما جاءت سائر حروف النفي غيرها واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحجة
في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل منه وقيل ليس منه
لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب والى الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت



لكم خالدا الثاني ما اسلفته من ملازمة لن النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب
الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه قال ابن هشام والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لان الرواية
فيه بكسر الباء كما صرح به في موضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها وهي ما رواه الحسن عن اسمعيل
بن موسى بن جعفر بن محمد قال بلغنا ان اعرابيا دخل المدينة فبينا هو يجول في ازقتها اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب فلما عرف الدار

وكي ومعناها السببية وان غير مشددة التي بعد العلم غير ناصبة

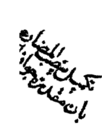
انشا قول لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة انت الجواد وانت معتبر ابوك من كان قائل الشعر لولا الذي كا
ن اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة فسمعه الحسين بن علي وهو قائم في صلوته ثم خرج فاذا هو باعرابي في اسمال فقال السيد يا اعرابي ثم ادكنها
ما معك من النفقة فقال الف درهم قال فادنيها فقد جاء من هو احق بها منا ثم اخذها من غير ضيره وجعلها في بردين كانا عليه ثم دفعها الاعرا
بي من خلل الباب فقال خذها فانني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت سمانا عليك مندفقة
لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي وقال مطهرون نقيات ثيابهم تجري الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم
الاعلون اذ ... ام الكتاب فما جاءت به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فما يكون له في الناس مفتخر قال البطليوسي وجزم الاعرابي بلن يخب
يحتمل ان ذلك لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكن اللغويون لام الحلقة وفتح الاعرابي قال ابن الجني يقال حلقة
حلقا وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق بفتح اللام وحكي عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح
اللام الا في جمع حالق والثاني كي وجاء بها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما
قبلها لما بعدها وحينئذ المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها والمعنى سببية ما ورد بعدها لما قبلها يعني
ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبلها او المعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها
بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول بانها من النواصب كان دائما كما اختاره المص تبعا لابن حاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على
انها على قسمين مصدرية بمنزلة ان معنى وعملا وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جائزة الاظهار
قال ابن مالك في شرح الكافية والذي احوج الى القول بذلك قول العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه وانها بين اللام في المعنى فثبت
بذلك انها حرف جر مرادف اللام وثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل
على حرف الجر الا ان يكون مصدرية فيلزم من ذلك جعل كي على قسمين انتهى ويتعين المصدرية ان سبقتها اللام كما في الاية والتعليلية ان تاخرت
عنها اللام او ان كقوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثالث كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة ان ما تقدمت قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي تعليلية والاول اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا
تاسوا وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي هنا يحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان يكون
تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية كانت ان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل وكون ~~تعليلية~~
~~اللام مؤكدة لمعنى التعليل~~ وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل
واجاب الكوفيون عن كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف
الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت قال في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ماذا عن الصدر بحث نقل الكلا
م عليه واجابوا عن نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل عن كي وعن كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش الى ان كي جارة دائما
وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقولهم ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس
لا يخرج على الشاذ تنبيه اثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان
الهوى حيث تنظر وانكر ذلك البصريون وتاولوا ما ورد على ان الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل
ضرورة قاله في الهمع الثالث ان ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا وهي حرف مصدري لانه يؤول مع صلته بمصدر كما نقله نحو وان تصوموا خير لكم وهي ام
الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل ان لا ناصب سواها وبعضهم يهملها حملا على ما المصدرية
كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا قال ابن الحاجب ذلك كما اعملت ما المصدرية
حملا عليها فيما روي عنه كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة
وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا تبنى عليه قاعدة وصرح بشذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا بها
ما عرف شذوذه وثق على ان القول بان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل
المتصرف الخبري والقياس فصلها منها بقد واحكام اخواتها وان التي بعد العلم الخالص سوا دل عليه بمادة علم ام لا غير ناصبة لانها ليست المصدرية بل
هي المخففة من الثقيلة فتعمل عملها الا ان اسمها ضمير الشأن واستقبالها فيما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها للتحقيق ففيها
العلم وتقييد العلم بالخالص احتراز عما اجري مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج
الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومما اجري مجرى الظن كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب قولنا سوا دل عليه بمادة

بعد الظن فيجعلها ناصبة لانها هي الجواب والجزاء انما ينصبه مصدرة مباشرة متصلو به الاستقبال نحو اذن اكرمك لمن قال ازورك فيجب الفصل ... في التالي ... الى الفعل ...

على ما ولا تقسيم نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقولنا افلا يرون الا يرجع ومثل ذلك كل ما يؤدي معنا كالتبين والتيقن والانكشاف والتلهي والنظر
والتفكر فهو لا يجاوز ونحو ذلك وقال اي بعد الظن وجهان اهمالها باعتلائها واعمالها تأويلها بالعلم واجراؤها على اصله وهو لا يرجح قبلا
لان التأويل خلاف الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعدها ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في قوله وحسبوا ان لا
تكون فتنة فقرأ ابو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع والباقون بالنصب قال ابو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب اجرها سيبويه والاخفش
بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت ان لا يفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله اخاف اذا مامت ان لا اذوقها ومنع ذلك الفراء ورد
منسوخ وذلك ايضا وسبيل الكلام عليها في الحد بعينها والخامسة لشاء الله ثم تلبيه جوز بعض الكوفيين الجزم بها وانكره الجمهور قال الرواسي
من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها
فتتركها ثقلا علي كما هيا وحكاها ابو عبيدة واللحياني وقال انها لغة بني صباح قال في الهمع لا برهان في كونها في البيت جازمة لنظره
عطف المنسوق عليه على انه سكن للضرورة لا جزما انتهى وانشدوا على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا
الصيد نحطب فكان رابع ... وقد يجزمون بالجزم ويقولون اذن ولاخرها للطول الكلام عليها ما الجمهور ... حرف وذهب الكوفيون الى انه اسم والاصل اذا
اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البسيطة فالصحيح انها
الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسي هو احد قولي الخليل وهو المشهور عنه وحكى سيبويه عنه معناها ... الجواب والجزاء
فقال الشلوبين المراد بكونها للجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس
جوابا ... نحو ان تقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص
سيبويه واختلف فيه فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد
لهما وهو الاكثر وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول احبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في مستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصب اي المضارع بثلاثة شروط احدها ان تكون مصدرة في الاول الجواب [illegible]
وقعت حشوا بان كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصب وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانا اذن
اكرمك واما قوله لا تجعلني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطير ... او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استؤنف ما بعده والخبر مجموع قوله
اذ اهلك لا اهلك قال الرضي قال الدماميني فيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع وما دخلت عليه ويمنع
كلامهم اباه انتهى الثاني ان يكون جوابا لشرط ما قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن ومنه
قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثاني ان تكون مباشرة
للمضارع غير منفصل عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل
المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد الحال لم تنصبه نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على سائر النواصب حيث لم يعمل الا في المستقبل
لان فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال واذا استوفت اذن هذه الشروط نصب المضارع وجوبا في الاشهر نحو قوله
اذن اكرمك بالنصب لمن قال ازورك والغاؤها لغة لا يحكى لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب
خالف سائر الكوفيين فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك
انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل قال في الهمع قال في التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة وانما
اعملها الاكثرون حملا على الظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها منها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي
ونرجع ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ولا يقدح في نصبها له كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل
من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زائد جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز
ابن هشام في المغني والشلوبين الفصل بلا النافية نحو اذن لا اهينك لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واجاز ابن عصفور والابدي
الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والرضي باحد الثلاثة والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والاختيار
عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المضارع بعد اذن التالية للواو والفاء وجهان الرفع والنصب باعتبار ... الرفع باعتبار كون
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن ليس من تمام
ما قبلها والرفع اجود واكثر في لسان العرب قال تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما قال
ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على -

تكميل لنصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح نحو ولبس عباءة وتقر عيني وبعد لام كي اذا لم تقترن بلا نحو لادخل الجنة

١٨٣ بين ما جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنفا ولان المعطوف على الاول اولى وبه قال
واذن احسن ايها ان عطفت على الفعلية وقد تقدم على الاحسن فالمذهبان تنبيهان الاول انما اقتصر كثير من النحويين كالمصنف على ذكر الواو والفاء
من حروف العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذن بعد غيرهما وقد صرح ابن مالك في العمدة وشرحها بان مطلق العاطف نحو ثم كالواو الثاني ثم
ههنا صورة اخرى لم يذكرها ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب في نحو اذن بعد قول حكيت نحو قيل للقائل ازور
اذن اكرمك انا اذن اكرمك الثاني اختلف في اذن في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل توقف بالنون
كنون من وان نقل عن المازني والمبرد ويبتني على هذا الخلاف الخلاف في كتابتها فالجمهور ابن مالك في التسهيل انها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها
وهو قول الجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه
وجدت بخط علي بن عثمان بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب
اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف انتهى وقال في الهمع ومن جعل كتابتها بالنون لم يحتج في شرح الشذور انتهى وصحح ابن عصفور
انهم فقال يتجه كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرف فيه لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان ولان الوقف فيه بالنون وفصل الفراء فقال
ان اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل
بعد حكايته لما نقل عن المبرد ما لفظه الحق ان كتابتها بالالف والوقف عليها بالالف وكذا وقف الفراء وقول المبرد مردود برسم الصحابة بالالف



على حسب الوقف ويخشى عليه عاقبة ما قال ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى هذا تكميل لنواصب المضارع وينصب المضارع بان مضمرة جوازا
اضمارا جائزا في موضعين احدهما بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم اما الاول
فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة زوج معاوية للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف نصب تقر
بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل في تاويل المصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير وليس عباءة وقرة عيني والواقع في نسخ هذا
المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وبعد الفاء
نحو قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب نصب فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة على توقع وبعد او نحو قوله
وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب يرسل في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله
اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل
قال ابن هشام كانت العرب اذا رات البقر عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ ولا تمتنع منه فرقا من الضرب ان يصيبها
وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب
البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ولو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر
خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك شرع فاما وخرج بقوله على اسم صريح نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف
عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير الثاني بعد لام كي وهي لام السببية وانما اضيفت لكي لانها بمعناها وذلك اذا لم يقترن
الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت نافية لئلا يكون
للناس عليكم حجة او زائدة لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز اضمار ان لئلا يحصل الثقل بلقاء المثلين تنبيهان الاول قال ابن هشام في شرح الشذور
وغيره تضمر ان جوازا بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم
انما كان لرأفتهم عليه ولما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فصار عاقبة الامر ان كان لهم عدوا وحزنا
وبعد اللام الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى وكلام شيخنا على قضية كلام المصنف لان كلا منهما داخل في لام التعليل اما
التعليل فاما لام العاقبة فقد انكرها البصريون منكرونها قال الزمخشري التحقيق انها لام العلة والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه
انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطه لهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل
لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فيكون استعارة تبعية وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام موضوعة للمشبه به اعني ترتب علة الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية
والغرضية وثانيا بتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور
كما ذكره صاحب التلخيص قاله الدماميني في التحفة واما الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم لام كي وفي ذلك
قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادة الله

ليبين

[illegible] فقال القول [illegible] بطلان التعليل ولكن يحتمل النصب على القول [illegible]
[illegible] هذا القول [illegible] على هذا كالاولى [illegible]
من ذلك [illegible] ان مضمرة بعد اللام وهو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها ناصبة
[illegible] ان بعدها [illegible] قال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان تكون
[illegible] لان اللام ناصبة [illegible] انها حرف جر [illegible]
التبريح ومنصوب بان مضمرة [illegible] لام الجحود [illegible] يكون ناقص [illegible] منفي بما او لم مسند [illegible] الى الفعل
المقرون باللام نحو قوله تعالى ما كان الله ليطلعكم [illegible] لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود [illegible] الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام
النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال في التصريح [illegible] الجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص [illegible]
الى الفعل والثاني انها تربط [illegible] موكدة لنفي الكلام [illegible] ما كان زيد يفعل ما كان زيد ليفعل [illegible]
الفعل [illegible] وانما وجب [illegible] ان بعدها لان ما كان ليفعل رد على ما قال سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع
بين ان واللام [illegible] واجاز بعض الكوفيين اظهارها [illegible] تاكيدا كما اجاز ذلك [illegible] نحو ما كان زيد لان [illegible] قال ابو حيان
ويحتاج الى السماع [illegible] تنبيهات الاول ما ذكر [illegible] اللام من خصوصية الفعل [illegible] النفي [illegible] قال ابن هشام في المغني
وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النفي
على هذا غير [illegible] والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان
مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وذهب بعضهم
الى انها تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت واخواتها نحو
ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كله تركيب لم يسمع من العرب فوجب منعه ووسع بعضهم الدائرة فذهب الى
انها تدخل في كل فعل تقدمه فعل منفي نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب ان هذه لام كي الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فمذهب الكوفيين الى
انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتاكيد والبصريون الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل [illegible]
المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان زيد مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر
سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث قال في المغني قد يحذف كان قبل
لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما انتهى [illegible]
[illegible] اذا كانت بمعنى الى بان كان الفعل قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
او الا ان تعطيني حقي ويتعين الغاية في نحو لانتظرنه او يجيء والاستثناء في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت
كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر واحترز بقوله بمعنى الى او الا عن التي لا تكون بمعنى احدهما فان
المضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما تنبيهات الاول ما اقتضاه كلام [illegible]
[illegible] او الحرفين المذكورين [illegible] كلام كثير [illegible] لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان او بمعنى الى او الا حقيقة بل [illegible] انها لاحد الامرين [illegible]
من التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها وان ما قبلها يتحقق
كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها [illegible] الوقت محذوف على الثاني وان ما بعدها في محل جر على الاول وفي محل نصب على الثاني عند التامل وكفى شاهدا على
صدق ما قلنا انهم لم يعدوا او من حروف الجر ولا من ادوات الاستثناء انتهى وهو رد لما قاله الرضي من ان او اذا فسرت بالى وما بعدها [illegible]
مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف [illegible]
وانتهى قال ابن مالك تقدير الى والا في موضع او تقدير [illegible] المعنى دون الاعراب التقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر يعطف
[illegible] المقدر [illegible] لانتظرنه او يجيء ليكونن انتظار او مجيء وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن
قتله او اسلامه [illegible] انتهى [illegible] ابن مالك في الكافية [illegible] غير واحد [illegible] كلامهم [illegible]
[illegible] لا يصح هنا الا الغاية [illegible] والثاني [illegible] لا يطيعون الله او يغفر لهم [illegible] بل هي بمعنى
[illegible] الثالث ما ذكر من ان النصب بان مضمرة بعدها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء [illegible]
الى ان الفعل انتصب [illegible] لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها

[illegible]

وان قصد به السببية [illegible]
[illegible]
[illegible]
حال [illegible] ما قبلها وما بعدها [illegible] الكوفيون [illegible] البصريون [illegible]
قوله فقال ثم قصدوا بها معنى الجمعية [illegible] فيكون [illegible] عن [illegible] الكلام المتقدم [illegible]
ذو حال [illegible] على الاسمية والمضارع بعدها [illegible] الخبر [illegible]
واما [illegible] مع [illegible] كما قصدوا في مفعول معه [illegible] الاسم [illegible] الواو [illegible] الواو عاطفة [illegible]
قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك فقيام [illegible] لم يكن نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء ومعنى السببية لكون [illegible]
الجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته [illegible] في الموضعين اعني في الواو والفاء [illegible] الخبر [illegible] وهو [illegible]
واجب [illegible] اشار الى [illegible] في حروف المشبهة بالفعل حيث قال [illegible] شرح [illegible] الا [illegible] الاستفهام [illegible]
والخبر محذوف وجوبا [illegible] لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك ويخرج [illegible] السببية الفاء الاستئنافية [illegible] ما بعدها مبنيا
ما بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق كذا قيل قال ابن هشام والتحقيق ان الفاء في ذلك للعطف
وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تأتينا فتحدثنا
على معنى ما تأتينا فما تحدثنا فيجب الرفع [illegible] الواو الاستئنافية والعاطفة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان جعلت الواو استئنافيا وجب الرفع
فيكون الكلام نهيا عن اكل السمك واخبارا باباحة شرب اللبن فكانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون
نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع كما سيأتي وقيد الواو والفاء بقوله مسبوقين بنفي محض او ما او طلب احترازا عن
في [illegible] فتحدثنا [illegible] عن خلق [illegible] فيمتنع النصب [illegible] منزلي [illegible] بني تميم والحق بالحجاز فاستريحا [illegible] ويشمل النفي ما كان بحرف
او فعل او اسم وما كان تقليلا من باب النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وليس زيد حاضرا فيكلمك وانت غير [illegible] فتحدثنا وقلما
تحدثنا الا ان هذه الكلمة مستعملة بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترز بالمحض عن النفي التالي
للتقرير نحو الم تأتني احسن اليك [illegible] الاستفهام الحقيقي لان ذلك يتضمن ثبوت الفعل فيمتنع نصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وقد
منه منصوبا لمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا [illegible] جواب الاستفهام وعن النفي المتلو بنفي اخر نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا او النفي المنتقض بالا
نحو ما تأتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيهما ايضا بخلاف ما لو كان الانتقاض [illegible] الفعل نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك انما
قلت ما جاءني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه ويشمل
الطلب الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهو مع الفاء نحو زرني فاكرمك وقوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
وقول الشاعر رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وقوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا ونحو
هلا اتقيت الله فيغفر لك وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز وقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومع الواو نحو قوله فقلت ادعي وادعو
ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن
الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقس على ذلك في النهي عدم النقض بالا [illegible] فلو نقض بالا لم يجز
النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب الرفع [illegible] قال ابن هشام في شرح الشذور تبعا لسيبويه في الاستفهام ان لا يكون باداة تليها جملة
اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو هل اخوك قائم فاكرمه تنبيهات الاول يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال علينا فتشتمنا
قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء زعمه الكوفيون ولا يحفظه البصريون ولا يكون كان نائبا الا للتشبيه ذكر ابن سيده وابن مالك [illegible] ربما
نقل نصب الجواب بعدها وحكي عن بعض الفصحاء اين كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يشترط في الطلب ان يكون
بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب نحو صه فاكرمك ونحو حسبك الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي
نصبه مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازا النصب بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك
قال ابن هشام وما احد وهذا القول ما ان يكون صوابا وقال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف
النحاة في الرجاء هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى ان الرجي في حكم الواجب وانه لا ينتصب الفعل بعد الفاء جوابا
وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح قال تعالى وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات

وام
سيد
[illegible]
فكر بنحو صه
اسباب

فاطلع

نحو ليقم زيد ولتسر ...

حتى بمعنى الى كي او الى ان الاستقبال نحو حتى تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة والرفع ان كان حالا او مؤولا بها نحو مرضت حتى لا يرجونه فصل الجوازم نوعان الاول ما يجزم فعلا واحدا وهو اللام ولا الطلبيتان

١٨٦ ما طلع الى الرسول فى قراءة من نصب فيها وقال ابو حيان يمكن تاويل الآية بان النصب فيها من العطف على التوهم لان خبر لعل كثيرا فى لسان العرب دخول ان عليه قال فى الهمع ويمكن تاويل الآية الثانية ايضا على انه جواب للامر وهو ابن فى حرى على العطف على الاسباب على حد قولها ولبس عباءة وتقر عينى ذكره فى المغنى الرابع مع الخلاف فى الفاء والواو كالخلاف فى او من ان ما بعدهما منصوب بالمخالفة او بهما والصحيح فما ذكره فيهم كما تقدم والخامس حتى اذا كانت بمعنى الى الغائية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها او بمعنى كى التسببية بان يكون ما بعدها سببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا اريد به الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى على نبينا وعليه السلام مستقبل الى تكلمهم بذلك او حكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بنصب يقول فان يقول مراد به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماض بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه حكى استقباله بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اريد به الحال فانه لا يجوز ان يكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبينه وقوله اسير حتى تغرب الشمس مثال للحتى بمعنى الى اى الى ان تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كى اى اسلمت كى ادخل الجنة وهذان المعنيان هما اللذان ذكرهما معظم النحاة لحتى هذه وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثنائية فى الانقطاع وعلى تقدير ثبوته فهو قليل وانشد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخى باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وانما لم يتعرض المص فى الاصل لهذا المعنى لقلته لان هذا ليس ما هو المشهور فان اردت بالمضارع الداخل عليه حتى زمان الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلت ذلك وانت فى حال الدخول او حكاية نحو سرت حتى ادخلها اذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا عن ذلك حاكيا الحالة الدخول ومعنى قوله الاستقبال او بالحال بان يكون ما بعدها لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه فى الحال نحو سرت حتى ادخلها اى فانا الان متمكن من دخولها لا امنع منه فلك كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اى حرفا تبتدأ به الجمل بعده وتستانف ويرفع المضارع بعدها بثلثة شروط احدها ان لا يكون حالا او مؤولا به كما مر الثانى ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يكون يجوز سيرى حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا فى كان سيرى حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال ابن هشام فى حاشية التسهيل تلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول الا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى تنبيه ما ذكره المصنف من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى نفسها وسياتى الكلام على ذلك فى حديقة المفردات تتمة لكى فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشىء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ماض نحو اصحبك حتى ان شاء الله تعلم العلم وجوز هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى البيت يجتمع الناس قال فى الهمع قال الرضى ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولو كى ومنصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفى ومعموله كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد هذا فصل فى الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد بقوله ما يجزم هنا وفى مقابله الاتى ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية فلا ينحصر ومواد بعد احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها والثانى اللام ولا الطلبيتان اى الدالتان على الطلب فدخل فى ذلك لام الامر نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو لا تواخذنا وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل سواء كان المتكلم مفردا كقوله قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو قوله ولنحمل خطاياكم لان المتكلم لا يامر نفسه واقل منه جزمها فعل المخاطب كقراءة عثمان وابى وانس وزيد فبذلك فلتفرحوا وقوله لتاخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو فرحوا وخذوا وقوموا واذا انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتى والخطاب نحو ليقم زيد وكلاهما نحو ليعن زيد بحاجتى وجبت اللام وقد تحذف فى الشعر فقط على الصحيح نحو قوله ولا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيبى لا تفصل عن معمولها ولا بغيره وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم ولتست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مقدرة فلما حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للسهيلى لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها دليل وجزمها فعل المتكلم مما ادرك كقوله لا اعرفن ربربا جورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد وقولك لا اخرج ولا نخرج ومادة فى الاوضح من تفصيل بين كونه مبنيا للفاعل فقليل ومبنيا للمفعول فكثير طريقة لبعضهم قال بعض المحققين وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضى على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقال ابو حيان فى الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب والمتكلم ومن امثلته فلا ليسرف لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن معموله قليل او ضرورة خلاف حكاه فى الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم اى ولا تظلم ذا حق قومك قال فى شرح الكافية وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور وجوز

باطلال

و دسر

يصود

فالاولان حرفان والبواقي اسماء وعلى الاشهر
ان واذ ما فانهما حرفان [illegible] والبواقي اسماء [illegible]
بمنزلة الامير المتوقع ركوبه الان [illegible] ما يجزم فعلين وهي
ولم ولما [illegible] النفي وتقليب [illegible] المضارع ماضيا [illegible] الشرط [illegible] فيهما [illegible] لما [illegible]

عصفور والابدي حذف مجزومها واجازوها الدليل نحو اكرمه زيد ان جاءه لئلا فلا ونحوه حسن من الثالث لم يليها لا يؤكد لا ابهما نحو لما نعمل ١٨٠
على انها مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما في اما وقيل بسيطة وتشترك اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه والنفي والقلب الى الماضي
وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلبه ماضيا الى المضي وفاقا للمبرد واكثر المتأخرين خلافا
لمذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي انه يدخل على لفظ الماضي فتقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على
المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لانه نظير ابعد هو المضارع الواقع بعد لو ولا والقول الثاني لا نظير
له وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم بخلاف لما فلا يجوز ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله
انتهى ويريد بشبه الحرف اسماء الشرط كمن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني قال الدماميني وهذا تصريح منه بان حرف الشرط او ما
الجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك انتهى ووجه ذلك غير الرضي بان الشرطية تليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا
يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فتقول بين النفي والاثبات وانما لم يقع بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط
يقتضي احتمال وقوعه ويقلبه الى الاستقبال فالنسبة التصريح وتختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فيكون
المتصل نحو لم اكن بدعائك رب شقيا وغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما الآتي لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لان امتداد
واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر فيه وجد في الماضي نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا يلزم استمرار
النفي الى الحال قال الدماميني في التحفة وضع الاداتين اختصاص لم بذلك وقال لم ولما سيان في جواز الانقطاع قاله الرضي والظاهر ما قاله النحاة
لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل هي ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما فلا
بوحيه
تهمل وبانها قد ينصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله في اي يومي من الموت افر يوم لم يقدر ام يوم قدر بفتح الراء قال
بعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر لان لن لا تحمل هنا وانما يتوهم حمل الشي على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب وتختص
لما بجواز حذف مجزومها لدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد النون والميم اي لما ينقص من عمله وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ايضا لكنه قدره لما يهملوا ويتركوا
قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل على ان التوفية لم يقع وانما ستقع ولا ينفى لما متوقع الثبوت انتهى ولا
يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل وانما جاز ذلك
في لما دونها لان لما تقوم بنفسها بسبب انها مركبة من لم وما فكان ما عوضا من المحذوف قاله ابو حيان قال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه
ان يقتصر على قد كقوله وكان قد وتختص لما ايضا بكونها اي مجزومها متوقعا ثبوته غالبا لا لازما كقولك لما يركب الامير المتوقع ركوبه اي الى
الان لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم تقض ما لا يكون دون لما وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل
ولما النفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة الى المستقبل
واما بالنسبة الى الماضي فهي ولم سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول مالي قمت فلم تقم او فلما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم
او لما تقم قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو احد عشر كلمة ان وهي ام الباب ولذلك قدمها واذ ما وانكر القوم الجزم بها في غير
الضرورة وهما موضوعان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو ان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل
سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو
متى اضع العمامة تعرفوني واي وهي بحسب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم اقم معه ولغيره في نحو اي الدواب تركب اركب وللزمان في نحو اي يوم تصم
اصم وللمكان في نحو اي مكان تجلس اجلس وايان وهي كمتى نحو قوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا وانى وحيثما وهي
موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي انى تأتياني تأتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر
لك الله نجاحا في غابر الازمان ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للاخفش ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف
الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي ان يكتب بالياء كحبلى وعلى القولين الاخرين ينبغي ان يكتب بالالف وهي موضوعة لغير
العاقل كما في نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة انواع ما وضع لمجرد
التعليق وهي ان واذ ما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وايان وما وضع للمكان وهو اين وانى وحيثما
وما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اي فالاولان وهما ان واذ ما حرفان والبواقي اسماء على الاشهر على الاشهر اي اشهر الاقوال من ان الاولين حرفان والبواقي
اسماء اما القول بحرفية ان فمجمع عليه واما اذ ما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج

والفارسي

وكل منها يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او مضارعين او الاول فالجزم في محلهما او الثاني ففي محله الوجهان

١٨٨٦ والسابع والثامن مهما انها اسم ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واختلفوا انها قبل دخول ما كانت اسما
والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير محقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انه نزع ذلك المعنى البتة واعترض عليه بانه
لا يلزم من تغيير معناها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب معناه الى المضي مع بقائه
على اصلها قال في الهمع استدل سيبويه بانها ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت
حرفا قال ونظير ذلك انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت جملة كلها اسما بالتركيب
وخرجت عن اصل وضعها بالكلية واما البواقي غيرهما فالقول باسميتها مجمع عليه واما مهما فقال الجمهور انها اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما
تأتنا به من آية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور في به عليها ولا يعود الضمير الا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف تنبيها لكلام من
ان الجزم بها حيث مخصوص باقترانها بما كالمضي به هو كذا على الاصح خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدونها قياسا على اين واخواتها وا
غيرهما فضمان قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وانى واجاز الكوفيون في من وانى وقسم يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتى واين وايان ومنع بعضهم
في ايان والصحيح جواز الثاني قال ابن مالك قد تهمل ان حملا على لو كحديث ان لا تراه فانه يراك وقد تهمل متى حملا على اذا كحديث البخاري وانه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس قال ابو حيان وهذا شيء غريب التاسع اسقط المص من الجوازم ما ذكره بعضهم من اذا وكيفما ولو لان المشهور في اذا انها
لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وفي كيفما جواز الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا على
غيرها وخصه قوم بحالة اقترانها بما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشاء طار بها ذو ميعة وقوله تامت
فؤادك لم يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وهذه الادوات كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به الفعل
الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه ويسمى الثاني جزاء والثاني جوابا قال ابو حيان والتسمية ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا
على فعل اخر فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه وعقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول خصوصا
الانه بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه جازمة للشرط والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه
واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدى عمله الا ويختلف كرفع ونصب
واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل
الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط
مستدع للجزاء بما احدث فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل في نفسه اذ ليس احدهما اولى من الاخر بالعمل وانما يعمل بجزئه وهو ان
يضمن العامل من غير النوع او يشبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني
عن الاخفش وفيه اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة له ولا يترتب عليه حكم نطقي وقوله ماضيين ومضارعين حالان من الشرط والجزاء
وكان ينبغي ان يقول ومختلفين فان كانا ماضيين فالجزم محلهما نحو ان قمتم قمنا وان كانا مضارعين وكان الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا
فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وان تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك
ان يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه
نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فعلى حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء
والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير يحوج الى جواب دعوى حذفه
وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله من يقم
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا
كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز واجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشأ
ننزل عليهم من السماء اية فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه يجوز ان يكون من تغيير الرواة بالمعنى فليس نصا في
الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جائزان الجزم والرفع والجزم لتعلقه
بالجازم وموالاته الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ليس المرفوع هو الجواب
وانما هو دليله وهو على نية التقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم اقوم ان قام زيد وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على
تقدير الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع فتقول

وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له كان يكون جملة اسمية او فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان تقم فانا اقوم او فاكرمني او فعسى ان اقوم او فقد قمت

على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخوالشا بالرفع لا غير وعلى الثاني يقعد اخوالشا بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة
بعدها بقيه حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي لانه يجزم بلم لا بعمل الاداة فيه فهو كالماضي فقولك ان لم يقم اقم واقوم بالوجهين
جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولانها
تناسب الجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن في ضبط ما يدخله الفاء
وقد سبق اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو ستة ذكر المص منها اربعة
فقال كان يكون اي الجزاء جملة اسمية اي مبدوة باسم او يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى
ونعم او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك على طريقة اللف والنشر المرتب فقال نحو ان تقم فانا اقوم مثل
ومثله قوله تع وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومثله قوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف فيمن قرء بالجزم على ان لا ناهية
او ان تقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تع ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين من جنتك او ان تقم فقد قمت ومثله قوله تع
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تقديرا نحو قوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت والذي لم يذكره
المص ان يكون مقرونا بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله بقوم وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او مقرونا بحرف له الصدر
كما النافية نحو وان توليتم فما سالتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فذي لهب لظاه علي تكاد تلهب اي رب مقدرة وانها
لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وافهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له قال ابن مالك وان قرن
بها فعلى خلاف الاصل وينبغي ان يكون خبر مبتدا محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك
التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انه غير زائدة وانها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح
به ومن ذلك قوله تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى وقد وقع لابن
خلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب الاول هو التحقيق تنبيهات الاول قضية اطلاق المص ان الجزاء يكون ماضيا مقرونا انه يكون ماضي اللفظ والمعنى
وهو قول جماعة منهم الجزولي وابن مالك وابن هشام في اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب وان الشرط
مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضي فكيف يكون الماضي مسببا عن المستقبل وهذا مما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزامه هذا القول
بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن مضمون
الشرط وهو المجيء والثاني ان يكون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار مسببا نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس اي ان اكرامك
لي سبب لان اخبرك اني قد اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك
مسبب عليه معنى انا عند ذلك على ما كرامك لي بما ايضا اقول قد اكرمتك اي فانا ايضا اعتد عليك ما كرامي اياك ومنه قوله تع ان كنت قلته فقد علمته
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل وكذا قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله وهذا انما يتجه لانها الا
قوم استقرت بهم نعم جهلوا مطيعها او شكوا فيها فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة سببا لاخبارهم بانها من الله فكانه قيل اعلموا انها من عند الله
ما التسبب الاخبار بمضمون الجملة لا نفس مضمونها ضرورة ان الاول وهو استقرار النعم ليس سببا للثاني وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب للجزاء
مسببا انما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع اخر لا يلزم مع الفاء
ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء ففي قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة
من الله لازم لحصولها معنى فلا يعزلك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول الثاني قد تحذف الفاء في ندور نحو قوله
لابي بن كعب ما سائه عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش
ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تع ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان
في محفوظي قديما ان المبرد منع حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره
وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن تلك الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبهها
في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة
بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفاء نحو ان طلع زيد فسلم
عليه وان قام زيد فما قام عمرو وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انقضت جملة الشرط والجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف

مسألة يجزم بعد الطلب بان مقدرة مع قصد السببية نحو زرني اكرمك ولا تكفر تدخل الجنة بالجزم لفساد المعنى

١٩٠ على الجواب المجزوم لفظا او محلا ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر
لمن يشاء في قراءة عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب فاذا توسط بين الجملتين مضارع مقرون بالواو او الفاء وقال الكوفيون او ثم
فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام
ولا هضما الخامس يجوز حذف ما علم من شرط وجواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك
الحسام اي والا تطلقها يعل ورجح في الجواب ان يكون شرطه ماضيا او المضارع المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما فانهم
بآية اي فافعل ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر وهذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان الخاصة
فرع جديد كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كما تصفين وخص ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور وقال ابو حيان
ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز انتهى من المغني هذه مسألة تتعلق بهذا الباب يجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة
مع فعل الشرط مع قصد السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط
الطلب الامر نحو زرني اكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب وهو زرني وقصد السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني ان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام
والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة تقديره لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا تاتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان
يكن لي مال انفقه وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تاتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر
لعل التفاتا منك نحو ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر تنبيهات الاول لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا
يثب عليه اي ليتق وليفعل او اسم فعل كقوله وكانك تحمدي او تستريحي اي اثبتي تحمدي او تستريحي وجملة اسمية نحو حسبك ينم الناس اي اكفف ان تكفف قال ابو حيان
وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا يقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الثاني ما ذكره من ان
المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى الشرطية كما ان
الشرط انما جزم لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي
هو الشرط المقدر كما ان النصب في ضربا زيدا في قولك ضربا زيدا بالنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه وصححه ابن عصفور قال ابن هشام في المغني والاول ارجح من
الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما
غير واقع او غير كثير وراجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم تقصد السببية بعد الطلب جاز رفع المضارع
على انه حال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع او استئنافا نحو لا تذهب تغلب عليه فمن ثم اي من
اجل اعتبار قصد السببية امتنع قوله لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير ان لا تكفر
تدخل النار فلا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا واثباتا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين
وخالف الكسائي في ذلك فقال بل الكوفيون واحتج بما اجاز الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بدون نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر
فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقربن
مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد
النفي قياسا على النصب ويضرب مدغم ويؤذنا بدل من يقرب ويصبك بدل من تشرف وتطاول قال في التصريح وفي رد القياس نظر فانهم قالوا
يجوز الجزم بعد النفي نحو ما تاتينا تحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي معنوي وقال بعض المحققين من شراح
الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور نفوا تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي والكسائي اثبته عند قيام قرينة تعين المثبت ولا
مانع للجمهور في هذا [illegible] ولكنه ينازع في حذف الشرط لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال
[illegible] لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر [illegible] فان تدن من [illegible] الذي جعل دليلا عليه ان تدن منفيا اي ان
لا تدن [illegible] بخلاف [illegible] الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في النفي والقصد وعن الكسائي في اجازته الجزم انه يقدر
[illegible] مثبتا [illegible] على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما الثاني لا [illegible]
[illegible] وظاهر قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف
[illegible] الثالث [illegible] على ما ذكره من الجواز [illegible] ان الجزم
لا [illegible] واجاز الكسائي [illegible] من صلة الذي والنكرة الموصوفة لشبههما بجواب الشرط نحو الذي ياتيني احسن اليه [illegible] رجل ـــ

فصل في افعال المدح اي افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وكل منهما يرفع فاعلا معرفا بال

ما يقتضي اكرمه واخاره ابن مالك قال الشاعر لا تحفرن بئرا تريد اخا بها فانك فيها انت من دونه تقع كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما
صنع والشد الرد بلغني وكل امرئ يبغي الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح اي ما افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح به بجوز نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحته ذممته فان شيئا
ذلك ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح والذم العامين اي اللذين لا خصوص فيهما فانك اذا
قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة يحتمل المدح وكذا بئس الرجل عمرو وكان انشا المدح او الذم واحداثا له بهذا اللفظ
وليس المدح موجودا في الخارج احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه
على رداءته الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولوده فقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه
بل انما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشا متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما
تضمنه من الخبر لا عليه ما عقبا كونها انشاء وكذا الانشاء في كم الخبرية فخفي رب وهذا معنى ما قرره ابن الحاجب في اقرره غيره قال الرضي وفيه نظر اذ هذا
الذي قرره يطرق في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال انك ما تفضل
بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم موضوع للاثبات ولا يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل من حيث
من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست
وكذا في التعجب في كم ورب انتهى فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس للظالمين
بدلا واصلهما بفتح الفاء وكسر العين وقد يرد ان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون في الامر المبر وقد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح
الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكره الا شاهدا ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال نعم ان الله نعما يعظكم به ويقال في بئس بيس بفتح الباء
وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاه الاخفش والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء وسكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم
بكسرهما وعليه فتعماهي ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصلية نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصلية ثم نعم بفتح الفاء وسكون العين وفعليتهما
مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ونقول
بئست المرأة حمالة الحطب ذهب الكوفيون سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم
الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس البعير وهم الدماميني في تفسيره السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد يجعل
في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مؤول بحذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامهما والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير
على غير مقول فيه بئس البعير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقة اخرى وهي التي حررها ابن عصفور
في تصانيفها المتأخرة فقال لم يختلف احد من البصريين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون
نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقولهما اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم
وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما والفراء يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس
الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل رافعان
لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو كذا في التصريح وقال ابن هشام في البهجة المرضية الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الاصح في ثمرة
الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي ...
معم مفعولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس مفعولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا فالمدح ملحق بنعم وبئس ... في الاصل
ما يصح تحويله الى فعل بالضم فصار فعلا ماضيا ثم ضمنت معنى بئس فمنعت من التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب ... فانه يجوز استعماله على
فعل العين اما بالاصالة كظرف ولوم او بالتحويل من مفتوح عين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم
الفاعل وحكم المخصوص الآتي بيانهما واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى فعل بل تستعمل استعمالها ... الهاء كلها ...
نعم وبئس شاء ومثلها ما جرى مجراها يرفع فاعلا ظاهرا معرفا بال نحو نعم المولى ولبئس المهاد ... الرجل ابو جهل ... الرجل زيد وحب الرجل
عمرو واختلف في ال فقال الجمهور هي جنسية ثم اختلفوا فقيل للجنس كله ممدوحا او مذموما والمخصوص مندرج تحته ...
تنصيص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور ونقل ابن يار في شرح الفصول عن ابي العلاء وعبد القاهر الجرجاني ونسبه ...
... التكاثر نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين ... جعل جميع ...
... اختلفوا وقيل عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا ... ان يقع ابهام ثم ... التفسير

او مضافا الى معرف بها او ضميرا مستترا مفسرا بتمييز بعده ذكر المخصوص مطابقا للفاعل ويجعل مبتدأ خبره الجملة وخبر محذوف المبتدأ نحو نعم المرء هند وبئس الرجل الهندات او شار رجالا زيد

١٩٢ تحقيقا للامر وقيل جهة تخصيصه والمعهود هو الشخص المعهود الممدوح او المذموم فاذا قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والمحقق
والشلوبين الصغير واستدلوا عليه بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يجمع فيه ذلك او مضافا الى معرف بها اى بال نحو ولنعم دار المتقين
ولبئس دار المتكبرين وبئس حطب النار ابو لهب او مضافا الى مضاف الى معرف بها كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب وقيل او مضافا الى ضمير ما
معرف بها كقوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا لنكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه سائر البصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل قد ورد
ولكنه اقل من المضاف كقوله نياف القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم تنبيهات الاول قد يرد الفاعل اسم اشارة متبوعا بذي اللام وعلما
ومضافا الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقول سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست صفون وقول بعض العبادلة بئس عبد الله
ان كان كذا وقول الشاعر بئس قوم الله قوم طرقوا وكل ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمي اطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره بتأول
ما ورد منه ومن العلم على انه المخصوص والفاعل مضمر حذف مفسره الثاني القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبني على مذهب البصريين
والكسائي القائلين بفعليتهما واما جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم
اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد الثالث الجمهور على انه لا يجوز الفصل بين نعم واخواتها وفاعلها
بظرف ولا جزء وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب قال الكسائي يجوز الفصل بمعمول
الفاعل نحو نعم فيك زيد راغب قال ابو حيان في الشعر ما يدل له قال وبئس من الملحات ابن بيبل قال وورد الفصل باذن القسم في قوله بئس
اذا دعي الموءدة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا او ضميرا مستترا فيه وجوبا مفسرا بتمييز مؤخر عن الفعل مطابقا للمخصوص في الافراد و
التذكير وفروعهما عام في الوجود ما بل لا يقال نعم شمسا هذه الشمس لان الشمس مفرد في الوجود ولا يفسر بمثل وغير واي وافعل التفضيل فلا
يقال نعم افضل منك زيد لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وقد يحذف عند فهم المعنى كقوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
اى فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به نص سيبويه على لزوم ذكره وممن اجاز حذفه ابن عصفور
وابن مالك تنبيهات الاول اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي و
الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد يؤتى به للتاكيد كما ومنه
قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور ان افاد التمييز ما
بعد الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان لم يفد امتنع الجمع الثاني
ما حكاه المصنف ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب هو الفاعل واختلفا في المخصوص فقال الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول
عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد ويقبح عنده تاخره عن زيد واجازه الكسائي تاخيره عنه والصحيح ما عليه الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا
عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا للفاعل في الافراد والتذكير
وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تاخره عن المخصوص الا في ضرورة
خلافا للكوفيين على مذهبهم بل الجرمي قوله في الملحة تقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والسر في ذلك انه لما كان نعم وبئس
للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحقيقها سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاءوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به لا على سبيل الاجمال لكونه فردا
من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك
الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل يجعل مبتدأ مقدما خبره وهو الجملة قبله او يجعل خبرا لمحذوف المبتدأ وجوبا فتقدير نعم الرجل زيد الممدوح
زيد الوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن خروف وابن الباذش يتعين الاول وقيل يتعين الثاني وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر
وجوبا واليه ذهب ابن عصفور قاله ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا يجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول
بشيء تسد مسده وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المصنف للاحكام المذكورة
بقوله نحو نعم المرء هند وبئس نساء الرجل الهندات او شار رجالا الزيد وتقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان
ونعم امرأتان الهندان ونعم مرأتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك تنبيهات الاول للمخصوص
احكام لم يذكرها المصنف لعدم الانحصار ولا بأس بذكرها منها انه يعلل بحيث ان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل
من قريش ان يحيل بالتحتانية عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق ابا

يقال

ومنها حبذا ولا حبذا وهما كنعم وبئس والفاعل ذا مطلقا

١٩٣ الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فانه يقع خبر مخصص ولا صالح للاخبار عنه بل وقع مباينا للاول كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان
الفاعل هو المثل والذين مباين له فلو جعلت المثل بالمذموم وجعلته مبتدا امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين لانه
الذين ليس مثلا فيتاول بحذف مضاف والتقدير مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به عن الفاعل ومنها انه قد يدخلها النواسخ نحو نعم الرجل كان
وبئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان وفي الثاني في موضع مفعولي ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فالخبر
كونه مبتدا على القول بفعلية نعم وبئس والجملة بعده خبره وعلى القول باسميتهما يجوز ان يكون مبتدا والمخصوص الخبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف اذا
دل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه ويخلفه اذا حذف صفته فان كا
اسما فوفاق نحو نعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم وان كانت فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي
ان كان الفاعل ما نحو بئسما اشتروا به وقليل بعضها كالمثال المذكور وعند ابن مالك واذا فلان يجعل المخصوص صفته ويبقى متعلقها كقوله
بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقى معمول القول ولذا اذا كان المخصوص مؤنثا جاز نعمت
نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لان تانيثه ليس بحقيقي واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة
وبئس ... واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد تقرر في باب الفاعل ان الاجود الحاق علامة التانيث وفي الثالث يجوز في فاعل فعل الجرى مجرى نعم
... والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله كقوله حب ... الذي لا ... ولما ... نحو نعم زيد الزيدان كرموا
... من معنى التعجب ومنها اي من افعال المدح والذم حب ولا حب وهما كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس وترتيب حب على نعم بانها التعرف
محبوب للقلب قريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا محولا من حب بفتحها ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف لما مرتبته ...
لانها الذم على حب لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا يعمل في اذا لم يكن خبيثا ولا يكون غير مكررة اذا لم تعمل في الا
التي دخلت عليه لا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قال في التصريح والفاعل فيها ذا حب ولا حب مطلقا اي في حالة الافراد وفي
والتذكير ضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندات
الزيدون ولا حبذا الهندات قال لا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لان ذلك كذ
جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم في الصيف ضيعت اللبن بالكل بكسر التاء وافرادها ونسب هذا القول للخليل وقال ابن كيسا
لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وفي حبذا زيد حبذا امراة او شانه فالمقدر المشار اليه مذكر ... والم
المثنا اليه مقاوم ... ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت ... الفارسي في البغداديات لان ذا هنا شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان ضميرا ...
بجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا فائدة انما لم يتغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به فلو تطرق
تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه
به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية ولهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لان الخطا
لان المثل مورده في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعتا اللبنا بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ما خوذ من المثل واشارة اليه ... العلا
التفتازاني في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم يفتح التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا لان المخاطب الذي ضرب له
المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تنبيه ما ذكره المص من ان حب فعل وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو المشهور وهو
قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا
فاعل وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم منهم الاخفش وخطاب الى انهما ركبا وغلبت الفعلية
لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج وتابعهما ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع
مبتدا وما بعده خبره ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد وضح بما نقلته عن الجميع من استدلال سيبويه على حرفية ذا التعجب
باسميته حبذا والعهد عليه واستدل القائلون بتركيبها بان حبذا على اصلهما بان الاصل عدم التغيير وبانقضاضهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله
حب ... وحبذا ... فحذف ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو اذما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية
بقولهم فيما حكي لا يحبذه بحاث الهامضاع ورد بجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا ولولا الحيا ودعا منح الهوى من ليس بالمتقارب اي الا حبذا ...
معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه واما يحبذه فمضاع حبذا اذا قال لحبذا الامضاع حبذا واستدل مدعي الغلبة الاسمية
ما كان العرب من دخول يا عليها استبحاثا كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا القمراء والليل الساج
مرتجل

الاسم ايليهما اسم التفضيل ... فصل

و... المخصوص ... تمييز او حال على وفقه مخصوصه نحو حبذا راكبا زيد حبذا امرأة هند فصل فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفيهما ما افعله وافعل به

وطرق مثل ... التشاح وبعدها المخصوص ... حبذا من جملة ... المشار اليه وبعدها اي بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقديمه على ذا ولا
يفصل بين حب وفاعلها وان جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هي الاصل المعقود عليه الباب بخلاف الاصول لقوتها ما لا يجوز في فروعها
قال ابن ابشاذ في شرح الجمل ولا تقدمه لتقدمه ... وان جاز في نعم ايضا لما ذكر ولانها جارية مجرى المثل كما ... لئلا يتوهم من قولك زيد حبذا
كون المراد الاخبار بان زيدا احب ... وان كان توهما بعيدا نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقول كثير الا حبذا يا عز ... الا حبذا ايام ...
وتمييز وحال كما سياتي واختلف في اعرابه فقيل هو مبتدا والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا ... وقيل مبتدا
حذف الخبر وقيل عكسه ويرد ... انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بانه نكرة واسم الاشارة
معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا وقيل بدل من ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب فيلزم
الرفع بدليل ... ان ياتي قبله اي المخصوص او بعده تمييز او حال على وفقه اي المخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما لاتحادهما ...
عليه لكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه وذكر امثلة حبذا اتفاقا نحو حبذا الزيدان مثال الحال اذا كان بعد المخصوص دون تمييز او حال
ونحو حبذا زيد راكبا مثال لما كان بعده حال على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين والزيدون راكبين وكذا ... الحال قبل
المخصوص فتقول حبذا راكبا زيد او راكبين الزيدان او راكبين الزيدون ... لان المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح او الذم
لفظا او تقديرا ... نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح نحو حبذا امرأة هند مثال لما قبله تمييز على وفقه في التانيث والافراد ومثله
حبذا امراتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا اذا كان بعده تقول حبذا هند امرأة والهندان امراتين والهندات نساء وانما جاز هنا تاخير التمييز عن
المخصوص في التعجب دون نعم وبئس كما مر لان التمييز هنا عن ذا ... وهناك عن الضمير المستكن ففضل الظاهر على المضمر كما فضل
عليه بجواز ... التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا في نعم والعامل في الحال والتمييز حب اتفاقا وان كانت غير متصرفة لان الحال
والتمييز يكفيهما رائحة الفعل ... في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يقدم عليه الا بسماع وقال غيره تعمل فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول
له ... نحو حبذا زيد اكراما له وحبذا عمرو ... بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفة فلا مصدر لها تنبيهان الاول ما ذكره المصنف من ان المنصوب
بعد المخصوص ... يكون تمييزا او حالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وابن عصفور الجامد
تمييز والمشتق ان اريد به تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا ... اوجه البر اسرارا واعلانا والا فتمييز والمص جوز وقوعهما ولم يفرق
بينهما فيحتمل انه مال لقول ابن عصفور ويقول ابي حيان الثاني اختلف في الاولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتاخيرهما عنه فقال الفارسي
الاولى التقديم وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف احسن هذا فصل في الكلام على
التعجب هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه خرج عن نظائره ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى
انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد
منه وللتعجب صيغ كثيرة ... بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقولهم لله دره
دره وفارسا ... ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان يقال لهما فعلا التعجب وحدهما المص بقوله فعلان ... وضعا لانشاء التعجب بل للاخبار
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا فعلين للانشاء ... لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر ...
فانهما وان كانا ... لانشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة وهما اي فعلا التعجب ما افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يختص ... فعلا التعجب ... اعلم ... فالمقصود التعجب ... الصيغة كلها الا العمل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل
وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت ... للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار ...
ما اكلبه و... ما احمره ... ما اقمنه وما اجدره ... الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا
من غير ثلاثي ... المزيد فيه ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف وما اتقاه وما املاه القربة
لانه ... وان كان قد سمع ... بمعنى خاف وملا بمعنى امتلا لتعذرهما ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما عساه
واعس به ... وحقيق به ولا من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من ... المفعول وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول
لانه من اختصر ... ولا من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لمشابهتهما افعل التفضيل من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد ...
... تنبيه قال الرضي يزيد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك
غدا ولا تتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود ...
الدائم ... فلا يستحق التعجب منهما ... ويتوصل الى ما فقد بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه بما اشد واشدد او نحوهما ...

على حبذا

فصل في التعجب

ولا يتصرف فيهما وما مبتدأ اتفاقا وهل هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها او موصولة وما بعدها صلتها والخبر
محذوف خلاف وما بعد افعل فاعل عند سيبويه والباء زائدة ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة

الفاقد منصوبا بعد ما اشد نحو او مجرورا بالباء بعد اشدد نحو فتقول في الاول ما اشد ... وانطلاقه وبياضه وفي الثاني ١٩٥
اشدد بدحرجته او بانطلاقه او بياضه ونحو ... بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب
المفعول واكثر بان لا يقوم واعظم بما ضرب ما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر ... يحصر بها تقول ما اشد كونه جميلا واشدد بكونه
وان قلنا لا مصدر له فلا ... بمصدر مؤول نحو ما اكثر ما كان محسنا واشدد بما كان محسنا واما الجامد كنعم وغير القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب
منه البتة تنبيه لا يختص التوصل بنحو اشد واشدد الفاقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفاها نحو ما اشد ضرب زيد عمرا واشدد بضرب زيد لعمرو
ولا يتصرف فيهما اي في فعلي التعجب المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فيقول ما يحسن زيدا لانه
لم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع لم يوضع لعدم تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما
وان يفصل ما بينهما وبين معمولهما لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن قيل ان بزيد مفعول وكذا لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن يا زيد
بعمرو ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء
والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز وهو الصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار
الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل
لا يقال ما احسن في المسجد معتكفا ولا احسن عندك بجالس وما فيهما اي في الصيغتين اسم مبتدأ اتفاقا اما كونها اسما فلان في افعل ضميرا يعود عليها والضمير
لا يعود الا على الاسماء واما كونه مبتدأ فلانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها وما روي عن الكسائي انها لا موضع
لها من الاعراب فشاذ ولا يقدح في الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب او الابهام وما بعدها خبرها موضعه
رفع او هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا فتقدير ما احسن زيدا الذي احسن زيدا
الذي احسن زيدا شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول آخر بانها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف
وجوبا والتقدير شيء احسن زيدا عظيم ورد قوله بان فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسد ولا نظير له وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية
دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان مثل ذلك لا يليه فالبا الا الاسماء نحو واصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة ومعنى ... للمعنى
ونقل ابن مالك هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد
المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ... ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح
بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الذي
يتلوه ما مقتضيا للابهام وما بعد الباء من افعل به فاعل لا فعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا ان افعل لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو
في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا اورق الشجر وازهر البستان واغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت
الصيغة الماضوية الى صيغة الامر لاجل المبالغة يقولون كن ما شئت اذا ارادوا المبالغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل
لاصلاح اللفظ فصار بصورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز تركها لعدم القبح
وضعف هذا القول من وجوه احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس الثاني وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير اللام ولم يسمع الثالث
زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع جعل الامر بمعنى الماضي ولم يعهد وانما المعهود عكسه نحو غفر الله امرأ فعل خيرا فاثيب عليه
والثاني ما بعد الباء مفعول به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء للتعدية او زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
ومبنى هذين الوجهين على ان الهمزة في افعل للنقل او للصيرورة فان كانت للنقل وهو الاولى لعلة همزة الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز ان تكون
للتعدية الا اجتماع حرفي تعدية فعلى هذا يكون احسن من قولك احسن زيد امرا من احسنت زيدا اي جعلته حسنا والاصل ان يقال احسن زيدا اي
اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقال فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيد اي صار ذا حسن
ثم جيء بالباء للتعدية فقيل احسن بزيد اي جعله صائرا فمعنى الامر من ذلك صير زيدا صائرا ذا حسن فالتصيير مستفاد من الباء المعدية وكونه حسنا
ذا كذا مستفاد من صيغة افعل التي همزتها بمعنى الصيرورة وافعل على هذا القول امر على كون ما بعد الباء مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضي كما سبق فاعله
وفيه ضمير كما في كل فعل امر واختلف في مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه كأنه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به الزم
ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة
الا ان تقول بمعنى خطاب الحسن فلا يجيء وقال الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير للمخاطب
اي امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا اي يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه ما يمكن ان يكون في شخص كما قال

مكان

فصل أفعال القلوب أفعال تدخل على الاسمية لبيان ما نشأت عنه من ظن أو يقين فتنصب المبتدأ والخبر لا يجوز حذف أحدهما

مكان القول أو استعمال وهذا تساهل فإن أفعل فعل قال الرضي وهذا معنى مناسب التعجب بخلاف تقدير سيبويه وإنما التزم إفراد الضمير على هذا القول لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير كما تقدم تنبيهات الأول ما ذكره المص من أن أفعل بكسرها فعل أمر هو الصحيح أفعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته وشذ ما ذهب إليه ابن الأنباري فقال إنه اسم قال المرادي ولا وجه له وأما أفعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله ففتحه فتحة بناء كالفتح في ضرب عمرا وما بعده مفعول به فقال بقية الكوفيين هو اسم لقول العرب ما أحيسنه وما أميلحه والتصغير من خصائص الأسماء وأجيب بأنه شاذ تركا الكلام على ذلك غلط توهم ففتحه إعراب كالفتح في زيد عندك وذلك لأن مخالفة الخبر للإنشاء مقتض عندهم نصبه إنما هو في المعنى وصف الضمير وبها عندهم شبه بالمفعول به لأن أفعل وصف قاصر شبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثاني ربما توهم من قولهم وأفعل به لزوم الإتيان بالباء الزائدة معه وليس مرادا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف الباء إن كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله وأحبب إلينا أن تكون المقدما أي بأن تكون ومثلها أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا الحكم اختصت به أن ونظيره عسى أن يقوم انتهى وفي الارتشاف إن الباء والملائكة لازمة إلا مع أن وصلتها فيجوز حذفها وفي النهاية لا يجوز حذف الباء من أن وأن في التعجب وفي شعر شريف الموسوي إسقاطها قال أهون علي إذا ما سلاني الكريم إلى أبيت بليلة الملسوع انتهى وفي الهمع يجب جر ما بعد أفعل بالباء الزائدة لأنه لا يجوز حذفها مع أن وأن المصدريتين وفي المسألة ثلاثة أقوال الجواز وحذف الباء ومنع وعليه صاحب النهاية والهمع والتفصيل وعليه الشيخان الثالث لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقى الله لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لأنه لا فائدة في ذلك قاله في التصريح وعبارة الرابع لا يشترط ذكر المتعجب منه بل يجوز في مثل ما أحسنه دال عليه دليل كقوله جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي أعفها وأكرمها وفي مثل أفعل به إن كان أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر وقوله أعفف بنا وأكنف إن عينا يوما إلى نصره من تلينا أي وأكنف بنا وأما قوله وذلك إن يلق المنية يلقها حميدا وإن يستغن فأجدر فشاذ وإنما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف لأنه لما لزمه الجر وبكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر أشبه المجرور بعد مفعوله أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى كانبا ريه كفى بالله شهيدا ورد باستلزامه إبراز ضمير التثنية والجمع وبأن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كما في أكرم بنا الخامس زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد آخرون صيغة رابعة وهي أفعل بغير ما فإنها وإن كان التحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل فتقول حسن رجلا وأكرم رجلا بمعنى ما أحسنك رجلا وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه إن أفعل وما أفعله وأفعل به في معنى واحد قاله في التصريح هذا فصل في الكلام على أفعال القلوب سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب وتسمى أيضا أفعال الشك واليقين واليقين الاعتقاد الجازم المطابق والشك قال بعضهم وكأنهم أرادوا بالشك الظن وإلا فلا شيء منها بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين ورد بأنه من خلط اصطلاح الميزانيين والأصوليين باللغة والشك لغة خلاف اليقين أفعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت تلك الجملة عنه من ظن ويقين كما إذا قلت زيد قائم فقولك لبيان أن ما نشأت الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت بها عن قيام زيد إنما هو الظن وإذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان أن منشأ الإخبار بهذه الجملة هو العلم وكذا يقال في بواقي الأفعال والحاصل أن المقصود بالإفادة مع هذه الأفعال الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة متعلقة بتلك الأفعال بخلاف أفعال التصيير فإن المقصود بالإفادة الجملة المدخولة لها وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين فما كان مبتدأ يصير مفعولا أولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب الظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى فإن الفعل يستعمل معهما ابتداء قال والذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر أنهم رأوا أنه لا يجوز أن يكون مرتبه معها مسند ومسند إليه وهذا ليس بدليل لأنك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو وقال أبو حيان والشيخ قول النحويين دليلهم ما ينوهم بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال انتهى قال بعضهم وفيه أن المعنى قول النحاة إنها تدخل على الجملة أنها لا تدخل إلا عليها ولا يرد ظننت زيدا عمرا وأمثاله ثم إن ما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليها أكثر من أن تحصر وإنما تذكر وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف أحدهما أي المفعولين وحده اقتصارا بالاتفاق لأن أصلهما المبتدأ والخبر وكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا يجوز دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وأما حذفه اختصارا فأجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وأبو إسحاق بن ملكون وتوقف فيه لإطلاق المص وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كما لو قالوه فينقض بخبر كان فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اختصارا

وتقول

وظن وخال وحسب للظن وللغالب

وجد الفى وهما لليقين بالجزم نحو الفوا اباءهم ضالين وجعل ... نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وزعم ... نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا ... والغالب ... نحو ... قريبا.

وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم فحذف الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اى فلا تظني غيره واقعا فحذف المفعول الثاني واما حذفهما اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون من دون الله وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اى تزعمونهم شركاء وتحسب عارا علي واما حذفهما اقتصارا ففيه اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه ~~ونسبه ابن مالك لسيبويه~~ لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون وعنده علم الغيب فهو يرى اى يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وعاد كرم عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع منه ظن ولا يخلو من علم اذ له اشياء يعلمها بالضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس فيجوز في ظن وخال وحسب لوروده فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف من غير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اى اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اى يقع منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف فالمعنى وعدت اى افعال القلوب حجا كدعا ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي وكذا اثبتها الكوفيون وابن مالك ... ما القوم المغيثا اذا وانكرها البصريون وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال وتاولوا البيت بزيادة اللام وليس بشيء اذ التاويل خلاف الاصل فالصحيح قول الكوفيين وهما لليقين والخبر ... يفيد ان في الخبر يقينا نحو قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقوله انهم الفوا اباءهم ضالين وعد غيره بمعناهما فعلين اخرين احدهما تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها الا الامر قال ابو حيان وتابعه ولبس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها على ان وصلتها كقوله تعلم رسول الله انك مدركي ~~واما ملتحي~~ واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم المسئلة وهي متصرفة بلا خلاف الثاني درى في لغة كقوله دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر بنفسها نحو ولا ادراكم به قال ابو حيان فعدها من افعال هذا الباب الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك بهذا البيت النادر المحتمل التضمين انتهى وزعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاي وهما للظن بقيد ان في الخبر ظنا نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقال زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما فتسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش حيث زعم ان المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم ان الخبر محذوف سهو نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وقد يستعمل لليقين نحو الله موف للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال السيرافي والزعم قول يقترن بالاعتقاد صح ام لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا او يكون ايضا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب كما في الصحاح وعد جماعة بمعناها ثلاثة افعال اخر احدها حجا والمضارع يحجو كقوله وقد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات الثاني عد اثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم اى لا تظن وانكرها اكثرهم الثالث هب اثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرأ هالكا وهي جامدة ولم يستعمل فيها سوى الامر والغالب تعديتها الى صريح المفعولين كما في البيت ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن قال ابن هشام وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه وانكر البصريون تعديتها الى مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال تتعدى الى واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال تتعدى الى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا ان جعله امرا من وهب ... بمعنى صير ... وهما ... واليقين ... نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب ... اى الامر ... واليقين ...

المفعول

كتاب

... فان الانعصار

يحيي ويميت اذ المعنى ربي الذي

بمعنى الاعلم

مخلف

منها الظن وإذا توسطت بين المبتدأ والخبر أو تأخرت عنهما جاز إلغاؤها لفظا ومحلا نحو زيد علمت قائم

١٩٨ منها الظن وهو فعل نحو قوله تعالى إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا
فيها نحو يظنون أنهم ملاقوا ربهم ومما أحسن قول بعض الأدباء في المعظم عيسى الظن قد مات الندا بعد عيسى والظن مليا في بمعنى اليقين والظن
حال كقوله أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد اليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا أشكو
إليكم حموة الألم والظن في حسب نحو قولك حسبت زيدا قائما أي ظننته قائما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا
واليقين فيها نحو قوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا تنبيها أراد أن وجد التي بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى بنفسها
نحو وجدت على الميت أي حزنت عليه ووجدت على المسيء أي حقدت عليه ويختلفان في المصدر فمصدر الأولى وجد والثانية موجدة وترد علم بمعنى
عرف ورأى بمعنى ذهب من الرأي أي المذهب وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى توجه وقصد فيتعدى إلى واحد نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون
شيئا وتقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته وفقدته قال فظننت زيدا أي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين أي بمتهم على الغيب وأما
من قرأ بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول حجوت بيت الله أي توجهته وقصدته وإنما لم يحترز المص عن هذه الأفعال القلوبية لأن معانيها قائمة بالقلب
لعدم دخولها في أفعال المقدمة كرهوا ولأن هذه الأفعال ويقتضيها أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا يتعدى لمفعولين ولا حاجة إلى الاحتراز عنها لأنها
لم يشملها قولنا أفعال القلوب فإن قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فيتعدى إلى واحد يفهم أن بين علم المتعدية وهي عرف فما الفرق بينهما ابن الحاجب
إن قولك علمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي إلا متعلقا واحدا لأن معنى عرفت الشيء في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة
وخالفه الرضي فقال لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فإن معنى علمت أن زيدا قائم واحد إلا أن عرفت لا تنصب جزئي
الاسمية كما تنصبهما علمت لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين بحكم لفظي دون الآخر انتهى
قال بعضهم وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان وبعضهم قول الآخر وهو أن العلم والمعرفة متباينان
وهو قول بعض أهل الأصول والميزان وبعضهم قول الآخر وهو أن العلم الذي يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط قال في
شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون بتعدي العلم إلى مفعولين والعرفان يتعدى إلى واحد فتأمله انتهى الثاني الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في
التعدي لاثنين بجامع إدراك الحس الباطني كقوله أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فهم مفعول أول ورفقتي بضم الراء المهملة وكسرها
مفعول ثان ورفقتي بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا تأويل رؤياي من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا يختص
الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس قال ابن عباس
هي رؤيا عين انتهى ثم القول بأن رأى الحلمية ملحقة برأى العلمية هو المشهور في كلامهم وقال بعض المتأخرين الأحسن أن يقال الحلمية ملحقة
برأى الظنية لأن ما يرى في النوم أشبه بالظن منه بالعلم انتهى فتدبر وإذا توسطت أفعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدأ
أو تأخرت عنهما جاز أي لا يمتنع ولا يجب إبطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخر عن
كليهما أو أحدهما ويمكن أن يؤثر فيهما العامل لقوته فيجوز الوجهان ويسمى هذا الحكم وهو إبطال عملها لفظا ومحلا إلغاء ووجه التسمية ظ نحو زيد
علمت قائم مثال للتوسط الفعل بين المبتدأ وزيد قائم علمت مثال للتأخر عنهما والإلغاء في التأخر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر عن الجزئين
والمتوسط بالعكس لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح
وصححه المرادي تنبيهات الأول قال أبو حيان لجواز الوجهين مع التوسط والتأخر شرطان أحدهما أن لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قا
ئم لا يجوز إلا الإلغاء الثاني أن لا ينفي نحو زيدا منطلقا لم أظن وزيدا لم أظن منطلقا فإنه لا يجوز إلا الإعمال لأنه تعين بناء الكلام على الظن المنفي
ولا يبطل هذا بقوله وما إخال لدينا منك تنويل لأن النفي في المعنى على ما بعد إخال الثاني هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين إذا كانا اسمين ولما
إذا كان المفعول الثاني فعلا وقد تقدم نحو قام أظن زيد فالإلغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه في التسهيل وأوجبه الكوفيون ونقل عن
البصريين قوله شجاك أظن ربع الظاعنينا روي برفع ربع ونصبه اعترض بأنا لا نسلم أن شجاك فعل بل نصا ومضاف إليه مبتدأ وربع الظاعنينا
خبره على تقدير رفعه ومفعولا أول مقدم وربع الظاعنينا مفعولا ثان وأظن عامل على تقدير نصبه قال أبو حيان الذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز
إلا الإلغاء لأن الإعمال مترتب على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك وإلا لأدى إلى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ انتهى قال بعضهم
وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء تحصل صورتان يجب فيهما الإلغاء فتستثنيان من قولهم الإلغاء جائز لا واجب الثالث قال بعض الشارحين نظير
عبارة المص أن كلامه قد يوهم وجوب الإعمال عند التقديم على المفعولين وما لم يجز الإلغاء جوزه بعضهم والجمهور على خلافه لكن الأرجح الإعمال
مرتب على كون الجزئين ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى هذا وخرج بقوله إذا توسطت أو تأخرت
ما إذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا يلغى خلافا للكوفيين والأخفش وابن الطراوة إلا أن الإعمال أحسن عندهم وإذا دخلت أفعال القلوب —

على الاستفهام او النفي او اللام وجب ابطال عملها لفظا فقط ويسمى هذا التعليق لتعلق الخبر بالعصى نحو علمت لزيد قائم

سوى التعليق المذكورين لما مر على الاستفهام والنفي بما وان ولا وعلى اللام ولام الابتداء والقسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط
دون المحل لجائز مراعاته لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض ماله صدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق اخذا من قولهم امرأة معلقة
اي لا تكون كالشيء المعلق لا مع الترجيح لفقدانه ولا بلا ترجيح لتجويزها وجوده فلا يتقدم على الترجيح فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا
عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب
ام بعيد ما توعدون والاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدأ نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل
بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم او خبرا نحو علمت متى السفر ومضافا اليه المبتدأ نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك
او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعدها وينقلبون اي انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان
الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم يستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من ان العلم بالشيء ينافي
ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به واجاب عنه ابن هشام في المغني بانه تقدير مضاف الجواب ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم
هو النسبة ومتعلق الجهل طرفيها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفيها ضرورة فلا حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احد
مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم ولا نحو علمت لا زيد في الدار
ولا عمرو واما ان فلان المرفوع وقوعهما في صدر الجمل وضعا واما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فلانها الا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللام ونحو
على الجملة قاله الرضي وذهب بعضهم الى نفي صدارة لا وان النافيتين مطلقا وعليه المغاربة لذلك لم يذكروها في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعتا
في جواب القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد قائم في الدار ولا عمرو وعلمت ان
زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادوات الصدر والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني والجامع الشذور والقطر وشرحيهما ولام الابتداء نحو علمت
لزيد قائم وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور ذكر جماعة من المعلقات
ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان
ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى ولام القسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش
سهامها اي والله لتأتين وذلك اذا لم نقل بان قوله لتأتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كما
جزم به ابن هشام في المغني وغيره وفي تصوير التعليق هنا نظر لان الناسخ انما يدل على ما كان في الاصل مبتدأ وخبر وهو هنا منتف وذهب بعضهم
الى ان القسم معلق بعد هذه الافعال من جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي قاله في الهمع تنبيهات الاول عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر وابو علي الفارسي لعل قال في الجامع نحو وما يدريك لعله يزكى ووافقه على
ذلك ابو حيان الا انهما مثل الاستفهام في انها غير خبر وان ما بعدها منقطع عما قبلها ولا يعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح الشذور
قال وحمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير
بانهم كانه قيل اهلكناهم بالاستئصال وهذا الاعراب والمغني صحيح لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان يكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود
من اهلكنا انتهى الثاني قد يتوهم من كلام المصنف اختصاص كل من الالغاء والتعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في الثاني على ما قاله ابن عصفور
قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما والارجح عندهم خلافه قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي
قال في الجامع يشاركها افعال القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وسأل وشبههن وفي الهمع الحق بالافعال المذكورة في التعليق لكن مع
الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكر كقوله تفكر اياه يعنون ام قردا وسأل نحو يسألون ايان يوم الدين خلافا لابن خروف
ومن وافقه ابن عصفور وابن مالك نحو افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن ينبغي ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك
نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم وزعم ابو حيان بان ما في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكورات
من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو ما ادري اي عرف هنا على ان راى بصرية وليستنبؤنك احق هو لان استنبأ بمعنى استعلم فهو طلب العلم ليبلوكم
ايكم احسن عملا وزعم ابو حيان بان ما في الاول عليه وايكم في الاخير استئنافية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل بعض واجاز يونس تعليق
كل فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثالث اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت
زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب وعبر [illegible] لما كان
زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد عومل معاملة ما باشره الاستفهام لفظا ويبقى زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن [illegible] الصدر لانها
على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لاجازتهم تخيير سيبويه اجراء القول مجرى

الظن

خاتمة اذا تنازع عاملان ظاهرا

٢٠ القول فينصب المبتدأ والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية فيقولون قلت زيدا قائما وعليه روي قول امرئ القيس اذا ما جرى
شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثأب اختلف هل يعمل بمعنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن خروف وصاحب البسيط
واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت اسرائيليا اذ ليس المعنى على ظننت والثاني للجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي
اعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسألة اي كيف تعتقد ويلحق
بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم
وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب عليه قائما فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشروط
تقدم استفهاما بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب واتصاله بالاستفهام كقوله متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وقوله علام
تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلا اي اتظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية فان
لا يتقدم استفهاما او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب وينفصل بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمجرور ومعمول
احدها لا كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما ونحو افي الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك
ام متجاهلينا ونحو اسرعا تقول زيدا منطلقا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو باجنبي نحو اانت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين
ما عدا سيبويه والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر بشروطه ايضا وزاد ابن مالك
في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا
لا نعلمه لغيره وزاد ابن هشام بل الظاهر اشتراط الاستقبال ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فتجوز الحكاية ايضا مراعاة للاصل نحو اتقول
زيد منطلق تنبيهان الاول اذا جرى القول مجرى الظن في ذلك فهل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد
في النهاية نعم واقره ابو حيان في الارتشاف وقال الشاطبي لا نقل في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى
والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى الثاني قال بعض المحققين القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني
هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلاثة انتهى خاتمة
لمباحث الافعال في الكلام على التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة اذا تنازع عاملان فصاعدا عامل بالمعنى الاعم والاخص وتقدما
شيء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل مراتب التنازع واكثرها فانهم قال المص في حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر
من عاملين كما ستراه لكنا اقتصرنا على ذكر العاملين بيانا لاقل ما يقع في التنازع وكذا اكثره استعمالا ولا يخفى ما في عبارته من الطباق بين
الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه في العمل ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا
الثوب اي اسما ظاهرا فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب ووجهه بان العاملين اذا وجها الى المضمر استويا في صحة الاضمار فلا تنازع نحو ضربت
واكرمت وتعقبه ابن مالك بان هذا منه تغيير بانه لا يتاتى في المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاعتراض لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن
تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قال قد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع
في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتاتى في الضمير انما يتم في المضمر المتصل اما
المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك ان التحقيق
على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع في ما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما
كان فهو عمدة فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان يقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدين ما قاما او قاموا او قعدوا ولم يتكلم بمثل
هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا والا انت لم يتات الاضمار في احدهما اذا اعملت الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا
غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول ما قمت وقعد الا انت وتعين ذلك على اعمال الثاني فيلزم محال القواعد
التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظ والضمير في باب التنازع انما يعود
على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء العامل
الاخر من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنته الا المعمول لفظا او معنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود
بخلاف ذلك واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصل ما قام وقعد الا انا ما قام
احد ولا قعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما
منا الا له مقام معلوم اي ما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء -

التنازع في العمل

بعدهما فالاعمال لايهما شئت الا ان البصريين يختارون الثاني لقربه ولعدم استلزامه الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها والكوفيون

مسئلة ٢٠١

كما شرحناه لكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل وليس مما نحن فيه كما لا يخفى المذكورين لان المحذوف فيهما او هو جائز الحذف بخلاف الثاني
فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين
ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع عن العرب قال ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا وقال ما جاد رأيا ولا
اجدى محاولة الا امرؤ لم يضع دينا ولا حسبا وتخريجه على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ضعيف لضعفه وتخريجه على حذف الانكار او انا من
لدلالة الثاني عليه فيه ايضا حذف الفاعل فما انفك المسئلة عن اشكال وقوله بعدهما صفة ظاهرا وظاهرا او افعا بعدهما اي بعد العاملين
واحترز به عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت وبينهما نحو ضربت زيدا واكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين لان يكون للاول
لانه طالبه من حيث المعنى ولم يحل مصادم فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لان ما جاء بعدا خذ غيره له فلا يكون للاول فيه مجال الثاني
وليس هذا بمتفق عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع في الاول وجرى عليه الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسي الى وقوعه واستظهره المرادي وتوقف فيهما واستغربه ابو حيان
قال جواب فاذا اعمال ايهما اي العاملين شئت فان شئت اعملت الاول وان شئت اعملت الثاني باتفاق النحويين لان كلا مسموع وانما الخلاف في المختار
كما سيأتي بيانه تنبيهات الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لا بد ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع بين طلبت وتحب
في الواحدين من قول الشاعر حديثا في خدما شئت اي تحب لو طلبت الواحدين العدم طلب كل منهما له لان كل منهما له لان المطلوب موقوف
واحد الواحدين مفعول تحب لا غير ومفعول طلبت محذوف اي ولو طلبتنا او منزل منزلة ما لا مفعول له اي ولو وقع منك طلب قال ابن هشام
في الاوضح لا تنازع بين فعلين واسمين كلا حدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية
للاول ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثاني لمجرد التقوية
ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك او اتوك اتاك على اعمال الاول او الثاني انتهى وفيه بحث وما ذكره هو مختار ابن مالك
وناقضه البهاء ابن النحاس وابن ابي الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل صرح الفارسي في قول الشاعر فهيهات هيهات العقيق
واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله بانه من باب التنازع والاضمار في احدهما انتهى وقيل المرفوع في البيت فاعل بالعاملين لانهما بلفظ
واحد معنى واحد فكانهما عامل واحد نظير المسئلة اول ثلثة الثاني قد كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين ان يكونا من نوع واحد
والجمهور على اشتراطه لانه لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين حرفين مستدلا بقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى
زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف الثالث ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما
ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد انه اجازه
في فعلي التعجب نحو ما احسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده ان يقال فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع
قال ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف نحو قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا
على الله شططا او تكون ثانيهما جوابا للاول اما جواب الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جواب السؤال نحو
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ونحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد الخامس ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع المعمولات
وهو راي لبعضهم قال بعض الائمة والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي الجمع وشرحه يقع التنازع في كل معمول الا التمييز وكذا
لانها لا تضمر خلافا لابن معط انتهى قلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية تقول في الحال ان تزرني ضاحكا اكن
هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاجود اعادة الحال كالاول قال ابن معط وتقول في الظرف على اعمال الثاني
وذهبت فيه اليوم والمصدر على الثاني ان تضرب بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربك ضربا شديدا وفي النهاية لابن الخباز يجوز التنازع
في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا بل ان اعملت الثاني وقمت وسرت وزيدا واياه ان اعملت الاول انتهى البصريون نسبة الى البصرة بفتح
الباء وكسرها وضمها ثلث لغات حكاها الازهري وافصحهن الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا
بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون اي البصريون اعمال العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان يسند به دون البعيد ولعدم استلزامه
اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو
قام بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة ثم يستلزم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها الذي هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد كلا الامرين
خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما قال الرضي ولا يجيء هذا التعليل في غير العطف نحو جاءني لاكرمه وكاد يخرج زيد والكوفيون

او مفعول

اعمال

الأول لسبقه مع ما استلزم من الاضمار قبل الذكر في تمثيل اعمال الثاني اظهر الفاعل في المهمل نحو ضربني وضربت زيدا لانه لا فاعل للاول واما المفعول المهمل اذا كان الاول ... والثاني ...

٢٠٢ يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من العوامل مع ما استلزم من الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة واعمال الثاني يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان فهو سائغ من غير ضعف وقدم المص نقل مختار البصريين اشارة الى انه المختار عنده ولا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر وقيل هما سيان في العمل لان لكل مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة للاول والثالث فاما المتوسط فهل يتعين الاول لسبقه على الثالث او الثالث لقربه من المعمول او بالنسبة الى الاول والثالث فيه لاحتمال ارجح ذلك نقلا عن الكوفيين قال الشارح ما نقله عن الكوفيين من اولئك تضافرت به نصوص النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم انهما ... احملت الاول او الثاني اظهرت الفاعل في العامل المهمل من العمل في الظاهر اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظاهر في الافراد والتذكير وفرعهما لانه مفسر والموافقة بين المفسر والمفسر لازمة فتقول على اعمال الاول ... وضربني قومك وعلى اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيين في نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة عليه متمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان يكون مفردا على مفرد على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى انه يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول آخر حكاه في البسيط انه يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز له ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان هما جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى فالصحيح ما ذهب اليه البصريون بشهادة السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال هويتني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن آمالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب احتماله وتبين ما ذهب اليه الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين الا ما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى اما المفعول فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل من العمل في الظاهر ان كان هو الاول حذف اي المفعول ولا يضمر فيه اذ لو اضمر للزم الاضمار قبل الذكر وذلك انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا للحذف العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه قال ابن ... في ... قطرا وقال هذا ... ذكره في كتابه اجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود ... وان كان المهمل يحكم حكم المفعول بما ذكره فيجب حذفه ما لم يلتبس نحو مررت ومر بي زيد فان وقع حذفه في لبس وجب اضماره مؤخرا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت في زيد ... حذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح لما سياتي وفيه ثلاثة اقوال آخر قيل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظننيه او ظننني اياه زيد قائما وقيل يضمر مؤخرا انهم قالوا انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما واصحها الاول الذي اقتضته عبارة المص لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول تدعو ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل الثابت افرادا وتذكيرا وفرعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقال اياه منفصلا او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان وكان العامل المهمل الثاني هو اضمر اي المفعول وما في حكمه المجرور في المهمل مطابقا للظاهر ولا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة وان تاخر لفظا لانه معمول الاول المختار ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وبعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه وهو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه بغير معارض فيضمر وجوبا الا ان يمنع الاضمار مانع فيمتنع الاضمار وذلك اذا كان المفعول خبرا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده لكن المص لا يسلم ان يكون مستلحقا من باب التنازع ولذلك قال وليس منه حسبني وحسبتهما زيد منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا للمرادي لانه منتزع من حسبني وحسبتهما ...

قوله

معلق

تمام

الحديقة الرابعة في الجمل وما يتبعها الجملة قول تضمن كلمتين بالاسناد أعم من الكلام

تنازع منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لا امتناع اضماره لانه ان اضمر مفردا ليطابق مرجعه لفظا ٣٠٢
المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل خالف مرجعه ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني
مفعولي حسبت وهو لا يحذف كما عرفت واجازه الكوفيون لدلالة منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجاز بعض النحاة
ابقه مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا وبوجه كونه ليس من التنازع كما ذهب اليه تبعا لجماعة من المحققين ابله
منهم ابن هشام وصنف الرضي ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فانتفى شرط
التنازع مطلوبا لكل من العاملين من حيث فيثبت التنازع ضرورة وما قيل من انهما تنازعا ذاتا متصفة بالانطلاق من غير نظر الى كونها المحض
مفردة او مثنى ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كونه منطلقا مثلا في نحو
المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني
واذا نطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه وحسن هنا ظهر له فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع النظر عما يقتضيه قطع
كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فالتنازع
فيه صحيح لكن مع قطع من الاعراب تلك ان عرفته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا منصوبا وان عرفته بالنصب بطل كون الاول للنظر
يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت زيدا وزيدا وهذا انما الاختلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشية لكن
وهو جدير بالقبول ويرشد اليه قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب اما بعد التركيب فلا تنازع فيهما بل الاول قضية كلام المصنف
عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع فلا اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترط بعضهم ليخرج نحو قول كثير قضى كل ذي دين
فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم معرّج
ارتباط المهمل بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فجملة مثل ذلك على ان المتاخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفي كل
منهما ضميرهما وما بعدها خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اباه واعترض الاول بان عود الضمير من المهمل على الاول
المشتمل على ضمير المبتدأ تحقق الالتباس والارتباط والثاني بان ما علل به امتناع التنازع في الاول يأتي ايضا في الثاني نحو زيد ضربت
اكرمت اباه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع
ولم يشترط اكثرهم هذا الشرط كالمصنف ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد ابن مالك الثالث قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين
كقوله ارجوا واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد فلفظ الجلالة المتنازع فيه كقوله تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل مقد
صلوة ثلثا وثلثين فقد تنازعت ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق وهو ثلثا فاعمل الاخر
فيهما واعمل الاولان في ضميرهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاصل فيه تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وهنا انقضى
كلام المصنف على ما يتعلق بالافعال فشرع في الكلام على ما يتعلق بالجمل فقال الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر
اقسامها واحكامها الجملة لغة جماعة الشيء كذا في القاموس واصطلاحا قول هو لغة مصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ
وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من اللفظ لاختصاصه بالموضوع بخلافه كما مر بيانه في صدر الشرح
هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعند ابن معط وقيل حقيقة في المركب فقط واما دام لا دلالة على واطلاقه
المفرد والمركب المفيد اطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجرمي في تفسيره وقيل انه يطلق على المهمل فيرادف اللفظ حكاه
ابو حيان في شرح التسهيل في باب الظن وجزم به البقاء العكبري في اللباب ما اطلاقه على غير اللفظ من الراي والاعتقاد فمجاز اجماعا
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه ذا التثنية على ما اصطلحوا عليه خصوصا العطف فكانه قال كلمة وكلمة
فالمتضمن اسم فاعل وهو المجموع والمتضمن اسم مفعول وهو كل واحد من الكلمتين فزيد قائم مثلا بصورته المجموعية متضمن لزيد وقائم مثلا بصورته
الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد المفردات بالاسناد متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا به
او متصفا به او صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين بالاسناد احديهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية جملة لانه احد جزئيها
جملة نحو زيد ابوه قائم لا يصدق التعريف عليها اذ الاولى متضمنة لجملتين والثانية لجملة وكلمة اجيب بان تعرضه لكلمتين لبيان انه لا بد منه
لا لنفي الزيادة ماشيا الى الصورتين على اكثر من كلمتين لا يضر واعلم ان المراد بالاسناد هو ضم احد الكلمتين الى الاخرى سواء حصل مع ذلك
فائدة ام لا وفي قوله بالاسناد بالتنكير اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره كشرط القائم وجزائه فما
نكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا بمعنى تعام فمن المجرد الا بنا هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على

عند الاكثر فان بدئت باسم فاسمية نحو زيد قائم وان تصوموا خير لكم وأ انتم تزرعونه فانتم اذ لا عبرة بالحرف او بفعل ففعلية
كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والمقدر كالمذكور

٢٣ب

ا ه قاله بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي بل هو بالنظر الى المفهوم على ما بينه لان الجملة اكثر هو كالافراد من الكلام فتقدم
وما ذكره من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر وقد ذهب بعضهم الى انهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل
فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قول المص عند الاكثر نظر بل الظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال البدر الدماميني
في التحفة ظاهر كلام ابن السيد في شرح المفصل انه رأى الجمهور لانه قال في باب المبتدأ والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الاشباه
والنظائر قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة لانه يعني كلما صدق احدهما صدق الآخر وليس
بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني والكلام اخص من الجملة لا مرادف
لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد
والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا
مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل
ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازع بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة انتهى
اجاب ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاق مجازي من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان
تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة مفيدا اذ المراد في الاعم الاغلب هذا كقولهم ان المبدل منه في نية الطرح فان الا
الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو وقد جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير فيه نظائر وكذا ذكر الدماميني في شرح
المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح فما زعمه الشمني في ذلك والحق ما قاله الدماميني تبعا لابن الاول فافترق
بالاسناد في حد الجملة هو قضية كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا
يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم تقييد الاسناد بالتامة مطلقا يلزم منه انتفاء التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام
زيد واختار بعض المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد الا او اصلا فلا تكون
الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتأمل انتهى قال الشيخ شيوخنا الحرفوشي في شرح التهذيب للمص ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام
وفيه نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشامي وما افهمه كلام بعضهم نظرا الى ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة وفيه نظر
ان المانع من اطلاق الجملة على القرآن شرعي لايهامها معنى الاجمال واشعارها به لا لغوي انتهى فتأمل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم صريحا
كان او غيره فاسمها جملة اسمية وتسمى اسمية نسبة للاسم لتصدرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم صريحا نحو زيد قائم وهيهات العقيق ونحو قائم
الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قام للجملة الاسمية لا غير هو قول الجمهور لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها
فعلية على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير او مؤولا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح
في الحكم والمراد بالصدر المسند او المسند اليه فلا عبرة في التسمية بما تقدم من الحروف لغرض ما نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولعل ابوك منطلق
الاعراب المعنى ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحروف في ذلك فالجمل المذكورة كلها اسمية لكونها مبتدأة بالاسم
بالمعنى المذكور او بدئت بفعل متصرفا كان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها جملة فعلية وتسمى فعلية نسبة الى الفعل لتصدرها به كقام زيد وضرب
اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد مما تقدم فيه الحرف فانه لا عبرة به كما تقدم والمعتبر في
الصدر ما هو الصدر في الاصل فلا يعتبر ايضا تقدم المعمول لموجب او مجوز فنحو كيف جاء زيد واياك نعبد ففريقا كذبتم فاي آيات الله تنكرون
جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التأخير وكذا نحو هلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل
اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير هلا ضربت زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل
والمقدر كالمذكور في الحكم تنبيها زاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وافي الدار
زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا باستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما وسيأتي تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محله ان شاء الله
وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما مر ثم قال ابن هشام في المغني مما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه من الاسمية
والفعلية لاحتمال التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها ما صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف
في عامل اذا ... جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا وما بعدها اذا متمم لها لانها مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم
يسافر زيد انا مسافر ... قوله بينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية
والحرف ... للجملة الاسمية فعلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا عبر مضافا صدر جملة فعلية قدم ظرفها كما تقول متى تقم فانا اقوم

غلامه منطلق وقد لا تكون كبرى او صغرى

وأما وقعت خبرا فصغرى وان كان الخبر المبتدأ فيها جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى والمجموع كبرى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه

لفا الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ ومرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر فيها لا يحتمل ذلك
عن الخبر في الثانية وان قدرنا فاعلا بالاستقرار فعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تفسيرهم عند الاخفش
بيني وبينه لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال
الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال الحوفي المعنى من الزمان الذي
هو يومان ومذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقتصر على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لانه صلة الرابع ما
صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة فلم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية مقدم
مفعولها فان قلت ماذا صنعت فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان يقدر ماذا مبتدأ والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل
محذوف على شريطة التفسير فيكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر الخامس ابشر يهدوننا فالارجح تقدير ابشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة
فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلها الاسمية وتقديره في قوله فقلت اهي سرت ام
حلم اكثر تحجانا من تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرنا مسمى وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل
خبر عن زيد فاسمية وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين او
ابدا باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية
وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما
حاجتك خبرها ونظير ما هذه في قولك ما انت وموسى فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب لان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه
والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه فلا بد من تقدير فعل اي ما يكون
او ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس الرفع الا من جهة واحدة
واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية للتناسب وفي ذلك لازم عند من
يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل
الى هنا كلام المغني ثم الجملة بالقسمة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدأ فاسمها جملة صغرى او ان كانت ذات
اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه وابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدأ هو زيد والمجموع
من المبتدأ والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتدأ فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق
فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانه خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام
قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا الله ربي ففيها ايضا ثلث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضمير له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه
او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا
قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيها ان الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدأ كما مر تكون مصدرة بالفعل
بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وتفسير المص شامل لذلك واما تفسير غيره بانها الاسمية التي خبرها جملة فغير مطرد لخروج المصدرة بالفعل الثاني
قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان
يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل واتهم اتيهم عذاب كلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخطاب الا فراد وان
حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انفعالية بان هذه الالف نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم الثالث
نحو في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي
في المسئلة قبلها انتهى قال الدماميني في شرحه يحتمل الذي جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل
الافعال فضلا الاحتمال يكون تقديره هو الاصل وهو اسم فاعل نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فضلا تزيد فكذا هاهنا
وهذا الخلاف معروف ولم يذكر المص في المسئلة السابقة احال عليه لا جريته في قوله وينبغي اشعار بانه لم يجد احدا خالف في تأويل المصدر
من نحو انما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف عند ابهم وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كما في نحو زيد قائم في
الدار زيد واعندك زيد الا ان يدل عليها تعرفهما تنبيها الاول قال ابن هشام في المغني وقد عبرت له صغرى وكبرى كما في الم اسما وانه شريك
موافقة غيره انا الوحل استعمال ... كان صغرى وكبرى ... على ... موالفه ...

ذيلهما ان يقدر مضمرا ... قول

ان نبين جملة عشر

بجمل التي لها محل سبع وهي الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا المستأنفة
والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والتابعة لما لا محل له [illegible] الجملة الخبرية الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ ومحلها الرفع او النصب

٦ ٢ ان من امة وانتما مضافان على حذف قولهم من نداء وجهة الاسد بده ان السيرافي ان لا تقع في الايجاب الا مع تعريفها بالمجرورة لكن يقع استعمالها
التفضيل الذي لم يرد بها المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا مال الهجو اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى ذلك يحمل
البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال في الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بما
في نحو سكم وهو اهون عليه خلافا للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من فأل مجردا عن معنى التفضيل مأولا باسم الفاعل او صفة مشبهة
مطردا عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد وعلى ذلك المتأخرون الثالث تنقسم الجملة الى
صغرى وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد
ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه هذه تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما هو المشهور والحق انها تسع كما سيأتي
بيانه وقدمت الجمل التي لها محل الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي عكس نظر الى الاصل وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب انما كان
كذلك لانها اذا كان لها محل من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجمل ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل التي لها
محل من الاعراب احدها الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة المفعول بها والرابعة الجملة المضاف اليها والخامسة
الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم والسادسة الجملة التابعة لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب سبع ايضا احدها المستأنفة ويعبر عنها
بالاستئنافية وما عبر به المقداوي لما سبق والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم
والسادسة الجملة المجاب بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب عند وصولي الى هذا الموضع من الشرح عن لي نظمها فقلت
مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاستمل لخبرية وما قد وقعت حالا ومفعولا بها اذا وقعت وما اليها قد اضيف وكذا جواب شرط
جا بالفا او اذا وما اتت تابعة لمفرد او جملة لها محل فاعلمه اما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي ما سا تلو الابتدا اثنين والتي جرت معترضا
بما ما قد فسرت وصلة الموصول والجواب لقسم وما بها يجاب شرط لكن للفعل غير جازم وما اتت تابعة لعادم محل الاعراب فخذها كلها منظومة
في نسق قد ذكرتها ونظمها الشيخ بدر الدين بن ام قاسم المرادي فقال جمل اتت ولها محل معرب سبع لان حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا
المضاف اليها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب او ذو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفا او باذا الفجائية قال غير مقيد واتتك سبع ما لها
من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدا وجواب اقسام وما قد فسرت في اشهر والخلف غير مبعد وبعيد تحضيض وغير معلق لا جازم وجواب ذلك
اورد وكذا التي تبعت لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مفند هذا تفصيل الجمل التي لها محل من الاعراب بيانا مواضعها والجمل التي لا محل لها منه
بيان كل في حقه من القسمين الجملة الاولى مما له المحل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ المقدم ذكرها ومحلها من الاعراب
الرفع في باب المبتدا نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قوم يحبه قومه بجر او النصب في باب كان نحو بما
كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل صادق ابنه [illegible] قال ابن هشام
اختلف في نحو زيد اضرب عمرا وهل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو صحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة
الانشائية لا يكون خبرا انتهى قال الدماميني واضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مفعول فيه كذا فيكون المحكي في محل الرفع
لانه نائب عن الفاعل [illegible] لا يجوز ان يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي المسألة
ثلاثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق قال غيره فاحد الخبر حقيقة
وهو غير [illegible] الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا قال ابن هشام لا اتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز زيد ابن زيد وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
من فعل [illegible] في قولك زيد عندك [illegible] بالظرف مع انه لا يحتمل الصدق والكذب ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم [illegible] اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى وقيل وفي الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع فانهم
[illegible] ان [illegible] فاضربه انتهى الثاني جواز الوقوع بتأويل قول محذوف هو الخبر فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه او مقول فيه اضربه
[illegible] هو قول ابن السراج وانما التجأ الى ذلك هربا من الوهم المتقدم ذكره الثالث جواز الوقوع من غير تأويل وهو قول جماعة منهم
ابو الحسن [illegible] وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا
لابن السراج لكن قال السيد الشريف في ترجيح مذهب ابن السراج ان التاويل هو المشهور وقربه فيه في حواشيه بان قال لا يخفى ان المبتدا انما وضع ليتبين
حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولنا ان لا ندعي ان الخبر يجب ان يكون قائما او محمولا عليه بالمواطأة ايجابا او سلبا
حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا وبنحو الاستفهام الداخل على المبتدا بل يكفي بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال

المبتدا

ولا بد فيها من ضمير يطابق او مذكور من متصل الا اذا اشتملت على المبتدأ او على شامل له

المبتدأ فانه كان في اثبات ما نحن بصدده ويشهد لذلك ما نقل من الفرق بين زيد اضربه وزيد اضرب فتكون بدل الاول مفعولا لانه لا يقدر ... ٢٠١
الفعل مسلطا عليه ويكون حالا من احوال زيد بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدأ لانه لوحظ مع الفعل من حيث انه حال من احواله ولا شك
ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد اذ اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه
يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال زيد وفيه بناء القدر يجري فيما قولك انا ضاربه بناء الامر هنا اذ الامر بضربه واشرف
له انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يقال عليكم بهذا ما مثال نحو
وقبط القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وجعله انا
للمطابقة حصل في الدار او السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدأ وليس المعنى زيدا حصل الدار في السوق الا انه
لو قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم المتضمنة للاستفهام على المبتدأ هنا مخالفة
نبدا بن عوفانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في مقدم الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واما في ابن زيد فانما وجب التقديم لان
الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى (التحامي)
قال العلامة المكابي فحجر لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية
من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة يربطها بالجزء الاخر لكونه
الجميع كلاما واحدا والا لم يحصل التطابق لو قلت زيد قام عمرو مطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد قام وهند قامت
والزيدان والهندان قاما ابوهما والزيدون قاموا ابوهم والهندات قام ابوهن او مذكور كزيد ضربته او محذوف مقدر كان علم وجوده من التبعيض كقولهم
منوان بدرهم اي منوان منه بدرهم وبعض الظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نساء فيه ونسر فيه ومنصوبا مثل لفظا ومعنى كقوله
اضحى فلا تكونوا تجعلوا انت معي فلا ابالي في الفلاح منافسا اي انت مغلب به وبإضافة اسم فاعل كقوله سبل المعالي بنو الاعلين سالكة والاثرون
من يحظى به والولدى سالكها ومنع ذلك بعضهم او نصب بوصف نحو الدرهم انا معطيك اي معطيكه وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف
كل كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقول ابي النجم قد اصبحت ام
الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كلا لو نصب لزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا مبتدأ او تاكيدا كما
كما في هذا في قوله تعالى ان الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا في البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا في العموم والافتقار
نحو نحيل الذي اعطي ورجل يدعو الى الخير اجيبا اي اعطيه واجيبه لاول شرطان جزمت المعلق في موصول ان نعتهما والثاني مشبه بالشرط فيها
الى جملة تكون صفة له ليتم بها معنا كما يتم بالشرط معنى اسم الشرط كالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا في ذلك وضعف ان كان المبتدأ
ذلك كقراءة السلمي الحكم الجاهلية يبغون بالرفع اي يبغونه وقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع ساداتنا اي يحمده ساداتنا واما
المرفوع فقد صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضي بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونه اشد افتقارا
ما الموصول من المبتدأ واجاز بعضهم حذفه مبتدأ كما في قوله تعالى ان هذان لساحران عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن
عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العائد نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف
قال ابن هشام وقد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو ثم هو
والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالث ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتني هو وتوجيهه انه اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية
وهي انه تقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل ثانيا ان يقع المسئلة انه لا الا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدأ
لفظا ومعنى او معنى فقط فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة الاولى مبتدأ وما اسم
استفهام مبتدأ ثان والحاقة الاخيرة خبره والجملة خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى والاصح ان ذلك ليس مخصوصا كما قال سيبويه
ولا خاصا بما اشعر كما قال الاعلم ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان كثيرا ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
والثاني نحو زيد جاءني ابو عبد الله كنيته اجازه الاخفش وتبعه ابن خروف ومنعه سيبويه والجمهور واستدل المجيز بنحو قوله تعالى والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين قال ان جملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة
انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابط بينهما اشتمالها عليه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو
مجرور بالعطف على الذين يتقون وليس سلما الارتباط بالعموم لان المصلحين اعم من المذكورين والضمير محذوف اي منهم والخبر محذوف والجملة قبله
دليله والتقدير ماجورون قال في المغني او شملت على شامل له اي للمبتدأ فهذا الاشتمال يغني عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ

ثالث

الظرفية

وكانهم

خالد

في ابتداء المسائل

والذي مثلوا ... الاكتفاء بالعموم ... (marginal note, partly illegible)

وجملة

من على اشارة اليه او نفس المبتدا الثانية الحالية شروطها ان تكون خبرية

٨ ب

وجملة نعم الرجل خبر والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور على ما
اشتهر وبني عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل المبتدا او لا فاهل به وقيل الرابط اشتمال الجملة على
المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في جعفر مات الناس وعلى القول بان ال في نعم ونحوه للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي الى المبتدا
نحو هذا الاشارة مقام الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا
قدرت ذلك مبتدا لا تابعا للباس خص ابن الحاج في المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع عنده زيد قام
هذا [illegible] المانعين زيد قام ذلك ويحتج قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا كذا في المغني وعبارة الارتشاف في النقل عن
ابن الحاج اكثر ما ورد في ذلك اذا كان المبتدا موصولا او موصوفا فيحتاج الى اعادته بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك واولئك ويكون
له موضع ليس في الضمير لانه على البعد فظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك وان كان قليلا بل مفهومه ان ذلك كثير او كانت الجملة نفس المبتدا
في المعنى فلا يحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين ان هو
ضمير الشان وهي ضمير القصة وكما في قولك نطقي حسبي الله والتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في حكم نحو لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره ثم وينوب عن الضمير في الربط غير امور اخر احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير
على جملة خالية منه خبرا او بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب فيغضب ضمير عائد على زيد قال والثاني عين يحسر الماء تارة فيبدو
وتارات يجم فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنها اي يكشف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف
خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة بفاء السببية نزلت الجملتين منزلة
الواحدة وهذا اكتفى فيهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا نحو زيد ان يقم يغضب عمرو والمحل الدال على المجموع لا الرابط
في الموضعين في الحقيقة هو الضمير فيغضب زيد يطير الذباب فيغضب بما يطير الذباب يغضب نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن ابي
الربيع في الارتشاف عن ابن الحاج وحكى في الاسئلة التي سئل عنها ابن ولاد ان ابا اسحق الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين
ويجوز عند الكوفيين انتهى ونقل عن ابن عصفور ان الربط بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها
ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذا قائم وقاعد
هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير والرابط في الحقيقة مدلول على جوابه الخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام الرابع
ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين منهم واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي مأواه و
منع ذلك [illegible] المأوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير
وازواج الذين على حذف المبتدا المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون العائد على المبتداء المحذوف الثاني انه كلمة هم محذوفة
وما اضيف اليها على التدريج وتقديرهما ما قيل يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه
[illegible] لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير المذكور وقيل التقدير مما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف
المحذوف بحكم الذين يتوفون منكم ثم اتى بخبر بقرينة [illegible] الجملة يحتاج لرابط ونقل الطيبي في حاشية الكشاف هذا القول
عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتدا مؤخر و[illegible] تأخيره وهو تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة
الحالية وهي الواقعة حالا ومحلها من الاعراب النصب وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر نسبة الفرد الى الكلية لانها
لكن هذا باعتبار الاصل دون الحال كما سبق في الدخيلة على ما على بابها ولا يجوز ان يكون انشائية لانها وان كانت كخبر المبتدا في المعنى لا
انها حكم خبري لانها قبلت الثبوت تكون ثابتة تقدم مع ما قبلها والانشاء لا خارج له بل يحصل له مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد لذلك لا
يقع الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة [illegible] اذا هذا اقرب [illegible] في شرح الحاجبية قال الرضي انما وجب كونها خبرية لان مقصود المجيء بالحال
تخصيص وقوع مضمون الحال والانشائية اما طلبية وايقاعية بالاستقراء والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وزوجت فغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود بها مجرد الايقاع
وهو مناف لقصد الوقوع في وقت يعرف بالفعل لا من دلالة اللفظ [illegible] بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع
على ان الحالية لا تكون الا خبرية قال واما قول الامين المحلي في قوله طلبت ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا ان لا ناهية والواو للحال فخطا
والصواب انها عاطفة اما مصدرا [illegible] والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول
تصحح اعراب [illegible] للنصب مثلها في قولك [illegible] ولا [illegible] النصب على الثاني فالفتح للتركيب [illegible] الاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة

و له

غير مصدرة بحرف الاستقبال لانه تربط الاسمية بالواو والضمير او باحدهما الفعلية ان كانت مبتدأة بمضارع مثبت فبالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع

ولا ناهية والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني لا نسلم انهم يجوزون بربهم هذا القائل ان جملة النهي خبرية معنى
حالية ووقوع الطلبية خبر المبتدأ بالتاويل غير مستنكر ولعل الطلب وانت منهي عن الضجر ولا خطأ اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على انه
اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدأ فلم لا يجوز وقوعها انشائية مأولة بالخبرية كما يكون ذلك في خبر المبتدأ وكونها قيد العامل لا ينافي ذلك
وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي بان قوله ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير
القول وكون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير بعين ما كان قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه الشريف الجرجاني في شرحيهما على الكتاب
المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرا مقدوح فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر ونحوه حالا
نحو وجدت الناس اخبر تقله واجيب بانه على تقدير مقول فيهم الشرط الثاني ان يكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحوها
مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن تنافيا لان الحال الذي هو قيد ليس هو الحال الذي
يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال اشار اليه الرضي الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا ينافي
الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وفاقا لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى وتوجيهه وجه اخر سياتي ان شاء الله تعالى مع ما فيه تنبيها اثر الاول خرج بهذا الشرط الجملة الخبرية الشرطية فلا تكون حالا
قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا عن الحال له فقلت هو
ان يسأل يعط ويكون الحال هي الجملة الاسمية نعم قد يقع من تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحال ح اثبات اتصاف صاحبها بمضمون الجزاء
من الجملة الشرطية لا من مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب اللباب يجب تصدير الشرطية بضمير ذي الحال الا عند السلامة
الشرط نحو انا ابيك ان بغيتني وان لم تاتك واكرمه ان شتمك واطلبه لو بالصين انتهى قال شارح المغني في المثال الاول وانا ابيك على كل حال
ولا كيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين كلمة ان في هذا الموضع لا يكون لقصد التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا يكون للشرط
غيره ولا للمضي بل المراد معهما ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الاخرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شتمك واطلب العلم
لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فيها كالمثال الاول وحققه ابن هشام في شرح بانت سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية
تقع حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد فقيل ملزم وهو قول ابن جني وفي البسيط ومن الجزئية الشرطية فيقع حالا خلافا للمطرزي انتهى انتهى قال
اذا نظرت الى قياس قولهم في الحال المقدرة انما هي صفة مستقبلة يتقدر وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها
بصاحب الحال منها فان المفرد الجملة الاسمية يربط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشان الربط من حيث دلالتها على عدم ثبوت الذي هو مقتضى
الحال وظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى و
باحدهما اي الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو في هذا الباب رابطة لانها تدل على الجمع
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها فالباء في التصحيح وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت
مجيئه ثم حذف الضمير وبدلت الواو عليه والضمير فقط نحو ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن الحاجب
في الكافية بضعفه قال ابن مالك ردا على الزمخشري وهو من المسائل التي حرفه عن الصواب اعجزت ناصيه عن الجواب قد نبه في الكشاف فجعل قوله
تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك وانفراد الضمير عندي اقيس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت
والنعت وليس شيء منهما يربط بالواو انتهى وقد حكى عن الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن قوله لا شك
فان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح به ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني فلتت يوما ترد في الجملة الاسمية الحالية
بغير واو في الفصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في
اولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو والضمير معا فبتقدير الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انصفت
وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ودفيقه بالغيب لا يدري وانما قدر الواو مع امكان تقدير الضمير حملا على الاكثر في هذا
الباب كما مر تنبيه يمتنع الواو في الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع
حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون ما قبلها نحو الم ذلك الكتاب لا ريب فيه كما لا يدخل الواو في التوكيد نحو زيد جاء نفسه لا تقل ونفسه
لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى لو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه ذكره في الاوضح وشرحه وهو وارد على قضية كلام المصنف
والجملة الفعلية ان كانت مبتدأة بمضارع مثبت فبدون قد فتربط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك
تعطيه كثيرا ويمتنع الواو لانه في قوة اسم الفاعل في المعنى وجاء على حركاته وسكونه فاجري مجراه في امتناع الواو واما جاء مع الواو فمؤول

راصد

ومعها مع الواو في الحال نحو لم تؤذونني وقد تعلمون ... الاسمية ولا بد في الماضي المثبت من قد ولو مقدرة الثالثة الواقعة مفعولا وتقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله

۲ | ۱۰ وانصاف جهم فقوله يخوفون وارهنهم مالكا فقيل هذه المبتدأ فالواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر الواو فيها
للعطف لا للحال والاصل قمت وصككت ورهنت فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان
الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر بلفظ المضارع او مثبتا اي مع قد فيرتبط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني ولا تكون الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع منفي او ماض متبادر
منفي فكالاسمية في انها ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه
اما المبدوءة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فان ورد بالواو فمتبدأ
على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو اكثر والظاهر عند التأويل وان
كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلاثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي لحاق ان واما لن فجزم استقباحا لا مدخل له هنا وقال الاندلسي
المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب
لما قصد به الحال الظاهرة احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح فيه قد لان
قد للتحقيق بحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا يغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما طلع
الشمس واما المبدوءة بالماضي المثبت فان كان تاليا لالا نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون وقتلوا ابا وكقوله كن للخليل نصيرا
جار او عدا ولا تشح عليه جاد او بخلا او متلوا باو او صلة الشرط نحو لاضربنه ان طاع وان عصى لزم الضمير والخلو عن الواو ولو كانت الحال مؤكدة نحو
زيد ابوك قد علمت تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة وهذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في
الماضي المثبت من ثبوت قد ولو تقديرا اي ولو كان ثبوتا مقدرا اما المذكورة فكقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم
وهو كثير واما المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاءوكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي و
جماعة من محققي المتأخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا بدون
قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووجه بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال فيصلح
اذ ذاك لوقوعه حالا وفيه بحث سيأتي في حديث المفردات ان شاء الله تعالى تنبيه كلامه في لزوم قد ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل ذلك ان الماضي
ان كان تاليا لالا او متلوا باو وكان ترك قد اكثر من ثبوتها نحو ما لقيته الا اكرمني واضربن زيدا قام او قعد فيلزم الترك وان كان غير ذلك فان كان ضمير كان
ثبوتها اكثر واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد الواو نحو جاءني زيد وقد خرج ابوه وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان فقد الضمير لزمت الواو
وقد كقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو وقال الرضي واجاز الاندلسي على ضعف
دخول قد في الماضي المنفي نحو ما قد ضربه ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفي الجملة الثالثة
من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سيأتي وتقع مفعولا في ثلاثة مواضع احدها
ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان يحكى وضعها بالقول لان الجملة اذا حكيت بها القول فهي حكيت هي نفسها مع مضمون القول
... ابن مالك نحو قوله تعالى قال اني عبد الله فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية محكية بالقول ولهذا كسر ان بعد قول قال وهل
هو مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني اختيار ابن حاجب
... الذي غر ابن الحاجب انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت زيدا منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا
... قال ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة انها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء
... فلا يصح ان يخبر عنها انها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول
وملفوظ انتهى وفيه تنبيهان الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان تحكى على المعنى بالاجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو
... الجملة الملحونة حكيت على المعنى اجماعا فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز الحكاية على اللفظ فيه
... المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فيدعى ان يلزموه في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت ...
... تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت وان اطلق وهو منطلق الثالث هل يلتحق بالقول في هذا الباب ما في معناه كالدعاء والنداء وكل
معنى القول ما وقع بعد نادى ودعا ووصى ونحوها جملة كقوله ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا او ووصى
بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام نصبت بقول مقدر فذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى
الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني الرابع

قال ابن هشام في شرح الجمل من احكام هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعت مفاعيلها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله تصرف فيها من المحكي
ويؤدي الى ايقاع النعت والتوكيد على غير معنى قولهم لان ذلك داخل في الحكاية تقول لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان
قال — تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو منطلقان لان ذلك لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها
فجائز سواء كان المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال زيد قائم ولفظا اخر واذا كان جملة انتصب محلا كما ياتي في الخامس
قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى من ذلك بعد القول فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انهم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم
لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال [illegible] ترى في يوم [illegible] الاصل [illegible] ومثل الحكاية بعد ما في معنى القول ام لكم كتاب
فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك انهم كانوا اخطوا بذلك في الكتاب [illegible]
او الاصل ان لهم لما تخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم السادس قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تعالى
فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون فماذا تامرون بدليل قوله قالوا ارجه
واخاه وقول الشاعر [illegible] لا تكن [illegible] التقدير قالت له [illegible] الا انفسا
لا تكن [illegible] هذا المحكية بالمذكور واثبات المحكية بالمحذوف غير محكية وهي نوعان والثاني المحكية كقولك قال زيد لعمرو في [illegible] اظن
المرء — فانما [illegible] المقول وهو [illegible] بجملة الانكار التي هي [illegible] وغيره [illegible] ولا [illegible]
فقد جمعنا الثانية ان تقع مفعولا في باب ظن واعلم فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ فجملة يقرأ من الفعل وفاعله المستتر فيه
في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثالث من باب ظن وخبر
كان وان جملة في قول الشاعر ذهب [illegible] كنت جاهلا بعد [illegible] الحلم بعدك بالجهل مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه
قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما لم يقع مفعولا ثانيا في باب اعلم لان مفعوله الثاني مبتدأ في الاصل والمبتدأ
مغني — لا يكون جملة الثالثة ان تقع معلقا عنها العامل وقد تقدم معنى في باب افعال القلوب وانه لا يختص بها خلافا لابن عصفور بل يجوز في كل فعل
قلبي فهي اعني الجملة في موضع المفعول لان تعدى العامل الى اثنين نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى في موضع مفعول مقيد بالجار نحو
[illegible] ولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها
علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف في موضع المفعول المسرح ان تعدى لواحد نحو
اماترى — عرفت من ابوك لانك تقول عرفت زيدا وهو متعد لواحد [illegible] هيهنا لان [illegible] عن [illegible] كما تقدم [illegible] وما افعال الحواس
انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة اما صفة
بسموع متعلقة لواحد انفات نحو [illegible] تنبيها [illegible] نحو عرفت زيدا من هو فذهب الفارسي الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني
لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان وقال ان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان
الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي وابن عصفور وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام الى ان
الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد ابو من هو واحتج الى هذا التقدير لتكون
الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال الصائغ هي بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت
زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في
مثل هذا ان يكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري
في ذلك فحكم في موضع من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع اخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد معموله
جميعا كعلمت ايهما عمرو والا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان معلقا لافترقا في علمت زيدا
منطلقا وعلمت زيدا منطلق قال لتناقضهما فان قلت ما الذي يرجح القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل
سا — كم اتيناهم من اية بينة الا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا المال انما تتعدى الى الثاني بالجار وكان وصول الكم وصول في نحو ظننت زيدا
ابوه منطلق ثم تعدى بنفسه الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا
مانعا من كونه معلقا عن الاخر انتهى وفيه نظر ظاهر الثالث فتحصل ان الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع نحو علمت من يدي علمت لزيد
قائم وعمرا فانما ينصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب منه قول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
—— بروي بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا

ابي

الى الجمل من ظرف المكان

مقدر في الفاعل ويختص ذلك بباب القول نحو قيل ... الى الجمل المضاف اليها فتقع بعد ظرف الزمان ... ولذلك ذكر واذ انتم قليل وحيث ...

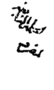
٢١٣ قال ابن هشام رايت بخط الامام تقي الدين بن الصائغ فتعقد اقوال القياس جواز العطف على محل الجملة المعلقة عنها العامل نصبا ثم رايته منصوصا عن
نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل انتهى وابن الصائغ المذكور هو ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ النحوي
المشهور صاحب ابن مالك واخذ عنه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهم الرابع ما يعطف على محل الجملة المعلق عنها
العامل مفرد فيه معنى الجملة كما في نحو علمت عن زيد عمرو ذلك من امور ولا تقول علمت ازيد قائم وعمرا لان مطلوب هذا الافعال انما
مضمون الجملة فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قاله في التصريح وقد تبوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل في نحو
محلها من الاعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول لان الجملة انما تقع نائبا اذا اريد بها لفظها كما سيأتي وموضعه حصوله الا في باب القول نحو قيل
زيد قائم فجملة زيد قائم في محل رفع على انها نائبة عن الفاعل في شرح الجمل لابن بابشاذ فاذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفعولا
قول ستعد كانه قال قد قيل قول هو زيد منطلق ولم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله انتهى وكذا قال ابو
في قوله تعم واذا قيل لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول واضمر لان الجملة بعد تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى
وزعم ابن عصفور ان ذلك قول البصريين والصواب ما ذكره المص ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة فكيف انقلبت مفسرة
والمفعول به متعين للنيابة فان قلت اليس لا يصح ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد
لان المراد بها لفظها دون معناها ولهذا يقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب والجملة بل الكلم
كم يصير باعتبار اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ في المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره المص من اختصاص
النيابة بباب القول لا هو المشهور وقيل تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وهو مبني على جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي
المسألة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا الثاني الجواز مطلقا نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله
وما راعني الا يسير بشرطة الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وهو قول الفراء وجماعة
من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد وعلى هذين القولين فراد بالجمل التي
لها محل الجملة الواقعة فاعلا ونائبا عنه ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في يسير ابن على اضمار ان وفي بدا ضمير البدا
المفهوم منا وضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا
اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير
واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد
اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد مطردا في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت
اي قيامك وقعودك ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فهذا مع من قال بقوله الحقوا مثل يعجبني
يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها ومحلها الجر فعلية كانت او اسمية ثم قال الدماميني لا يخفى ان
نظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه المضاف
اليه لا يكون جملة حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما وما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى المحكوم عليه لانه منسوب
اليه ولان علامة مضي يد له علام او مالك فلان هذا كلامه فاذا قلت جئت حين قام زيد فالمعنى جئت حين قيام زيد فلم تضف في الحقيقة الا
الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد ما هو اعم من ذلك وما
ادعاه من الضرورة ليس بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافا اليها سواء كانت مبنية او معربة منصوبة على الظرفية ام لا نحو قوله تعم
والسلام علي يوم ولدت في محل جر باضافة يوم اليها ونحو قوله تعم هذا يوم ينفع الصادقين وانذرهم يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله تعم واذكروا
اذ انتم قليل فجملة انتم في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور نحو قوله تعم اذا جاء نصر الله ولما عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء
عمرو وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة مفردات ان شاء الله والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجملة اذ واذا ولا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساواهما
في الابهام او في الابهام او في المعنى وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء
وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا كالتثنية كيومين وليلتين لم تجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مثنى ودل على اختصاص
ما تحته من العدد استحسانا او لغيرها كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نص المغاربة على جواز الاضافة ونص غيرهم على المنع والجمع غير محدد فيجوز
اضافته ... وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسماء
المكان ... نحو جلست حيث جلس زيد وجلس حيث زيد جالس ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد وجد ذلك في باب

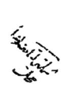
والاكثر اضافتها الى الفعلية الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم مقرونة بالفاء او باذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من يضلل الله فلا
هادي له ونحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون بخلاف ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه للفعل وحده

٢١٢ الاسمية فلم يرجع اليه الاستعمال الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيد جالس لانه تقدم وحيث الى الجملة سوى ما ذكرته
اخر اسعدها اليه بعض العلماء فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله الكني الى سلمى بآية اومأت كف خضيب تحت زين
وقوله بآية يقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما او مقرونة بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله
من مبلغ عني تميما بآية بما يحبون الطعام او النافية في قوله الكني الى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم
ابن جني انها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه ان يأتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كما قدر ابن الاخفش الى الجملة انما ينبغي
ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه ولنا ليست من الظروف وانما قد ساعدنا ان للمعهود التنكير لان الفعل منصوب في وقت ما ولا انما
المستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع والذي يظهر لي انها تضاف
الى الجملة وجه ذلك بان الآية بمعنى العلامة شابهت الوقت لان الوقت علامة على الحادث كقولك آتيك طلوع النجم فصار طلوعها
الايمان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما
فحملا على السماع الثاني ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك الظرفية وذو صفة لزمن محذوف فالاكثرون على ان ذو بمعنى صاحب والموصوف
نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت موصوفة بالسلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واعربت على لغة بعضهم فالموصوف معرفة
والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في وقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه فحذف الجار وصار تسلمه ثم حذف الضمير بلا اضافة فيه الى الجملة قال
المرادي في شرح التسهيل والى نحو هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا
بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور والموصوف بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو
ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت ما وزعم ابو الوليد ان تسلم ما كان كل مقتضيا به يختلف
فاعلا اذهب تسلم بحسب المخاطب فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن والثالث والرابع لدن
وريث فانهما تضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلاف معانيه كقوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك
منكم للخلاف جنوح وقوله خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله وتذكر نعماه لدن انت
يافع قال ابن مالك في شرح التسهيل ومما الحق من ذلك بمن اية اما لدن فانها تدل على مبتدأ والغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبتدأ الزمان
جرت مجرى الاسماء المبهمة بحسن ساكع واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطأ فعومل في الاضافة الى الجملة معاملة اسماء الزمان كما عوملت
معاملة اسماء الزمان في التوقيت انتهى والاصل في مثل قولك انتظرني ريث افعل انظرني مدة ريث ان افعل ثم انيب ريث عن المدة واضيفت الى
الجمل كما يجوز ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها الى ان الفعل بعدها على اضمار ان ويؤيدها ظهورها مع لدن في قوله
وليت ولم تقطع لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والخامس والسادس قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول
والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي نبه ابن [illegible] بشرط في الجملة المضاف اليها خبرية فان كانت الجملة اسمية
وصدرت بلا التبرئة بقي اسمها على ما كان عليه من بناء ونصب فتقول جئتك يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم اليه لا الاسم بعده لان
صدرت بلا وما العاملتين كليس لم يختلف حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب الثاني لا يلحق الرابط
الجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة لمقصد الاضافة الى مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف
اليها لما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت
الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الثالث ما يجب اضافته الى الجمل وقد مر ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وعلى الواجب
يجوز الاعراب فيه على البناء حملا على اذ واما ان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح على البناء للتناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند
الكوفيين ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو ان
واخواتها حال كونها اعني الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء كانت اسمية ام فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية
ولاداة ان خاصة كما مر ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا لشرط جازم ويؤمن لهذا قرئ بجزم ويذرهم عطفا على محل الجملة
والفاء المقدرة كالمذكورة نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة
هم يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم او محلا نحو قولك ان
قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول في فعل الشرط ولهذا [illegible] قال [illegible] في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة [illegible]

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله نحو ولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن السابعة
التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه بالعطف على الصغرى وتقع بدلا بشرط كونها اوفى بتأدية المراد

٢١٤ من الاعراب محله سواء اقترنت بالفاء ام لا نحو ... وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا وقع موقع
المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعها مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين دالا على انعقاد السببية واللزوم
بينهما فيكون مضمون اوليهما سببا لوقوع مضمون الثانية لازما المضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب
فيما ذكر ذات محل هو المحافظة على توفير ما يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا وجوابا ان توفير ذلك انما يتحقق فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا
لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل اذ ليست تقع في موضع المفرد كما قدمنا انتهى وقال الجزم في ان يذهبهم ونحوه منقول من شرط محذوف
دل عليه ما قبله وان يفعلوا ابن دهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما يكون الجملة محل من الاعراب
اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتاول بما ورد من ذلك بما الا حاجة اليه الثاني صريح كلام المص ان المحل في جواب الشرط
الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني في قوله الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وفيه
الفاء بانه لا وجه له فان المجزوم لا يحل في هذا الموضع كيف هذه الفاء ما بعد من جزم ما بعدها قال واما الذي ذكره الجميع فربما ينحل على ما فيه وذلك
لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مفرد مضارع لجزم فحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع
موقع وحده الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب فيرد لاحظ فيه ما يعيبه لزم الحكم على
كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى لا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد قام عمرو
مع انها يمكن ان تصدق بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك
فصل انتهى قال التفتازاني وان كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق فيرد لاحظ فيه ما يصح لم يرد عليه هذا الذي اورد لجملة
السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا او مجرورا وهي عند المص
نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع نحو قوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم وفي محل
نصب نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم وفي محل جر في نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه وجملة لا ريب فيه
لا ريب فيه في محل جر على انها نعت ليوم تنبيه الجملة المنعوت بها تليه شرطا في المنعوت وهو ان يكون نكرة كما مر ومعنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما مر او
مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات
الثاني ان يكون خبرية فلا يجوز مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوف بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن
في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري وابن جني وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ومحل التفسير وقال ابن جني في قول الشاعر
الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال
ابو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل لا ستيناف للاستفهام انتهى ولذلك لم يذكرها المص الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب التابعة لجملة لها محل من الاعراب
ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب المتبوعة مرفوعة كانت او منصوبة او مجرورة وتقع على التابعة معطوفة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه بالعطف على الجملة
الصغرى وهي قام ابوه وهي خبر في محل رفع واحترز بذلك من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها لا محل لها العطف لها على مستانفة ومن تقديرها او
حالية لانها لا تكون ماضية وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من الجملة الاولى بتادية المعنى المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا
فكن في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدلا اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وهي اوفى بتادية المعنى المراد من
ارحل لانه دال على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف ارحل فانها انما تدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
نهي واما اظهار كراهة مبني من لوازمه ومقتضياته دلالة عليه تكون بالالتزام لا بالمطابقة قلت نعم ولكن صار لا تقيمن عندنا بحسب العرف حقيقة في
كراهة اقامته وحصول التاكيد بالنون دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف ارحل
قاله التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما صح التمثيل بهذا البيت للجملة التي لها محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم لان الجملة الاولى محكية والثانية
تابعة لها لكن قال ابن هشام ان قلت قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا
في موضع نصب لا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فكذا
ههنا فيعد ان يقال في البيت ان مجموع الجملتين فيه وفي قوله محل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزء فلا يكون لها
محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المص من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرروا كما قال ابن هشام في المغني والحق انها تسع والذي





تفصيل الجمل الاولى مما لا محل لها المستأنفة وهي المفتتح بها الكلام والمنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
وكل جملة العامل الملغى لتأخره اما الملغى لتوسط فجملة معترضة بين المتوسط بين شيئين من شأنهما عدم توسط اجنبي بينهما وتقع غالبا بين الفعل
وبين المبتدا والخبر

اعلم الجملة المستثناة قال الدماميني لم يتعرض للتنصيص عليها احد غير ابن خروف فيما اعلم فانه قال في قوله لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر ٢١٥
فيعذبه الله من مبتدأ وبعده الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم الاية اذا اعرب
سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قد تسمع فانما مقام السماع كما ان الجملة في نحو
ويوم نسير الجبال ونحوه انذرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك وهذا اذا امثلة عاشرة وهي التي تقع صلة لال اما مع القول
بان لا يكون للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع كما يقوله الاخفش وابن
مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد ورده الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد
لها محل من الاعراب انما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة ليس المفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال
في صيغة الاسم ولذا لم تعمل بمعنى الماضي لو سلم فانما ذلك للواقع موقع الذي له محل والمفرد هو صلة ال لا محل له من الاعراب الذي بطريق العارية فانها
لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير
بعد العز بذلك بعض الاماثل فقال تلك الكتب فقال حاجيكم تتخيروا لما اسمان وان الاعراب في الثاني وذلك مبني بكل حال فهامون الناظر كالمتبين
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي للموصول اسم موضوع براسه لزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر
اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل اخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له
من الاعراب الجملة المستأنفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل وهي
الجملة المستأنفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء الكلام لفظا ونية كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المفتتح بها السور
لفظا نحو انا اعطيناك والثاني المنقطعة عما قبلها اي التي قطع تعلقها عما قبلها لفظا او معنى فالاول نحو قوله تعالى فلا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستأنفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب ليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ قالوا ان العزة لله جميعا
لم يحزنه وانما المحكي بالقول محذوف تقديره انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي
جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الاثنين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب نعم ان وصل وقصد بذلك تحريف
المعنى اثم وكذا اي كالمذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى لتوسط نحو زيد اظن قائم
فجملة لا محل لها من الاعراب الا انها جملة معترضة لا منقطعة والثاني اعني التي قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق
ثم يعيده فجملة ثم يعيده منقطعة عما قبلها معنى لان الربط المعنوي الرابط مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقررهم برؤيتها مع ان الرابط
الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف تنبيهان الاول يخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتيك حديث
ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان الجملة المفتتحة بالقول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف
عليها وفي قوله سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومنه قوله زعم العواذل
انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال فيمن قرأ يسبح للمفعول الثاني قال ابن هشام قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو نوعان احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير
جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة
المنفية في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر فان
الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد
بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ
صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه
البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهي الجملة المتوسطة بين شيئين من
شانهما عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وفي البسيط شرطها ان يكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث يكون كا
لتأكيد او التنبيه على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف
والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على انه قد سمع بينهما نحو هذا غلام والله زيد انتهى وتقع غالبا بين جزئي اسناد اما بين الفعل ومعموله سواء
كان فاعلا كقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال
وبين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومثل الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص

[illegible]

نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله هذا غيث عنه نحن بنات طارق نمشي على النمارق ومن اصله المبتدأ او الخبر كقوله ان تسليمي والله يكلوكا
تلمتك ليتني ما كان يرزقها وقولنا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذ قيل ان الجملة الاستفهامية خبر على تاويل شعري متعلق
لكون الجملة تفسر المبتدأ فلا يحتاج الى الرابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود وان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر
ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وبين جزئي صلة ما بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل
قوله ماذا ولا عتب في التعلق ما يحطك بالحجام خسر وتضليل وافهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان القسمية ليست من الاعتراضية وليس كذلك
بل هي نوع منها وفي الارتشاف عن نص الفارسي في الاغفال انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول وان جاز بين المبتدأ والخبر الفعل
بالاعتراض بينهما بالقسمية والوقوف عليه من كلامهم وبين اجزاء الصلة نحو الذي جود والكريم بن مبذل وبين القسم وجوابه كقوله تعالى فالحق والحق
اقول لاملأن جهنم الاصل اقسم بالحق لاملأن والحق اقول اعتراض وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن
كريم فيها اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقرآن كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم
ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد او حرفا نحو
اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله ليت هل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله كان وقد اتى حول جديد اثافيها حمامات
مثول وقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله اخالك فتوا بقوا وطات عشوة وقوله فلا والله لا دهم ما لكت عزيزة فوقت
في الاول بين الحرف توكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل وفي الخامس بين الحرف ونفيه كل ذلك
يشمله قولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهات الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر
كالانثى واني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المتصلتين الثاني كثيرا ما
المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني انه يجوز كونها طلبية
كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الثالث انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس وسواها
ابدي الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبل افقدها قليلا
عليها فلا اقل من نظرة ازودها قوله افقدها على اضمار ان وقوله قف تري بالرفع والنصب الثالث للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميرهما وان يكون
معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد يرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما
منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قال في المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة
وتسمى التفسيرية كما قال ابن هشام في المغني الفضلة الكاشفة لحقيقة المعنى المراد بها لها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة
المفسرة في باب الاشتغال فقيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهذا التقييد اهمله ولا بد منه قال الدماميني هذا التعريف غير مانع لصدقه
على الجملة الحالية [illegible] من اجزاء الاعيان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما [illegible] النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من
الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي فضلة
واجاب الشمني بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وفيه نظر فيكون قوله الكاشفة لحقيقة ما تليه فصلا اخرج به ما عدا هذه الجملة
التي لا موضع لها فان قلت جملة الموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقة بل تبين اليه بحال من احواله [illegible] ظهر ان ترك المص لفظ الحقيقة
مخل ليس بجيد بل كان الاولى ذكره كما فعل ابن هشام وتبره نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون
قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب لم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف
شبه به وقد وجد هو بغير اب [illegible] قلت هو مثيله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف
[illegible] خارق للعادة من الوجود من غير اب
[illegible] اسرى الروم فقال لهم لم تعبدون
[illegible] الا انه فقالوا كان
[illegible] في المغني من ان خلقه وما بعده
تفسير [illegible] ان عيسى كمثل آدم في الخروج عن مستمرة
[illegible] الذي ذكره

والاصح انه لا محل لها وقيل بحسب ما تفسره الرابعة صلة الموصول ليشترط كونها خبرية معلومة مشتملة على ضمير مطابق للموصول

اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه كما ترى فان الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا الشبه فيحتاج حمله الى ان يقال وجه الشبه المستفاد
من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى
الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا المعنى مشترك بينهما او لا والاصح انه لا محل لها اي الجملة المفسرة من الاعراب وشنع الجمهور
سواء كان ما يفسره له محل ام لا وقيل والقائل ابو علي الشلوبين بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية بعدها نون وهكذا
ضبطه ابن خلكان الا انه جعل ياء النسب فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي انتهى وهو خلاف المشهور في الالسن ثم قال وهذه النسبة
الى الشلوبين وهو بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر فقال ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك والا فلا فالجملة في نحو زيدا
ضربته لا محل لها اذ المفسرة مستأنفة فتكون المفسرة لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لانه
في الاية خبر ان وفي المثال خبر المبتدأ وكلاهما في محل رفع فكذلك مفسرتها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز ياكله وقول الشاعر فمن نحن
نؤمنه يبت وهو امن فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال
ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى وفي الهمع هذا الذي قاله الشلوبين هو المختار وعندي انه يكون الجملة عطف
بيان او بدلا وجملة المفسرة اقسام مجردة من حرف التفسير كالاية ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان
اصنع الفلك وقوله كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء قيل ان قدرتها فليست مفسرة لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
جملة صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة موصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه
العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو لنعلم ايهم احصى للذي وكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين
اضلانا وقوله لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروى فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كالمحل
للموصول الحرفي مع صلته بل الحرفي موصلته كان المحل للموصول الحرفي مع صلته وفرق الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو
عجبت مما قمت اي من قيامك وفي هذا القسم بيان الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وكذا قمت وحدها
لا محل لها من الاعراب لانها صلة ويشترط كونها اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي قام
ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه ولا تضربه زيد وجوز
المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي رحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل اولى لما فيها من صيغة الخبر وجوز هشام
بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته ولعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها
وتؤوله غيرهم على اضمار القول اي اقول لعلي او الصلة ازورها وخبر لعل مضمر والجملة اعتراض واما جملة التعجب فان قلنا انها انشائية لم يوصل
بها او خبرية فقولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذي ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا
والصحيح جوازه بجملة القسم نحو جاء الذي اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جزائه كالخبر بها نحو جاء الذي ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم المسألة
تخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة منهما لا يفيد الا باقترانها بالاخرى فاكتفي بضمير
واحد كما يكتفى في الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها كان وقيل لا لانها عبرت بخبر عن مقتضى ويشترط حيث تضمن الموصول معنى الشرط
نحو الذي ان قام قام ابوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشرط لا يكون تمام نصه ورد بان الثاني غير الاول لانه لفظة له في الهمع تنبيها اطلاقهم
الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل التسمية للشيء بما كان عليه لخلوها الان عن الافادة [illegible] الكلام في الجمل الخبرية الواقعة خبرا [illegible] صفة
للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اي كلاما [illegible] للطلب وذلك مخرج [illegible] الذات واذا قلت زيد ابوه منطلق [illegible]
له اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود [illegible]
شرح المفتاح [illegible] الموصول [illegible]
التهويل والتعظيم [illegible] الشرط [illegible]
المشتق [illegible]
[illegible] علي [illegible]
[illegible] الله لا [illegible]
قام ابوه [illegible] والذين قام [illegible]
ان يطابق لفظ الموصول معنى كالامثلة المذكورة فان [illegible]

الفضل وهو الاكثر نحو ومنهم من تنقبع اليك مراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك ... يحصل مطابقة اللفظ للمعنى نحو واعطى من سالك ولا يؤمن
سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى وينضم المعنى ساتوقفنا ... نحو قوله وان من العشوا منهم ... ضحج التابع ... وتضوع وبحبوحه
الغيبة والحضور في ضمير الخبر به او موصوف غير حاضر ... لم يقصد تشبيه بالمخبر به والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب انا الذي فعلت وانا الذي فعل وانت
الذي فعلت وانت الذي فعل قال علي انا الذي سمتني امي حيدره وقال الاخر انا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال وانت التي حببت كل قصيرة الي وما تشعر
بذاك القصائر وقال وانتما اللذا ... ومن امثلة الخبر الموصوف وانت موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فلان الذي فعل كذا وانما
جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به شيء واحد لكن اعتبار الخبر اكثر واختلف هل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عداها الغيبة
او لا قال ابو حيان الصحيح الاول قال وخالف فيه بعض اصحابنا نحو ذات الطائية والالف واللام واجازه بعضهم في جميع الموصولات قال ومتى تقدم
الخبر او تقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام انا او الذي قام انت لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائي ذلك
مع التاخر ايضا وان قصد تشبيه المخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وانت في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني امير المؤمنين عليا
لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة واوجب قوم الغيبة مطلقا واوجبها قوم في التعدد دون الضرورة وما قولان ... والاعتبار
التابع وعلى الجواز يشترط ان ... ضميران جملة في احدهما مراعاة اللفظ وفي الاخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا وقال انت
الملك الذي كنت مرة سمعنا به والارجاء المهلب وضعف الكوفيون الجمع بين الحالتين اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج
واطلق البصريون والتابع مع الكوفيين اذا لم يرد الا مع الفصل تنبيهات الاول زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة ان لا تستدعي كلاما
قبلها كجملة مضافة للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم وجملة لكن الاستدراكية فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني
قد تخلف الضمير المذكور اسم ظاهر ... مقامه كقوله سعاد التي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا وحكى ابو سعيد الذي رويت عن الخدري
اي عنه وقال الاخر فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث اجاز
ابن الضائع خلو جملة الصلة من الضمير اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما
جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت ... او نحوه
وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فله احوال
احدها ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى
غيره نفع ولا ضرر اي موليكه او بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي انه فاضل او كانه قمر الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه في صورتين احداهما ان يجر باضافة صفة
ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما انت قاض اي قاضيه فان جر باضافة غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي انا ضاربه امس
لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيهما ان يجر بحرف جر ويجر الموصول او الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه مانع نحو
مررت بالذي او بالرجل الذي مررت اي به وقوله ويشرب مما تشربون اي منه فان جر العائد بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول
اصلا نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللت به او معنى
لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما سمع منه فيها فشاذ وقد
يمنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك اذا كان عائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به وانما مررت به او كان نائبا عن الفاعل
نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جواز
الحذف بدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا
او نائبا عنه وخبرا لمبتدا او لناسخ لم يجز الحذف نحو جاءني اللذان قاما او ضربا وجاء الذي الفاضل هو او ان الفاضل هو وان كان مبتدا جاز بشروط
احدها ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو والذي انما في الدار هو
الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر الفراء
هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه لم يسمع وبانه يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله نعم الذين
بلغتهم وقولك جاءني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدل احد من الكلام شيء ام لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لان تكون صلة السادس
ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشترط الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لورود ... تماما على الذي احسن بالرفع اي هو احسن
وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وجعل البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير اي اما في اي فلا
يشترطان الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله

مما شأنه الجواب التفسيري ... قول ابن مالك ... اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما الا اذا تقدمهما ما يفتقر الى الخبر فيكتفى بجواب الشرط مطلقا

وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اى ... قال ابو محمد الحريري في درة الغواص من اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله كان كذا وكذا فيحذفون العائد الى

الى اسم الله الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال الحمد لله اذ كان كذا او يقال الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه او بعونه

او من فضله او ما اشبه ذلك مما يتم به الكلام المنبوذ ويرتبط الصلة بالموصول وفي نوادر النحو ان رجلا قرع الباب على نحوي فقال النحوي من انت فقال الذي اشتريت الآجر

فقال له انت صلة الذي قال لا فقال له لا فقال اذهب فما لك في صلة الذي شيء انتهى الجملة الخامسة الجملة الواقعة جوابا للقسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه

ام لم يذكرا فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا

بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون لا محل لها من الاعراب لانها جملة يجاب بها القسم تنبيهان الاول مما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني

لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال ابن جني ... فكان كمن اغرته بخلاف فلا محل لها او حال من

الفاعل والمفعول او كليهما فمحلها النصب والاول ارجح لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على شيء الثاني منع ثعلب

من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على المبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه

انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن

ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط

والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والواقعة خبرا لا بد من احتمالها

للصدق والكذب وعندي ان كلا من التعليلين مرتبطان ارتباطا ... كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق

والكذب من الخبر القسمي لا انشاء لا خبر المبتدأ قال وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم

في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعندي لما استدل به تأويل لطيف وهو ان المبتدأ ذلك ...

فمن علق الشرط وخبره ... منزلة الجواب فاذا تقدم قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه جواب الشرط محذوفا استغناء عنه بجواب القسم

المقدم قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدم قبل الشرط المجرد من لام الطرطية قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين ... منهم عذاب

يمسن وان لم ينتهوا ليمسن انتهى ومتى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظا او مقدرا اكتفي بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر ... المقدر

بجواب جاءني زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه والقسم المقدم الملفوظ به نحو والله ان جاءني

زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله لئن لم يفعل ما آمره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال الاول وفي الآية وجواب الشرطين فيهما محذوف

وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز الفراء تبعا للكوفيين وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر محتجا بقول الشاعر لئن كنت ما حدثته اليوم

صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا وجعل البصريون وجعلوا البيت من الضرورة وزيادة اللام وجعل ابن مالك جواب القسم مع ...

... بالفاء الا انه على الاستثناء كقوله فانا اعشى حتى ادب على العصا ... لئن لم ... ابو حيان ان القسم مع جوابه ...

ولهذا الاقرب بالفاء الا انه يحذف ودل عليه جواب القسم الا اذا تقدمهما اى القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدأ والاسم في باب كان وان ومعمول

الاول في باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا سواء تقدم او تأخر تقديما لجانبه الا استغناء بجوابه عن جواب الشرط

لان سقوطه مخل بالجملة لانه ... الخبر التأكيد نحو زيد والله ان يقم اقم وزيد ان تقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم ... جوابه

وفيه كلام ... الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه ... يجوز اجابة القسم ... بجواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل ...

ومذهب ابن عصفور وغيره له ترجيح اجابة الشرط دون القسم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح

مطلقا ... واذا تقدم القسم ... ما يفتقر الى الخبر والصلة جاز البناء على ايهما شئت وان بنيت على المفتقر الى الخبر والصلة فجواب القسم محذوف ...

الخبر والصلة عليه ... وجواب الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقوم

تنبيهات الاول قضية اطلاق المصنف جواب المقدم من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط

الامتناعي وغيره فجعل الجواب للامتناعي وان تأخر وكذا في نحو ... تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو والله لو قام زيد لقمت والله لولا زيد لاتيتك

جواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقال الشاعر من العرب ... الله لولا

الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم لم يعترض شرط على قسم

الثاني الذي فهم ابن الحاجب انه يلزم الاكتفاء عن جوابه بجواب المقدم اذا كان المقدم هو الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم بالعكس

قال بعض الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل لقوله في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا الثالث

... اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه لزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفي بلم

[illegible] نحو [illegible] اكرمته [illegible]
[illegible] وهذه تبصرة في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور حكمهما بعد المعرفة المحضة حال وبعد النكرة المحضة صفة وبعد غير المحضة محتمل لهما ولا بد من تعلقهما بالفعل او ما
فيه رائحته

٢٢٠ قوله جواب الشرط لا يصلح الا جملة الاجتكان فيه كلمة كامر فلا يجوز ان يقع والله ان قم زيد لا قومن ولا والله ان لا يقم لا قومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا
في الماضي موضع المستقبل كقوله [illegible] مستقر [illegible] الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الجوابية
بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع
اصنع فيه سكونها اي الجملة الجوابية بشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل
واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاءني زيد ما اكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها
معطوفة على جملة جاءني زيد لا محل لها لانها مستأنفة ومثلها نحو جاءني زيد اكرمته اذا لم يجعل الواو واو الحال الداخلة على اكرمته الحال بتقدير قد فان قدر
الحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل
فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد من التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه
خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم جاء زيد ذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستأنفة انتهى والذي
يقع في الجواب ان اطلاق التابع هنا مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون
الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم زيد بدون عطف يحتمل الاضراب الرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر قوله يقول
المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسألة مستوفى ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما
ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه صفة لكتاب لا غير او بعد المعرفة المحضة فهي حال
عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة
قوله تعالى هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدر حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها
من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى جعلها حالا اما الاول فلان الاشارة
اليه لم يقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حال الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحال الانزال انتهى
ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا ووصفا وخرج بقيد الخبرية نحو
هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل
لها الرفع جملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور وهذه تبصرة في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو
الجار والمجرور والظرف وحكمهما في التعلق حكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل في ذلك وانه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة
التنكير فهو حال نحو رايت الهلال بين السحاب فالجار والمجرور حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة
فهو صفة نحو رايت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع بعد غير المحضة من المعرفة والنكرة
فمحتمل لهما اي الحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار
والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة
كالنكرة المعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا
كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما يشبهه او بما فيه رائحته فمثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول
متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله
في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال
التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه
الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق
الجار والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة
فمن وصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف وما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف
معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرى الجار والمجرور
وفي عبارة اخرى المجرور فما هو المجرور من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في حرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار

كما شاع من قولهم الجار والمجرور متعلق وكذا لو قيل ان الجار نزل منزلة الجزء من المجرور بجعل التعلق للجار حقيقة وللمجرور [illegible]
متعلق الفعل بعد ذلك سواء اتصل المجرور بعامله او نصب على مقتضى الفعل يقتضي نصبه او كان متعديا كما في مررت بزيد بانه في محل نصب
اسم الجار والمجرور موضعا من العامل ما اذا صار محلها معربا فيحكم على محلها بالاعراب واعراب العامل فيحكم على الكلام في ذلك من حيث
من الكلام في قولنا الكرام فيه جاء زيد بانه شبه ما حكي الامام الحديثي في شرح الحاجبية تبيها شكلا ولا فلم يكن شيء من الامور المذكورة
يتعلقان بما هو محض كقوله شعر ولي حموها اخام مثالها تقديره ليسلبا بتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر التي والمرسل اليهم عطف وتأمله
في تسع آيات الى فرعون ونقصه الى منعلقان الى اذهب بعد قوله والى الذين احسنا اي واحسنوا بالوالدين احسانا اي وصينا الانسان بوالديه احسانا
ومنه باء البسملة كما تقدم الثالث هل يتعلقان بالفعل ومن زعم انه لا يدل على الحدث يمنع من ذلك والصحيح انها كلها دالة عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما
بالحرف انه ما تعرفه قيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي
الفارسي ومنهم نحو ان زيدا الاكرام متعلقة بها بل قال لا العامل انما هو النصب بها واما الذين قالوا بالجواز فقال بعضهم في قول كعب ما سعاد غداة
البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول ان البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن حاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ
ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما للنافي فان معنى النفي انتفى في هذا اليوم فالمنفي نفي مطلق وعلى الاول نفي مقيد وقال ابن
قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص والتاديب تعليل الضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب
على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق
بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لكافاته لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون لانه لو علق
جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور
النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان يقال ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك كما في المغني الرابع
يستثنى من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا ايصالا معنى فعل الى الاسم واستثنى ابن هشام
من ذلك لام التقوية وحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق وفي كلامهم على الكافي
ما يؤيد ما قلته فتامله الثاني والثالث لعل في لغة عقيل ولولا في لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه انها جارة للضمير لانهما لم يدخلا لايصال عامل
بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل اخر بل لافادة التكثير والتقليل قال ابن
هشام والجمهور قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فخطا لانه يتعدى بنفسه لاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انها
عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس الجار المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف
جر بل بقيه من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما لا معمول له كما هو صحيح بذلك صرح به التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله تعالى فاذكروه كما هداكم
السادس حروف الاستثناء الثلاثة وهي خلا وعدا وحاشا اذا خفضن قال ابن هشام في المغني لانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي
هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانها خفضت المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهما
افعالا وحروفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على الوجه الذي
يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد للانتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد افصح هو في كتابه المذكور يعني المغني حيث قال في على الاستدراكية
وتعلق هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها لم
الا وهي خبر متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف ان يساويه في جميع احكامه الا ترى ان الا التي هي الحرف بمعناها لا يعمل ومنعد
بعضهم اشهر وزاد الفارسي والاخفش سابعا وهو كاف التشبيه فذهبا الى انها لا تتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلا بانه اذا
قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد
بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع حروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في
قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة
نحو او كصيب من السماء او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد في الدار او عندك وقد يظهر في الضرورة كقوله الى
القرآن مولاك عزوان هون فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وانه قد صار
اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب وحالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع
الاسم الظاهر نحو افي الله شك واستعمل مثلا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست وحذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

افعال

ما ذا كان اسمنا كان الحمد فعلى الفعل المشبه بالحرف في الاول ... الذي قبله ... الله اشرك

٢٢٣ او كان الجار محرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالفعل في ذلك وجب الغاء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات الاول لم يذكر الكوفيون ... ظاهر ... تقدير المتعلق في الخبر نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ... نحو وقال الناصب للمبتدأ ... المرتفع بالخبر اذا كان خبره ... قال الكوفيون ... امر معنوي ... الذي هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في باب القسم والصلة لان ... كما يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فلا ... واما قوله ... حكاية ... الحال من ... الفعل ... الاكثرون فلان الاصل في العمل من مدلول الوصف فلان الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان ... المقدرات في الخبر ... لان ... الضمير ... الظرف ... فعل او وصف ... مفرد ... انه لا ... فلا ... المعنى القسم ... الاشتغال ... المنطوق به نحو يوم الجمعة ... المثل ... يجب المعنى ... نحو ... او مستقر ... الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في ... المضي ... الحال ... ومن جملة الامور المجهولة وهل هذا الاتفاق ... عند جهل المعنى ... الكشاف ... والظرف ... الناقصة ... الظرف في موضع الخبر ... التقديرات الرابع الظرف والمراد به ما يتناول الجار والمجرور ... مستقر ... لغو ... المستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف ... اللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه ...

وهو مما ذكر ... يوم الجمعة ... وجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة ... بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا ... الدماميني في التحفة بعد ذكره ... ولا يخفى انه ... مستقرا لان ناصبه هو استقر ... الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام ... فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة ... مستقر ... اليوم المذكور ... وان لم يكن متعلقه لفظ استقر ... الشمني ... في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار ... ذكرها بعض شيوخه لا ... على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق ... على ما ذهب ابو علي ومن تبعه ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف ... قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر ... لكن المراد ... القرينة ... مستقرا لا لغوا نص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرأ فقال هو يعني ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على ... فيجعل الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لا يقدر ابتداء فيكون الظرف لغوا ... في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال ... وقبل ذلك نحو ... والنحويون ... متعلق الظرف المستقر ... اذا لم ... قرينة الخصوص السادس الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ... المتعلق ... ان يقدر مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ قاله ابن هشام في المغني وقال في موضع اخر يجب تقديره في نحو في الدار زيد مقدما ... الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول واذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف كذلك اوصفة او صلة او خبرا او حالا ... اعتمد على نفي بحرف او فعل او الاستفهام جاز ان يرفع الفاعل ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت برجل في كمه ... الذي في الدار ابوه وعنده ... وزيد في كمه ... او ليس في الدار ... افي الله شك ... احد ... الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجه استضعاف ...

تحذيفها الناسخ في المغني الهمزة حرف لنداء القريب المتوسط وللبعيد والتسوية الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم

الظرف فالظرف والثاني ان الارجح كونهما عاملا واختاره ابن مالك لوجهين ان الاصل عدم التقدير والتأخير والثالث انه يجب كونهما عاملا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قيل ولعل وجهه ما تقرر من ان لا التباس بحذف متعلق الظرف عندهم بفعل فهو كقولك تام زيد فيتعين ان يكون نوى في مثل ذلك ما قلنا الثالث قال في المغني حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف والجار والمجرور لنيابتهما عنه واغنائهما عنه قولان والمذهب الحق انها لا امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله فان دلت جهلك بالامر وسواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اقراره بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المص على مذهب المختار كما نرى وهو مذهب المحققين كما قاله غير واحد الثالث اذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار زيد فمذهب الجمهور وجوب الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرده جواز نحو ان في الدار زيدا ومثله هذا التركيب فلينصب الاسم ولا يصح ان يقول ان في الدار زيدا امثل ذلك على انه مبتدأ في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بان الفاعل وجد العامل الاقوى اجاب وعوان وقال ابن جني للجمهور ان يقولوا لم نجد عاملين اعمل وقطعا التنزيل بجوازان تعمل ايهما شئنا انتهى بتنقيح الخامس في المفرد وهي منها حروف ومنها اسماء وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا والمص لم يستوف جميعها بل اقتصر منها على ما يكثر دوره ولهذا قال لحاجة اليها وجملة ما اورد اربع وعشرون كلمة احديها الهمزة وهي اسم محدث للالف المتحرك واسم الالف اسم الساكن ولا الالف مشترك بينهما وبين الالف قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف تختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف للمتحرك والساكن اعم لكنه خص عرفا هل هذه بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك فما وقع في كلام بعضهم من اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع من كلام اخرين من انه مجاز مبني على العرف وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوع لنداء القريب كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرائن الموجودة قوله في هذه القصيدة تجاوزت احراسا اليها ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلي ... مع هذه المرأة تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل الغبيط بالعين المعجمة الرحل ... هودج المرأة والجنى ما يجنى ان يقتطف من الثمرة عبر بها عن اللذة التي نالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمعلل ترشيح جنى الثمرة مرة بعد اخرى والمتوسط اي ويرد لنداء المتوسط وهذا لم يقل به احد وانما هو عندهم لنداء القريب فقط نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب يا والمصحح بين القولين بجعلها للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق لاجماعهم قال والواو في ذلك من وجهين دعواه ان الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب الثاني كون القريب لم يوضع لندائه غير يا وقول المص ايضا خرق للاجماع لكنه من حيث الحد قال التلميذ والعدد بحرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر يحرم اتباعه ... وقع فيه لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض العلماء الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا الاشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رأيت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده ان لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه لا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها انتهى ملخصا في الاقتراح بعد كلام ابن جني في خصائص وقال فيه اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه محرم ومن ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب تبعا لابن الضائع في حواشي المغني قال في الهمع ما ذكراه مردود فقد وقفت لذلك على اكثر من ثلاثمائة شاهد افردتها بالتأليف وان كون للمضاعف بفتح الراء المهملة مصدر ضاعه يشابهه نحو اقوم واقعد قبل وهمزة المضارعة في الاصل الف فقلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن وحروف المضارعة يجمعها قولك انيت وقد مر ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان يكون للتسوية وهي الداخلة على جملة واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا ماولة بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع على تقدير السابك وهو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فيصير بها معطوفا في اللفظ على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا الى ان نحتسب الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه كذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجيئه فاولنا الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدري ولكن ليس شاذا لاطراده في بابه فكذلك في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا في بابه فان قلت

والاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق نحو أزيد قائم [illegible] ام عمرو [illegible] هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط
انت بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب كانت [illegible] انما بعدها حرف خطاب اتفاقا

٢٢٣

[illegible] الاستعمال [illegible] تنبيها الاول [illegible] الاية المذكورة كونها خارجا
[illegible] الاول [illegible] الثالث [illegible] بان الاستفهام
[illegible] على الاستفهام [illegible] التعظيم [illegible]
[illegible] الاستفهام هنا ليس على حقيقته [illegible] التعظيم [illegible]

[illegible]

فقط نحو هل قام زيد وزيد قائم وسيأتي في الكلام ان شاء الله تعالى وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك
ومتى سفرك وكيف جئت الثانية ان بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتما
وانتم وانتن انما بعدها هو التاء حرف خطاب اتفاقا يفتح في المذكر ويكسر في المؤنث ويوصل بميم في جمع المذكر وبميم والف في المثنى وبنون في جمع الاناث
ويضم التاء في الثلاثة اجراء للميم مجرى الواو لقربها مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم
والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب
بعض الكوفيين والاكثرين في اياك واخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا للتمييز منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها قال الرضي

ان مصدرية ناصبة للمضارع ومخففة من المثقلة ومفسرة وشرطها التوسط بين جملتين وان فيهما معنى القول دون حروفه ولم يكن جار عليها

٤٢٥ فقال ان هذا القول حكاه في الموضحين قال بعض المتقدمين انا امر كيب من الف نوم ونون تقوم وانت مركب من الف اقوم ونون تقوم وتا تقوم
ومنها ابو حيان والعجب من ابن ام كيف يقول الوفاق هنا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب الوافي اذ نصبا او اعرضه
الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب قلت اللباب قبل فيه بكن الا وحق
بالاجماع فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين ومذهبه ان انت بكماله اسم من الاسماء التي
في نحو منه ولكنها اكثر بان نقله جماعة من النقلة ضعيفا لا اجماع من الكل ولا من البصريين ثم بعد قضيته التصرف على ان الاسمية ضمير
المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اختيارهم في انا ان الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف
وصلا في لغة ومذهب البصريين ان الضمير هو ان فقط وصلا ووقفا والالف زائدة لبيان الحركة كهاء السكت لذلك تعاقبها كقولهم
هذا فرعي انه وليست الالف من الضمير وقال الكوفيون كما في انه بدل من الالف وحكى قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون
وصلا وقفا اي انا فعلت والحرفية تردد على اربعة اوجه احدها ان تكون ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء
والثاني ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من الظن ان يكون غالبا بعيا
العلم او الاعلام لعل الامر انها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي فانها التحقيق انسب نحو افلا يرون الا يرجع
اليهم قولا علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا الا تكون فتنة فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا
مربع وهي ثلاثية الوضع وفي اعمالها مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية
وعليه سيبويه والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه جماعة من المغاربة
الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير اسمها محذوفا وجعل الجملة بعدها في موضع
خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة لكونه
في التقدير وقوع الافعال بعدها الا في انفصال انتهى وقد تقدم الاعمال قليل اخر غير هذا في بحث المضمر ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك
الضمير المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره ابن مالك فيه وفي كون
عوده الى حاضر او غائب معلوم كان اولى وله قدر سيبويه في ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة الا اسمية مجردة
عن ما المبتدا نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والخبر كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا نحو ان لا اله الا هو
او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم ايات الله او برب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا امين وخوان يخال امينا او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعا
لم يحتج الى اقترانه بشيء نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعاء فالغالب نحو افلا يرون الا يرجع
اليهم قولا ان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وتجويز
من مع ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سؤل وخرج عليه قراءة ابن لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقران على
اسما منى السلام وان لا تخبرا احدا ورد بما عملت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت كريم وهو مخصص بالضرورة على
الاصح والثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل على مفرد لا تقول مررت بغضنفر ان اسد قاله المصنف وكانهم اتفقوا عليها اما كان
من الجملة ومع هذا غير مخصصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا وشرطها التوسط
بين جملتين وان فيها معنى القول دون حروفه وعدم دخول جار عليها ولو مقدرا نحو قوله تعالى واوحينا اليه ان اصنع الفلك وتوسط الحكم وباشتراط التوسط
بين الجملتين غلط من جعل منها قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها غير جملة وانما هي المخففة من الثقيلة
وباشتراط كون ما قبلها بمعنى القول رد ابو عبيدة الراي على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي مفسرة قال ان
والوحي هنا الالهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ بان الالهام
نبا فيه لو وامر فلم يمتنع تفسيره بان المخففة قال الشمني وفيه نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب بالكلام في القلب والقا معنى في القلب بطريق الفيض
ثم قال الشمني اسناد الخاطر الوارد على الضمير لا القا الملك وانه من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا المراد لا يفهم القول ولا الامر ولم يحل
واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال الحرف فالجر كانت ان مصدرية لانها معمولة لحرف الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حرف الجر
لا يدخل الا على الاسم تنبيها اوله زاد بعضهم اشتراطا ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل
لاجل الضمير لان بعضهم انها لا تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني ان اعبدوا الله قال ابن هشام

وتقع غالبا بعد لما وبين لو والقسم ان بالكسر والتخفيف ترد على اربعة اوجه نحو ان الكافرون الا في غرور

ومخففة من الثقيلة نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف

٢٣٦ ومعوضهم من على هذا الوجه في الضابط ان لا يكون بينهما حرف القول الا القول او لا بعد او اشعرو فقد انتفد ابو حيان هذا بوقوعهما بعد الا بعد التمييز بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب والتفسيرية لا موضع لها الثاني اذ لو كان الفعل الجملة التفسيرية وصالحة مثبت نحو او يخلط البدلان يفعل كان فيها ان تقع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية او مخففة لا نحو اشترط البدل لا يفعل كان فيه الوجهان المذكوران وقع على النهي ويكون ان فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة وعندهم انها الناصبة للفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما بعدها ولا يصح ان يكون للمصدرية الا بما وبان بعيدة انتهى قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اى ذهب ولهذا لو جئت بأي مكان ان اي لوجدت الطبع عنها نابيا انتهى واعترضه الدمياطي بانه لم يجعلها تفسيرا لكتبت في المثال المذكور تفسيرا لكتبت نفسه بل لمفعوله المقدر ولهذا لا يمتنع هنا اي مكان فانهم جعلوا التفسير لمفعول كتبت المكتوب وهو قم نفس ذلك المكتوب قال الرضي وان لا يفسر لا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حذفت الفعل فقد تقدير المفعول المقدر للكتابة قد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى وما اجاب عنه الشيخ بما يطول ذكره والرابع ان يكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى انها اي الثقيلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد معنى غير التاكيد وزعم الزمخشري انه ينجر مع افادة التوكيد معنى اخر قال في قوله ثم ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا فان الاساءة كانت تعقيب المجيء فهو مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول وقال الاستاذ ابو على رد بهم على الشيباني لان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد تكون السببية في قولك جئت ان قطعى اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين وتقع ان الزائدة غالبا بعد لما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف ربط جملة القسم بجملة المقسم عليه الذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع اخر من الكتاب على انها بمنزلة اللام الموطئة وقال ابو حيان الذي اذهب اليه ان فقد غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا ونقابها انا ذا فعل القسم لو كان كذا لكان كذا معناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي فيه وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلا حينئذ للمشددة ثم دل على انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن مالك في شرح العمدة ودون سابقته تبعا لابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر الثالث بعد ان كان كذا جرى به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد ولم يذكر غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان تكرمني وهو شاذ وقاس الكوفيون بقية معنى كونها للفظ زائدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفها كذا قال بعضهم وهذا لا يوجب كون نحو ان ولام الابتداء زائدا واذا لم يكتف الرضي وذا دفع انه لم يفد المعنى الذي وضع له الواضع وكانه لم يفد شيئا بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا ان المعنى الذي تفهمه بمجرى الزوائد من عوارض الاستعمال الثالث ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وتقدم الكلام عليها في حاشية الاصل فلا حاجة لاعادتها الثانية ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعدا الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا كهذه الاية او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا وقل ان ادري اقريب ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكي عنهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المثقلة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون على اهمالها وقد نقل نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يخرج على الاهمال قائم واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل والثالث ان يكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية اهملت غالبا لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما ولا يجوز ان قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على النوعين اجماعا في

فقط جمعت بين ما فا المتأخرة منهما الزائدة ان بالفتح والتشديد حرف تأكيد ... لنا الخبر فيها الكون مشتقا بالكون لكن كان ... نحو بلغني انك منطلق

أي ما الثاني لثاني مانع للقياس عليه قال ابو حيان لم يسمع ولا اعلم له ... كونها اشبها ... كقولهم ... قلت ... سأل ... له
عليك عفوه المعهد ولهذا منه كونه مختارا كما غيرها في كقول بعضهم ان ... لنفسك الا ان ... عليه لا يقاس على ... التوهم اجتماعا
في الثاني وعلى التصحيح في الاول خلافا للأخفش وانما ظهر ... لم يظهر ... لئلا يتوهم كونها نافية لذلك ... الثانية
وهل لام الابتداء او لام اخرى اجابت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف يظهر عند دخول ... فان كانت للفرق ...
وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع لا يصلح النفي كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه ...
ولو كان نافية كان هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف المعاند كما مع نفي خبر الناسخ ... عليه نحو
ان كان ... قول ... ابن ... اهلا بكم صحبتكم يحوي اليتيم ان كان ... وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء
من المعاصرين فتوهم ان ان شرطية واستشكل معناه ... جواب الشرط ... على ان هذه هي المخففة من الثقيلة
شرطية الرابع ان تكون زائدة واكثرها ... بعد ما ... اذا دخلت على جملة فعلية كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه ... رفعت سوطي اليّ ...
قوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ... هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية ... وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء
ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ... الخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية
كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تنأى النوى بغضوبا واشار ... الى هذا الوجه من جوه ان ...
قوله وقد جمعتا ان وما الحرفية فالمتأخرة منهما زائدة فان في نحو قولهما ان أتيت بشيء هو الزائدة وما نافية وما في قوله ...
واما تخافن من قوم ... الزائدة وان شرطية ... الكلام ... الزائدة ... الرابعة ان بالفتح والتشديد
اي بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر واستشكل بعضهم افادتها التوكيد ...
المنسبك منها لم يقيد توكيدا قال ابن ... واليس هذا الاستشكال بشيء قال ابن هشام والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري
ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية ...
انتهى قال ... وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر
في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه ...
كونها فرع المكسورة هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان ...
هنا ... وتؤول اي تسبك لو تفسر مع معموليها وهو الاسم والخبر اذ الاصح انها موصول حرفي ... بمصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقا
وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان
في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون
تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قاله ابن هشام وغيره وعقده الرضي بقولك بلغني ان زيدا ... او التبعية او الحرفية
اخو الاسم ... بعدها الياء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا التأويل اذا كان ما اولها ... كان مثبتا ...
علم بدلالة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لا تنطلق بلغني عدم كونه ... وعلى ... وزعم السهيلي ان الذي
يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا
الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا ان الليث الاسد هذا لا يشعر بالمصدر انتهى ... من هذا ... بالكون
لا تخرج بذلك عن المصدر ... تقديره بالاسد كما قاله الرضي فيفيد معنى المصدر الخامسة ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون
ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تأكيد افادتها التأكيد بدليل تلقي القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في ... الثانية فيما يتعلق الاسم
وتنصبهما اي تنصب الاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين
خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفراء بليت والجمهور على انكارها ...
شواهد ... وقد تخطب بضمير شان محذوف مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
الاصل انه اي الشأن والجملة خبره وخرجه الكسائي على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش ... لان الكلام ايجاب المجرور معرفة على الاصح
وهم يجيزون في النفي فيشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه صرح جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل
فلا يجوز في سعة الكلام ان زيدا قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف ... وقد يجيء الشعر ... وانما قال ...
الموضع موضع حذف لان من ... دليل عليه ... الاختصار اذ المقصود من الكلام ... التعظيم والتفخيم ... فات المقصود ...

[illegible]

الاكثر ... في التضمين ... [illegible]

بل المراد به التقرير ... قال ابن الدماميني ... [illegible] ... وقوع ذلك في الشعر

ما يكون ... [illegible] ... لا يكون الا ... [illegible]

في سائر ... [illegible] ... ان يكون ... جواب ... [illegible] ... قال الامام

[illegible] ... سيبويه ... الجمهور ... وقوعها في الكلام ... [illegible]

... التاويل ... [illegible] ... ابن هشام والشواهد العربية ... [illegible]

... [illegible] ... المبرد والاخفش ... ذلك

قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرأ بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع المبرد

والاخفش ... [illegible] ... اي لام الابتداء في خبر المبتدا

دخلت هنا لان قوله ... مبتدا ... لساحران خبره وانما امتنع لام الابتداء في خبر المبتدا ... دخلت هنا لان قوله هذان لساحران

خبره وانما امتنع لام الابتداء في الخبر لان لها الصدر ... في الخبر ... [illegible] ... عن هذا بانها لام

زائدة ... الابتداء ... داخلة على مبتدا محذوف اي لهما ساحران ... بعد ان هذه ... المؤكدة لفظا كما قال

... [illegible] ... قال ابن هشام ... زيادة اللام في الخبر ... [illegible]

... الجمع بين لام التوكيد ... المبتدا ... [illegible] ... المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابا ... [illegible]

ان يكون جوابا القول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من افترى ولا يكون جوابا القول ... [illegible]

الرد حكاه بعضهم ... الفارسي قال الدماميني ... [illegible]

... [illegible] ... البغوي كما حكاه ... [illegible] ... صاحب الكشاف ... [illegible]

... [illegible] ... قالوا ان هذان لساحران ... هذا الكلام ... [illegible] ... الناس ... [illegible]

... هذه القراءة ... [illegible] ... باب اسماء الاشارة واستوفينا الكلام عليها هنا ... [illegible]

لا تقع ... الا ... عند الجمهور ... ابن مالك ... الاستقبال ... [illegible]

... [illegible] ... قال ابن هشام ... [illegible]

... [illegible] ... حرف التنفيس ... [illegible]

... [illegible] ... حرف التنفيس ... [illegible]

... [illegible] ... الى الجملة لفظا او ...

بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة ... [illegible] ... اسم زمان ... صالح للاستغناء عنه بنحو

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ... [illegible] ... للاستغناء ... [illegible]

للاستغناء عنه بنحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمني ... [illegible] ... عليك ... للاستغناء عنهما ... [illegible]

عليك اذ اكرمتني ... [illegible] ... في مثل هذا التركيب ... ابن مالك ... التاكيد ... الاعم الى الاخص

... [illegible] ... الى الجملة ... اذ جاء ... [illegible] ... الى الجمع والاول ...

من ذلك ... [illegible] ... مفسرا له ... [illegible] ... بين الاعم والاخص ... [illegible] ... حينا

... [illegible] ... الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها ... على ذلك وذهب جماعة الى انها قد تكون

مفعولا به ... المذكورة بعد فعل الامر ... القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم ... [illegible] ... واذ قال ربك للملائكة

واذ فرقنا بكم البحر ... بدلا من المفعول به نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور ... الاول على انه ظرف

لمفعول محذوف نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف الى المفعول محذوف اي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا ... المفعول

بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه

يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قال

ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدا ولا نعلم بذلك قائلا وترد اذ للمفاجاة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله استقدر

[illegible]

وهل هي حينئذ ظرف او حرف؟ واذا ظرف للمستقبل مضاف الى شرطها منتصب بجوابها

اقبل عمرو اذ جاء زيد بينها المسألة زائدة سا... كقوله وكنت كفي الغصن بينا تطيله ويجب ان يعرى عنه الاخفش وابن كيسان وقوع اذ بعدها
فاستضعف بينا وبينما وجعله الجرمي من الاوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها وكلاهما
عربي قال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما حرفي في الترجمة وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما
والكثرة لا تدل على ان الكثير غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في الشقشقية بينا هو يستقيلها
في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته انتهى تنبيه اصل بينا وبينما بين وانصله ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان عمرو بينا اي فارقه
فلما وضع جلست بينكما اي مكان فراقكما وفعلته بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف للفصل واقيم المضاف اليه
مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان وهو اذ ذاك لازم الاضافة الى المفرد فلما قصدت اضافتها الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان
الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت
الف لتدل على امتناع المضاف اليه لانه كانه موقوف عليه والالف تدل على انه بالوقف كما في انا والظنونا وقبح الا يكونا الا للزمان لما تقرر
من انه لا يضاف الى الجملة من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه فلما
ازمنة الجمل دون الامكنة وغيرها لتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فاذا قلت بينا نحن قعود ثم اقبل عمرو فالتقدير بين اوقات قعود
نحن اقبل عمرو هكذا قرره الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني ولعله ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها وفي
حذف مضاف وانها في موضع جر ومقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وذهب قوم الى ان ما والالف كافتان والجملة بعدهما
لا موضع لها من الاعراب والاول هو التحقيق وليس بينا محذوفة من بينما والالفها الثانية خلافا لزاعم ذلك وهل هي حينئذ اي حين
اذ وقعت للمفاجأة بعد بينا وبينما ظرف مكان او زمان او حرف يدل على المفاجأة في خبره او مؤكد اي زائد فيه خلاف فاذا قلت بينا او بينما انا قائم
اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادته ان يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو الاصح وعلى القول
بانها حرف مفاجأة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية قال ابن جني عاملها الفعل
الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين انها مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في
بينا لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل
ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير في المثال بين اوقات قيامي
اقبال عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه باقبل عمرو وقيل مبتدأ واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين اقبل عمرو تنبيه ترد اذ للتعليل كقوله تعالى
ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة
او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد بها الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان
والجمهور على الثاني التاسعة اذا ترد ظرفا للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالبا مضافة الى شرطها وهو الجملة التي بعدها وتنتصب بجوابها عند
الاكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة من المحققين حملا لها على سائر ادوات الشرط وردا بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجيب بانها عنده غير
مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل قال الدماميني ويلزم عليه ان يكون اذا ظرفا مبهما لا اختصاص له فخالف
من الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تبيين المضاف في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا
نعانا طالعة الشمس قلت رد الرضي بانه انما يحصل التخصيص في المثال لما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان مجرد
ذكر الفعل بعد كلمة كافيا في تخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا انتهى اقول الاكثرين يعارض بحلها
امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين ربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الشرط لما كان معمولا للاداة لكونه
مضافا اليه والاداة معمولا للجواب لزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فيلزم دخول جملة الشرط في جملة
الجواب والجواب الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني ومنها انه يلزم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا
ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد
في اليوم قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا وقيل في نحو اذا جئتني
اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكون جزاء المجيء اليك امس ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله واجيب بانهم انما يقولون ان العامل فيها جوابها
اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب قال الرضي الاولى ان نفصل ونقول ان تضمن

اذا السماء انشقت فعلى اضمار الفعل وان احد من المشركين استجارك والمفاجأة تختص بالاسمية وتخالف فيها كاختها

٢٣٥ امعنى الشرط فهي حكم اخوانه في ذلك ونحو فلما تبين لهم الشمس فهل يحطيهات حتى خروج الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي
وان لم يكن جوابه حقيقة بعدها لانها الذي فعل الشرط انه ونحو النظر وتختص اذا بالجملة الفعلية على الاصح سواء كان بعدها فعل
فعل يدل عليه بانها او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي قال ابن هشام
الا ان الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو
قوله تعالى اذا السماء انشقت مما استند عليه الاخفش والكوفيون من جواز دخولها على الجملة الاسمية فقيل مشكل او بل قوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان استجارك احد لا ان السماء مبتدأ والفعل بعده خبر وكان نحو
هذا القياس نظر لان شرط القياس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد
في الآيتين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون انه مبتدأ لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قال الفرزدق عنده
بين ذوات فعل الاختصاص بالجمل الفعلية قال في التصريح فتامل واما قول الشاعر اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فقط
اضمار كان دنياعلم مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل باستقر محذوفا او باهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل
في حنظلية ويروى الرفع بحذف المفسر جميعا وسهل ان الظرف على المفسر فكانه لم يحذف تنبيها الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن
كاموقتية فقصا المصدر وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش وتبعه ابن مالك انها وقعت مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وقال ابن جني
في اذا وقعت الواقعة لانه فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ واذا الثانية خبر والمنصوب حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة رافعة
لاخرين هو وقت رج الارض شعبان ما الشاعر على ذلك وقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قوله لعائشة اني لاعلم اذا كنت على غضبى
والجمهور على ان حتى في ذلك الآية حرف ابتداء داخلة على الجملة باسرها ولا عمل لها وان اذا وقعت الواقعة اذا الثانية بدل من الاولى والاولى
ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول علم اي شانك ونحو
ولا تخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان يجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى لان الليل مقارن للغشيان
ان يجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد نزلت بعد الاتيان واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم ويجوز ان يكون سقيت بمعنى
اسقي ويكون قبل جواب اي اذا غربت النجوم استقبلا الثاني تختص اذا بما يتيقن وجوده نحو اذا احمر البسر فجيء نحو انيك اذا دعوتك
ان فانها يكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولا يدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن
لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون ولكون اذا خاصا للمتيقن والمظنون خالفت ادوات الشرط فلم يجزم بها الا في الضرورة وقد
تخرج عن معنى الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا في الآيتين ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت
شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمار الفاء مردود بانها لا تحذف الا في الضرورة او نادر من الكلام
وقول الآخر الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف وقول الآخر جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة
ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني
فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت والثاني لا يقبله
الرابع قد تستعمل اذا مع جملتها للاستمرار الزمان في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يستعمل الفعل المضارع لذلك نحو واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا اي ان هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثله كثير
وترد اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية على الاصح كما هو الفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل ولا تحتاج الى الجواب لعدم
تضمنها الشرط ولا يقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة
فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى فالطم كما في
ايضاح والخلاف فيها كاختها يعني اذ في كونها حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف وقال
ابن مالك قال ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى وفي شرحه انه انما يعمل
مفسرا بعدها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا عامل سواه فلا تكون ظرفا معمولا لكن اسما الا ان الاسم يستلزم المعمول وانتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي الى انها ظرف زمان وذهب المبرد
وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ابقاها على ما تستعمله وذهب الزمخشري الى ان عاملها
——

مقالة مشتق من لفظ القلب [illegible] في قولهم ثم اذا [illegible] من الاضداد [illegible] قال ابن هشام [illegible]
هذا الخبر واما [illegible] في نحو [illegible] فان [illegible] في الحال [illegible]
[illegible] مذهب [illegible] ابي الفتح [illegible] الى سيبويه [illegible] اذا الاسد
الاول [illegible] كونها خبرا لان [illegible] لا يجوز [illegible] الا ان [illegible] الاسد
ويتبع على [illegible] الاسد فان [illegible] خبرها عند غير الاخفش والكوفيين [illegible]
[illegible] على الخبرية واذا نصب والنصب [illegible] الحال او القائم [illegible]
كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه على الكسائي [illegible] في مجلس [illegible] جمعهما يحيى بن خالد البرمكي في مناظرتهما
بالزنبورية وهي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على البرامكة
[illegible] يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما [illegible] الكسائي [illegible]
[illegible] مسالة [illegible] فيها [illegible] ثم مسالة ثانية [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] مذهب [illegible] سيبويه [illegible] البصرة [illegible]
[illegible] هذا الرجل [illegible] ولكن [illegible] مسالة اخرى [illegible]
وهي [illegible] سيبويه [illegible] الكسائي [illegible]
[illegible] فقال سيبويه [illegible] الكسائي [illegible]
فقال سيبويه [illegible] هذه المسالة الزنبورية فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب [illegible] فاذا عبد الله
القائم والقائم [illegible] ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما
فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك [illegible] منهم اهل البلدين [illegible] فقال يحيى [illegible]
[illegible] الكسائي واستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير [illegible] من بلده [illegible]
له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس [illegible] كانت سبب علته التي مات فيها [illegible] على ذلك [illegible] الكسائي
[illegible] النصب [illegible] سيبويه قال يحيى [illegible] هذه حكاية عجيبة [illegible]
بن محمد بن [illegible] المغرب [illegible] المنصور [illegible] ابا عبد الله محمد [illegible] الامير [illegible] زكريا يحيى بن عبد
الواحد [illegible] من علم النحو [illegible] على جميع ابواب [illegible] نحو مائتين وعشرين بيتا [illegible] هذه الواقعة
اللطيفة واول القصيدة هذا [illegible] في سبل [illegible] ثم الصلوة على الهادي [illegible]
[illegible] ثم الدعا للامير المؤمنين [illegible] عبد الاله [illegible] خليفة [illegible] شمس الضحى [illegible]
[illegible] بالمعنى [illegible] كانه كوكب [illegible] اذا طربت [illegible]
[illegible] يا ايها الملك المنصور [illegible] شب الزمان [illegible] في مكارمكم [illegible]
ان الليالي والايام [illegible] بالسعد [illegible] اورد [illegible] وكلت [illegible]
[illegible] من جود كفك [illegible] ثم على [illegible] الصلوة على [illegible]
[illegible] فاسمع [illegible] اجل [illegible]
فاسمع القول في طرق الكلام [illegible] علم اللسان [illegible] النحو علم باحكام الكلم [illegible] اللفظ والكلم والكلام
في حقيقته [illegible] ان الكلام هو القول الذي حصلت به الافادة [illegible] ومنها في باب [illegible] الاثنين [illegible]
منه [illegible] كما تقول سقاك الله صوب حيا [illegible] وعن المتعدي الى الثلاثة [illegible]
[illegible] في باب ظن [illegible] من باب كان واخواتها تقول [illegible]
[illegible] من باب الاستثنا والقول في باب الاستثنا [illegible] لا سيما [illegible]
ولا سيما من نواصب الفعل [illegible] من باب اذا [illegible] والعرب
[illegible] الاخبار بعد اذا اذا [illegible] بالحال بعد اذا [illegible]
[illegible] وجه الحقيقة [illegible] على الافهام مسالة [illegible] سيبويه [illegible] العقرب العوجاء [illegible]

معنًا ء
الدعاء
حسبها

من أن يزيد بن منصور وفي الجواب عليها أهل الكوفة لرجل الكوفي بالغا ما اختصا فضحك ابن يحيى البرمكي في ما قال فيها الأشرف [illegible]
على [illegible] مكروه [illegible] لم يكن ذلك [illegible] من أهل الأزهر [illegible]
[illegible] من أهل [illegible] الكذب [illegible] بالقتل [illegible] الكلم [illegible]
[illegible] عمرو بن عثمان [illegible]
فكأنهم تلقيه مستقل [illegible] فما التقى [illegible] ولا المتناسب أهل التقى [illegible] ما صيغت بقية الأنفاس كأنسه
في كل فضل كأن قد كذا وكلما [illegible] بقية الأنفاس [illegible] في كل طرس كدمع سح وانبجسا ولم يخلو [illegible]
ولا التذا فرح الدنيا [illegible] والتقى العلم [illegible] وابرح الناس [illegible] ولدت [illegible] البيت
في الحال تبدلت وضعوا أما بعد إذا على الخبر وفي آخر البيت التحقيق توكيدا في أوله وفي بعض [illegible] وضعوا أما بعد إذا على الخبر
وقوله [illegible] في آخر البيت التخفيف توكيد الثاني في أوله التشديد وفي بعض النسخ [illegible] وضعوا [illegible] بعدها [illegible] والمعنى [illegible]
ما بعد [illegible] كثيرا ما يكون ربما الأولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة للتوكيد [illegible] آخر البيت الثالث من أبيات [illegible]
المسألة [illegible] كناية عن الإشكال والخفاء [illegible] في آخر البيت الرابع [illegible] جمع [illegible] هو الفراء واسمه يحيى بن زياد
هو الكسائي واسمه علي وأبو بشر سيبويه واسمه عمرو [illegible] ضمير [illegible] للفاعل [illegible] المفعول [illegible] على الأول
سيبويه والكسائي والأخوان هرون [illegible] أمير المؤمنين [illegible] حكم الأول اسم والثاني فعل وبالعكس [illegible] الأول
والفراء والثالث زياد بن [illegible] في قتله الحسين [illegible] واسم [illegible]
[illegible] سؤال الكسائي [illegible] فإذا هو هي [illegible] وجه الكلام مثل فإذا هو إياها [illegible]
إياها [illegible] خارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم به
بعض العرب حكى الرضي أن الكسائي قال لا يجوز إلا إياها وكذلك حكى الأندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكينا أولا من أنه أجاز الوجهين
فإن الكسائي لو أنكر الرفع لكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال بما ورد في القرآن من الرفع وهو شائع [illegible] بنقل ذلك [illegible] على أن الكسائي
لجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر في توجيه النصب وجوه أحدها أن إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له أن ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف
يخبر به عن الاسم بعده قال أبو بكر بن الخياط وهو خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال ولأنها تحتاج على زعمه
إلى فاعل ومفعول الثاني أن الأصل فإذا هو موجود إياها ثم حذف الخبر [illegible] الكلام [illegible] هذا [illegible] السيد الشريف
أي [illegible] السيد الشريف [illegible] الشريف [illegible] كان ونحوه فإذا أعملت النصب في إياها على هذا التخريج [illegible]
عليه [illegible] عن [illegible] الثالث أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك [illegible] ابن هشام ويشهد له قراءة الحسن البصري
إياك يعبد بالياء [illegible] من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولهم فإذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت
مقطوع [illegible] زيادة [illegible] فإذا [illegible] عبد الله [illegible] الطرف
[illegible] لأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل الرابع أنه على إسقاط الخافض [illegible]
فإذا هو كهي أي فإذا الزنبور كالعقرب والكوفيون يجوزون دخول الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك [illegible] كاف التشبيه انتصب
الضمير على نزع الخافض [illegible] الخامس [illegible] مفعول به والأصل فإذا هو يساويها ويشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير [illegible]
التوجيه [illegible] ونظيره قراءة علي لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أي نوجد أو نرى عصبة السادس أنه مفعول مطلق والأصل فإذا
هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد إلا شرب الإبل أي إلا يشرب شرب الإبل ثم حذف المضاف من لسعتها وأقيم المضاف إليه مقامه
فانفصل [illegible] عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الأعلم وقال هو أشبه ما وجه به النصب السابع
أن إياها كناية عن الجملة والتقدير فإذا هو لسعته كلسعتها فكنى عن الجملة بقوله إياها وانتصاب إياها على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة
نكرة وإذا كانت كناية عن النكرة صارت في حكم النكرة كما صار الهاء في قوله ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين
وضعفه الثامن أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والأصل فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير فانتصب في اللفظ على
الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها على إضمار مثل قاله ابن الحاجب في أماليه قال ابن هشام وهو وجه غريب أعني انتصاب الضمير على
الحال وهو مبني على إجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل وأما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن قال بالجواز [illegible]
المضاف إلى المعرفة كله مثل [illegible] تخلفها المعرفة في التنكير فيقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال التاسع أنه [illegible]

أم حرف العطف متصلة ومنقطعة فالمتصلة المرتبطة ما بعدها بما قبلها وتقع بعد همزة التسوية والاستفهام

ان الفجائية الفاء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتأكيد لان أم الفجائية فيها معنى الاتباع لذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وابنه ابو حيان بوجوه ثم وفقتها فقوله تم تم انا التي ... وقال الزجاج هي للسببية المحضة كفاء الجواب (ام) استدام تردد على وجهين احدهما ان يكون العاطف منقسما الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها بما قبلها بحيث لا يستغني باحدهما عن الآخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا او نسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احد من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا ما الامر كما بين التابع والمتبوع اطلق عليها القيا متصلة باعتبار اتصال المتصلين فسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون باعتبار هذا المعنى تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيرجح الوجه الاول لشموله النوعين وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام وتقع بعد همزة التسوية وعلامتها صحة حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أأستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وبعد همزة الاستفهام نحو أزيد عندك ام عمرو واذا في الدار ام في السوق والمراد همزة يطلب بها وما بعدها على سبيل التساوي لا معهما والفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية والواقعة بعد همزة الاستفهام من اربعة وجوه الاول ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر والثاني ان الواقعة بعد همزة الاستفهام ليست كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته ويطلب بها التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل أزيد عندك ام عمرو فلا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين بل التصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين ليستا في معنى المفردين ويكونان فعليتين كقوله وقمت الطيف من الحاقا رقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف تفسيره سرت اهي سرت ام عادني حلم اي فعل بهما واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومختلفتين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح انتم من كونه فاعلا كانه قيل اتخلقونه تنبيها الاول صرح ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يلي احد الامرين المطلوب تعيين احدهما وبلي الهمزة المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد ام قاعد وان شئت أقائم ام قاعد زيد في كتاب سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك أزيد عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسأل عن اللقاء وانما تسأل عن احد الاسمين في هذه الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين وجعلت الاسم الآخر عديلا للاول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما ترى ونص على ذلك ابن عصفور في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره وذكر ذلك الرضي ايضا فقال الاولى في المتصلة مفردا كان او لا ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اي والمفرد ان ما بعدهما بتأويل المضاف اليه فيجوز نحو أزيد عندك ام عمرو ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين ويجوز المخالفة بينهما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام الدار والقيت زيدا ام عمرا جائزا حسنا كما قال سيبويه لكن الاول احسن الثاني قال الرضي يجوز ان تأتي بعد سواء ونحوها باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ومنع ذلك الفارسي قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك بل يقال لاحد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين فصاعدا فان فصلوا ومثالها ضمنه التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولعت الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني انذرتهم او لم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي ورد على الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي قمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت لتجردها عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزم ذلك في او دون ام لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ويكون سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت ان قعدت وبجملة الاسمية المقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء مسامحة اذ هي موضوعة لعطف احد الشيئين او الاشياء ...

٢٣ [illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] همزة الاستفهام [illegible] يكون الجواب [illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible] الحسن او الحسين [illegible]

وهذا الكيت ابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية

وانما جعل [illegible] ابن الحنفية [illegible] ثالث [illegible] والمعطوف بها كقوله تعالى ايها [illegible]

[illegible] قال ابن هشام [illegible] البيت [illegible] وقولك هل [illegible]

[illegible] المعطوف عليه ام كقوله تعالى ام [illegible] الليل [illegible] الكافر [illegible]

[illegible] ثم [illegible] الماضي وهذا [illegible]

[illegible] والمنقطعة [illegible] العاطف [illegible] الجواب [illegible]

[illegible] والمنقطعة هي التي [illegible]

بل كل منهما مستقل بفائدة لانها [illegible] منقطعة [illegible] منفصلة [illegible]

نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه وسبقها بالهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم ارجل يمشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار

النفي والمتصلة لا تقع بعده وسبقها باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب

كبل نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل ولا يفارقها [illegible] والاكثر [illegible] معه [illegible] استفهاما [illegible] كقولهم انها

لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رأيت اشباحا من بعد فقلت انها الابل على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك فقلت ام شاء

بقصد الاضراب واستئناف سؤال عن الشاء واستفهامها ما انكار نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات ولو قدرت للاضراب المحض لزم

المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة فيكون للاضراب [illegible] وقد نقل ابن الشجري عن جميع

البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على

الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم [illegible]

انما اجاب عن ذلك [illegible] من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة ورده بعض الائمة

فقال انه لا سلف له في ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين [illegible] كلام [illegible] بل المنقطعة عاطفة

ايضا وهو قول ابن جني وبه جزم ابن هشام في المغني والجمهور على انها حرف ابتداء [illegible] محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى

اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري ويجوز في ام ان تكون معادلة بمعنى اي الامرين كائن على سبيل

التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج عليه قوله افلا تبصرون ام انا خير قال التقدير

افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم

والثاني ان تكون حرف تعريف كال في لغة حمير بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن

وهو ابن سبأ بن يشجب بن يعرب واسم سبأ عبد شمس وسبأ لقب وهو يجمع قبائل اليمن عامة والظاهر ان المراد بحمير هنا الجميع على سبيل التغليب

فان هذه اللغة عن طي وهو قبيلة اخرى من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير [illegible] وهذه اللغة [illegible]

[illegible] قال ابن مالك لما كانت اللام [illegible] في اربعة عشر حرفا [illegible] المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن [illegible]

[illegible] الميم لا تدغم الا في ميم [illegible] وانشد [illegible] على هذه اللغة [illegible]

ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب قال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب

بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم

لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث [illegible] انتهى قلت واقمت في اليمن اربعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسماء

التي تدغم في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسماء فيقول ام رجل كما يقول ام غلام [illegible] الاول [illegible]

أمّا بالفتح والتشديد حرف تفصيل لما أبهم وفيها معنى الشرط ولذا لزمت الفاء في جوابها وعوّض بينها وبين الفاء جزء مما في حيّزها أو غيرها

٣٥

ويقال أمّا في أيما أبدلوا من الميم المشددة الثانية ياء استثقالا للتضعيف كقوله عمر بن أبي ربيعة رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيخصر وأما بالعشي فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا لأنه على ما يوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثلها عليها قال تعالى فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الآخر فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وهذا في المعنى وأما الذين كفروا به فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وهذا في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والإيمان بهما واجب فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وفيها أي في معنى أما [illegible] للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز أن يكون الفاء للعطف لدخولها على الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدأه ولا زائدة إذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لأنها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا مثله والتعليل بكون أما في معنى الشرط ليس بجيد لأن معنى قولهم أما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق وجوابه مهما يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء إذ لا يجيء لأداة الشرط والفاء الأخرى بعد أما سواء كان ما دخلت عليه صالحا لأن يكون جوابا أو لا ثم قال مهما يكن من شيء [illegible] أما ويجب ذكر الفاء إلا على أن لزوم الفاء ليس لأجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم أصله فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور [illegible] وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب أما لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول وأن ما بينهما اعتراض وكذا قال في الآية الجاثية وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي [illegible]

القول وتأخرت الفاء عن الهمزة تنبيها لما ذكر المصنف في التوكيد لا يما قال [illegible] فإنه قال فائدة أما في الكلام أن يعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك [illegible] منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب [illegible] ولذا في معنى الشرط انتهى أما كونها في معنى الشرط وأما دعامة للتوكيد فإنه [illegible] مهما يكن من شيء [illegible] يقع هذا أو ذاك [illegible] [illegible] قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسيره أما بمهما [illegible] [illegible] [illegible]

أو نحوه كالزمه واحلف متعلق الظرف إذا وقع [illegible] على أي المعنى [illegible]

ومما أن الفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف لزوما جزء مما في حيزها أي جزاء [illegible] بقوله جزء خلافا أنه لا يعوض أكثر من واحد لا ارتفاع لا يتكرر [illegible] وفيما أي في الجزء المذكور [illegible] الراجع بعد الفاء وهو أما مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق وفيما سمع [illegible] لما وقع بعد الفاء [illegible] فأما نحو أما زيد فأنا ضارب ولم يكن نحو أما يوم الجمعة فزيد منطلق [illegible] غيره بعضهم لسيبويه [illegible] وقول المبرد وابن درستويه والفراء [illegible] [illegible] عن هذا القول لا في قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج [illegible] [illegible] المرا لأن ما وقع عوضا بين أما والفاء على هذا القول جزء مما في حيز الجزاء لا مما في حيز أما [illegible]

إنه معمول الفعل المحذوف مطلقا أي سواء كان ما بعد [illegible] ما يمنع التقديم ولم يكن [illegible] —

هذا تقارير اما التفصيل كالواقعة في اوايل الكتب

٢٣٦ لكونه مما يمنع التقديم او لا ما اذا قلنا اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما
يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فحينئذ لو كان ذلك لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر بالنصب على المفعول ولم يجز في الثاني نصب يعقبه الجمعة لو
بالنصب المفعول ولم يجز فيه ذلك ولما سمع من قول بعضهم اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب في الموضعين فقال
سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كانت غير معينين لكونه في موضع الحال كما
في الجماء الغفير واما اذا اريد بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اب
وما وقع لابن هشام في المغني من قوله وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان تقدمه مما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير
مهما ذكرت فليس بشيء لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة نص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها
عند التحقيق على خلاف ما ادعاه وقد استشكل الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفا الا انه بمعنى
مبنيا على ... ذلك كما في الكتاب اما قريشا فانا افضلها اي اغلبهم في الفضل القول الثالث انه ان لم يكن ما بعد الفا مما يمنع التقديم
التقديم فهو خبره ثم في جزء انها نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو المعمول للفعل المحذوف لا ان لا
يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد بان الفا للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فالباب كله
من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا لكونها غير
من المواضع التي لما لسيبويه ان ما جاز عمله فيما قبل حذف اما والفاصل فيما قبل والا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفا في قوله تعالى واما اليتيم
فلا تقهر فقلت اليتيم فلا تقهر لكان جائز الجملة نحو اما زيدا فاكرم صار زيدا اذ لو حذفت اما والفاء وقلت زيدا اكرم صار فلم يجز لانه لا يجوز
تقديم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما زيدا فاني ضارب ... عشرين ان التمييز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول
وهو ان الواقع بين اما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها
احد الانواع المتعددة وذكر اجنبيا مما يتعلق بمن الجملة الواقعة بعد الفا والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان
قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء الا ان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفا لكنهم قالوا الابتدا وايضا فانه من اول الامر ان تفصيله باعتبار
الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت وقولك
يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكره في الاول ليدل على انه حكم عليه لما كان يحكم
بوقوع الضرب فيه كلم ان التضمين علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر فلما كان كذلك
ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه معمول
الفعل المحذوف مطلقا وشرط ان لا يكون هناك مانع وبين وجه ما قيل ان لا مانع ثمة في تصحيح التقديم لما يمنع تقديمه حاصل التنبيه
على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفا تنبيه قد يقع بعد اما جملة شرطية فعلها جواب
مقرون بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف هذا الجواب اي الا ذا لمن هو فقال ابو حيان والصحيح انه جواب اما
واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعدها ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب
كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل
على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو
ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما وان معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين
فروح ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما ان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان والفعل الذي بعدها على الفا
فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاءان فاغني احداهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك
هي باطلة وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفا تكون جوابا لشيئين وتاول كلامه بانها لما كانت لاحدهما واغنت عن
الثاني صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي فمرة قال يفصل بين اما والفا الا بمفرد والجواب المذكور لان وجواب اما محذوف
وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة اذا لم يستقل صار بمنزلة مفرد قال
وهذا هو الصحيح فاذا في المسألة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه وقد تفارق اما التفصيل فتاتي مجردة
عنه فتكون للاستيناف وهذا غير الغالب الذي فهم من قولنا انها حرف تفصيل غالبا كاما الواقعة في اوايل الكتب والخطب وهي المقصود بيانها بين
انها بعده مقطوعا عن الاضافة فالنا نحو اما بعد كذا واختلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا وعليه السلام وقيل يعرب بن قحطان —

اِمّا بالكسر والتشديد حرف عطف على المشهور وترد للتفصيل نحو إمّا شاكرا وإمّا كفورا وللإبهام والشك والتخيير والإباحة

ومثل في مغني اللبيب بقول بقوله ابن ساعدة وهو المشهور وهو القائل يعلم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها قال الرضي وقد
الترم بعضهم لزوم التفصيل في اما وجواز السكوت على قولك اما زيد قائم يبعد نحو لزوم التفصيل في حواشي التسهيل لابن هشام
والقيام اما زيد فقائم لا يقال الا او قع ترتيب في تفصيل شيئا ما او احدهما الى ذلك مبني على هذا التفصيل اي ولما غير ما به
كان وهذا مقتضى ظاهر الذي اصله ابن مالك وغيره انها للتفصيل بمعنى الذي هو غيره لا لزم التكرار انتهى والحق ما ذهب اليه المصنف عليه
جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه ولا يضر انتفاء تكرارها مع اما الواقعة في اوائل الكتب تنبيه قال في المحكي اما الكثرة
الاستعمال نحو قوله تعالى وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل نحو او بذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد
الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او مفسرا له فلا يجوز في نحو اضربه بتقدير اما او اما فولك زيد فوجد ما الغار انتهى واتما جاز تقديرا
اما بالقيد المذكور لان الامر لا يلزم الفعل لفظا هو والنهي كالامر لا التزام الفعل فيما حل عليها ما الزام الفعل وتركه المعمول وذلك بان يتقدم
اما قبل المنصوب وتدخل الفاء عليها على الامر والنهي فان قبل اما ملزوم لما بعدها قال الرضي انتهى اما بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة
وتشديد الميم وفتح همزتها لغة تميم وقيس واسد وانشد ساحل شعر على حاله اما عليها واما لها بالفتح وقد تبدل ميمها الاولى
ياء مع كسر الهمزة كقوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار ومع فتحها كقول الاخر تلقحها اما شمال عرية وايما صبا جنح العشاء
هبوب رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنها وان جزعا
وان اجمال صبر اي فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب ولا دليل في البيت لجواز كون
ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت ذا جزع فلا تجزع وان كنت ذا اجمال صبر فاجمل وهي حرف عطف على القول المشهور في المراد
اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وانكر يونس والفارسي وابن كيسان كونها عاطفة ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو السابقة
غالبا ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولانه وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في لا زيد ولا
عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فلتكن اما كذلك اولى وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما
زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كما في ما على هذا فالترديد
مما احتجوا به فتأمل وزعم بعضهم اذا عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن الحاجب جوزه وقال انه لا يبعد قال
ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود وأورد عليه ان اما الاولى اذا لم تكن للعطف فكيف يصح عطف الثانية عليها
والواو المفيدة الجمع المستلزم مشاركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل
والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رأيت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه والبدل نحو
قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية
غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه انتهى ولم يعدها المصنف في باب العطف من حروفه قال الجرجاني
عدها من حروف العطف سهو ظاهر وترد اما للتفصيل نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا والظاهر ان انتصابهما على
الحال من الهاء في هديناه والمعنى والله اعلم بينا له الطريق واوضحنا فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بالبيان وبالكفر عدم العمل
به والعمل بذلك وعلى تقدير مقارنا للتفصيل التبيين فاجزاء الحكم يكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكون حالين من السبيل
اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجاز واجاز الكوفيون كون اما هذه
ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل يفسره نحو وان امرأة خافت ورد عليه
ابن الشجري بان المضمر هنا كان بمنزلة قوله وقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وترد للابهام على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك كقوله
تعالى وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله تعالى عالم بحقيقة الحال وما يؤول اليه ولكن ابرز الكلام في قالب لا يجزم
معه باحد الامرين مبهما ولكنه يشك والشك كقولك جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما والتخيير كقوله تعالى اما ان تعذب واما
ان تتخذ فيهم حسنا فخيّر بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم بارشادهم وتعليمهم الشرائع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل
وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة والاولى والمشهور انه لا يأتي التخيير الا ان تكون واقعة بعد
الطلب فيكون للتفصيل في الابتداء والله اعلم قلنا يا ذا القرنين اي افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ ان وصلتها بعد اما الاولى في محل النصب على
المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاول اي افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلم اما فقها
— اما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين قال ابن هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو وتنبيها الاول هذا المعنى

ترددا وابهم كما تقدم الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير ندور او نفيع الكلام
معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره الى الحين وفي بحث مال الرضي بينهما الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء وليتقا او فان تقدمها
على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو اما الكلام مبني على ذلك وان لم يتقدمها جاز ان يعرض المتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف
عليه فتقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض لك الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر
وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءنا القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء وتقول الا زيدا انتهى وهو صريح في
عدم تعيين افتتاح الكلام معها على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة وان لم يكن
في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا ان يكون المتكلم بها لا بد ان يكون جازما ثم يشك فاما ... المعنى
ان اما لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما يستفاد من غيرها باعتبار محل الكلام كما في او ولذلك
قال وليست اما الثانية قبل المعطوف عليه بها اي باما العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى نحو قولك قام اما زيد واما عمرو
انها من اول الامر بما يبنى عليه الكلام من شك وغيره وقد سمع ترك اما الاولى كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما يقعد ويجيز بها عمرو او البصريون لا يجيزون فيها الا الكثير وما سمع فيها بغير تكرير فنادر لا يقاس عليه
ولا تنفك اما الثانية من الواو غالبا والمشهور ان هذه الواو زائدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس بغير عاطفة على المشهور من ان اما عاطفة
وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها ... عاطفة وقضيته كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انها من نسخ الكلام لا زائدة ولا عاطفة ومن عطفها بدون
الواو في غير اما قوله لا تتلفوا ابالكم ايما لنا ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم ياء وقوله ايما الى جنة ايما الى نار وقد يستغنى عن اما الثانية
بخلاف ان يتكلم بجزئها الاخر فكتب وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك
وتتقيني وباو كقوله وقد شفني ان لا يزال يروعني خيالك اما طارقا او مغاديا تنبيه ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا بل
هذه ان الشرطية وما الزائدة ولذلك اكد الفعل بالنون وجوابها قوله تعالى فقولي اني نذرت للرحمن صوما وفي الخاتمة عشر اي بفتح والتشديد
اي بفتح الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل جزم ... والدخال
فاء الرابط على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الشاعر اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا والثاني ان تكون اسم استفهام ويستفهم
بها عما يميز احد الشيئين المتشاركين او الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه نحو اي الرجلين قام فالاستفهام عما يميز احد المتشاركين
في الرجلين قال صاحب المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عما عنده مما يشاركها في الثوبية انتهى وقد تخفف
ياء اي هذه كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره بكسبها اي الشرطية والاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة
بعض مع المعرفة تقول اي غلام لك واي غلامين لك واي غلمان لك واي رجل تضرب اضربه واي رجلين تضرب اضربهما واي رجال تضرب اضربهم
كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين لك واي الغلمان لك واي الرجلين تضرب اضربه واي الرجال تضرب اضربه كما تقول
ذلك عند التصريح بلفظ بعض مضافا الى نكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اضربه ولى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع
او قصد الاجزاء او تكررها معطوفة بالواو نحو اي الرجلين عندك وايهما عندك اي الغلامين وايهما جاءك فاكرم واي الرجال او ايهم
عندك واي الرجال جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اجزائه واي زيد رايت حسنا فتدبره اي اي اجزائه واي زيد واي عمرو جاءك واي
بكر واي خالد جاءك فاكرمه لان المعنى ايهما جاءك كل ذلك ليصح فيها معنى البعضية والثالث ان تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة
مذكورة فالباء تلزم اضافتها لفظا ومعنى الى ما يماثل موصوفها لفظا ومعنى نحو مررت برجل اي رجل قال ابن مالك ومعنى لا لفظا
نحو مررت برجل اي انسان قليل وانما قاله بمحض القياس ولا يعلم فيه سماع قال الفارسي اذا قلت مررت برجل اي رجل فرجل الاول غير الثاني
لان الاول واحد والثاني جنس لان اي بعض ما يضاف اليه انتهى وتدل انها على ضرب الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى مشتق من صفة
يمكن المدح بها كمن ذلك مررت بفارس اي فارس فهي للكمال في الفروسية والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق
نحو قولك مررت برجل اي رجل فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفي شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى
قولك مررت برجل اي رجل وصف الرجل بكمال الرجولية قيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن
حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد استبهم امره فيؤتى بكلمة الابهام ومعنى برجل اي رجل انه في كماله في الرجولية الى حد يجب ان يستفهم عنه
تعجبا منه قال وعباراتهم في تعريف معنى ما دل على انها اي استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فالوجه ان يحمل على انها في الاصل استفهامية
لا انها الان استفهامية واشترطوا ان تضاف الى مثل المنعوت لان المراد بها بيان كماله في الخصلة الدال هو عليها من الرجولية ونحوها فلا يجوز جاء

والشاهد في الثاني وقد ذكر في الاول اي البيتين

وسلمنا انه ادى الله تعالى ونحوها ايها الناس بمعنى ... حصول ... نحو اكرمت ... حلف ... ابا ... المستقر ... الى النحو ... الاولى

بمعنى اي كامل انتهى واما ان يوصف بها النكرة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما اضيفت اليه وذلك لا يتصور في الصفة وكون
موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اي منافق اي منافقا اي منافق وهذا في غاية الندور ولان المقصود بالوصف باي التعظيم
والحال مثل الذلك وذكر ابن مالك انها اعتمد ذلك لانها دالة على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله فاوفيت ايما خيفة الجن فلله هيا حبل
ايما فتى انشده بنصب اي على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها حالا وانشدوا البيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف
اي فيه هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة فيما قياسا على من وما نحو مررت باي معجب لك على منعه احد ورد بالسماع والرابع ان تكون
وصلة لنداء ذي اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استكرهوا اجتماع اداتي تعريف وان كان في احديهما من الفائدة ما ليس في اخرى كما قد
نجا ولو ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصل النداء في اللفظ الى ذلك المبهم وفي الحقيقة الى ذلك المخصص الذي يزيل الابهام
ويعين المراد فوجدنا ذلك الاسم اي اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين بشرط ازالة ابهامهما الا ان اي اوفق
بهذا الغرض لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة واسم الاشارة ازيل ابهامها بما بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامها
كان يزال بالاشارة الحسية فيما اصلها الجاز بها هذا ولم يجز اي على المزموا اسمها ها التنبيه تنبيها على ان المقصود تخفيفه وما بعدها قيل للتعويض
عن مضافها المحذوف وحكمها الضم عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد وقرئ يا ايه الساحر وقيل ان ها والتنبيه في يا ايها
الرجل البيت تفصله اي منقولة من اسم الاشارة والاصل يا اي هذا الرجل فاي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان.
ابهامها وحذف ذا اكتفاء بها من الدلالة ان الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا يكون وصلة ان وهذه موصولة حذف صدر صلتها
وهو العائد المعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وله ان يجيب عنهما بان
ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان تكون موصولة وقد تقدم الكلام عليها في باب الموصول وان تغلبا زعم ان ايا لا يكون موصولة
اصلا فلا يرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سوى ايها على الخلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت دون اخواتها لان
شبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء
من الاعراب بسلامتها من المعارض ولها اربعة احوال احدها ان لا يضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف ويذكر
صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي هو قائم الرابع ان تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو
ايهم قائم وهي في الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية في الحالة الرابع عندهم وطائفة من البصريين قالوا بالاعراب
مطلقا وموقعها على الاول من هذا الكن ... صدرها في المبنيات مع اخواتها فتامل وقد اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى
تنبيه لا يستعمل اي مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول ايا هذا وجاءني رجلان فتقول
ايان وجاءني رجال فتقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشرة بل وهو حرف
عطف يفيد بعد اثباتا اي الايجاب صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فاقتصر في الحكم
ما في النفي والامر بالضرب عن زيد الى عمرو ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا
اتعرض للاول لا انه ينفي عنه الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تقتضي في نحو جاءني زيد بل عمرو عدم مجيء زيد قطعا اما ان انضم
اليها لا كجاءني زيد لا بل عمرو فيفيد عدم مجيء زيد قطعا وبعد النفي او النهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه واثبات ضده
للثاني وهو المعطوف نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي والنهي مثبتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جاءني زيد لكن
عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن ضربه له واثبات المجيء له والامر بالضرب له وهذا ما ذكره الجمهور
وقال الرضي كلام الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او نقل حكمه عطف على تقرير
الحكم الاول اي تفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول اي الى الثاني عند بعض اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز
مع موافقتها للجمهور فيما نقلا ان تكون ناقلة حكم متلوها لتاليها كما اذا وقعت بعد الاثبات فعلى قولهما يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالرفع
يختلف المعنى فعلى النصب يكون القعود منفيا على معنى بل ما هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد وواحد من الائمة اجازه مخالف لاستعمال
العرب تنبيهات الاول صريح كلامه ان بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي
وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على
انه لم يسمع العطف بها في الايجاب وعلى قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وما الثاني اطلاقه بل ان تعطف الجمل كما تعطف المفرد
والصحيح ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد ومعناها الاضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب

تيمه

الوصف ... الله

قاعد

فضيه

٢٤ انما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر
نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وذكر ابن مالك
في شرح كافيته انها لا تقع في القرآن الا على هذا الوجه ووهم في ذلك خاصة بل ونحو هذا الابطال في الايتين السابقتين قال الدماميني
هذا الكلام منه ابن مالك انها لا تقع بمعنى في القرآن الا للتنبيه على انقطاع ما سبقها ... فلا يتم ... تنبيه الابطال الانتقال في الاضراب
الابطالي والابتدائي ... الاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار ... ذلك
منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيها مجردا للانتقال من امر الى اخر ... ذلك ابن الصائغ
الثالث حكم ما تقدم ان بل تكون للاستدراك كالاضراب لابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب فالصواب حرف استدراك
واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء اما الرابع زاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو
لم يقض للشمس كسفة او افول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن درستويه بعد النفي زاد ابو حيان والنهي قال الاشموني
وورد بقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا الى اجل وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت استطعت قال الحفيد
بنا لابن هشام في المغني وما ذكره من انها زائدة فيه بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر وقد قال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب
نحو قام زيد لا بل عمرو ونحو اضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب او الامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام
عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب
زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة
قبلها ذكر ليست زائدة بل انها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن خالف النقض عن ذلك بحمل الزيادة على
معنى انها ليست للعطف فقد يحمل الثالثة عشر حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا فتجر المستثنى بعدها كما مر في بابه وفعلا متعديا جامدا
من لفظ الملحق فلا يتصرف بمصارع ولا امر لتضمنه معنى الا فينصب المستثنى بعده كما مر وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر عائد الى
مصدر مصاحب لما قبلها سواء كان فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب هو اي قيامهم زيدا او كلاما يتضمن مصدرا يمكن فهمه
المعنى نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هو اي انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المصدر الذي
اذ لو كان اخا للمخاطب لم يتجاوز منه انتساب للاخوة اليه عبارة المصنف هذه احسن من عبارة غيره حيث قال عائد الى مصدر الفعل المتقدم
عليها لشموله لما اذا كان الوارد تلك العبارة انه لا يطرد فيها ذلك لا انتقاضه بما اذا تقدم الفعل كما تقدم الثانية او عائد الى اسم فاعل مفهوم
مما قبلها سواء كان فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو
القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني للبصريين وفي الاول ان
فيه تقديرا لما لم يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين الى انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم حاشا زيدا
جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في متن التسهيل ونكل عنه في شرحه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى
المستثنى فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب الفراء
الى ان حاشا فعل لا فاعل له كلما التي تشبه من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول به في خلا وعدا بل ذلك تنبيه هذا الخلاف في مرجع الضمير
المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم الوعد في باب الاستثناء بذكره هنا واذا
ولي حاشا مجرور باللام نحو حاشا لله فليست للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع واتما هي تنزيهية وهل هي حينئذ اسم مصدر
بمعنى براءة اي تنزيها فيكون اسما مرادفا له منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكانه قال تنزيها
لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله اي لخوفه ومراقبته ومثل هذا التأويل لا ياتي في نحو حاش لله ما هذا
بشرا لانه مقام تعجب لا تبرئة او اسم فعل بمعنى ابرأ او فعل حاش فهو ابرأ لله كما تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك
هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقراءة ابن مسعود حاشا
الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها
في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبنائها
من حيث اشبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان وانما نونت في تلك
القراءة لا للبناء المذكور فهي معربة كما ان بني تميم عربوا خلام ... وزعم البغدادي ان حرفية حاشا لا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب

حمزه

تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وخلا وعدا وحاشا للاستثناء وزعم المبرد ان حاشا زيدا ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم
والتأخير كما تقوم على زيد ان يقوم وهو خلاف المشهور والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في لا ابنه حاش يوسف
المعصية لاجل الله ثم حولوا اتهامه بعض ... كما قال الله ... فاستدلوا على فعليتها بادخالهم اياها على
وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذا الدليل لان نفيها الحرفية ولا يثبتان الفعلية اي لان الاسم يشارك الفعل في كل
منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليتها بتصرفهم فيه نحو حاشيت زيدا الحاشية كما تقول سمعا الحاشي من الاقوام من احد ولكن الحق انه لا
يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لالا وسبحلت اي قلت سبحان الله ولبيت
اي قلت لبيك وهلم والله لان المشتق الذي بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها كالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك
والبسملة قول بسم الله وكذا غيره وبعض حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلالا على فعليتها بالتصرف فيه بالحذف نحو حاش لله ليس بشيء
لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل انتهى والثالث قول بعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها
اسم فعل بمعنى اتبرأ او برئت وحامله على ذلك بناؤها وبروده اجراؤها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها
اسم فعل وقال ابن الحاجب اسم فعل بمعنى برئ وما بعده واللام زائدة في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون مبنية في حاشا التنزيهية
لغات حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الاولى وحاش بحذف الالف الثانية وهو الغالب في اللام ذكره في التسهيل وحاش باسكان الشين
وقد قرئ بالاربع في حاشا لله قرأ ابو عمرو حاشا وقرأ باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الاولى وقرئ حاش
فيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك في الاولى ان اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية وقال الغير ان حاش
لم يثبت فيها الرابعة عشر حتى ترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون عاطفة لجزء من المعطوف عليه او لما هو كجزئه فالاول نحو اكلت السمكة
حتى رأسها والثاني نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها لان كلامها ليس جزءا منها لكن لما كانت يحل لها نزل منزلة الجزء فان عطفت غير
انه ليس بجزء اول بوجوب كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها روي بنصب نعله بالعطف على الصحيفة
والزاد على تأويل القى ما يثقله حتى نعله فنعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
وتمتنع حيث لا يصح ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما انتهى وقيل يرد على الاستثناء من اسماء العدد قوله اقوى او اضعف معنى الجزء
اي اقوى من سائر اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم
حتى الكماة وانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغر قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد ارفعهم او ادناهم ليدل
بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء او الوضعاء ان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة اذا كان قولك ضربت القوم يشتمل
على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل
بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان النساء لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وانما تذكر بعد حتى
ما يشتمل عليه الاول ويجوز ان لا يقع عليه الفعل لرفعته او دناءته فيبين بحتى ان الامر قد انتهى اليه قوله ذهنية متعلق بقوله
اي بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما تم اذ المناسب بحسب الذهن في مات الناس حتى الانبياء ان يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان
كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان بعض
الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال تقدم الحاج حتى المشاة وظهر بذلك انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي ايضا بل المعتبر فيها
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب الى تخصيصها بانها تفيد الترتيب كثم قال
ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب انما الترتيب في ظهور المقضيات
وقال الشاعر لقومي حتى الاقدمون ... فعطف الاقدمون وهم سابقون قال وانما هي لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب في المهلة لكن
خارجا كما بيناه وحمله جماعة من المحققين وهو كالتوسط بين القولين وتختص حتى العاطفة بالظاهر عند بعض اي بعض النحويين فلا تعطف
المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا قاموا حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوي قال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره وقال
في شرح اللمحة وهو حق يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا بعض احكام حتى هذه في باب عطف النسق فليرجع اليه فائدة ابن هشام
جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع الشيخ
جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري الحنبلي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني اللبيب قاله في المزهر ولابن هشام الخضراوي
كتاب في النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما ينقل الرضي في شرح الكافية قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم له انه الانصاري وليس كذلك وانما

معاش

لأن النساء

هو ابن

ترنا بكأس ... حتى ... [illegible]

٢٤ ... انه لا يتبع نقل الرضي عن بعض ... الاخفش ... [illegible] ... الرضي توفي في سنة ست وثمانين وستمائة

الاخفش ... سنة ... وستمائة ... وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم

... التنبيه عليه هنا ... والاخفش ... ان تكون حرفا ابتدائيا اي حرفا يبتدأ بعده الجمل اي يستأنف

يكون لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب ... فتدخل على الجملة الاسمية كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها

بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى

عفوا وقالوا ... اذ ... ادعى ابن مالك انها جارة ... في الاولى ولا ... في الثانية ... الاكثرون على خلافه

وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رواه برفع تكل

حتى كلت لكنه جاء حكاية الحال الماضية كقولك ... ويحتمل ان يكون الحال الحقيقة بان يكون ... في هذا الحال

كلال المطي كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا بد على النصب من تقدير

... اي الى زمان كلال مطيهم ... ان تكون جارة ... وقد ... ذكرها في جملة ... الجر ... الكل ...

... والكوفيين واما قوله ... فقال ابن هشام واختلف في ...

لا يكون الا بعضا ما قبلها او كبعض منه ... الكل ... قد يكون ... في البيت ...

ما تقدم ... ضمير ... كقولك ضربت القوم حتى ... العاطفة ...

... انها لو دخلت ... العاطفة ... لان الضمير لا ينفصل الا ...

... في البيت ... التباس ... في توكيد الضمير ... البدل ...

لو دخلت عليه ... هذا الوجه ... القولين ...

هذا من قبل ... ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقائها

... لكن ابن الحاجب حكاه ... استعمال الضمير بعدها ... لو دخلت عليه ... لا ... مع ... الفا ...

... كقولك ... ذلك كل الف ... واسم ... اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء ... القاعدة الاصلية في ان

المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لا ستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان ... قلب الالف ... مع المضمر

ملزوما ... فلم يدخلوها الا على ... لكن في تمثيله للاسم غير المتمكن ... نظر لانه معرب ... كل معرب متمكن وقد ينصب

الفعل المضارع بعدها اي بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها لا بها اي حتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في اسماء الجر

... حتى مطلع الفجر فلو عملت في الافعال النصب ... ان يكون ... عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية

فان قيل اذا قلت ... ضرب ... في الفعل و ... في الاسم فان ... على الصحيح ... ان ...

يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل ... في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في

الاسماء من جهة ... وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكره من التعليل في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها

لا يتوجه ... على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها ناصبة بنفسها كما ... جارة بنفسها ... ومن ... لبعضهم

... قال في ... ذهب ... منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة ... ان الجر بعدها ... وذهب

الكسائي ... الى انها ناصبة بنفسها ... وانها جارة ... وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه ...

... بعدها ... الجر ... يكون ... مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها ...

لا ... حتى ان ... النصب ... وان توكيدا ... في لام الجحود على قول البصريين لا تظهر ...

على ... الا ... الاستقبال ... كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار ... دليل ...

بعدها ... يكون ... كقولك ... ان تنصب ... على ان حتى ...

ابتدائية وان ... على انها جارة ... الا ... فقوله ... فكيف ... وقوله حتى ...

الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر ... الرفع ... العامل ...

قول ... اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ... والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف ...

على ... النصب في البيت الاول من وجه واحد قال في المغني الخامسة عشرة الفاء ... خلافا للكسائي في قوله انها ناصبة ...

[illegible]

الثالث من الروابط الجواب بالشرط الممتنع جعله شرطا وهي في ستة مواضع الربط بالفاء نحو ... [illegible]

لقد ثبت الخبر في قوله انما ... فيه ... ان ... قد ... ومن ... المعطوف ... النصب بان ... المضمر

ترد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب اي جواب الشرط اتى بها متعلق برابطة المتنع جعله للجواب

شرطا واما فيما يمتنع جعله شرطا فالحاجة فيه الى رابطة بين جواب الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث ...

وحصر الثاني امتناع جعله الجواب شرطا في ستة مواضع ذكرها في حديقة الاصل فليرجع اليه فان قلت هذا الفصل بالفاء

ذكر انه يختص بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا والمضارع المعرب للاستقبال فلو ... يجوز

منه الاتيان بالفاء ... كقوله تعالى ... لا يؤمنوا ... وقوله ... ومن يؤمن بربه فلا يخاف ... قلت اجيب

عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدأ محذوف ... الجواب جملة اسمية ... الواضع التي تمنع جعل الجواب

منها شرطا والجواب عن الثاني بان لا تستعمل الا لنفي المستقبل ... على التغليب الاول لا يجتمع معها حرف الشرط ...

الفاء على الثاني يمكن اجتماعها بحرف الشرط فتمتنع الفاء وكذا ... قد تقدم ان ابن مالك ... الجملة خبر المبتدأ ... في كل ما لم يمتنع

جعله شرطا وافترانه بالفاء ولم يفرق بين المضارع المقرون ... قال ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف ... ولا رهقا

... ان تتصل احدهما ... الاخرى ... ترد لربط جواب الشرط ... شبه الجواب ... وما كان مضمونا

المكون بشبه الشرط ... ما كان مضمونا ... المذكور ... في المبتدأ اذا كان موصولا نحو الذي يأتيني فله درهم ... نحو الذي

في الدار فله درهم او موصوفا ... كل رجل يأتيني ... فله ... الموصول ... نحو الرجل الذي يأتيني

او في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف ... كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء ... دخول الفاء وظاهر كلام ...

ان دخول الفاء ... واجب ... ابن مالك في التسهيل ... وفيه ... فقال ... ولكن ... الكونه كالجزاء

لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني ... درهم ... فان قلت ... يشعر بالسببية

المقصودة عند التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف ... والثاني ان يكون عاطفة ...

من حروف العطف ... التعقيب وهو وقوع المعطوف عليه من غير مهلة ... لكنه في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا

لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين ... بقوله تعالى

اخرج المرعى فجعله غثاء احوى ... اخرج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي ... واجيب بوجهين احدهما ان جملة ...

معطوفة على جملة محذوفة والتقدير ... فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك نائبة عن ثم كما جاء عكسه ...

في الاداب ... قال ... والجواب الاول ... الاعتراض فان ... لا تعقب ...

الترتيب بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف عليه حقيقة في الوجود نحو قام زيد فعمرو ... والذكري

هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني ... وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل

على مجمل ... في المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق

وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ...

وتقول ... فقلت لبيك وكان ... الاية الاولى للتمثيل ... الاحتياج الى ما ... الزمخشري

في الكشاف ... بالنداء ... اذ نادى ربه نداء خفيا ... الى انه لا

... ادعا ... بمعنى اراد النداء ... عطف المفصل على المجمل ... الانقضاء ...

... الحاشية ... ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء ... فليس من عطف الشيء على نفسه ... من عطف ...

على احد اجزائه ... متغايران انتهى وقد تكون للترتيب الذكري في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين

وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء ... وانكر الفراء

الترتيب ... قال غير واحد وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال العيني ... الفراء من ان الواو ... على الترتيب

غير صحيح انتهى ... ذلك ... وقال ... في كتاب ... الفراء ... بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا ... البأس

سابق على الاهلاك واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها ... على القلب والاصل جاءها بأسنا فاهلكناها ...

عطف المفصل على المجمل ... الترتيب الذكري ... لان ... تفصيل للاهلاك المجمل ... الترتيب

في ... ولا في الامطار بدليل قوله ... بين الدخول ... فحومل ... وان كان ...

فقد نصبت الترتيب حقها على ما فيه ... فانبجست ونحو فتصبح الارض مخضرة وقد تختص باسم التعقيب والتفريع وقد تفيد عن محذوف ... فصيحة
بعصاك الحجر فانفجرت

واحدة فعل الفاء هنا بمعنى ثم وذهب بعضهم الى ان الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاآت في ذلك بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم
الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست
بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله
ما بين قرن فحذفت بين واقام قرنا مقامها ... الفاء نائبة عن الى ... ما بين الدخول لا اشتمالها على مواضع او كانت
التقدير بين مواضع الدخول قال ابن هشام وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله ...
شعب ... شيئا فشيئا ... على ارادة الترتيب قوله بعد حالك هذا حالة ثم حالة
هذا اضطراب ... وقد تفيد الفاء العاطفة ترتيب لاحقها وهو المعطوف
على سابقها وهو المعطوف عليه ... فاء السببية ويغلب ذلك في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مترتب على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله تعالى لآكلون
من شجر من زقوم فمالئون منها البطون مترتب على الاكل وقيل الفاء في الآية الاولى بمعنى ثم لتراخي معطوفها والحق انها للسببية
قال الحاجبي فاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة ...
التحقيق انها مستلزمة للتعقيب ... ان التعقيب في كل شيء بحسبه وهذا المعنى متحقق في الآية نعم قد يأتي الفاء لمجرد السببية والربط
لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك اذ ح لا يلزمها التعقيب قول بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب الفاء السببية لا تستلزم التعقيب
منظور فيه ... حيث نقض بها قولهم ان الفاء للسببية وهي لا تستلزم التعقيب فكيف يصح حمل الكلام
على ذلك فتدبر وجعل صاحب اللب جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة قال واذا كان الاخضرار متأخرا ثم جملة
محذوفة اي فتهتز ... ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت في حاشية ... على المغني الظاهر ان فتصبح
على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك في الاول قول عكرمة وهو موجود
في مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التي نسفتها الرياح قد
اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد تختص الفاء المذكورة ح اي حين اذا افادت ترتب لاحقها على سابقها باسم التعقيب والتفريع فتسمى فاء التعقيب
وفاء التفريع ووجه التسمية ظاهر ولا يختص ذلك بالعاطفة بل فاء السببية مطلقا تسمى بذلك اذ لا تلازم بين السببية والعطف فقد
تكون سببية وهي غير عاطفة كالجزاء وقد تأتي العاطفة جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد
كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ... فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها
ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على
ترتيبها ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب ترتيبها في التفاوت من بعض
الوجوه كقولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين وقد تفيد
الفاء السببية عن عاطفة ... ما بعدها ... فصيحة عند بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف وتسمية لو ذكر لم يكن
بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت هكذا قدره المص في عنوان الحروف
واقتصر عليه تبعا للسكاكي في المفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كأنه حصل عقيب الامر ... التقدير
الذي يقتضيه كلامه هنا ... وقدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت قال صاحب الكشف ... الا
ان الفاء على التقدير الاول لا يحتاج الى الضمانة وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة على التقدير الاول ... او على الثاني فقط او عليهما معا ...
قالوا الا انها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التي تدل على محذوف هو سبب لما بعد الفاء وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح
والمص في عنوان الحروف وكلامه هنا كالصريح في ذلك اذ الضمير في قوله وقد تفيد عن محذوف عائد على الفاء السببية العاطفة لا مطلق
السببية فتدبر وكلام الزمخشري في الكشاف ظاهر في الثاني حيث قال الفاء في فانفجرت متعلق بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد
انفجرت كما قلنا في فتاب عليكم وهو على هذا فاء فصيحة ظاهره ان الفاء على التقدير الثاني فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال المراد قوله على هذا ا
على الفاء ... المعنيين انتهى والاكثرون على الثاني ... وان تسميتها فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف وصفا لها
بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة لما فيها من تقليل اللفظ وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني بكونها جزائية لا —

مثل قد اسماً بمعنى حسب وبمعنى يكفي نحو قد زيد درهم وحرفاً تقليل مع المضارع

وذهب بعضهم الى كونها فصيحة بناء على ان ما في المعنى البديع ولو وقع ذلك موقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة في قوله
المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يفيده هذا الموضع من الجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر لو انوا سان فصيحا ابو دنياثم القفول فقد
جئنا خراسانا اي ان كان قصدنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى ان الفصيحة انما هي هاهنا بعد الشهي ولا يلزم [illegible] مع الشرط المقدر
بل يجوز تقدير الشرط ايضا بل هو الغالب تقول بل بلغنا فاكرم اي اذا كان كذا فاكرم وفي التنزيل انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين
قال فاخرج اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت اخرجتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخرتني الكتاب على الامر
فانك من المنظرين قال فبعزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القرآن المجيد حين [illegible] فلا يكون الا في انشبه
بعض اللام التبيينية كقوله بما اخرج منها فانك رجيم فقول اكرمني فانا ثم حاصل وهذا لا يدخل على ما هو الشرط في المعنى كان الفصيحة يدخل على
ما هو الجزاء في المعنى نحو زيد فاضل فاكرمه اذ المعنى كما تراذا كان كذا فاكرمه فعكسه هنا فقولك اكرمني فانه فاضل ثم مذهب بعضهم الى ان الفاء
تزيد زائدة دخولها في الكلام كخروجه كقوله يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقولها وفي اذا ما بت ليلى فهكذا فم اذا اصبحت
قال وهذا لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان
فانكح فتاتهم او نهيا نحو زيد فلا تضربه والمانعون يأولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت تقديرا ما في المثال وما لا يحتمل التأويل
مثل ترد الفاء للسببية كقوله اردت ان الربع القواء فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او نصب نصب فانما
يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه قد حرر ابن هشام
ان التحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليتبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف
السادس عشر قد ترد على وجهين اسمية حرفية فالاسمية على وجهين احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب
لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير من الحروف وضعا ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون المحافظة على بقاء البناء على اصله
من السكون خشية ان تزول عند الحركة قال ابن ام قاسم قد لا تلحقها النون فيقال قدي وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما
يقال حسب لم يثبته البصريون اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب
قيل وجهه ما لزمها الاضافة وبانه لو صح ذلك في البناء لم يبن قد زيد درهم بالسكون وكذا حالتها الغالبة تبنيها الاول الحسب في العربية
استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك اي من رجل اي كاف لك من غيره
وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو ان
حسبك الله وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق الثاني
ان تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها
لو صفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم تقول في الوصفية رايت رجلا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي وحسبك فاضمرت ذلك ونونت
انتهى وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك قاله في المغني في ذلك كله رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير قاله
في التوضيح شرحها الثاني تواقق قد حسب في المغني وفي الاستعمال مبتدأ والاضافة الى الضمير والظاهر كما رايت وتخالفها فانها مبنية غالبا وفي
نون الوقاية تلحقها وفي ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك الحال وانها تقطع عن الاضافة
فتنكر نظر والثاني ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدني درهم
وقد زيدا درهم اي يكفي زيدا درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل واما
الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان تكون النون حذفت للضرورة كقولها اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله اما
للاختلاف والكسرة للساكنين قاله في المغني تنبيه جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه ابن هشام في المغني وشارحه ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع
مع ان في جعل اسم الفعل بمعنى كلام لابن الحاجب قال وقد صرح ابن ام قاسم انها بمعنى كفى انتهى ولم يجعل اسم الفعل بمعنى المضارع وعلل بتنبيه على
الخلاف في سببيا نه فمن قال هو مشابهته الامر والماضي في المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يجوز جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعنا
احرب ومن قال هو مشابهته الحرف بل زوال البناء عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل كما ذهب اليه ابن مالك جاز كونه بمعنى المضارع كما فسروا اوه
بمعنى اتضجر واف بمعنى اتوجع وان اتضجر وتوجعت لعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع قال
في شرح التسهيل بعد ما ثبت انه انكر بعضهم هذا النوع وفسره واف بتوجعت وتضجرت وقاله غيره ادعاء على من انكر ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع
— مفعولا لانه تصرفه الحرفية ترد حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب جازم وحرف تنفيس وهو على النقابا ضربان تقليل وقوع الفعل

قد يقع

وعرف تقليل مع الصاح تحقيق على المعنى قال الجلبي في تقريب الحال من الزمن في الحالية الماضية ففيه بحث [illegible] قطر راسه [illegible]

٢٤ مثل صدق الكذوب وقد يجيء لجواز تقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي اقل معلوماته ما انتم عليه وزعم بعضهم انها في هذه الآية
ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين لا من قد بل يستفاد من قولك البخيل قد يجود وقولك الكذوب قد يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور
ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله وتوقع تحقيق مع الفعل الماضي قال ابن مالك نحو قد افلح من زكيها قد افلح المؤمنون ومع المضارع
قليلا كالمسارعة بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد قال الحكم
ان قد اذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها الى التحقيق ثم انه يستفاد في بعض المواضع انها معنا انما اذا دخلت على المضارع
ومنها قد تقريب الماضي من زمن الحال فانه ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على [illegible] لانها للحال ولا معنى للتقريب فقولهم قام زيد يحتمل الماضي
القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب من تكلم ومن اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال التزم في الجملة الحالية المصدرة
بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال يدل على حصول صفة مقارن المجلس
الحال عند الورود العامل في الماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قرب منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا وفيه بحث مشهور وهو ان ما
نقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا يخفى ما بين كيفية الفعل وما قال بهذا المعنى الذي كان حاله على حسب عاملها
قد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى كما ذكره خلط نشأ من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح المفتاح
ولحن ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك القيد لا الى زمان التكلم
كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا ابعد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان
كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم على هذا ما دام قلت جاءني زيد يركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء بل مقارن الحال جاء انا اذا قلت قد
ركب فهم ان زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد قد ركب دل على تقدمه
ومع بطلان فتحقيق كلام القوم في هذا المقام يحوج الى تجريد الجملة الحالية عن الماضي ما لا يستقيم كما البيهقي سوى انه لو سلم ابتداؤها
كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا لم يعد العطف الذي يحصل بقد للتقريب الى
الحال بحسب اللفظ الى زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقربة الى الحال ليكسر سورة ذلك التنافر فلا للاستبشاع في الابتداء البتة [illegible]
الى هنا كلامه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار هذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية وانما ما قرره
مردود نقضا وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فان فيه نظر وذلك ان ما اراد بعد التسليم والثاني قد قرب الماضي الواقع
قيدا من زمان العامل فهمت مقارنته له ولم يقم دليل على فهم المقارنة ومع المطلوب لا ما ذكره من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال
ومطلوب عليه مثل جاء زيد لم يضحك اذ مقتضى تقريره ان مضي هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد هو جاء فيلزم منه عدم التحاقه
على المجيء فلا تقارن الحال عاملها والجواب ان النفي في هذا المثال ونحوه دال على انتفاء متقدم لكن الاصل استمراره فلا انتفاء حتى تظهر قرينة
انقطاعه نحو لم يضحك امس لكنه ضحك اليوم الغرض حال هذا القرينة فلا الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة
على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا وبهذا يجاب عن الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره
فلذلك قال من قال يحتاج الى قد المقربة من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه الطرق ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسألة من عدم
افتقاره الى قد لانه سياق الكلام على الحالية لا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فعلت لا شك في جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند
وجودها يلزم ان يكون المقترن قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين [illegible] الوجه الدافع في مثل جاءني زيد قد ركب ذوق منها يقتضي
مقارنته للعامل الماضي مع قيد من زمان منه لا اقترانه بحالات [illegible] للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب
لكن لا نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب متصلا بالماضي كان قريبا منه لانه لم يكن قارنه بدليل قبله بل لو وقعه حالا
والحاصل انه ان وجدت قرينة لا تنافي بين معنييها ان يرتب على كل واحد منهما مقتضاه فلا اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد تقريب العقود
لا نزاع فيها فلا تخلوا اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما الاول فلا وجه للزومها هنا واما الثاني فبطل مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون
والاجماع على لزومها تنبيه كان المص انما اتى بصيغة التمريض في قوله قيل وتقريبه من الحال نظرا الى البحث المذكور اذ يجيء على ان تقريب
الماضي من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة بها فكان الصواب ان يحكي بقيل قوله ومن ثم لبيحة التربص لكن
البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لعدشة معاني لا تطول بالافادة التابعة عشرة قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون
واختلف في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول تبعها المصنف يخطئ منه وقال الجمهور بمعنى يكفي كما قال في قد واختلفوا
هل هما كلمتان مستقلتان والدال في قد بدل من الطاء فذهب الى كل جماعة والاول اشهر وقيل ان منها قطني بنون الوقاية وكثيرا ما تجيء مفرقة الفا

نحو ما رأيته قط ظرف لاستغراق الماضي منفيا مبني على الضم لغات لا بمعنى مستقبل كم خبرية واستفهامية وكذا كان في البناء والافتقار إلى التمييز

٢٤٧ فقط

زيد فما اللفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني في الحواشي ... شرط محذوف ... نحو ما ضربت زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانتهى عن ضرب عمرو

قال الفاء داخلة في جواب الشرط فيحتمل ان الفاء هي للتعقيب في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب الحكم بقيام غيره وقضية كلام شرح

التلخيص وكلام المص هنا انها تجيء بدون الفاء لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الاضافة

والمعنى قام زيد لا غير نحو الطم ليقام حسب ... قال ابن هشام في حواشي التسهيل ... في نحو المثال

المذكور الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة ... انتهى قال الدماميني لا يفتقر ... [illegible]

... قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مشتق من القاف ... الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين ...

لما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كأنها هي ظرف والكوفيون يجرون ما بعدها ...

... ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط

... ثاني معها الفاء ولا بمعنى اخذت درهما فقط ما اكتفيت ... قال ابن هشام ...

كما قال التفتازاني ... نكون ظرفا لاستغراق الماضي لا استغراق جميع ما مضى من الازمنة

الماضية فالكون الماضي منفيا ما رأيته قط اي في جميع الازمنة الماضية نص ابن مالك في التسهيل ... شرح الكافية على انه يستعمل

دون نفي تارة ... لفظا ومعنى ... كقول بعض الصحابة رضي الله عنه صلينا الصلاة مع رسول الله ... اكثر ما كنا قط وامنه

كان في الحديث ... قال لعبد الله ... في سورة الاحزاب فقال ... ثلاثا وسبعين ... فقال ... كانت كذا ... في القاموس

وفي مواضع من البخاري ... في الكسوف اطول صلاة صليتها قط وفي سنن ابي داود توضأ ثلاثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد

قال ... على كثير من النحويين ... على ان كل ذلك ... لا يقاس عليه ... قط التي ترد ظرفا لاستغراق الماضي ... لغات

احدها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قطعت الشيء اذا قطعته فاذا قال

المتكلم ما رأيته قط فقد قطع عن هذا ... في المعنى ما فعلته ... فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن

والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة الرابعة

قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف

حذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة وهي مبنية بجميع لغاتها قيل لتضمنها معنى مذ الى اذ معنى ... وقيل لشبه الحرف في ابهامها

ووقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي ... على الاشهر على حركة ... ساكنان ...

تشبيها بقبل وبعد ... لتوهم النصب ... ولو كسرت لتوهم الجر ... لا تجامع معنى مستقبل ... قول ...

لا افعله قط فلحن ... لان استعمالها مع ... الماضي قد ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء

كلامهم ... لا يلزم ان يكون مجازا ... هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمتنع ... مع عدم نقله عنهم لا ما نقول ... استعمال

الثاني قول العامة ... عند اهل البلاغة ... حقيقة ومجازا ولهذا لا يقال ... والثالث من قط

ان يكون بمعنى حسب وهذه المفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين ... الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف

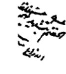
الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي وقطك ... وقد تعرب ... قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم ويجوز ان تلحقها نون الوقاية اذا اضيفت

الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال ... محافظة على البناء على السكون ... فيقابل قط ظرفا لاستغراق الماضي منفيا عوض ظرفا لاستغراق المستقبل

منفيا نحو لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط ... عوض ... كقوله ... موجب ... لشبهه

بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما يأتي من الزمان ... اما على الضم كقبل وبعد ... او على الفتح طلبا للخفة او على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى

العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض ... على ... الدهر وكان المعنى ما بقي الدهر ... كقولهم ...



عوض ... اخرى ... الاضافة التي من خصائص الاسم الثانية عشرة كم على وجهين خبرية بمعنى كثير ...

بمعنى ... بوجهيها ... للكسائي والفراء في زعمهما انها بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية حذفت الفها ... مع

سائر حروف الجر ... لما سكنت للتخفيف ... بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها ...

في ... والاستفهامية ... احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام ...

... واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى ... كلا منهما ...

وان ... لشبهها بالحرف وضعا ... الافتقار الى التمييز ... لشدة افتقارها ...

وفارقت النصبية وتختص الخبرية بجر التمييز مفردا او مجموعا

٣٤٠ الا بدليل كالاولى وكذا يجب ان يلي كم تمييزها اي كم عبد لقيت والنصب في الاستفهامية وكم عبد ملكت بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه العامل فيها

عنهما من الامثلة فانهما لما كانتا كناية لم يجز ان لا يؤتى بهما بتمييز لانه لا يفهم منهما كانت من جهة الدلالة على الكثرة المبنية ان يجعل جنسها لم

تقدم التمييز على مميزه الجار من كان ولما [illegible] الا ان ما قبلها اذا كان [illegible] اغتفر بذلك لان ما دخل الجار عن مجروره ممتنع

عليه فجوزوا تعليق الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كالكلمة الواحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل

مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون اعراب المضاف كاعرابها لو لم يكن مضافا اليها فاما الذي لا يعمل فيها من معنى الفعل او شبهه لا استفهامها الصدارة

لان كلتيهما للانشاء اما معنى الانشاء في الاستفهامية فظاهر [illegible] لانه يخرج الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام ولئلا يرجع

ذهن السامع لفهمه ولانه لو تأخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما قبله او الى ما بعده فيشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر واما

الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء انما يؤدى بالحروف فالباقي يكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما محقق الوضع فكم ومن الاستفهام ان وقت

ان قلنا انها لا تدل على التكثير وانما معناها الوضعي ان سلم عدم دلالة هذا الحرف على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت كم الخبرية فان قيل كيف يكون

في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ان الخبر والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج

حتى يحكم عليه انه طابق فصدق او لا فكذب واما الحكم في الكلام الذي فيه كم الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير

والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجل عندك فلا وجه لها الا

التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج بهذا الاعتبار تكون كم انشائية ولا وجود كثرة الرجال المخبر عنها بانها عندك فلها وجود في الخارج فهي باعتبارها

تكون خبرية هذا المعنى ما قرره ابن الحاجب قد نقلت نظيره في باب افعال المدح والذم وقد تقدم ان الرضي فليرجع اليه والرابع من الامور التي تشترك

فيه كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف التكثير والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها نحو بكم درهم اشتريت وبكم غلام

اتيك الاضافة اليهما نحو غلام كم رجل ملكت وعمل كم حيث [illegible] ووقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى نحو كم رجلا جاءك وكم مالك حسن اليك

ومعنى لا لفظا نحو كم عبد اعتقت وكم حرا اعتقت فان المفعول به مسند اليه المعنى المجاز في قولك ضربت زيدا ان ضربه واقع في معنى زيد مضروب ولا معنى

لاسيما في النافي وانكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى فذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على

ما صرح ابن الحاجب والخامس الابهام [illegible] لانهما وضعا كناية [illegible] جواز حذف تمييزهما بدليل كما مر خلافا الواضح حذف تمييز الخبرية السابع

التنكير كما صرح الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب معدود كان

والغرض من بيان المميز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف بقي التعريف ضائعا والثامن امتناع كون مميزها

منفيا بلا نحو كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه وتختص كم الخبرية بوجوب جر التمييز اي مميزها باضافتها

اليه كما في عشرة ومائة لا بمن مقدرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين [illegible] بدليل انه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية كقوله

كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل مفردا كان تمييزها او مجموعا كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم

ونعيم سوقة بادوا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد نحو كم رجال على معنى كم جماعة من الرجال

ومن خلاف المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم [illegible] في التصريح وانما كان مميز الخبرية مجرورا مفردا لانها كانت للتكثير صار مميزها كمميز

العدد الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع فيه لم يجبر في العدد الصريح في مثله وحكي عن تميم نصبه مطلقا وروي قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير

وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهاما تهكما اي اخبرني بعدد عماتك

وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم [illegible] انه عائد على مجموع من

كان نوبة [illegible] بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه صفة لك [illegible] ولا عليها

المذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك من صفة خالة استغناء لا عليها بالاولى والخبر قد حلبت ولا بد

من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زيد وهند قائم [illegible] وكم على هذا الوجه ظرفا او مصدرا والتمييز محذوف

اي كم وقتا او حلبة واذا نصب التمييز بفصل او بغير فصل جاز كونه مفردا او جمعا كما ادرج هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي الشلوبين

وابن عصفور الخضراوي الى التزام الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا وبيان ذلك فيما

[illegible] لا ينافي [illegible] يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف او مجرور مذاهب اصحها الا لما فيه من الفصل بين المتضايفين فذلك ممنوع الا

في ضرورة كقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على ان ما به من جواز الفصل بين المتضايفين في

سعة وبذلك الكوفيون بناء على رأيهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا عمل الجار المقدر ههنا وان كان غير هذا النحو نادرا لكثرة دخول

او بمزوجة شرطية فيقتضي

استفهامية بمنزلة حرف [illegible] الكوفيين [illegible] نحو كيف [illegible] وكيف [illegible] نحو كيف [illegible] كيف [illegible]

الى مميز الخبرية نحو كم من مالك وكم من فرس [illegible] الدلالة [illegible] ان كان الظرف المجرور فاصلا
وما الا [illegible] وكم [illegible] كيف [illegible] ان كان [illegible] الا ان يسمع هذا القول التام
بان العرب لم يفرق بين الظرف والجار [illegible] الفصل [illegible] والفصل بالجملة التامة قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم
الدسيعة ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة ونحو
[illegible] الا بالاضافة وجوز المبرد في شعر [illegible] قوله كم نالني منهم فضلا على عدم [illegible] بالجر واذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها [illegible] البيان [illegible] ولئلا يلتبس المميز [illegible] نحو قوله كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وتختص كم
الاستفهامية [illegible] نصب تمييزها وظاهره انه لا يجوز جره [illegible] ذهب الفراء والزجاج وابن السراج واخرون الى جواز
حملها على الخبرية وفصل قوم فقالوا ان جرت كم بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا [illegible] والنصب هو الكثير [illegible]
منه تخفيفا [illegible] الجار الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه [illegible]
كم نفسها [illegible] ابو الحسن بانهم حين [illegible] لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر [illegible] دليل القول الجماعة وتختص بوجوب
[illegible] افراد تمييزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه [illegible] على الحال [illegible] التمييز [illegible] كم لك غلمانا [illegible]
[illegible] فلما [illegible] المميز [illegible] المستقر والعامل [illegible] كم [illegible]
[illegible] الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن [illegible]
نحو كم [illegible] من الغلمان [illegible] وانما كان تمييز الاستفهامية مفردا [illegible] لانها لما كانت كناية عن العدد [illegible]
[illegible] وجعل تمييزها [illegible] الطرفين [illegible] في الظرفية [illegible]
[illegible] كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو [illegible] السلام [illegible] وهو اسم [illegible]
لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال الاسم الصريح منها كيف انت اصحيح ام سقيم وللاخبار بها مع مباشرة الفعل
نحو كيف كنت [illegible] الفعل [illegible] وترد على وجهين احدهما ان تكون شرطية فيقتضي فعلين متفقي اللفظ
والمعنى [illegible] نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا [illegible] عند النحاة الكوفيين [illegible] قطرب من البصريين [illegible] بشرط [illegible]
بما نحو [illegible] قالوا ومن ورودها شرطية [illegible] ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك
كله محذوف لدلالة ما قبلها [illegible] ابن هشام [illegible] جوابها [illegible] لا اشكال [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] كيف يشاء [illegible] الاتفاق [illegible] بين [illegible] التعلق [illegible]
جوابها [illegible] لدلالة [illegible] الاخبار [illegible]
كقوله [illegible] الى الصلوة [illegible] القيام لها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته [illegible]
[illegible] كيف [illegible] ابن هشام [illegible] في هذا النوع
[illegible] كيف [illegible] الكيفية [illegible] الاول عن سيبويه
كيف ظرف وانكره الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب [illegible] وعندهما
رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد [illegible]
[illegible] الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه [illegible] على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح [illegible]
وعندهما على العكس قال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها
سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا [illegible] الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع
على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك [illegible]
في كتاب الحلل وانشد عليه [illegible] مال المرء [illegible] على [illegible] فكيف [illegible] وهذا خطأ [illegible] بالفاء وانما هي هنا اسم
مرفوع المحل على الخبرية [illegible] مبتدأ [illegible] فكيف حال [illegible]
[illegible] فكيف [illegible] العطف [illegible] وكيف [illegible] العاطف [illegible] المعطوف [illegible]
بالحكم [illegible] ان تكون شرطية [illegible] شرطا وجوابا [illegible]
ثلثة امور احدها الشرطية [illegible] الثاني [illegible] الشرطية [illegible]

ثلاث امور

امتناع شرطها واستلزامه لجوابها وتختص بالماضي لو وقوعا

٢٥٠

الفعل التنبيه المستقبل في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى
انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال الكرماني قال في التصريح وفي الاسبوع الاول شيء
خلاف قال الرضي وحق قول الزجاج ان لو تكون للمستقبل فاذا وجد ما خلو فانقضى صار ماضيا الثالث الامتناع واختلف النحاة
في افادتها اياه وكيفيته على اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع
ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام
الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد
ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول
المشهور الجاري على السنة المعربين في عبارتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط وقد تعقل امتناع الجواب في مواضع كثيرة
منه ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات ربي وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان
انتفاء محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم العصيان محكوم به سواء وجد الخوف ام لا واجيب بان انتفاء الشرط والجواب من الاصل فيها ولا ينافيه
الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع الثالث وهو معنى المص قاله ابن مالك واختاره جماعة من محققي المتاخرين انها تفيد امتناع
دائما كان منفيا واستلزامه اي شرطها لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه
ويكون مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض في الكلام لذلك هذه عبارة ابن مالك
لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط
لم يخلفه غيره لزم امتناعه عند امتناعه للتلازم شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا والثاني ان
شبه الله ثم لو نفع هذا المنسلخ منقبة ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب لرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لانتفاء
السبب فيستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير
طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو
كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض فسادهما وخروجهما عن نظامها المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزوم ذلك على وفق العادة
عند تعدد الحاكم من التمانع في شيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينبغي على انتفائه بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان
كان القصد في الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد وحاصل ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد بينهما من
التلازم العادي وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم من انتفائه انتفاؤه ولا ثبوته فلا تعرض لها الى امتناع الجواب ولا الى ثبوته ثم تارة يكون ثبوته
بالاولى نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له
سببه الخوف فقط بل له سبب اخر وهو الحياء والمهابة والاجلال والاول طريقة العوام والثاني طريقة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص
وانه لو قدر خلوه من الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب هيهنا لان دلالتها على ذلك انما هو من
باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض
هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لما بلغه تحدث النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم
تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها لازم منتف من وجهين لو انفرد كل منها حرمت لكونها ربيبته وكونها ابنة اخيه
من الرضاعة وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت لي للنسب
حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية
نسبة هذا الكلام وهو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب
الخطيبي هذا الكلام الى النبي ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في تحفة
القرافي في الفروق الى النبي وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة
سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله
ما عصاه وتختص لو بالماضي لانها انما تفيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها الا ماضيين فمن حقها ان لا تدخل الا على ماضي المعنى
فلو كان سوى ذلك كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره عمن لا يكذب متحقق الوقوع فالمضارع هنا بمنزلة الماضي فهذا مستقبل ...

ما بعده لو ان لنا كرة

٢ /١٥١

باخر حب التاويل كانه قيل انه ينقضي هذا الامر لكنك ما انتبه ولو انه للرحيل قطعنا عجبا انتبها اختلف في المذكور من حروف الشرط
قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط في قوم ومعناها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما يكون في الاستقبال ولو انما هي للتعليق في
المضي وليست من ادوات الشرط فالمراد بجعلها الذي في الاول والمتحقق بدلا منها اللهم شرطيته والثاني من وجوه لو ان تكون حرف
شرط في المستقبل يعطف الشرطية الا انها لا تجزم على المشهور كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقولك لا تبلغك الرحيل الا مظهر خلق الكرام ولو يكون ما اعاديا لهاجر ما
اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقيل ثوبه لو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا
اليها صدى من جانب القبر صائح فقيل ابن ميادة صلح والشك هنا اذ تخرج من باب المعقول اذا بلي برمم لجاهلية يصحح على كثير بناء
بناء مهمل لو المثبت ما ذكرناه ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة هذا الشعر فوقفت عليه فسلمت وقالت ما عهدته
كاذبا السائل القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيت ثم قد سلمت فما بالك ... كان هناك ما حرق بالبعير فقفز ... من صح
فقفز البعير وسقطت ليلى من ... حتى وقعت الى جانبه ما انكر ابن الحاج مجيئها للتعليق في المستقبل قال لا تعقد على المقرب القاطع بذلك
لا تقول لو يقوم تعد عمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد يقعد عمرو منطلق وقال بدالدين بن مالك عندك انما لا يكون لغير الشرط في الماضي فامتنع كونه
نحو قوله تم وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي ورد بان الحمل على المضي ممكن في بعض المواضع
دون بعض ومما امكن فيه قوله تم وليخش الذين لو تركوا الايات اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفوا فيما مضى ان تخلفوا ذرية ضعافا خافوا عليهم لكنك
لم تشارف ذلك فيما مضى مما لا يمكن فيه ذلك قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين فيما مضى وما انت بمصدق لنا الكلام مصدقا قال ابن هشام
وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث
والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا ما زرهم
دون النساء ولو باتت باطهار وقاما نحو ولو تري اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقوله كعب اسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول
لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان ان الشرط لو ... ثبت وقوعا فيما مضى ثم انتهى شرطها في الماضي والحال
لما ثبت ان يكون متعلقها غير واقع فيما سيلي ... بل خبر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في المضي والحال وعلى هذا قوله لو
بات باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه ... واما احتماله فلانه جوابه اذا
احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقيق ثبوت الطهر ... اما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو ان
ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد تجريد الاخبار بوجود ذلك عند وجود ... في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود
فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الان او فيما
فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الان او فيما مضى فهي الامتناعية الثالث ان تكون للتمني بمعنى ليت الا انها لا
تنصب ولا ترفع نحو قوله تم لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت
في قوله تم يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن هشام ولا دليل في هذا الجواب ان يكون النصب في فنكون مثله في الا ان ... او بجواب او برسل
رسولا وقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف بعد ان يكون منصوبا باضمار ان على ان يكون المسبوك منها ومن صلتها
معطوفا على الاسم المنصوب المتقدم ولو كرة اي لو ان لنا رجوعا فكونا من المؤمنين وهل لو هذه هي ... الا ... الجواب كجواب الشرط
او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية اغنت عن فعل التمني لكنها لا تقع الا بعد مفهم التمني فيه ثلاثة اقوال الاول والثاني
وهو الظاهر المنقول عن سيبويه وعليه شيخنا ابو الحسن بن الصائغ وابو محمد عبد الله بن هشام الخضراوي في شرح قصيدة ابن دريد خلافا
لابي حيان الثاني قال والذي يظهر انها الا بالمعنى لكنه الترم فيه لا ... والتمني لا الشرطية لكن سبيل الفعل على جعل التمني من باب
المجاز كان اولى من تكثير الفعل وادخاله في الاشتراك لانه يحتاج الى ... والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو حقيقة انتهى والى القول الاول
ذهب ابن مالك وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد يجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل
التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني وكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه
منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت يعني واللازم باطل بانه يجمع بينهما كما تقول تمنى لو قام زيد قال الدماميني والظاهر ان هذا
الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه ان لو تارة ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل
التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون مجردة المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع محلي ذلك ولا اشكال لكن يخدشا

هذا الثبوت ان الزمخشري موافق على مجي لو مصدرية والرابع ان تكون مصدرية بمعنى ان نحو ود احدهم لو يعمر الف سنة ويقولون للرجل
لم يجب الا في اقتضاء وهو موافق على هذا الا تعلها الا بعد الا الا تريد بغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو نزلت بنا
فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وتقدم عليه قوله تعم ولو على انفسكم وفيه نظر نحو
يكون في الوسعين ونحو ما تجيء لو في التقليل مستفادا من المقام الا من نفس لو تتمة تشتمل على مسائل تتعلق بلو الشرطية الاولى انها خصت
بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو الا مبتدا
ما بعده خبر فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد والرابع نحو قوله
لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليها شذوذا كما قيل في قوله
فهلا نفس ليلى شفيعها قيل وهو مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل بفعل محذوف والاصل لو شرق حلقي
هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا الخبر وفيه تكلف وتاوله ابن خروف على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان فقال
المتنبي فلو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم
ورفعه فالنصب بتقدير او جر بتقدير ولو لا ليس تمامًا كما يقدر في نحو زيدا جلست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي لو حصل
قلم او ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن لا يرى فعلية على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت لو وقع في خبرها الثانية
الثانية يجوز ان تليها ان كثيرا نحو ولو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين
بالابتداء ولا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت
غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال
عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وذهب المبرد والكوفيون والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها
دل عليه ان لانها تعطي معنى الثبوت والتقليل ولو انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمه ما ان في السماء نجما وتنجح هذا بان فيه ابقا لو على
ما الفعل ويبعد ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعد الا كان والمقرون بلا بعد ان وقال ابن هشام في شرح
قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بنحو ولو
ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث
عنه وهو ملموم ورد ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني
قد وجدت اية التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب الا لما منع من ذلك ولا ابن مالك
الا لما استدل بالشعر وهي قوله تعم يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين انتهى
قال الدماميني في شرحه قول المصنف لوح بقصور نظر هؤلاء الائمة وتبجح بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اهتدى اليه دونهم
ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها ليست من الكلام فيه لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال الرضي
في شرح الحاجبية اما قوله تعم يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني
وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذي الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان واعجب من ذلك ان مقالة
الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب
ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته لا تقول لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه فقد قال الله تعم وان ياتي الاحزاب
يودوا لو انهم بادون في الاعراب فوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون الثالثة جوابها اما
مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت والغالب اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب
لو نشاء جعلناه اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى
الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد تقترن بان نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وندر اقترانه بالفاء كقوله لو نشاء قد نفع الفؤاد
لبشربه ما دع الحوائم لا يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا وقيل وقد تكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام
كقوله تعم ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج قيل الجملة مستانفة وقيل جواب قسم محذوف مغن عن جوابها والكل يحتمل
وهو يصح وجوابهم محذوف لدلالة ما بعده عليه تقديره لا ثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة الرابعة يحذف جوابها لدليل وهو كثير في
القران المجيد خبره قال تعم ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران قال ابو حيان ويجيء حذفه في طول الكلام لجملة وعشرين لو لا

ويرد لربط امتناع جوابه بوجود شرطه ويختص بالاسمية ويلزمها حذف الخبر ان كان كونا مطلقا

حرف بسيط لا مركب على المختار قال ابو حيان في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا ويرد على انشاء اوجه احدها ان يكون لربط امتناع جوابه بوجود شرطه ويختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما سيأتي نحو لولا زيد لاكرمتك فامتنع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة ففي التقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب لا انعكس لعدم ان الممتنع المتعقد والموجود الامر لكنها فاقتضى قال بعضهم الثاني نحو لولا على لهلك عمر والممتنع الوجوب الذي يطلق على الامر والوجود الندب هو لا يطلق على الا حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان قلت ممن نصبح في قوله نعم ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فان وجد الهم منهم قلت لجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال قال ابن هشام في المغني ما حاصل القصد في جواب لولا هنا الى نفيهم بل المنفي تأثيره فيهم ولعل المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا للفراء ولا بها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدأ مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور ويغلب معها الخبر لولا حذفنا الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في نسخة هذا المتن والصواب يجب معها اذ لا اطلاق في وجوب حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا ومعناه كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد محسن الي لهلكت نبيه لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع الوجود لامتناع الجواب المدلول على وجوده مع المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا لم يعرف الا بذكره اذ لا يدل على الوجود ويجب ذكره لم يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم نحو لولا انصاره حموه ما سلم فيجوز اثبات حموه الذي هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون الخبر الا كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد وجب جعله مبتدأ فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة وكذا في لولا انصاره حموه ولولا الغمد وقد لحنوا المعري قال ابن هشام وابن الشجري يجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخبر بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن في الخبر اي فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ورد بنقل الاخفش عن العرب انهم لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ورده انه لا رابط بينهما نفيها امت الاول اذ في لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين على انهم يقولون ذلك والمبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير واختصت به كما اختصت حتى والكاف بجر الظاهر ولا يجوز ان يكون مرفوعا لانها ليست برفع ولا منصوبا لانها لا تنصب ووصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لاختصاصها به لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من ادوات الشرط ولكنها جملة نحو لا فادوا التنبيه على ما يجب لها من جر وانها لا تجر الا مضمرا ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع في الابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولو غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد بان انابة ضمير عن غيره انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز ان يليها ان الثقيلة او المخففة منها او انما نحو فلولا انه كان من المسبحين لبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني ويصح جعلها مبتدأ محذوفا لخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له الثالث يثبت محذوفا على الخلاف السابق في لولا الشرط جوابها كجواب لو اما مضارع منفي بلم كقوله ولولا انه لم يعرض تحسانا احسن لوما منفيا نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او ماض مثبت ولم يجئ في القرآن بغير اللام نحو لولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم واختلف كلام ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بانه جائز في قليل من الكلام كقوله لولا الحياء وما في الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من اللام كقوله تالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وجاء جوابها مصدرا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل وقوله كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي الرابع يجوز حذف جوابها للدليل كما في

والتوبيخ فتختص بالماضي ... التحضيض ... والعرض ... تختص بالمضارع ...
ومع جواز تقديم الاخير نحو لما ... بظرف او حرف ...

٢٥٤ جواب لو قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لهلكتم وفي الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي ... قلما ركا الدنيا
بها اغترارا منها ولا كالتعيين ... اذا شئت ... ولولا ان كل ساعة اذا شئت
لا ... قال المصنف في الكتاب ... جواب لولا محذوف ... لما ... وقد وقع في شعر ... الحذف
في قول ... اذا شئت لا ... قال ... الديوان ... ولولا في هذا البيت
للتحضيض ... والتنديم ... ان يكون للتوبيخ والتنديم على ... فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالماضي تقول لولا
تتمه اكرمت زيدا ... المعنى ... ترك الاكرام وتوبيخه ... وقوله تعالى لولا جاءوا عليه باربعة شهداء فلولا
نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه لولا اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا ... نحو لولا زيدا اكرمته ... قبله
... تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا ... قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون ... انه ...
ان ... المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك ... في الماضي ... قال تعدون على حكاية الحال ... مراد النحويين ...
والثالث ان يكون للتحضيض ... والعرض بفتح العين ... الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث ... والعرض
طلب بلين ... فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع ولو كان ... اي ... ولا ... التحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون
الله اي استغفروه ... لولا انزل عليه ملك ... بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا ... ومثله
لولا اخرتني الى اجل قريب ... بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها لطلب الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ
في المعنى اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب ... الامر اختصت بالفعل كما اختص ... الامر لكونها للطلب
... طلب الفعل ... مستقبل ... لا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي ... على الطلب فالجواب انها لا ... على الطلب
... وانما اذا وقع بعدها الماضي ... المطلوب ... كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب ...
المصنف ... لولا على هذه الوجوه الثلاثة ... وقال الهروي ... وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب
... فلولا كانت قرية آمنت ... والظاهر ان ... للعرض ... التحضيض ...
الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ...
... حفص ... الكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ... قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع
ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله ... لان هذه كلمة بمنزلة قولك لو لم ...
... اي لو لم ... الفعل بعدها على اضمار ... على حد قولهم ...
ان ... قال في المغني ... لما ... على ثلاثة اوجه احدها ان تكون لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين ...
لما ... مضمون الجملة الثانية ... مضمون الجملة الاولى ... وجود لوجود
... ابن مالك
... ابن هشام ... الاضافة الى الجملة ... القول بالظرفية ... ابن السراج
والفارسي وابن جني وجماعة ... عليهم ... بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم ...
... والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ... اهل المغني ...
اكرمتني امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ... قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته
وقوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون ... الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو فلما ان جاء
البشير ولو كانت ظرفا ... والجملة بعدها في موضع خفض ... الفصل بين المضاف والمضاف اليه ...
... الاول ظاهر كلام المص ... حقيقة ... عند القائل بالظرفية ... عند
القائل بالحرفية ... على الارتباط ... اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو ... هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب
لوجود الثاني ... عند وجود الاول ... ذلك ... لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية
فيقول بالسببية ... الثاني ... يختص بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها ... فعلا ماضيا اتفاقا نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة
اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما ... اذا هم منها يركضون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا
نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما ... قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا

ونحن

[illegible] ... الا ... فيمن ... حرف ... على ... [illegible]

ونحو قوله عبد شمس هاشم فقال النبي فعلا هاهنا جواب ان سقاونا ما دل عليه ... جواب محذوف ... قلبي ٢٥٥

قوله ... وقوله ... شمت البرق اذا نظرت الى ... المعنى لما سقط سقاونا فانك ... الدماميني لا يحتاج الى تقدير

يحتاج الى الجواب على رأي القائلين بان لما حرف شرط ... لانها ظرف بمعنى حين فلا يحتاج ... متعلقة

اللفظ بعد لا ... اقول ... سقاونا ... وانشق قال في القاموس ...

... والشق ... رابطه وكان ... يكتب البيت بالياء لا ... الكرب ... الا ... جل الا ... المرقع

البيت ... لعبد الله ... سقاونا ... شم البرق ... هاشم ... شمس ...

المراد والثاني ان تكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية نحو

ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا

عليها حافظ وقرأ ابن مسعود وان منا الا له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسألك

... نحو نشدتك ونحوها ... بالله لما فعلت كذا اي ... اي نشدتك بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين

لما غنثت نفسا او اثنين ... الذين ... النون ... الفراء وابي عبيدة والجوهري انها

بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان ... في لغة كلام العرب ... التركيب ...

انه ... من القوم لما ... التركيب ... [illegible]

لسان العرب الثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع ... في الجزم ... احدها ان لما لا تقترن باداة

لا ... ولم تقترن ... الثاني ان منفي لما يتصل بالحال ... كقوله فان كنت ماكولا ... والا فادركني ولما امزق

يحتمل الاتصال والانقطاع ... الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي

مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان ... بل لما يذوقوا عذاب ... لم يذوقوه الى الان ... ذوقهم له متوقع

منفي لم ... الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما ... فلم ... اي ولما اكن قبل ذلك بدءا

اي سيدا ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة ... قال ابن هشام ... هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل ... الثالث ... العرب

ما ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد على خمسة وجوه احدها ان تكون موصولة وقد عرفت شرحها في باب الموصولات الثاني ان تكون

نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقول

... بسعي ... فلا ... بشيء ... الدهر ... او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه

النفوس ... ويحتمل ان تكون ما كافة ... نكرة ... اي شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب في نحو ما

... عند سيبويه وجمهور البصريين ... الثاني في باب نعم وبئس ... خلاف ... قال المرادي في الجنى ... فيها بعد نعم وبئس ... انما

بعدها اسم نعم ... لا ... مذاهب ... انها نكرة موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها

هو المخصوص ... البصريين ... انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج

والفارسي ... وهو احد قولي الفراء وثالثها انها ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء

واذا جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت عشرة مذاهب اولها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص محذوف ثانيها انها نكرة

منصوبة على التمييز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها ثالثها ان ما اسم تام معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له رابعها

انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف خامسها انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى تمييز المنصوب محذوف والاصل نعم ما ما صنعت سادسها

انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة محذوفة والفعل صلة سابعها ان ما مصدرية ولا حذف في الكلام وتأويله نعم صنعك وان كان لا يحسن في الكلام

نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك ثامنها ان ما فاعل وهي موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص تاسعها ان ما كافة

لنعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الاول انتهى الثالث

قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة مثل ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الا

هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بمن ... والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم

السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام

[illegible]

٢٠٦ [illegible] الكلام [illegible] نكرة وقيل الا انها [illegible] بالابهامية [illegible]

[illegible]

[illegible] من النحويين [illegible]

[illegible] ابن مالك [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] ابن مالك [illegible]

[illegible] المفعول المطلق [illegible]

[illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible]

[illegible] ابن هشام [illegible]

[illegible] الزمخشري [illegible]

[illegible]

[illegible] ابن هشام [illegible]

[illegible]

وصلة

ما ضيا وشذ موله بما استنا اهل الحيثا والعدل ولا يجح وصلها بجملة اسمية وفاقا للشارح والاصل وابن خروف وابن مالك كقوله [illegible] فاصل [illegible]

ما التواصل ممكن فلا تنت لو يوعن فيه بسبب [illegible] وقوله كما دما فكم تشفى من الكلب وجعل الجمهور ما في هذا كافة وان ابن مالك الحكم جعلها [illegible]

اصله لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها [illegible] موضع جر فلم يصرف شي عاموله وانما يجعلها ابن الحكم بان ما كافة وزعم السهيلي ان صلة ما الا ان

يكون فعلا غير خاص بل يبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست لا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص ليس مبهما فكانا لك قلت يعجبني

الجلوس الذي جلست فيكون لغوا الكلام مفسرا باوله وانما اللاينها فلا يمنع لفادة ثم تقول تمنوا كما امن الناس وقت عليهم الارض بما رحبت وقول

الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا فمنعه القول بحرفيتها هو ما ذهب اليه سيبويه وادعى ابن خروف الاتفاق عليه ولكن

بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى الضمير العائد عليها اسوة اما الصامر الموصوف فاذا قلت يعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع

صنعته ورد عليهما بقوله بما نسيتا اهل الحيثا والعدل لانه لا يتاتى فيه تقدير ضمير يعود عليها ولا التاني [illegible] تكون صلة اي زائدة قال الشجاع ومن الثقات

من قال بنحوي الزائدة اذ جاءت صلة لانها [illegible] بما قبلها من الكلام ومنهم من يقول لغوا ومنهم من يقول توكيد [illegible]

الا هل ولم يجز فيها الا ان يقع صلة ولا نقول لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف صلة

لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعنى انه يتصل به الكلام وليس بركن في

الجملة ولا فاسقلال المعنى كذا في الاشباه والنظائر وقال صاحب الباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او

وزن شعر او حسن سجع او تزيين لفظ او غير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما

اما التي منطلقا انطلقت التاني في نحو قولهم افعل هذا اما لا اصلها ان ما عوض عن كان بمحذوفة فلزوما كما عوض عن الغوض يقع بعد الرافع كقولك [illegible]

ما يمنعني [illegible] عمر وفي قوله [illegible] لو باينت حاجتها [illegible] فما انقطاعا [illegible] وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو [illegible]

نبوءت لنا يا ما تدعو ايما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحى وتلقى من فواضله ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة [illegible]

ماله وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر [illegible]

ونادى ولم تحضر [illegible] من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤاديا وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اي ولا مثل يوم وقوله تعالى [illegible]

ما انكم تنطقون وقيل الخافض في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت او غير جازمة نحو حتى اذا

ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وابصارهم وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين [illegible]

يؤيده قراءة ابن مسعود بعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل لا منه [illegible] عطف بيان على ما وزادها الاعشى مرتين في قوله [illegible]

لا تعالى لنا انا كذلك ما يخفى ونفعل [illegible] ابن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت

قال [illegible] لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة [illegible] عقدوا ازناب البقر وبين [illegible]

بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال الجاحظ انت بقوله [illegible]

ذكره للتبرك [illegible] وعالت البيقور [illegible] انفلت البقرة باحملتها من السلع والعشر قال في المغني والرابع ان تكون كافة ولم يجعلها مستقلة

تحت الزائدة وان لم يكن [illegible] لان لها كما قال [illegible] نوعا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخل وهي ثلاثة انواع [illegible]

الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال [illegible] ذلك شبههن برب ولا يدخلن الا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما

يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا ومجيبا وما قوله صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما

مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما

مع هذه الاحرف اسم نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر عنها ومفسرة لها [illegible]

ورد بانها لو كانت كذلك لا استعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل بالحرف والظرف فالحرف حرفان رب واكثر

ما تدخل على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد يليها [illegible]

نحو ربما يود وقيل هو ماول بالماضي وقد يليها الجملة الاسمية خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار الثاني الكاف

نحو كن كما انت وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله لم تر ان الفعل يتبع لفه كما عامر واللوم يولفان وقيل الاتصل

الكاف باولان [illegible] مصدرية موصولة بالجملة الاسمية لما تلك [illegible] كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك

ما الكافة احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم قال ابن هشام والظاهر ان الماء [illegible] والكاف للتعليل وان ما معها مصدرية

وفي تسلم ابن كلام [illegible] والكاف [illegible] للتعليل مع [illegible] ما نحو فيطلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات [illegible] كما انه لا يعلم الكافرون والمفعل [illegible]

[illegible] طلب [illegible] الهمزة [illegible]

[illegible] التعليل الرابع [illegible]
[illegible] الاثبات [illegible]
[illegible] لان [illegible] الا انها [illegible]
[illegible] على القول [illegible] لا ان [illegible]
[illegible] الرابع [illegible] الشرطية [illegible]
[illegible] فيها [illegible] الهمزة [illegible] لطلب التصديق [illegible] ابن هشام في المغني [illegible]
[illegible] التصور ولا التصديق [illegible] على ذلك [illegible] في جمع الجوامع [illegible] الجلال [illegible] هل [illegible]
[illegible] فلا يقال هل [illegible] لطلب التصديق [illegible] اي لطلب الحكم [illegible] كما قال اهل [illegible] في جواب هل [illegible]
[illegible] هل عن الهمزة [illegible] بطلب التصديق [illegible] التصور والهمزة يطلب بها التصديق والتصور معا [illegible]
[illegible] على العاطف [illegible] نحو [illegible] الا القوم الفاسقون [illegible] هل [illegible] وقال الشاعر وهل انا الا من غزية
[illegible] وقال [illegible] هل [illegible] بخلاف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا يعقلون [illegible]
[illegible] هذا الحكم اختصت الهمزة دون سائر اخواتها [illegible] على اصالتها [illegible] فلا تدخل على العاطف [illegible]
[illegible] الكلام في [illegible] هذا مذهب سيبويه والجمهور
[illegible] الزمخشري [illegible] ان الهمزة في المواضع المذكورة [illegible] الاصل [illegible] العاطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف [illegible]
على اقرار حرف العطف على حاله [illegible] افلم يسيروا [illegible] افلا تعقلون [illegible] افلم يسيروا [illegible] فلا تعقلون [illegible]
ابو حيان [illegible] قال ابن هشام [illegible] الثالث [illegible] الدخول على اسم
بخلاف الهمزة [illegible] والرابع [illegible] الدخول على اسم بعده فعل [illegible] في نحو هل زيدا ضربته [illegible]
[illegible] خلافا للكسائي في تجويزه اياه [illegible] قال الشاعر [illegible] هل [illegible]
[illegible] قال ابو حيان [illegible] ان يكون مبتدأ وخبرا [illegible] على الاضمار [illegible] وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون [illegible]
قد [illegible] لكثرة الاستعمال [illegible] بالهمزة [illegible] الاستعمال [illegible]
وقد جاء [illegible] الاصل [illegible] هل اتى على الانسان اي قد اتى [illegible] الهمزة الاستفهام [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] اذا كان في حيزها [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الهمزة في حيزها [illegible] بخلاف الهمزة فيدخل على اسم بعده فعل [illegible]
[illegible] بالاستفهام [illegible] بخلاف الهمزة نحو [illegible]
في شرح [illegible] لا يكون المستفهم عنه الا مستقبلا [illegible] بخلاف الهمزة
[illegible] انت [illegible] قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] هل جزاء الاحسان الا الاحسان [illegible] بخلاف
الهمزة [illegible] منهم ابن عباس والكسائي والفراء [illegible] هل اتى على الانسان حين
من الدهر [illegible] الانكار [illegible] الايجاب [illegible] هل [illegible]
بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب [illegible] والنفي نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك [illegible] الهمزة في ذلك للانكار [illegible]
[illegible] لان النفي [illegible] والله سبحانه وتعالى اعلم [illegible]
[illegible] الشرح [illegible] بحمد الله سبحانه [illegible]
في تحقيق [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] اصلاح [illegible]
[illegible] الاخير [illegible] ان شاء الله [illegible]

يا مقلب القلوب نور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم بحق حبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

يا مقلب القلوب نور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب
الرحيم بحق حبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين قال المصنف وكان الفراغ من تسويد
الاصل صحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وثمانمائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام
للناظم رحمه الله فقال في سابع شهر شوال الحيث او كامه سابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على
الامام محمد وآله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الشارح عفا الله تعالى عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح للكتاب
مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل وطال فيها وفات دولة الجهل والخرافة
فلم يعرفوا العلم الا اسمه ولم يبق منه الا رسمه ولولا ان خشيت المبالغة قلت لا رسمه بحمد يوم الاثنين ثالث عشر من جمادى الآخرة
احد شهور سنة تسع وسبعين والف احسن الله ختامها واكمل على احسن نسق نظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسئل الله جل جلاله
وعم افضاله ان يتم نعمته علي كما من علي باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ومرضاته وان ينفع به طالبيه بكرمه واحسانه وكتب مولفه الفقير
الى ربه الغني علي صدر الدين بن المدني ابن احمد نظام الدين الحسيني الحسني عفا الله عنهما وبلغهما آمالهما والحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وقد فرغت عن تسويد نسخه هذا الكتاب

در دار السلطنه تبريز باهتمام تمام و دقت و سعي اخ الكريم
در كارخانه مشهدي الله وبردي صلوة انطباع
بنيرو نه وعاليجناب آقا ميرزا يوسف حكمت ميتول
فرمود مقابله و لعبه غلطها
تصحيح نمود تا خوانندگان
بدعاي خير يادش نمايند
كتبه العبد الاثم
عبد الله
شيرازي
١٢٨٨
بحمد الله
الاطهار